د. محمد عزيز محمد سيف



إبراهيم عبد الهادي



ودوره في السياسة المصرية

واغتيال حسن البنا

مرشد جماعة الأخوان المسلمين

إبراهيم عبد الهادي
ودوره في السياسة المصرية
واغتيال الشيخ "حسن البنا " المرشد العام
لجماعة الإخوان المسلمين

١٩١٩ - ١٩٥٣م

إعداد

دكتور/ محمد عزيز محمد سيف

الناشر

المكتب العربي للمعارف

عنوان الكتاب : إبراهيم عبد الهادي ودوره في السياسة المصرية وإغتيال الشيخ "حسن البنا " المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين

اسم المؤلف : دكتور/ محمد عزيز محمد سيف

تصميم الغلاف : شريف الغالي

الناشر

المكتب العربي للمعارف

٢٦ شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي

ميدان هليوبوليس – مصر الجديدة – القاهرة

تليفون/ فاكس: ٠١٢٨٣٣٢٢٢٧٣-٢٦٤٢٣١١٠

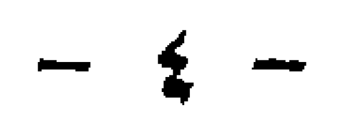
بريد إلكتروني : Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى يناير ٢٠١٤

رقـم الإيداع : ٢٠١٣/١٤٦٣٧

الترقيم الدولي : I.S.B.N. 978-977-276-650-5

إبراهيم عبد الهادي
ودوره في السياسة المصرية



مقدمة

اخترت لهذا البحث موضوع "إبراهيم عبد الهادي" ودوره في السياسة المصرية من سنة ١٩١٩ – سنة ١٩٥٣، لما لهذه الشخصية من أهمية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وهو من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة في هذه الفترة التاريخية الهامة.

ويرجع هذا الاختيار إلى أسباب عديدة نذكر منها :-

أولاً : لم يتطرق أحد من الباحثين إلى دراسته دراسة متكاملة تاريخيًا وموضوعيًا تستند إلى الوثائق والحقائق وتتحرى الدقة والأمانة والالتزام بمنهج البحث العلمي التاريخي، وهذا ما حاولنا إلقاء الضوء عليه في هذا البحث، فإن الدراسات التي تناولت الكتابة عن إبراهيم عبد الهادي كانت دراسات محدودة لبعض جوانب من تاريخ نشاطه في الحركة السياسية المصرية وغلب على بعضها البعد عن الروح العلمية التي تتسم بالنقد والتحليل وتحرى الدقة، باستثناء الدراسات الأكاديمية التي ظهرت في بعض الكتب والبحوث، ولم يكن القصد من وراء ذلك الإقلال من قيمة تلك الدراسات التي كتبت عن إبراهيم عبد الهادي، ولكن هذه الدراسات لم تتناول تاريخ عبد الهادي إلا في فترة مجده السياسى وهى فترة لا تزيد على سبعة أشهر، وهذا في رأينا لا يكفي للحكم على دور إبراهيم عبد الهادي في السياسة المصرية، وغير ذلك نجد أن جزءًا كبيرًا من هذه الدراسات لم يتحر الدقة والأمانة، وأتخذ من عبد الهادي موقفًا غير موضوعي فجاءت كتاباته إما منحازة له أو ضده.

ثانيًا : إن هناك فترات هامة من تاريخ إبراهيم عبد الهادي لم يتناولها الباحثون بالدراسة الوافية، وأبرز هذه الفترات ، الفترة الأولى من حياته وأهم المؤثرات التي شكلتها، والأدوار التي قام بها قبل ظهوره على المسرح السياسى حتى تتضح لنا الأبعاد الحقيقية المؤثرة في تلك الشخصية، خاصة وأن معظم الدراسات التاريخية لم تتناول هذه الفترة الأولى من حياته، والتي كان لها ولا شك أثر كبير في تفكيره السياسى.

ثالثًا : كان لإبراهيم عبد الهادي دور يستحق التسجيل في السياسة المصرية خلال الفترة التي حفلت بثورة مصر القومية عام ١٩١٩، بل ولم ينشر عنه نشرًا علميًا حتى الآن في هذا المجال، وكذا دوره في الجهاز السرى.

رابعًا : ولعل من أسباب اختياري لتلك الشخصية إيضاح دوره في الحياة الحزبية، وكذا لإبراز دور عبد الهادي بالدراسة والتحليل والنقد، وهو يعمل وزيرًا ورئيسًا للوزراء، وعلاقته بالقوى السياسية التي عاصرها خلال تلك الفترة من العمر، وهى ليست بقليلة.

خامسًا : كذلك إبراز الدور الحقيقي لإبراهيم عبد الهادي في بعض القضايا الهامة التي أثيرت في عهده ووضعت الكثير من الغموض على دور عبد الهادي فيها، منها قضيته مع الإخوان ودوره في اغتيال الشيخ حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ، ودوره في حرب فلسطين، وكذلك علاقته مع الدول العربية.

ومن هنا وجدت أن من ألزم الأمور علينا إيضاح الجوانب المهملة في شخصية إبراهيم عبد الهادي ولاسيما بعد أن توفرت لدينا وثائق عديدة تكشف الكثير عما كان يجول في الجانب الخفي من مراحل النضال الوطني لتلك الشخصية ووضعها في مكانها الصحيح من تاريخنا القومى، مراعيًا أن أضعه في إطار عصره وحزبه في مصر خلال الفترة الزمنية التي عاشها هو، وليست تلك التي نعيشها نحن حتى لا نظلمه ونعلم الحقيقة وحتى أستكمل جوانب هذا البحث حاولت إبراز النواحى السلبية أيضًا بجانب الإيجابية التي قام بها إبراهيم عبد الهادي .

صعوبات البحث والدراسة :

لقد واجهتني مجموعة من الصعوبات لعل أهمها، ندرة المصادر والمراجع التي تلقى الضوء على نشأة إبراهيم عبد الهادي وحياته الأولى. لذلك اضطررت إلى تجميع تلك المادة من الصحف والمجلات في سنوات متفرقة، وكذلك بعض المراجع التي أشارت من قريب أو بعيد إلى نشأة إبراهيم عبد الهادي وحياته الأولى.

أما الصعوبة الثانية فتتمثل في أن الوثائق الأصلية الخاصة بقضايا اغتيال السردار والاعتداءات السياسية لم تكن في متناول اليد، وغير مسموح الإطلاع عليها، وذلك يعود إلى أنها انتقلت من دار القضاء العالي إلى مركز جديد هو المركز القومى للدراسات القضائية، ولا زالت القضايا تخضع لعمليات الأرشفة والتسجيل والتصوير الميكروفيلمى، هذا فضلاً عن أن هناك اتجاه في هذا المركز في قصر عمليات الأطلاع على رجال القضاء دون غيرهم. ومع ذلك فمن خلال اتخاذ عدة محاولات نجحت في الحصول على أصول هذه القضايا والأوراق الخاصة بها، وصورت منها الكثير كما يتضح في الملاحق.

أما الصعوبة الثالثة، فقد كانت محاولات الحصول على بعض الأوراق الخاصة بإبراهيم عبد الهادي من دار الأرشيف القومى بعابدين، حيث كانت تتوزع أوراقه في كثير من المحافظ، بالإضافة إلى أن مصر لم تحظ حتى الآن– رغم المجهودات التي تبذل – بأرشيف منظم يسهل على الباحثين أداء عملهم بيسر وسهولة، ولقد استطعت التغلب على هذه الصعوبة من خلال الأنكباب على الكثير من المحافظ، وتجميع الأوراق التي تتعلق بإبراهيم عبد الهادي، حتى تتوفر لي مادة علمية كفيلة لإلقاء الضوء على جوانب حياته المختلفة.

أما عن منهج المعالجة التاريخية لهذه الدراسة، فقد أثرت تقسيم البحث تقسيمًا موضوعيًا، بالإضافة إلى استخدام التقسيم الزمنى، وعلى الرغم مما عانينا من صعوبات في الكتابة لكى نلتزم بالتقسيم الموضوعى وذلك لتداخل الحوادث والموضوعات بين كل موضوع والموضوع الآخر، إلا أننا رأينا أن طريقة التقسيم الموضوعى والزمنى تعد المعالجة المثلى لهذا الموضوع .

وقد أتبعت في بحثي منهجًا يتركز على ثلاث محاور رئيسية :-

المحور الأول : خاص بالمنهج الأستردادى، وهو استرداد الوقائع التاريخية وقت حدوثها والحكم عليها بمقاييس الظروف التاريخية التي وقعت فيها، وليس بمقاييس العصر الذي نحن بصدده.

المحور الثانى : لم أعتمد على أسلوب الرصد والتسجيل وإنما كنت حريصًا على إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهو وصف الظاهرة التاريخية وإخضاعها للتحليل، موضحًا كيفية حدوثها وأسبابها والنتائج التي ترتبت عليها.

المحور الثالث : إتباع المنهج المقارن، حيث كان لابد من مقارنة الأحداث بعضها البعض دون الخروج عن محور البحث والدراسة، لأن المقارنة هامة لتوضيح المواقف وإظهار الشخصية التي نحن بصددها على حقيقتها، ومن هنا كان لابد من التعرض لوجهة نظر الآخرين، وموقف إبراهيم عبد الهادي منهم ورد فعلهم، ولم يقتصر ذلك على المواقف الشخصية، بل أيضًا عالجت الاتجاهات الحزبية.

وقد أحتوت هذه الدراسة فصولاً ستة هى :-

الفصل الأول : فقد تناولت فيه نشأة إبراهيم عبد الهادي وحياته التعليمية وكذلك البيئة التي نشأ فيها وتكوينه السياسى والعوامل المؤثرة في هذا التكوين، كما تناولت المناصب التي تقلدها ومراحل تدرجه فيها.

أما الفصل الثانى : فكان بعنوان "إبراهيم عبد الهادي ودوره في ثورة سنة "١٩١٩" وتناولت فيه دور إبراهيم عبد الهادي في النشاط العلنى والسرى للثورة، وكذلك القضايا التي أتهم فيها وهى قضيتا المؤامرة الكبرى وقضية مقتل السردار سيرلى ستاك حاكم عموم مصر والسودان.

وكان الفصل الثالث : بعنوان "إبراهيم عبد الهادي" في الحكومة وزيرًا، وهذه الفترة تمتد من أغسطس ١٩٣٩- فبراير ١٩٤٧ وقمت بتحليل مواقفه وأعماله في هذه الفترة التي علمته الدهاء السياسى. وتولى عبد الهادي في هذه الفترة عدة مناصب وزارية منها وزير دولة للشئون البرلمانية في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩، ثم وزيرًا للتجارة والصناعة في ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠، وتولى أيضًا وزارة الأشغال العمومية، والصحة العمومية، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية. وتناولت برنامجه في كل وزارة كل على حدة، ثم قمت بدراسة موضوعية لما قام به إبراهيم عبد الهادي من إصلاحات داخلية وكذلك دوره كوزير في خدمة قضايا الوطن في الداخل والخارج.

أما الفصل الرابع : فكان بعنوان " وزارة إبراهيم عبد الهادي" وهذه الفترة تمتد من ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ حتى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩، وقد قمت بتوضيح أعمال عبد الهادي من خلال رئاسته للوزارة في هذه الفترة، وكذلك علاقته بالقوى السياسية طوال رئاسته للوزارة، وكذلك معالجة بعض الأحداث

التي وقعت في عهده معالجة موضوعية كقضايا الإخوان المسلمين، وإغتيال الشيخ حسن البنا، وقضايا الشيوعية، أيضًا ذكرت فيه أعمال عبد الهادي والإنجازات التي تحققت أثناء توليه رئاسة الوزارة وأخيرًا تقييم الوزارة وإقالتها.

أما الفصل الخامس : فقد تناولت فيه دور إبراهيم عبد الهادي في الحياة الحزبية منذ أن كان عضوًا في حزب الوفد حتى إنفصاله عنه وتكوين الهيئة السعدية في أوائل عام ١٩٣٨، ثم عرضت لدوره في تلك الهيئة، وتدرجه في مناصبها من عضو حتى نائبًا إلى أن وصل إلي رئاستها مع توليه رئاسة الوزارة. وقد أوضحت دور عبد الهادي في الهيئة وما قام به من أعمال داخل صفوفها وفي البرلمان كممثل للمعارضة بعد إقالته من الوزارة ،كما عرضت لمراحل تفويض الهيئة السعدية مع بقية الأحزاب بعد قيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ليصبح إبراهيم عبد الهادي هو ثالث وآخر رؤساء الهيئة السعدية.

أما الفصل السادس والأخير : فقد تناولت فيه محاكمة إبراهيم عبد الهادي أمام محكمة الثورة في سبتمبر ١٩٥٣ وعرضت فيه للادعاءات والتهم الموجهة إليه. وقد قمت بدراسة هذه المحاكمة دراسة موضوعية سليمة، وعرضت فيها جميع جوانب الموضوع وظروفه والعوامل التي أدت إليه، وقمت بتفنيد الاتهامات كل على حدة للوصول إلى الحقيقة التاريخية كما عرضت دفاع عبد الهادي عن نفسه، وكذلك لحكم المحكمة.

ولقد ألحقت هذه الفصول بخاتمة أوضحت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي للبحث ككل.

ولقد أعتمد هذا البحث على مجموعة من المصادر والوثائق الأصلية العربية والأجنبية المنشورة وغير المنشورة التي أضافت للبحث قدرًا كبيرًا من المادة التاريخية، أما عن الوثائق العربية غير المنشورة، فقد أطلعت على مكلفات الأطيان بناحية الزرقا المودعة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة، كما استطعت الإطلاع على وثائق دار الوثائق القومية، وتضم وثائق عابدين المختصة بالأحزاب السياسية، والمسألة المصرية والأحوال السياسية، والتماسات البوليس

ونواحي سياسية وغيرها. كما أطلعت على وثائق مجلس النظار "مجلس الوزراء" وكذلك وثائق حرب فلسطين والتقرير السري لها، وقضايا الإخوان المسلمين. كما أعتمد هذا البحث على وثائق القضايا التي حدثت في عهد وزارة عبد الهادي والمودعة بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، منها القضية رقم ١١ جناية عسكرية عليا لسنة ١٩٤٩، القضية رقم ١٩ جنايات الدرب الأحمر لسنة ١٩٤٩.

وبالإضافة إلى ذلك، تم الإطلاع على المذكرات الشخصية المودعة بدار الوثائق القومية منها مذكرات سعد زغلول، ومذكرات عبد الرحمن فهمي .

أما عن الوثائق الأجنبية التي استطعت الأطلاع عليها، فقد تضمنت وثائق وزارة الخارجية البريطانية المصورة على الميكروفيلم بدار المحفوظات العامة بلندن والموجودة بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ودار الوثائق القومية بالقاهرة . وقد قدمت تلك الوثائق الكثير لهذا البحث كما هو واضح في صفحاته المختلفة.

ومن أهم الوثائق المنشورة التي تم الأطلاع عليها، مضابط جلسات مجلس النواب والشيوخ المصريين خلال فترة البحث. كما أطلعت على وثائق محاكمات الثورة وأفادتني كثيرًا في إبراز محاكمة إبراهيم عبد الهادي بالتفصيل والحصول على المادة التاريخية التي أبرزت الجوانب المختلفة لهذه المحاكمة. كما أطلعت على الوقائع المصرية في سنوات مختلفة وأيضًا ديوان جلالة الملك وكذلك وثائق ثورة سنة ١٩١٩ التي أصدرها مركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الأهرام . كما تم الأطلاع على المصادر الهامة والتي اشتملت على المذكرات والذكريات الشخصية المنشورة على هيئة كتب أو سلسلة مقالات ببعض الدوريات. وقد حاولت مراعاة الدقة عند استخدام تلك المصادر لما فيها من تبرير ووجهات النظر خاصة بأصحابها.

كما كانت للبحوث والمؤلفات والدراسات المنشورة سواء باللغة العربية أو الإنجليزية، الأثر الكبير في تقديمها صورة واضحة لوجهات النظر المختلفة.

ولقد شكلت الصحف الصادرة في مصر وقتذاك العربية والأجنبية مصدرًا هامًا في أعداد البحث، حيث كونت معظم مادته، وربما يرجع السبب في ذلك

لنشرها الخطب والمقابلات والأحاديث الصحفية إلى أدلى بها إبراهيم عبد الهادي . وقد آثرت المقارنة بينها جميعًا بغية الوصول إلى الحقيقة ووضوح الرؤية .

ولا يسعنى في النهاية إلا أن أتقدم بموفور الشكر وأطيب الثناء لكل من قدم لي مساعدة في إخراج هذا البحث، وأخص بالشكر القائمين على حفظ تراث مصر التاريخى في دار الوثائق القومية، ودار المحفوظات العمومية، ومركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، والهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة بقسم المراجع والدوريات، وكذلك العاملين بمكتبة كلية آداب المنيا وعين شمس والقاهرة، لما قدموه لي من مساعدات قيمة كان لها الأثر الأكبر في الحصول على الوثائق والمادة العلمية التي تتعلق بموضوع هذه الرسالة .

ويسعدنى أن أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذى الدكتور عبد الله عبد الرازق إبراهيم المشرف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى أصبح موضوعًا متكاملاً، وذلل أمامي الكثير من صعوبات الدراسة سواء من خلال ما أمدني به من بعض المراجع، أو من خلال توجيهاته ونصائحه عن طريق الجلسات التي أتيحت لي مع سيادته، والتي كان ولا شك لها الأثر الأكبر في أن يرى هذا البحث النور، ومنحنى من وقته وجهده الكثير مصاحبًا إياى بروح الأبوة العلمية، فله منى التقدير والعرفان الأبدى بالجميل .

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذى الدكتور محمد خيرى طلعت المشرف أيضًا على هذا البحث، وكان لتوجيهاته الأثر الكبير في بلورة هذا العمل العلمي، وأقرن له الشكر بالعرفان لحرية البحث، والأستدلال التي حرص على أن يتيحها لي طوال فترة إعداد هذه الدراسة، ومنحنى من وقته وجهده الكثير في مراجعة فصول هذا البحث، وبفضل تشجيعه وتوجيهاته المستمرة، تمكنت من استكمال جوانب البحث حيث شملني برعايته، وكان وما يزال أستاذًا وأبًا حكيمًا فمن علمه وخلقه نهلت وتعلمت جزاه الله عنى وعن بقية الزملاء خير الجزاء فالكلمات تقصر وإن عظمت معانيها على أن توفيه حقه علمًا وإقتدارا.

كما أتقدم بالشكر لأساتذتى وأصدقائى بالجامعات المصرية لما قدموه لـــي من مساعدات علمية مخلصة، كما أقدم شكرى للكثيرين الذين ساعدونى وغابــت عن ذاكرتى أسماؤهم .

وكل أملى أن أكون قد وفقت في إلقاء الضوء على شخصية إبراهيم عبــد الهادي ودوره في السياسة المصرية بأمانة وموضوعية، توضيحًا لتاريخ مصـــر المعاصر وخدمة لمصرنا الحبيبة ولأجيالنا القادمة.

والله ولى التوفيق ،،،



الفصل الأول
نشأة إبراهيم عبد الهادي

أولاً : مولده ونشأته
ثانيًا : تعليمه وثقافته
ثالثًا : صفاته وأخلاقه
رابعًا : المناصب التي تقلدها
خامسًا : وفاته

أولاً : مولده ونشأته :

ولد "إبراهيم عبد الهادي" في السادس عشر من فبراير سنة ١٨٩٨م[١]، في بلدة إسمها "الزرقا" مركز فارسكور بمديرية الدقلهية - وهو يتبع حاليًا محافظة دمياط[٢]- أما والده فهو "عبد الهادي المليجى على المليجى"، وكان فلاحًا ثريًا وعمدة لبلدته "الزرقا"، وكانت له دائمًا عزوة وعصبية في بلدته[٣]. وقد أنجب عبد الهادي المليجى ثلاثة أبناء هم : الأستاذ علي، واللواء إسماعيل، وإبراهيم - موضوع بحثنا- أما إبراهيم عبد الهادي فله ثلاثة أبناء أيضًا وهم : حسن إبراهيم وقد عمل وزيرًا مفوضًا بوزارة الخارجية، إبراهيم إبراهيم عبد الهادي ويعمل مهندسًا، والسيدة عفاف إبراهيم عبد الهادي[١].

وعائلة المليجي من كبار ملاك الأراضى الزراعية ويمثلون الشريحة العليا للبرجوازية الكبيرة، وينبنى حجم "العين" أساسًا على نسبة ما يملكه الفرد إلى ما يمتلكه أبناء القرية من الأراضى، لا على أساس معدل الملكية العام، فهو بذلك يعد كبيرًا في قريته أو منطقة نفوذه أيًا كان حجم ثروته[٢].

وقياسًا على هذا المعنى فإن إبراهيم عبد الهادي يعتبر من كبار ملاك الأراضى الزراعية في بلدته حيث أنه ينتمى إلى عائلة المليجي الثرية بمديرية الدقهلية وقد ورث "إبراهيم" عن أبيه "عبد الهادي المليجى" ثلاثة وسبعين فدانًا

---

(١) أخر ساعة : عدد : ٧٤٦ في ٩ فبراير سنة ١٩٤٩م، يذكر كامل مرسى، أن إبراهيم عبد الهادى ولد عام ١٩٠٠م ونحن لا نأخذ بهذا التاريخ، فقد ذكرت جريدة الأخبار في عددها ٨٩٥٢ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٨١م، أن إبراهيم عبد الهادى توفي في فبراير سنة ١٩٨١م عن عمر يناهز الثلاثة والثمانين عامًا، مما يرجح ما ذكرناه في أن مولده في فبراير سنة ١٨٩٨م هو الأقرب للصواب. أنظر كامل مرسى : أسرار مجلس الوزراء، الطبعة الثانية، مطابع المصرى الحديث سنة ١٩٨٥م ص ٣٤٣.

(٢) أخر ساعة : عدد : ٦٩٥ في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨م، عبد العليم إبراهيم خلاف : الهيئة السعدية (حزب السعديين) من ١٩٣٧م إلى ١٩٥٢م رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب عين شمس قسم التاريخ الحديث والمعاصر سنة ١٩٩١م ص ١٥٩.

(٣) الأهرام عدد : ٢٢٣٠٤ في ١٦ مايو سنة ١٩٤٨م ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقه رقم (١) عدد ٢٨١٢ في ٣ مايو سنة ١٩٨٢م.

(1) الأخبار : عدد : ٨٩٥٢ في ١٩ فبراير سنة ١٩٨١م.

(2) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين من سنة ١٩٢٢- ١٩٥٣م. دراسات في تاريخ الأحزاب المصرية رسالة دكتوراة منشورة الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢م ص ١١٢.

من زمام أراضي "الزرقا"[1]، ثم لم يلبث أن اشترى "إبراهيم عبد الهادي" أرضًا بورًا بناحية "بني عبيد"- مركز دكرنس بمديرية الدقهلية - قدرت بنحو ألف وخمسمائة فدانًا قام بإستصلاحها وزراعتها، فصارت من أجود الأراضي الزراعية، وغدت تدر عليه دخلاً ماليًا كبيرًا[2]. ولا شك أن هذا الوضع الإجتماعي لإبراهيم عبد الهادي قد وفر له حياة مادية مستقرة ساعدته على تلقي تعليمه حتى حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٢٥م من جامعة فؤاد الأول - جامعة القاهرة الآن - كما كان له تأثيره في إقدامه منذ شبابه الباكر على أن يخوض معترك الحياة السياسية دون أن يخشى شيئًا، كذلك هيأ له وضعه الإجتماعي مع ما تميز به من صفات وقدرات خاصة- سنشير إليها فيما بعد - في صعود نجمه بشكل واضح في حلبة السياسة المصرية حتى كان وزيرًا في أكثر من وزارة ورئيسًا للديوان الملكي ورئيسًا لمجلس الوزراء، ثم زعيمًا للمعارضة في مجلس الشيوخ[3] ، وقد أنعم عليه برتبة الباشوية في ١٦ مايو سنة ١٩٤٥م، وقت أن كان وزيرًا للصحة في وزارة "محمود فهمي النقراشي" باشا الأولى (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥-١٥ فبراير سنة ١٩٤٦)[4].

وكان إبراهيم عبد الهادي مقربًا من الزعيم سعد زغلول - زعيم ثورة سنة ١٩١٩م- ويذكر "عبد الهادي" في مذكراته الشخصية أنه لم تكن لحياته معنى لو خلت من سعد زغلول أو من ثورة سنة ١٩١٩م، وكانت نقطة التحول في حياة إبراهيم عبد الهادي هى ثورة سنة ١٩١٩م، فعندما إنخرط في حركة الطلاب الثائرة بعد نفي سعد زغلول وصحبه، أنضم إبراهيم عبد الهادي إلى تنظيمها السرى الذي يتولى طبع المنشورات وتجنيد الأنصار لها. ولم يكن

---

(1) دار المحفوظات العمومية : مكلفة أطيان ناحية الزرقا عن المدة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٥٥م رقم ١٢٢٤ عين ٤٤٩ مخزن ٣٢ ص . ٣٥ أنظر الملحق رقم (١) .

(2) المصور : عدد : ٩٣٣ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٢م، أخبار اليوم : عدد : ٢١٧ في ١ يناير سنة ١٩٤٩م ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١٥) عدد: ٢٨٢٦ في ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢.

(3) أخبار اليوم : العدد السابق، الزمان : عدد : ٥٢٩ في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٩.

(4) الأهرام : عدد : ٢١٦٣٦ في ٧ مايو سنة ١٩٤٥م ، ديوان جلالة الملك : الأدارة العربية تقويم بأسماء ذوى الألقاب والرتب المدنية الحديثة من ١٤ أبريل إلى أول سبتمبر سنة ١٩٤٧م (المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٧م) ص١١.

إبراهيم عبد الهادي قد عرف سعد زغلول حتى تلـك اللحظـة، ولكنـه عرفـه وأقترب منه عندما عاد سعد زغلول من المنفي إلى أرض الوطن، فكان لشخصه نقطة تحول هامة في حياة إبراهيم عبد الهادي([1]).

ويعترف إبراهيم عبد الهادي في مذكراته أن بطل قصة حياته كان سـعد زغلول وموضوع حياته نفسها كانت ثورة سنة ١٩١٩م([2]).

كما كان لعبد الرحمن فهمي(*)- سكرتير لجنة الوفد المركزية فـي ثـورة سنة ١٩١٩م – أثر كبير في حياة إبراهيم عبد الهادي بعد أن عمـل معـه فـي الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩م واتهم معه في القضية المعروفة بـالمؤامرة الكبرى أو قضية "عبد الرحمن فهمي" كما سيجيئ بيانه في موضعه.

ثانيًا : تعليمه وثقافته :

كان في مصر نمطان للتعليم، النمط الأول يتمثل في التعليم الـديني مـن خلال الكتاتيب ومدارس المساجد، ثم الألتحاق بالأزهر الشريف، أما النمط الثانى

---

(1) آخر ساعة : عدد : ٦٤٢ في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧م ، مذكرات إبراهيم عبـد الهـادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١) عدد ٢٨١٢ في ٣ مايو سنة ١٩٨٢م.

(2) مذكرات إبراهيم عبد الهادى ، حلقة رقم (١) العدد السابق.

(*) ولد عبد الرحمن فهمى في ٣ مارس سنة ١٨٧٠م ، وبعد تخرجه من المدرسة الحربية اشتغل ضابطًا بالجيش المصرى ، ثم عين ياورًا لناظر الحربية مصطفي فهمى باشا في عام ١٨٩٦م وفي عام ١٩٠١م نقل إلى العمل في البوليس حيث تنقل بين مناصبه كوكيل لبعض المديريات، وأحيل للمعاش في عام ١٩١٣م لأصطدامه بالمفتش الإنجليزى والخديوي .

– كان عبد الرحمن فهمى سكرتيرًا عامًا للجنة الوفد المركزية منذ تأليفها في أوائل أبريل سنة ١٩١٩م ، وكان المحرك الرئيسى للثورة ضد قوات الاحتلال ، وظل كذلك حتى قبض عليه في أول يوليو عام ١٩٢٠م وقدم للمحاكمة كمتهم أول في قضية " المؤامرة الكبرى " وأستمرت المحاكمة من ٢٠ يوليه إلى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٠م وأنتهت بالحكم عليه بالأعدام ، ثم عدل إلى السجن لمدة ١٥ سنة ، وأفرج عنه سنة ١٩٢٤م في عهد وزارة الشعب . وتولى عبد الرحمن فهمى تنظيم النقابات العمالية خلال عهد وزارة الشعب وربطها بالحركة الوطنية . وانفصل عن الوفد في سنة ١٩٢٦م بعد أن اختلف مع الزعيم سعد زغلول . كما تولى تحرير جريدة " روز اليوسف اليومية " من يناير سنة ١٩٣٦م ، ودخل البرلمان المصرى مرشحًا عن الحزب السعدى لدائرة كرداسة بمديرية الجيزة من سنة ١٩٣٨م إلى سنة ١٩٤٤م . وتوفي في ١٣ يونيه سنة ١٩٤٦م .

– راجع في ذلك : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : شهداء ثورة سنة ١٩١٩م ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٤م ص١٨٢ – ١٨٣ .

فيتمثل في التعليم المدنى أو المدارس العلمانية، ويرجع ظهوره في مصر إلى عصر محمد على، إلا أنه ونتيجة العراقيل التي وضعتها الإدارة البريطانية بالنسبة للتعليم أن أصبح أبناء الأعيان وحدهم هم الذين بوسعهم تلقى التعليم المدنى[1].

وقد تميز العصر الذي ولد فيه إبراهيم عبد الهادي، بمناخ ثقافي كانت من أبرز سماته إقبال القادرين ماديًا من أفراد المجتمع على تلقى تعليمهم النظامى في مدارس الحقوق العليا[*]، أو الكليات الأوربية على أعتبار أن هذا النوع من الدراسة كان يؤهل الفرد إلى أعلى مناصب الدولة، كما يعده للعمل الحرفي في المحاماة أو الصحافة أو الكتابة وغيرها[1]. وقد تلقى "إبراهيم عبد الهادي" تعليمه الأول كعادة أبناء القرية في ذلك الوقت في الكُتاب بقريته "بالزرقا" وعاش خلاله حياة سهلة، إلى أن التحق بالمدرسة الابتدائية في "فارسكور" وحصل منها على الشهادة الابتدائية سنة ١٩١٥م. ثم أنتقل إبراهيم عبد الهادي بعد ذلك إلى القاهرة ليكمل تعليمه العالى فالتحق بمدرسة الجيزة الثانوية القسم الأدبى ،وحصل منها على شهادة البكالوريا - الثانوية العامة حاليًا- سنة ١٩١٨م . وبعدها التحق بمدرسة الحقوق وتخرج منها بعد أن حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٢٥م[٢] . ولم يكن لإبراهيم عبد الهادي - بحكم سنه - نصيب المشاركة في

(١) رشوان محمود جاب الله : على ماهر ودوره في السياسة المصرية ، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧م ص ١٥-٢٥.

(*) بلغت مصروفات مدرسة الحقوق في مطلع القرن الماضى نحو ثلاثين جنيهًا سنويًا، وصلت إلى خمسة وأربعين جنيهًا سنويًا في أواخر الأربعينيات، ومثل هذه المصروفات، إضافة إلى بنود الإنفاق الجامعى الأخرى ، يصعب على الطبقات الشعبية تحملها، لذا كان من النادر وجود أبناء للفقراء بين طلاب كليات الحقوق قبل ثورة سنة ١٩٥٢م. وكان محمد زكى عبد القادر قد كتب في العشرينات من القرن الماضى ، أن كلية الحقوق هى مثوى الأرستقراطية. أنظر في ذلك: أمانى محمد كمال الدين أحمد : دور نقابة المحامين في السياسة المصرية من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٥٤م رسالة ماجستير غير منشورة نوقشت بكلية البنات جامعة عين شمس سنة ١٩٩١م ص ٦٤ ، ٦٥.

(1) أحمد زكريا الشلق : مرجع سابق ص ١٢٦.

(2) أخر ساعة : عدد : ٧٤٦ في ٩ فبراير سنة ١٩٤٩، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقات ١ ، ٢ أعداد : ٢٨١٢، ٢٨١٣ في ٣ ، ١٠، مايو سنة ١٩٨٢م.

أي عمل سياسى طوال الحرب العالمية الأولى، ولم يكن مقدرًا له أنه يدخل عالم السياسة أصلاً. ولكن نقطة التحول في حياته كانت ثورة سنة ١٩١٩م[١].

وعندما قامت ثورة سنة ١٩١٩م ، كان إبراهيم عبد الهادي طالبًا في مدرسة الحقوق، وكان زعيمًا للطلبة في تلك الثورة،وأحتمل من التضحيات ، وذاق مرارة السجن ما لم يذقه غيرالأقلين، وأستطاع وهو حبيس أن يكمل دراسة الحقوق ،وأن يحصل على أجازتها ،وينال شهادة الليسانس من جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٢٥م ،ليعمل بعدها بمهنة المحاماة[٢] .

ثالثًا : صفاته وأخلاقه :

يوم ثارت مصر لحقوقها في سنة ١٩١٩م وكان الطلبة عدة هذه الثورة التي كانت إذ ذاك نهضة وطنية كبرى، كان إبراهيم عبد الهادي في طليعة طلاب الحقوق جهادًا في الجيل الذي تضرب بجهاده الأمثال.

وأشتهر بين أقرانه بأنه فتى الثورة وخطيبها، وقد أنتهت به هذه الشهرة في صبح الشباب إلى السجن الذي أمتد به من الأيام إلى السنين فأتم دراسته سجينًا وخرج من سجنه سنة ١٩٢٤[٣] .

ولقد أشتهر إبراهيم عبد الهادي بالخطابة، فهو خطيب سياسى بارع تجلت قدرته الخطابية في جهاده الوطنى أثناء ثورة ١٩١٩[٤].

وقد تميز إبراهيم عبد الهادي بإبداعه في كتابة وإعداد المقالات السياسية وبمقدرته المميزة في مجال الخطابة الوطنية، والتي اكتسبها من جهاده في ثورة سنة ١٩١٩م كخطيب للشباب وزعيمًا للطلبة فيها. فكان خطيبًا مفوهًا قادرًا على الإرتجال، ناري الألفاظ سريع الإلقاء، شديد التأثير في سامعيه، يملك فصاحة

---

(1) الأهرام : عدد : ٢٢٣٠٤ في ١٦ مايو سنة ١٩٤٨، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١) العدد السابق.

(2) السياسة الأسبوعية : عدد : ٤١١ في ١٠ مارس سنة ١٩٤٥، الأخبار : عدد : ٩٨٥٢ في ١٩ فبراير سنة ١٩٨١م. (في عام ١٩٢٥ تحولت مدرسة الحقوق إلى كلية تابعة لجامعة فؤاد الأول "القاهرة حاليًا" حيث أرتفعت مكانتها وتوسعت في إنشاء أقسام جديدة بها) أنظر في ذلك : أمانى محمد كمال الدين أحمد : دور نقابة المحامين في السياسة المصرية ،مرجع سابق ص ٦٤ ، ٦٥.

(3) السياسة : عدد : ٦٧٧ في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧م.

(4) السياسة الاسبوعية : عدد : ٤١١ في ١٠ مارس سنة ١٩٤٥م، الزمان : عدد : ٥٢٩ في ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٩.

الأسلوب وبلاغة العبارة وطلاوة البيان وحسن الأداء، وقد أشتهر بين أقرانه بالشجاعة والمتاعب وكذلك بميله للجدل المنطقى الصريح والدقة في المناقشة والعمق في البحث والتفكير[١]، وزادته مهنة المحاماة حنكة وخبرة في هذا المجال.

وإبراهيم عبد الهادي كان كاتبًا مبدعًا وخطيبًا مفوهًا شديد التأثير في سامعيه، وبهذين الموهبتين نال ما نال من مكانة في مطلع ثورة سنة ١٩١٩م، وظلتا سمة واضحة لحياته، فيما تلاها من أدوار وأطوار.

ومن صفات إبراهيم عبد الهادي أنه يعتبر تلميذ من خاصة تلاميذ الزعيم الوطنى سعد زغلول، إلا أن التشابه بين سعد زغلول، وإبراهيم عبد الهادي يتجاوز الفكرة إلى الصورة، فهو أشبه بسعد قامة وطلعة وفصاحة لسان، بل فصاحة ولب ووجدان. فهو يتكلم ويترافع في ساحة القضاء، ويخطب في المحافل([٢]).

وإبراهيم عبد الهادي برلمانى من الطراز الأول، أبرز صفاته أنه واسع الفكرة رحب الصدر، عنده إستعداد للإقناع والإقتناع، وأبرز صفاته كخطيب برلمانى، موهبة صوته الواضح وشجاعته في إبداء رأيه،وقوته في الدفاع عن مبدئه بتفكير مرتب وعبارات بليغة، وبهذا الأسلوب كسب إبراهيم عبد الهادي جميع المعارك البرلمانية التي خاضها[٣] .

ومن صفات إبراهيم عبد الهادي كمجاهد وطني وكسياسى بارز لعب دورًا بارزًا في التاريخ المصرى الحديث والمعاصر، أنه كان من أغنى الرجال بالمعانى والتاريخ. لكنه من أبعد الرجال أيضًا عن التظاهر بهذه المعانى.

---

(1) السياسة الأسبوعية : عدد : ٣٩٥ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٤م، أخر ساعة عدد : ٦٥٩ في ١١ يونيو سنة ١٩٤٧م، أخبار اليوم : عدد : ١٨٩٤ في ٢١ فبراير سنة ١٩٨١م، كذلك أنظر محمد شاهين حمزة: شموع أضاءت ومضت وأخرى تنتظر. القاهرة الطبعة الاولى سنة ١٩٨٣م ص ٩٨ وما بعدها.

(2) المصور : عدد : ١٢٦٥ في ٧ يناير سنة ١٩٤٩.

(3) الأساس : عدد : ٥١٧ في ٤ فبراير سنة ١٩٤٩م، الإثنين والدنيا عدد ٤٩١ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣م، الدستور عدد ٥٠٢ في ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٩م، الزمان : عدد : ٥٢٩ في ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٩.

فقد كان في ثورة سنة ١٩١٩م أخطب خطباء الشباب فيها. بل كان زعيمًا لشبابها، وهو من القلائل الذين ذاقوا مرارة السجن سنين. وكان دائمًا في حزبه من أقطابه البرلمانيين. ولكنه لم يشير مرة إلى هذا كله، بل لقد ولى الوزارة في صحوة شبابه، فلم يره أحد متباهيا لا بالوزارة ولا بالشباب[١].

وفي مفاوضات صدقي – بيفن Bevin سنة ١٩٤٦م التي أشترك فيها إبراهيم عبد الهادي كوزير خارجية – كما سيجئ بيانه فيما بعد – قال كاتب اليوميات البريطانى "ديلى تلغراف" في وصف دقيق لإبراهيم عبد الهادي كسياسى :– "إن لصدقي باشا في إبراهيم عبد الهادي زميلاً يعد من أكفأ الرجال البارزين في الحياة العامة وأحدثهم سنا ومضى يقول "إن لسحر البيان أثرًا خاصًا في نفوس المصريين. ومن مواهب إبراهيم عبد الهادي باشا مقدرته الخطابية، ويعترف خصومه السياسيون بأنه الخطيب المفوه في البرلمان المصرى"[٢].

ولذلك يعتبر إبراهيم عبد الهادي وزيرًا للشباب، وخطيبًا لهم وقائدًا من قواد النهضة الوطنية، شب في ميدانها وشاب في خدمتها، وهو لما يزل في شرخ الشباب تعرفه المنابر خطيبًا مفوهًا لا يشق له غبار، ملتهب العبارة متين السياق، موثوق بعلمه وفضله وغيرته، يركن إلى الرأى يرسله ناضجًا والإشارة يبعثها واضحة فقوله فصل وقضائه عدل، وقد تجلت في البرلمان مواهبه وظهرت مزاياه فإذا هو من فرسان الإصلاح العام ودعائم الحياة الدستورية البرلمانية[٣] .

أما عن علاقة إبراهيم عبد الهادي بأصدقائه، فلقد كان لعبد الهادي صداقات واسعة بحكم وضعه الاجتماعى والمناصب التي تقلدها، ويأتى في مقدمة هؤلاء الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشى بإعتبارهما صديقان وزميلان منذ الصغر، فقد أشتركا ماهر والنقراشي مع عبد الهادي في أحداث ثورة سنة ١٩١٩م، كما كان الثلاثة أعضاء بارزين في الجهاز السرى للثورة. وكان إبراهيم عبد الهادي في مقدمة الذين أعلنوا ولاءهم وإنضمامهم لأحمد ماهر والنقراشي بعد أن قررا الإثنان إنفصالهما عن حزب الوفد وتكوين حزب

(1) السياسة الأسبوعية : عدد : ٣٩٥ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٤.
(2) الأهرام : عدد : ٢٢٠٩١ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦م.
(3) الدستور : عدد : ٥٠٢ في ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٩م، السياسة الأسبوعية : عدد : ٤١١ في ١٠ مارس سنة ١٩٤٥م.

جديد هو حزب الهيئة السعدية، ليصبح ماهر والنقراشي وعبد الهادي على الترتيب رؤساء للهيئة السعدية منذ تكوينها في سنة ١٩٣٨م حتى تقويضها مع بقية الأحزاب القديمة بعد قيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م.

ومن الذين أرتبط بهم إبراهيم عبد الهادي أسماء كثيرة، ممن لعبوا أدوارًا مختلفة على مسرح السياسة المصرية سواء خلال فترة بحثنا أو في الفترات التالية، نذكر على سبيل المثال من هؤلاء الأستاذ "على الرجال" رئيس تحرير جريدة "الأساس" لسان حال الهيئة السعدية، الأستاذ حامد جوده رئيس مجلس النواب، ونائب رئيس تحرير جريدة الأساس ، حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، محمد على أبو طالب، الصحفي وناشر مذكرات إبراهيم عبد الهادي بمجلة روز اليوسف ، وكذلك أعضاء الهيئة السعدية بأكملها[١].

رابعًا : المناصب التي تقلدها :

عندما تخرج إبراهيم عبد الهادي من جامعة فؤاد الأول وحصل منها على شهادة الليسانس، مارس مهنة المحاماة بعد أن قيد إسمه في جدول المحامين في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٥م، وظل عبد الهادي يمارس عمله منذ ذلك الحين حتى عام ١٩٣٩ حيث كان هذا العام هو آخر أيامه في عمله بالمحاماة، وذلك بسبب أختياره وزيرًا لأول مرة في عهد وزارة على ماهر باشا في أغسطس سنة ١٩٣٩[٢].

وفي هذه الفترة وأثناء عمله بالمحاماة، كان إبراهيم عبد الهادي محاميًا نابغًا، نابه الذكر[٣] . وكان في مرافعاته شديد الحرص، وكثيرًا ما تسيطر عليه الخطابة السياسية في مرافعاته، حتى ليوشك أن يتحدث عن وطنية المتهم، وجهاده السياسى، وأنه سرق الدجاجة من منزل أحد الأجانب محافظة على الاقتصاد القومى، إذ أنه سطا على منزل أحد خصومه السياسيين فسرق ملابسه وشج رأسه، دفاعًا عن المبدأ وتعصبًا له ، ولذلك فإن أفضل مرافعات إبراهيم

---

(١) المصور : عدد : ١٢٧٠ في ١١ فبراير سنة ١٩٤٩م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١) عدد: ٢٨١٢ في ٣ مايو سنة ١٩٨٢م.

(٢) أحمد فتحى المازنى : القضاة والمحافظون، الجزء الأول المطبعة التجارية الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٤٤م ، طبعة أولى ص ١٢٤، ١٦٠.

(٣) آخر ساعة : عددا : ٦٤٢، ٧٤٥ في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧م، ٢ فبراير سنة ١٩٤٩م، الدستور : عدد : ٥٠٣ في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩م.

عبد الهادي وأجملها هى مرافعاته في القضايا السياسـية لأنهـا تلائـم طبيعـة وإستعداده الخطابى[١].

كما دخل إبراهيم عبد الهادي المعارك الإنتخابية أثناء عمله بالمحاماة ففي انتخابات سنة ١٩٣٠م انتخب عن دائرته بالدقهليه، وكان في هذه الهيئة النيابيـة سكرتير بالسن، ثم سكرتير بالإنتخابات من بعد ذلك وظل يعـاد إنتخـاب عبـد الهادي نائبًا وسكرتيرًا لمجلس النواب حتى إنتخابات سنة ١٩٣٨م[٢].

وتشير العديد من الدلائل على زيادة إهتمام إبراهيم عبد الهـادي كمحـام بالعمل السياسى قبل توليه أول منصب وزارى في أغسطس سنة ١٩٣٩ م منها:

النشأة المبكرة لمدرسة الحقوق، وطبيعة الدراسات النظرية تؤهل دارسـها في النهاية للعمل السياسي نتيجة للأهتمامات السياسية المتزايدة التي توليها هـذه الدراسات أكبر قدر من العناية، ولا شك أن غلبـة تـدريس القـانون الفرنسـى بمحتواه وفكره التقدمى قد عاونت كثيرًا على مزيد من الأهتمامات السياسية.

إضافة إلى الأنتماء الاجتماعى لإبراهيم عبد الهادي كواحـد مـن أبنـاء الشرائح العليا في المجتمع المصرى، وقد منحه ذلك فاعلية اجتماعيـة مـؤثرة عززت من فرصه في العمل السياسى، بعبارة أخرى، لقد كـان إبـراهيم عبـد الهادي من طليعة طبقة تتميز بالفاعلية السياسية في مواجهـة إسـتبداد القصـر وسيطرة الأجانب الاقتصادية. وقد ساعدت الوضعية الاجتماعية لإبراهيم عبـد الهادي كمحام على إحتراف العمل السياسى، إذ توفرت له إمكانيات مادية تغنيـه عن العمل بالمحاماة، أو بالوظائف الحكومية ومن ثم شكل عبد الهادي بدراسـته القانونية طبقة من محترفي العمل السياسـي[٣]. كمـا أن وضـعه الاجتمـاعى والدخول المرتفعة التي حصل عليها من خلال أتعابه فـي المحامـاة وخبرتـه وسمعته الطيبة في عالم المحاماة ، قد ساعدت عبد الهادي على أن يكون عضوًا

---

(1) الإثنين والدنيا : عدد : ٤٩١ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣م.
(2) السياسة : عدد : ٦٧٧ في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧.
(3) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨- ١٩٥٣، القاهرة مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٥م ص ٣٧.

في كثير من مجالس الشركات الصناعية والتجارية والبنوك فأختير عضوًا في البنك التجارى المصرى سنة ١٩٢٨، وكذلك عضوًا في الشركة العقارية المصرية سنة ١٩٣٤م[١].

ويشير ريد دونالد إلى أن ملاك الأراضى الأغنياء في مصر كانوا يحرصون على توفر وسائل المعيشة الملائمة للمحامين الذين يشتغلون بالسياسة[٢].

أيضًا غلبة العمل السياسي لا الثورى على العمل الوطنى في مصر، وبالتالى أزدياد الحاجة للاستخدامات القانونية للبرهنة على عدم مشروعية الوجود البريطانى، بالإضافة إلى الأعتماد على الخطابة[٣]، والقدرة على مواجهة الجماهير والتأثير فيها وحشدها وتحريكها سواء بالمنطق والحجة والعاطفة والمشاعر، وهى خبرات يجيدها إبراهيم عبد الهادي كمحام وتدخل في صلب مهمته، وتعتبر معيار أساسى للحكم على مدى نجاحه كمحام.

كما أن إقامة إبراهيم عبد الهادي في العاصمة ساعدته على الأقتراب من السلطة ومزاولة نشاطه السياسى، ولاسيما وأن "عبد الهادي" بحكم عمله كمحام كان أكثر إرتباطًا بالسلطة التشريعية والتنفيذية، ويعتبر المحامون أنفسهم أندادًا للسلطة أو جزءًا منها، فقد سيطر الحقوقيون على قيادة الأحزاب والوزارات قبل ثورة سنة ١٩٥٢[٤].

كذلك طبيعة مهنة المحاماة التي تسمح بقدر كبير من الحرية الشخصية للمحامى، فهى لا تتحكم فيها أجهزة الدولة، ولا تستطيع السلطة التحكم في دخل المحامين المادى، إضافة لما تتيحه مهنة المحاماة في مصر من عطلة سنوية

---

(1) موسى رمضان عبد الحافظ : الهيئة السعدية ودورها في الحياة السياسية المصرية من سنة ١٩٣٧ – سنة ١٩٥٢م رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب المنيا سنة ١٩٩٥م ص ٣٥.

(2) Reid, D.M: Lawyers and Politics in the Arab world, 1800 – 1960.Chicago1981)P.119

(3) يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ٣٧ – ٣٨.

(4) أمانى محمد كمال الدين أحمد : مرجع سابق ص ١٠١.

تسمح بالقراءة وتأمل الأوضاع السياسية في البلاد[1]. كما أن طبيعة مهنة المحاماة وما توفره من خبرات ومهارات قانونية وقدرات على الخطابة والنقاش تعتبر ضرورية للحياة البرلمانية ، فالبرلمان بدون عدد كاف من الفقهاء يصبح برلمان عديم الجدوى[2].

إضافة إلى العامل الشخصي وهو الطموح السياسي والمهني لإبراهيم عبد الهادي كمحام، فقد ثبتت التجربة المصرية قبل ثورة سنة ١٩٥٢م أن بعض الشخصيات كإبراهيم عبد الهادي وعبد الرحمن الرافعي ومصطفي كامل قد درسوا الحقوق وأشتغلوا بالمحاماه من أجل العمل السياسي والمطالبة بالأستقلال.

ويمكن القول أن العوامل السابقة تساعد في تقديم تفسير معقول لبروز دور إبراهيم عبد الهادي في العمل السياسي، وتتجلى أهم أدوار عبد الهادي في العمل السياسي قبل سنة ١٩٥٢ م في الوزارات والبرلمان والأحزاب.

ففي أغسطس سنة ١٩٣٩م أشترك إبراهيم عبد الهادي لأول مرة في وزارة على ماهر باشا، وبعد هذه الوزارة أصبح إبراهيم عبد الهادي يشترك في كل وزارة يشترك فيها زملاؤه من حزب الهيئة السعدية، تقديرًا من هذه الهيئة بمواقف إبراهيم عبد الهادي الوطنية[3]. ففي وزارة "حسن صبري" باشا (٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠- ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠م) عين "إبراهيم عبد الهادي" وزيرًا للتجارة والصناعة. وفي هذه الوزارة طالب "عبد الهادي" مع زملائه السعديين رئيس الوزراء "حسن صبري" باشا بضرورة دخول مصر الحرب العالمية الثانية للدفاع عن أراضيها بعد أن توغلت إيطاليا داخل حدود مصر، فخالفهم

(1) يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ٣٧، محمد إسماعيل على : دور المثقفين في التنمية السياسية، دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، الجزء الثانى القاهرة سنة ١٩٨٦ ص ٢١٩.
(2) أمانى محمد كمال الدين أحمد : مرجع سابق ص ١٠٠.
(3) السياسة : عدد : ٦٧٧ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧م، السياسة الأسبوعية : عدد : ٤١١ في ١٠ مارس سنة ١٩٤٥م، آخر ساعة عدد : ٦٤٢ في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧م.

حسن صبري في ذلك، وعندئذ قدم إبراهيم عبد الهـادي وزمـلاؤه السـعديون إستقالتهم من الوزارة[1] .

وفي عهد وزارة حسين سري باشا التي جاءت بعد وفاة "حسن صـبري" (١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠م– ٢ فبراير سنة ١٩٤٢) عاد إبراهيم عبد الهادي إلى الوزارة في أواخر يوليه سنة ١٩٤١كوزير للأشغال العمومية. ثم أبتعـد "عبـد الهادي" وزملاؤه من الهيئة السعدية عن تولى أي منصب وزارى بعد حادث " ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م " وذلك لمدة عامين بعد أن تولى حزب الوفد الحكم فور هذا الحادث، برئاسة مصطفي النحاس باشا[*].

---

(1) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية – ثورة ١٩١٩م – الجـزء الثالـث ، الطبعة الثانية ،دار المعارف سنة ١٩٨٩ ص ١٠١ ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية مركز وثائق وتاريخ مصر. الجزء الأول سنة ١٩٦٩ ص ٥٥٧.

(*) ترجع أسباب هذا الحادث إلى رغبة بريطانيا التي كانت تعيش في ذلك الوقت أحداث الحرب العالمية الثانية، في إسناد الوزارة إلى "مصطفي النحاس" زعيم الوفد والذي كان يتمتع بأغلبية شعبية، وكان هدف بريطانيا من ذلك إيجاد وزارة حريصة على تنفيذ بنود معاهدة سنة ١٩٣٦م ، ومن ثم تضمن استقرارًا لأوضاعها ومصالحها في مصر خاصة بعد أن تحرجت الأمور بشكل خطير في أواخر عهد وزارة حسين سرى الثانية، وأمام اصرار القصر على أن يرأس "النحاس" وزارة قومية في الوقت الذي أعلن فيه الأحيز رفضه لذلك وأصر من جانبه على تشكيل وزارة وفدية خالصة وحل البرلمان، وجه السفير البريطاني في القاهرة إنذارًا إلى الملك يطلب فيه إسناد الوزارة إلى "النحاس" قبل الساعة السادسة من مساء يوم ٤ فبراير، وإذا لم يتم ذلك فعلى "فاروق" أن يتحمل تبعية ما يحدث، وراح الملك يجتمع مع كبار الزعماء والشخصيات السياسية للوصول إلى مخرج من هذه الأزمة، ورغم الأحتجاج الذي أبداه هؤلاء الزعماء إلا أن السفير البريطاني لم يأبه لذلك وطلب مقابلة الملك وإن حرص على أن تسبقه إلى قصر عابدين دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع حاصرت القصر من جميع جهاته بشكل تهديدى، وعند حضور السفير أقتحم القصر بمصاحبة قوة من كبار الضباط البريطانيين وطلب من الملك إما أن يتنازل عن العرش أو يكلف "النحاس" بتشكيل الحكومة وفق شروطه، ورضخ الملك بالطبع للمطلب الأخير، لمزيد من التفاصيل : أنظر مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١٦) عدد: ٢٨٢٧ في ١٦ أغسطس سنة ١٩٨٢م، محمد حسين هيكل : مذكرات .... الجزء الثانى ،مرجع سابق ص ٢٠٦ وما بعدها، محمد صابر عرب : حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، الطبعة الأولى ، دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٥ ص ٩ وما بعدها، محمد أنيس : ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي. مكتبة مدبولي بالقاهرة سنة ١٩٨٢م ص ٧ وما بعدها، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨م الجزء الثاني مرجع سابق ص ١٩٢ وما بعدها وانظر كذلك:

- Vatikiotis, P. J. : The Modern History of Egypt (London 1959) p. 348–349.

ويذكر إبراهيم عبد الهادي أنه قد حرم على نفسه الأشتغال بالمحاماة، بعد أن ترك الوزارة في عام ١٩٤٢م وما بعدها وكان سنه حينئذ نحو (٤٤) عامًا وكان يعمل في أرضه وظروفه المالية كانت طيبة[١].

وفي وزارة أحمد ماهر باشا (٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ - ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥م) عين إبراهيم عبد الهادي وزيرًا للصحة العمومية، وظل إبراهيم عبد الهادي في هذا المنصب في عهد وزارة النقراشي الأولى (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥م - ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦م) وذلك بعد اغتيال أحمد ماهر باشا، على يد طالب من الإخوان المسلمين يدعى "عبد المجيد أحمد حسن"، وفي هذه الوزارة أشترك إبراهيم عبد الهادي في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقد عقب نهاية الحرب العالمية الثانية كما سيجئ بيانه في موضعه.

وفي وزارة إسماعيل صدقى الثالثة (١٧ فبراير سنة ١٩٤٦م - ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦) عين إبراهيم عبد الهادي وزيرًا للخارجية وفيها أشترك عبد الهادي في مفاوضات الجلاء المعروفة بمفاوضات صدقى - بيفن ، كما عين وزيرًا للمالية في وزارة النقراشى الثانية (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦- ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م) وظل بها حتى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٤٧م حيث أختاره الملك فاروق ليكون رئيسًا للديوان الملكى، ولقد ظل إبراهيم عبد الهادي، في منصبه الجديد حتى اغتيال النقراشى باشا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، فكلف عندئذ بتشكيل أول وآخر وزارة له والتي ظلت متربعة على دست الحكم حتى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م.

وفي هذه الوزارة تولى إبراهيم عبد الهادي بالإضافة إلى رئاسته للوزارة، وزارة الداخلية، كما تولى لفترة قصيرة وزارة المالية.

ولقد تولى إبراهيم عبد الهادي رئاسة الوزارة في ظروف عبر عنها بنفسه، بأنها ظروف لا يحسد عليها رئيس وزارة[١]. فقد كانت مشكلة فلسطين قد تعقدت في أفق السياسة المصرية فزالت عقدتها بعقد هدنة رودس مع إسرائيل في فبراير سنة ١٩٤٩م. وشهدت البلاد عدة حوادث دموية، وزاد تهديد الإخوان

---

(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى حلقة رقم (١٥) عدد: ٢٨٢٦ في ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢م.

(1) السياسة الأسبوعية : عدد : ٦٢١ في ٧ مايو سنة ١٩٤٩.

المسلمين للنظام الحاكم، خاصة بعد اغتيال النقراشى باشا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، مما دفع إبراهيم عبد الهادي إلى توجيه عدة ضربات إلى هذه الجماعة، كان لها أثرها في حدوث الأضطربات داخل صفوفها وحد كثيرًا من خطورتها على نظام حكمه القائم. كما أهتم إبراهيم عبد الهادي بالقضية الوطنية، ودخل في مفاوضات مع الجانب البريطانى بشأن الجلاء لكن الوقت لم يكن ليسعفه ليحقق نجاحًا بارزًا في المفاوضات المصرية – البريطانية.

والجدير بالذكر أن إبراهيم عبد الهادي لم يكن قد تولى بعد أي وظائف حكومية فيما قبل توليه المناصب الوزارية وفضل أن يعمل بالمحاماة منذ حصوله على ليسانس الحقوق سنة ١٩٢٥م[١].

أما عن نشاطه الحزبى فلقد كان إبراهيم عبد الهادي أحد المؤسيين للهيئة السعدية التي انفصلت عن حزب الوفد في أوائل عام ١٩٣٨م. وتكونت هذه الهيئة برئاسة الدكتور أحمد ماهر باشا – بسبب خلافاته مع النحاس باشا زعيم الوفد – وأنضم إلى أحمد ماهر زميله إبراهيم عبد الهادي ومعه النقراشى باشا ومحمود غالب وغيرهم. وسميت هذه الهيئة بالحزب السعدى نسبة إلى زعيم ثورة سنة ١٩١٩م سعد زغلول باشا[٢].

وفي الهيئة السعدية تولى إبراهيم عبد الهادي الكثير من مناصب الهيئة ولجانها المختلفة إلى أن وصل نائبًا لرئيس الهيئة السعدية[٣] "النقراشى باشا" في ٩ مارس سنة ١٩٤٥م – عقب اغتيال أحمد ماهر باشا – ثم أصبح عبد الهادي رئيسًا للهيئة السعدية بعد اغتيال النقراشى في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م[٤].

كما تولى إبراهيم عبد الهادي زعامة المعارضة في مجلس الشيوخ بعد إقالته من رئاسة الوزارة وقدم عريضة المعارضة للملك فاروق في ١٧ يونيو

---

(1) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقات ٢٠، ٢١، ٢٢أعداد: ٢٨٣١، ٢٨٣٢ ٢٨٣٣ في ١٣، ٢٠، ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٨٢م، أنظر كذلك لحمد فتحي المازنى : مرجع سابق ص ١٦٠، محمود كامل: يوميات محام عدد :٢٣١ من سلسلة كتاب اليوم الصادر عن أخبار اليوم بالقاهرة في أول يوليو سنة ١٩٨٤م ص ١١٩– ص ١٢٠.
(2) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ص ٥٦ وما بعدها، نعمان الخطيب :الأحزاب السياسية، ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع سنة ١٩٨٣م ص٥١٤.
(3) السياسة : عدد : ٤١١ في ١٠ مارس سنة ١٩٤٥.
(4) الأساس : عدد : ٥٠٩ في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩.

سنة ١٩٥٠م مع زعماء الأحزاب المعارضة، أحتجاجًا على الفساد المنتشر في البلاد.

ولقد ظل إبراهيم عبد الهادي رئيسًا للهيئة السعدية إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م وعندها حدثت إضطرابات في صفوف الهيئة ترتب عليه أختيار محمود غالب كرئيس الهيئة، غير أنه لم يلبث أن أعلن عن تنحيه عن هذه الرئاسة مما زاد من حدة الإضطرابات داخل صفوف الهيئة وبينما الأمر كذلك، جاء قرار قادة الثورة بإلغاء الأحزاب في يناير سنة ١٩٥٣م، لتعلن نهاية إبراهيم عبد الهادي وإبتعاده عن مسرح الحياة السياسية المصرية[١].

خامسًا : وفاته :

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م قرر مجلس الثورة حرمان إبراهيم عبد الهادي من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات.

ثم أصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا بحل الأحزاب وضرورة تطهيرها وفي ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣م وقع قائد الثورة قرارًا بإعتقال إبراهيم عبد الهادي لمحاكمته أمام محكمة الثورة[٢] .

وشكلت محكمة الثورة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣م لمحاكمة إبراهيم عبد الهادي عن التهم التي وجهت إليه وتتعلق بخيانة الوطن والأتصال بدول أجنبية وإشاعة جو الإرهاب وهيأ لأعوانه الأسباب التي يسرت لهم مقتل الشيخ حسن البنا، وإفساده أداة الحكم .... ".

وقد أستمرت محاكمة إبراهيم عبد الهادي عن التهم الموجهة إليه من ٢٦ سبتمبر حتى أول أكتوبر سنة ١٩٥٣م، وقد صدر الحكم عليه بالإعدام شنقًا ومصادرة كل ما زاد عن ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعًا لصالح الشعب، ثم أفرج عنه صحيًا – لتدهور حالته النفسية والصحية – وقد ظل إبراهيم عبد

(1) عبد العليم إبراهيم خلاف : مرجع سابق ص١١٦.
(2) المصرى : عدد : ٥٣٠٧ في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، المقطم : عدد : ١٩٧١٣ في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، أمين حسان كامل : محكمة الثورة الجزء الأول مطبعة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥٣م طبعة أولى ص ٧.

الهادي بعد خروجه من السجن معتكفًا في منزله بعيدًا عن الحياة السياسية حتى لقى ربه في ١٨ فبراير سنة ١٩٨١ م عن عمر يناهز ثلاثة وثمانين عامًا(١).

ويذكر أن إبراهيم عبد الهادي كان يعانى من المرض في الأشهر الأخيرة من حياته وعولج في مستشفي المعادى ، وأصدر الرئيس أنور السادات - رئيس الجمهورية وقتئذ - قرارًا بسفره للعلاج في الخارج على نفقة الدولة. وقد عاد عبد الهادي من لندن - بعد أن عولج بها - إلى القاهرة وظل بها إلى أن وافته المنية في ١٨ فبراير سنة ١٩٨١م. وتم دفن جثمانه في مقابر الأسرة بالقطامية(٢).

وبوفاة إبراهيم عبد الهادي ، فقدت مصر شخصية وطنية وسياسية، كان لها أثر بارز في تاريخها الحديث والمعاصر ، وأنطوت برحيله صفحة من صفحات التاريخ الوطنى والسياسى بما فيها من خير وشر وما فيها من جهاد، وخطأ وصواب وهى الشخصية التي يختلف الناس بشأنها ولا يزالون مختلفين حتى بعد وفاته. ولقد بات إبراهيم عبد الهادي بطلاً وطنيًا مجاهدًا في سبيل وطنه، تفتخر به الزرقا بلدته ومسقط رأسه(٣).

وفي النهاية، ومن خلال العرض السابق لنشأة إبراهيم عبد الهادي وثقافته ووضعه الاجتماعى وخبرته في مهنة المحاماة، يمكننا أن نحدد ملامح شخصيته لمعرفة سلوكه السياسى في الآتي :-

- كان إبراهيم عبد الهادي يتمتع بقدرات عقلية وموهبة بلاغية ساعدته في الدفاع عن وجهة نظره ومواجهة الخصوم.
- تربى إبراهيم عبد الهادي في بيئة لم تشعر بالحرمان، وبالتالى لم تمتد

---

(1) الاخبار : عدد : ٨٩٥٢ في ١٩ فبراير سنة ١٩٨١م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقات ١، ٢٦، ٢٧ أعداد: ٢٨١٢، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩ في ٣ مايو ، ١، ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٢م ، أمين حسان كامل : مرجع سابق ص ٣٦٩ ، عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعى والسياسى في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس سنة ١٩٥٤،طبعة ثانية ص ١٩٣.

(2) الأخبار : عددا : ٨٩٥٢، ٨٩٥٣ في ١٩ ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٨١م.

(٣) أخبار اليوم : عدد : ١٨٩٤ في ٢١ فبراير سنة ١٩٨١م. ، مصطفي بهجت بدوى : حكايات سبتمبر ٤٢ على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات طبعة أولى مركز الأهرام للترجمة والنشر سنة ١٩٩٠م ص ٢٥٠.

يده إلى أموال الدولة، ومن ثم عرف بالنزاهة والاستقامة في معاملاته.

- تأصلت فيه صفة الصراحة والمواجهة ، ومن ثم لم يعرف عنه المداهنة وحب التآمر والغدر.
- تأثر إبراهيم عبد الهادي بأسلوب "سعد زغلول" "وعبد الرحمن فهمي" الوطنى بعد أن تربى في كنفهما، وتعلم منهما كيفية التصدى للظلم والطغيان ومواجهة الإحتلال البريطانى.
- آمن إبراهيم عبد الهادي بالأسلوب الديمقراطى تأثرًا بعمله في مهنة المحاماة، وثقافته التي جعلته يحس بالفارق بين الأمة الحرة ، والأمة المستعبدة.
- عكست حياة إبراهيم عبد الهادي في مهنة المحاماة، ميوله في القدرة على النقاش والجدل والإقناع ، كما أفادته في كيفية مواجهة خصومه بالحجج القوية والبراهين وقدرته على الإقناع.
- كانت مقومات حياته المستقرة ، والتي شكلت شخصيته سببًا في أن يمارس دوره السياسى، على نحو ما سنرى.



الفصل الثانى

إبراهيم عبد الهادي ودوره في ثورة ١٩١٩م

أولاً : مشاركة إبراهيم عبد الهادي في أحداث الثورة

ثانيًا : دوره في التنظيم السرى للثورة

ثالثًا : إتهامه في قضية المؤامرة الكبرى

رابعًا : إتهامه في حادث السردار

* * *

أولاً: مشاركة إبراهيم عبد الهادي في أحداث الثورة

بينما كانت الأمة المصرية تترقب أن تنجز إنجلترا وعودها المتكررة بالجلاء، إذ بالأحتلال يتفاقم ويزداد رسوخاً بإعلان إنجلترا حمايتها على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤م (في بداية الحرب العالمية الأولى) ثم أضيفت الأحكام العرفيه، إلي الأحتلال والحماية وزجت بالبلاد تحت هذا النير الثلاثي، أربع سنوات متوالية كانت كافية لأن تعطى العناصر الوطنية دفعًا ثوريًا، وتفتح أمامها صور الجهاد، وجاءت مبادئ الرئيس "ويلسون Welson" - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ- الأربعة عشر التي أعلنها في يناير سنة ١٩١٨م وقوامها ضمان الحرية والأستقلال لجميع البلدان المحتلة، لتعرض أمام هذه العناصر كل أحتمالات مستقبل مصر. ومن ثم بدأت هذه العناصر تتقارب في مجموعات إبتغاء إيجاد وسيلة لتحقيق الأمانى الوطنية(١).

وقد كانت من بين هذه المجموعات، مجموعة إبراهيم عبد الهادي، التي عرفت بمجموعة الطلبة(*)، فلقد كان إبراهيم عبد الهادي زعيمًا للطلبة أثناء الثورة(١)، وكان هو صاحب الشرارة الأولى التي ألهبت مشاعر المصريين ضد الأحتلال البريطانى، يوم أن كان طالبًا بمدرسة الحقوق(٢). كما كانت هناك مجموعة عبد الرحمن فهمي ومجموعة النحاس وعلى ماهر وغيرهم(٣).

والجدير بالذكر أن هذه المجموعات قد أنتهت من اجتماعاتها بضرورة أن تتقدمهم أسماء ذات شهرة لنجاح هدفهم، ووقع أختيارهم على "سعد زغلول" لقيادة الحركة الوطنية للمطالبة بالإستقلال.

---

(١) الهلال : عدد : أول أبريل سنة ١٩٤٩م المجلد ٥٧ الجزء الرابع ص ٤٣، هشام محمد الصغير: أحمد ماهر ودوره في السياسة المصرية من سنة ١٩١٩م إلى سنة ١٩٤٥م رسالة ماجستير غير منشورة نوقشت بكلية الآداب جامعة المنيا سنة ١٩٨٧م. ص٢٥.

(*) لا شك في أن المثقفين من شباب البلاد هم الذين حملوا لواء الثورة، وأشعلوا نارها في العاصمة، ثم أمتد لهيبها إلى كافة الأقاليم، فقد كان للشباب المتعلم فضل الإبتداء ولسائر أبناء الوطن فضل الإقتداء وتلك سنة الثورات على وجه العموم أنظر مجلة الهلال : عدد : أول أبريل سنة ١٩٤٩م المجلد ٥٧ الجزء الرابع ص ٤٥.

(1) آخر ساعة : عدد : ٧٥١ في ١٦ مارس سنة ١٩٤٩م

(2) المصور : عدد : ١٢٦٥ في ٧ يناير سنة ١٩٤٩م، الدستور : عدد : ٥٠٣ في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩م.

(3) صلاح الشاهد : ذكرياتى في عهدين ، دار المعارف ،طبعة ثانية القاهرة سنة ١٩٧٦ ص٢٢ .

وكان إبراهيم عبد الهادي يتردد هو وزملاؤه من الطلبة على بيت الأمة ليتابعوا أخبار الوفد مع السلطات الإنجليزية، وعندما سمعوا بنبأ القبض على سعد زغلول وزملائه؛ ذهبوا إلى بيت الأمة للأستطلاع على حقيقة النبأ، فقابلوا كل من عبد العزيز فهمي باشا، ولطفي السيد، ومحمد علي علوبة، وغيرهم من أعضاء الوفد، فأكدوا خبر القبض على سعد زغلول وزملائه(١).

ويؤكد إبراهيم عبد الهادي أن أعضاء الوفد أستشعروا إعتزام الطلبة على إعلان سخطهم ضد هذا الأجراء فطلب منهم عبد العزيز فهمي -عضو الوفد- أن يقصروا جهودهم على إتقان دروسهم ؛ إستعدادًا لخدمة بلادهم، ونصح "فهمي" عبد الهادي وزملاؤه من الطلبة ألا يقوموا بأى إجراء قد يضر بجهد الوفد في مساعيه لأن الظرف يحتاج إلى التصرفات السليمة المدروسة التي يقوم بها زملاؤه، فرد عليه عبد الهادي "بأننا ما جئنا لنحمل الوفد المسئولية، وأننا سنتحمل مسئولية ما يحدث" وواصل الجميع مظاهراتهم ولم يبالوا بهذا النصح(٢).

ومن المرجح أن عبد الرحمن فهمي – السكرتير العام للجنة الوفد المركزية(*)- قد أستغل هذه المقابلة، وبدأ من هؤلاء الشباب الثائرين بزعامة إبراهيم عبد الهادي بتكوين النواة الأولى بين الطلبة داخل تنظيمه السرى في

(1) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٣) عدد: ٢٨١٤ في ١٧ مايو سنة ١٩٨٢م، مسئولة عطية على : عبد الرحمن فهمى ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة نوقشت بكلية البنات جامعة عين شمس سنة ١٩٩٢ ص ٣٢.

(2) محمود الغنام : حياة سعد باشا طبعة أولى سنة ١٩٧١م ص ٣٥٦، مسئولة عطية على : المرجع السابق ص ٣٢.

(*) تم تشكيل لجنة الوفد المركزية في أوائل أبريل سنة ١٩١٩، وعقب قرار اللورد اللنبى – المندوب السامى البريطانى في مصر- الخاص بالإفراج عن زعماء الوفد الأربعة المنفيين في مالطة والسماح لجميع المصريين الراغبين في السفر إلى الخارج، لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح في باريس ، وتم تشكيل هذه اللجنة لتنظيم الحركة الوطنية على النحو التالى : محمود سليمان باشا رئيسًا وإبراهيم سعيد باشا وكيلاً ومحمود أبو حسن أمينًا للصندوق وعبد الرحمن فهمى سكرتيرًا عامًا وأمين بك الرافعى مساعدًا للسكرتير، ومحمد السيد أبو على باشا والدكتور محمود بك عبد الرازق والسيد بك خشبة وعلى بك محمود وفتح الله بركات أعضاء، انظر : مؤسسة الأهرام المعاصرة (٥٠ عامًا على ثورة سنة ١٩١٩). مركز الوثائق والبحوث التاريخية الطبعة الأولى يونيو ١٩٦٩ ص ١٤٥.

أعقاب قيامهم بمظاهراتهم، ثم أخذو ينتشرون في جميع أنحاء القطر لبث روح الثورة بين أبناء الأمة الذين سرعان ما أستجابوا لهم، وعلى ذلك قيامهم بإستقطاب أقرانهم ممن يقودون المظاهرات ويقومون بالخطابة للإنضمام إلى الجهاز السرى للثورة.

وعندما إنفجرت ثورة سنة ١٩١٩م على أثر إعتقال سعد زغلول وصحبه ونفيهم إلي مالطة في ٨ مارس سنة ١٩١٩م، كان إبراهيم عبد الهادي زعيمًا للطلبة، في هذه الثورة، وألقى بنفسه مع زملائه من الشباب، وأشتهر بينهم بأنه فتى الثورة وخطيبها البارع[1] .

وقد بدأت الثورة يوم الأحد في ٩ مارس سنة ١٩١٩م، أي في اليوم التالى من أعتقال سعد زغلول ورفاقه، وفي هذا اليوم خرج طلبة المدارس تعلن بداية الثورة، وإضراب مصر العام، وتسجل الأحداث أن طلبة مدرسة الحقوق بزعامة إبراهيم عبد الهادي – الذي كان طالبًا فيها – هم أول المضربين، وقد شارك عبد الهادي وزملاؤه في أضرابات الطلبة وفي قيام المظاهرات التي عمت البلاد، وسار عبد الهادي مع زملائه من طلبة الحقوق في مظاهرة سلمية، طافت بشوراع العاصمة أحتجاجًا على ذلك الأعتقال، وتندد بسياسة الأنجليز وبضرورة جلائهم عن البلاد[2] .

وأمتنع إبراهيم عبد الهادي وزملاؤه عن تلقى الدروس منذ صبيحة اليوم الأول للثورة، واجتمعوا في فناء مدرستهم بالجيزة، وبالرغم من كل التحذيرات من جانب المستر "والتون Mr. Walton " ناظر المدرسة بالعدول عن الأضراب، وكان يخاطب إبراهيم عبد الهادي وزملاءه بلطف فلم يسمعوا النصيحة، فأستدعى المستر "موريس شلدون إيموس Mr. Morece Childon Emmus" نائب المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية، فجاء على عجل

---

(١) آخر ساعة : عدد : ٦٤٢ في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧م، السياسة الأسبوعية : عدد : ٦٧٧ في ١٢ ديسمبر ١٩٤٧م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٣) عدد: ٢٨١٤ في ١٧ مايو سنة ١٩٨٢م، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : شهداء ثورة سنة ١٩١٩م مرجع سابق ص ٥٢، عبد العليم إبراهيم خلاف : مرجع سابق ص ١٥٩.

(٢) الهلال : عدد : أول أبريل سنة ١٩٤٩م المجلد ٥٧ الجزء الرابع ص ٤٩ ، أمانى محمد كمال الدين : مرجع سابق ص ٣٠٣.

وكرر عليهم النصح بالعودة إلى دروسهم، ودعاهم إلى ترك السياسة لأبائهم، فأجابوا أن أباءنا قد سجنوا، ولاندرس القانون في بلد يداس فيه القانون، فرأى المستشار الأنجليزى أنه لا سبيل إلى إقناعهم وقفل راجعًا. وغادر عبد الهادي وزملاؤه مدرسة الحقوق وتوجهوا إلى مدرسة المهندسخانة، ثم إلى مدرسة الزراعة وكلتاهما بالجيزة، فخرج معهم طلبة المدرستين، ثم ساروا جميعًا يهتفون بحياة مصر وزعامة سعد زغلول وبالإستقلال(١).

ويروى إبراهيم عبد الهادي قصة ذلك اليوم وما تلاه من أحداث الثورة فيقول " أن أستاذه أحمد أمين بك مدرس القانون الجنائى بمدرسة الحقوق كان قد أنهى إليه وإلى طلبة المدرسة قبل قومتهم الكريمة هذه، بطرف من مواقف سابقة لمدرستهم في الإضراب في مناسبات طيبة ذكرها لهم، فتذكر إبراهيم عبد الهادي هذه المواقف هو وإخوانه، فنادوا به وأحيوه في هذا المقام، وأنهم عندما واجههم ناظر المدرسة ونائب المستشار القضائى بأن يتركوا مسائل السياسة لأبائهم، أبدى لهما إبراهيم عبد الهادي وباقى زملائه من طلبة المدرسة قائلين "لقد أعتقلتم أباءنا وأبعدتموهم، فمن إذن يتولى هذه المسائل، وقرر إبراهيم عبد الهادي أن الصاغ "أحمد عطية(•)" الضابط بالجيش المصرى وقتئذ وكان منوطًا به حفظ النظام، قد سهل للطلبة الخروج(٢) .

وقد تمثل الدور الحقيقى لإبراهيم عبد الهادي منذ قيام الثورة، في إلقاء الخطب السياسية التي تلهب "شعور المصريين" وتثير حماسهم ضد الأنجليز وأتخذ إبراهيم عبد الهادي من الأزهر محفلاً عامًا للخطابة، وهو المكان الفسيح الذي لم تستطع السلطة العسكرية البريطانية إقتحامه ومنع الإجتماعات العامة

---

(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقات أرقام ١، ٢، ٣ أعداد: ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤ في ٣، ١٠ ، ١٧ مايو سنة ١٩٨٢م، عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩م تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ الطبعة الرابعة دار المعارف سنة ١٩٨٧م ص ١٩٤، عاصم محروس : دور الطلبة المصريين في الحركة الوطنية من سنة ١٩١٩م إلى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢م رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب القاهرة سنة ١٩٧٨ ص ٥٦ وما بعدها، أمانى محمد كمال الدين : المرجع السابق ص ٣٠٣.

(•) الصاغ أحمد عطية أصبح بعد ذلك اللواء أحمد عطية باشا وعين وزيرًا للدفاع الوطنى سنة ١٩٤٦م ، أنظر محمود الغنام : حياة سعد باشا مرجع سابق : ص ٣٥٦.

(٢) محمود الغنام المحامى : حياة سعد باشا مرجع سابق ص ٣٥٦

فيه، ويرجع ذلك إلى مكانته ومنزلته الدينية، فكان الأزهر بذلك ميـــدانًا يتبـــارى فيه الخطباء من كل الطبقات، وقد ظهرت فيـــه شخصـــيات بـــرزت بمواهبهـــا الخطابية(*)، وكان إبراهيم عبد الهادي يسترعى الأنتباه بخطبه الحماسية، وقـــد ساعده على ذلك قدرته البلاغية وفصاحته في القول وجرأته في التعبير وإبـــداء الرأى، ولذلك لقب عبد الهادي بأنه فتى الثورة وخطيب شبابها[١].

كما أشترك إبراهيم عبد الهادي في التنظيم السرى للثورة، والـــذي تـــولى قيادة الثورة في ظل غياب "سعد زغلول" في الخارج، وكان يديرهـــذا التنظـــيم، عبد الرحمن فهمي بك سكرتير لجنة الوفد المركزية. كما ســـيجيئ بيانـــه فـــي الصفحات التالية.

ثانيًا : دوره في التنظيم السرى للثورة :

إذا كان إبراهيم عبد الهادي قـــد لعـــب دورًا رئيســـيًا فـــي ثـــورة ســـنة ١٩١٩م،كخطيب لشبابها، وقائد الخطابة فيها، إلا أنه كان له أيضًا دور بارز في التنظيم السرى للثورة، وذلك أنه لما كانت السلطة العسكرية البريطانية تســـيطر على كل شيئ في البلاد والأحكام العرفية مســـلطة علـــى الرقـــاب، والرقابـــة مفروضة على الصحف، كان لابد من العمل الســـرى للثـــورة ؛ لكـــى يـــؤازر الإرهاصات الشعبية[١].

(*) بالاضافة إلى إبراهيم عبد الهادى كخطيب للشباب في ثورة سنة ١٩١٩م كان هناك خطباء للثورة ومن الصعب أن نحصر هؤلاء جميعًا ، ولكن من الممكن أن نذكر بعضهم فمنهم الشيخ مصطفي القاياتي. والشيخ على سرور الزنكلونى، والشيخ محمود أبو العيون، والشيخ عبد ربه مفتاح، والشيخ محمد عبد اللطيف دراز، والشيخ عبد الباقى سرور، وكلهم من علماء الأزهر، ثم القمص مرقس سر جيوس، والقمص بولس غبريال. محمد أبو شادى بك. الأستاذ محمد كامل حسين. الأستاذ محمد لطفي المسلمى. الأستاذ يوسف الجندى. الأستاذ حسن يس، محمد أفندى يوسف، محمود أفندى عبد السلام المدرس، الأستاذ محمد شكرى، الأستاذ محمد عبد المجيد بدر، الأستاذ محمد أمين صدقي، الدكتور ذكى مبارك، الدكتور محمود ثابت ....). راجع عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩م تاريخ مصر القومى مرجع سابق ......ص ٢٣٠ ومابعدها.

(1) المصور : عدد : ١٢٦٥ في ٧يناير سنة ١٩١٩م ، السياسة الأسبوعية : عدد : ٤١١ في ١٠مارس سنة ١٩٤٥م، الدستور : عدد : ٥٠٣ في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩م ، عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩م مرجع سابق ص ٢٣٠ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣ مكتبة مدبولى بالقاهرة ص ١٧٥.

(١) هشام الصغير : مرجع سابق ص ٢٧.

وكان النشاط السرى للثورة يديره عبد الرحمن فهمي - السكرتير العام للجنة الوفد المركزية - وكان هذا التنظيم السرى يتم من خلال جهاز على جانب عظيم من القوة والتنظيم ، ويتألف في معظمه من الطلبة[٢] بقيادة زعيمهم إبراهيم عبد الهادي، وذلك بغرض تحقيق أهداف الوفد الثورية ومقاومة الإنجليز والمصريين الموالين لهم. وقد أقتصر عمل إبراهيم عبد الهادي في هذا التنظيم السرى على كتابة المنشورات وطبعها وتوزيعها، كما أشترك في رئاسة اللجنة المستعجلة وكان عضواً في عدة لجان و جمعيات أخرى[٣]، ويمكن أن نحدد اللجان أو الجمعيات السرية التي أشترك فيها إبراهيم عبد الهادي كما يلى(•) :-

(١) **اللجنة المستعجلة** : وكان دور إبراهيم عبد الهادي فيها يتمثل في إثارة الرأى العام ضد الأنجليز والمصريين الموالين لهم. وكانت هذه اللجنة تتلقى المساعدة المالية من عبد الرحمن فهمي بك ورئيسها إبراهيم عبد الهادي وحسن نافع[٤].

(٢) **المدارس العليا** : وأغلب أعضاء هذه الجمعية من الطلبة وعلى رأسهم إبراهيم عبد الهادي. وقد ضبطت ورقة مسطر فيها قانون هذه الجمعية وهو يتضمن أن العمل السرى هو الأسلوب الأمثل لمقاومة الأستعمار، وكان عمل إبراهيم عبد الهادي في هذه الجمعية يقوم على كتابة المنشورات،

---

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر مرجع سابق ص ١٥٩، محمد أنيس دراسات في وثائق ثورة سنة ١٩١٩م الجزء الأول المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى بك مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الأولى. القاهرة سنة ١٩٦٣م ص ٧-٩.

(٣) عبد العليم إبراهيم خلاف : مرجع سابق ص ١٥٩.

(•) بالإضافة إلى الجمعيات أو اللجان السرية التي أشترك فيها إبراهيم عبد الهادى. كانت هناك جمعيات أو لجان سرية أخرى في ثورة سنة ١٩١٩م مثل لجنة الدفاع الوطنى، جمعية الشعلة، وجمعية العشرة، وجمعية الخمسين، وجمعية الفدائيين التي قامت بإغتيال السردار سيرلى ستاك حاكم عموم مصر والسودان كما سيجيئ بيانه فيما بعد . ولمزيد من التفاصيل عن الجمعيات السرية في مصر ، أنظر تقرير شفيق منصور - أحد أعضاء الجهاز السرى في ثورة سنة ١٩١٩م - ملحق رقم (٢) .

(٤) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم ٣ عدد: ٢٨١٤ في ١٧ مايو سنة ١٩٨٢م، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر مرجع سابق ص ١٦٩، محمد خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٥٢م الجزء الأول ،الطبعة الأولى، دار حراء سنة ١٩٩٢م ص ٦٤.

وإصدارها وتوزيعها والحث على الإضراب، وكان إبراهيم عبد الهادي يعلن أن هذه الجمعية – جمعية المدارس العليا– مستمرة إلى أن يخرج آخر عسكرى إنجليزي من مصر. ومن أعمال هذه الجمعية السعى في الأطلاع على أسرار الحكومة، وتهديد الخونة من المصريين وكان إبراهيم عبد الهادي ومعه أعضاء هذه الجمعية يعدون كشفًا بأسماء التجار الأنجليز، الذين يقصد مقاطعتهم، فقد كانت مقاطعة التجارة الإنجليزية بعض صيحات الثورة، وكان يضع هذه الكشوف مندوبو الطلبة الذين كانوا يتلقون التعليمات من إبراهيم عبد الهادي وعبد الرحمن فهمي بك(١).

(٣) جمعية الإنتقام :

تعتبر هذه الجمعية نموذجًا من العمل السرى الدقيق، وقد تألفت هذه الجمعية عقب عودة لجنة ملنر Milner(•)من مصر في يناير سنة ١٩٢٠م، وقد كان لإبراهيم عبد الهادي الدور الأكبر في نشأة جمعية الإنتقام، وذلك عندما ساهم مع زملائه الطلبة في حث الأهالى على مقاطعة لجنة "ملنر Milner"، وبالفعل لم يلبث الأهالى وجموع الشعب بكافة فئاته أن قاموا بمقاطعة اللجنة، والهتاف ضدها والوقوف بجانب إبراهيم عبد الهادي وزملائه، وإعلانهم صراحة رفضهم للجنة ملنر الإنجليزية، وقاموا بتقديم عدة التماسات إلى الملك فؤاد يعلنون فيها احتجاجهم على حضور لجنة ملنر التي تعمل على تثبيت دعائم الحماية البريطانية في مصر وسلب الأمة أستقلالها وأنهم لا يسعهم إزاء ذلك إلا

---

(١) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر : مرجع سابق ص١٧٠، خيرى طلعت مرجع سابق ص٦٤.

(•) قدمت لجنة ملنر إلى مصر في ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩م وكانت مهمتها بحث أسباب ثورة سنة ١٩١٩م،إلا أنها لقيت حركة مقاطعة واسعة في مصر ومن ثم عادت في ١٨ مارس سنة ١٩٢٠م إلى لندن ،ولكنها كتبت تقريرًا من واقع مشاهدتها وكان لهذا التقرير أثر في لفت نظر البريطانيين إلى حقيقة ما يجرى في مصر وإلى ضرورة رفع الحماية البريطانية عن مصر. أنظر محمود أبو الفتح: المسألة المصرية والوفد ،القاهرة سنة ١٩٢١ص٢٣٧، هشام الصغير : مرجع سابق ص٣٤.

الإعلان عن مقاطعتها وأحتفاظهم بتوكيلهم للوفد المصرى الذي أنابته الأمة للدفاع عن قضية البلاد العادلة [1].

وقد ظل إبراهيم عبد الهادي يقوم بواجبه الوطنى ويدفع الجماهير دفعًا لمقاومة الإنجليز إلى أن قبض عليه في يوليو سنة ١٩٢٠م مع عبد الرحمن فهمي بك وآخرين في القضية المعروفة بالمؤامرة الكبرى أو قضية عبد الرحمن فهمي بك كما سيجئ بيانه فيما بعد[2]

ولقد قسمت جمعية الإنتقام إلى ثلاثة أقسام ، أما القسم الأول فخاص بكتابة المنشورات وتوزيعها، وكان المسؤل عن هذه المهمة إبراهيم عبد الهادي ومعه عدد من الطلبة، وكان هذا القسم يستمد الأخبار من سليم بك زكى. وكان لهذا القسم فروع منها فرع الاسكندرية برئاسة "حامد المليجى" والدكتور أحمد بك عبد السلام وصادق بك أبو هيف.

أما القسم الثانى فهو قسم المسدسات وكان عنده نوع من المسدسات الأمريكى ماركة الجبل الأسود. أما القسم الثالث فهو قسم القنابل فكان برئاسة محمود فهمي النقراشى وحسن الشنتناوى وحلمى الجيار.

وقد قامت جمعية الإنتقام بعمل ضخم وعظيم تمثل في حض إبراهيم عبد الهادي للشباب على الثورة ضد الإنجليز، وإظهار عجز الحكومة وخيانتها أمام الناس والدعوة إلى إسقاطها ومهاجمة القصر ورجاله وإظهارهم أنهم عملاء للإنجليز، وأعداء الشعب المصرى، والقول بضرورة خلع السلطان فؤاد والوقوف بحزم إزاء الإنجليز[1].

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، محفظة رقم ٥٢٢ التماسات أحوال سياسية من ٥/٢١/ ١٨٦٦ إلى ١٣ /١٢/ ١٩٢٥ ، تلغراف الديوان العالى السلطانى من ١٠ مارس سنة ١٩٢١م إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢١م .

(٢) آخر ساعة : عدد : ٦٩٥ في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨م ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقات أرقام ١، ٢، ٣ أعداد ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤ في ٣، ١٠، ١٧مايو سنة ١٩٨٢م، عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر ، مرجع سابق ص١٦٩، ص١٧٣.

(١) حسين مؤنس : دراسات في ثورة سنة ١٩١٩ ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٣ ص ١٤٤-١٤٦.

والجدير بالذكر أن نظام هذه الجمعيات السرية كان يسمح بأن يكون العضو في الجمعية السرية، عضوًا في جمعيات سرية أخرى، ومن هنا لا نجد غرابة في أن يكون إبراهيم عبد الهادي عضوًا ورئيسًا في أكثر من جمعية من جمعيات أو لجان التنظيم السرى لثورة سنة ١٩١٩م كما أسلفنا، فكان إبراهيم عبد الهادي رئيسًا للجنة المستعجلة، وفي الوقت نفسه كان عضوًا بارزًا في جمعية المدارس العليا وجمعية الإنتقام(٢) .

كما أن أعضاء الجمعيات السرية، لم تكن أعمالهم قاصرة على الأعمال السرية داخل هذا التنظيم. فقد كان الموهوبون في الخطابة يذهبون للخطابة في الأزهر والكنائس والمحافل العامة وقد تميز إبراهيم عبد الهادي في هذا النوع من الجهاد الوطنى فعرف بخطيب الثورة، وكذلك محمد لطفي المسلمى "قعيد كرسى الخطابة في الأزهر" (٣)

وكان كل مشتغل بالحركة السرية لثورة سنة ١٩١٩م، يجب أن يتعرف على من يشتغل معه، فكان إبراهيم عبد الهادي عندما يذهب إلى إحدى الجمعيات السرية التي أنضم إليها، يكون بذلك مندوبًا عن مدرسة الحقوق، وبالإضافة إلى ما أمتاز به من قوة الشخصية وبداعة أسلوبه وموهبته الخطابية، كان إبراهيم عبد الهادي مندوبًا في الجمعيات السرية عن طلبة المدارس العليا(١)

ويذكر إبراهيم عبد الهادي في مذكراته الشخصية، بأنه لم يعمل مع عبد الرحمن فهمي بك في جهازه السرى في عمليات الإغتيالات ضد الإنجليز أو ضد السياسيين المصريين الموالين لهم، والذين أعتقد أنهم حادوا عن طريق الخط الوطنى، وكان عمله مع عبد الرحمن فهمي يتمثل في كتابة المنشورات

---

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية مرجع سابق ص ١٧٣،عبد العزيز رفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩م دراسة تحليلية (١٩١٤-١٩٢٣) دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة سنة ١٩٦٦، الطبعة الأولى ،ص ١٤٦، خيرى طلعت : مرجع سابق ص ٦٥.

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ،مرجع سابق ص١٧٥،صالح عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وأراء الدكتور محجوب ثابت. القاهرة شركة فن الطباعة، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨م ص٥٨.

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق ص١٧٤.

بأمر اللجنة التنفيذية للثورة، واللجنة المستعجلة وأوامر عبد الرحمن فهمي بك، وتوزيع هذه المنشورات مع زملائه أعضاء اللجنتين[٢] .

ثالثًا : إتهامه في قضية المؤامرة الكبرى :

أتهمت السلطة العسكرية البريطانية إبراهيم عبد الهادي وعبد الرحمن فهمي بك السكرتير العام للجنة الوفد المركزية وستة وعشرين آخرين بأنهم أعضاء في جمعية سميت (جمعية الإنتقام) وأن الغرض من هذه الجمعية هو خلع السلطان أحمد فؤاد وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل.

قرار الإتهام في قضية المؤامرة الكبرى :

"المتهم عبد الرحمن فهمي بك وإبراهيم عبد الهادي وآخرون متهمون بإرتكاب جريمة تقع تحت طائلة الأحكام العرفية وهى التآمر ، وذلك أنهم كانوا أعضاء في جمعية تسمى جمعية الإنتقام التي كانت أغراضها خلع السلطان وقلب حكومته وإحداث هيجان والتحريض على القتل وتوزيع أسلحة وقتل السلطان ووزرائه وآخرين، ومتهمون أيضًا بإرتكاب جريمة أخرى تقع تحت طائلة الأحكام العرفية وهى التحريض على القتل، وذلك أنهم في أوقات مختلفة بمنزل عبد الرحمن فهمي بك وفي الأزهر وفي أماكن أخرى حرضوا "عبد الظاهر السمالوطى"[*] وإبراهيم عبد الهادي وأشخاصًا آخرين على قتل السلطان ووزرائه بواسطة ألقاء القنابل عليهم وبوسائل أخرى، مخالفين في كل ما ذكر نص المادة ٢١ من منشور القائد العام الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩١٦م والمندرج في الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩١٦م[١].

---

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٣) عدد: ٢٨١٤ في ١٧ مايو سنة ١٩٨٢م.

(*) كان "عبد الظاهر السمالوطى" عضوًا بارزًا في جمعية الإنتقام ، ثم أصبح عميلاً للإنجليز، فكان شاهد إثبات في قضية المؤامرة الكبرى، وكان لشهادته أعظم الأثر في إثبات التهمة على إبراهيم عبد الهادى وزملائه. ولمزيد من التفاصيل عن عبد الظاهر السمالوطى وشهادته في قضية المؤامرة الكبرى: أنظر دار الوثائق القومية : مذكرات عبد الرحمن فهمي محفظة ٥ ملف ٣١ ص ٣٢٠٧ وما بعدها، عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر مرجع سابق ص ١٧١ وما بعدها.

(١) جريدة الأمة : قرار الأتهام للمحاكمة العسكرية في ١٥ يوليو سنة ١٩٢٠م ص٣، المقطم في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٠م ص ٢ ، مسئولة عطية على : مرجع سابق ص ٩٢.

وليس هناك مجال للتحقيق في مدى صحة هذا الإتهام الذي وجه لإبراهيم عبد الهادي وزملائه الآخرين، إنما هناك إجماع بين المؤرخين على أن هذه القضية ملفقة، كما أن إبراهيم عبد الهادي في مذكراته الشخصية يذكر أن هذه القضية مدبرة تدبيرًا محكمًا من الإنجليز في هذا الوقت بالذات للتأثير في سير المفاوضات المصرية -الإنجليزية لتحمل سعد زغلول على قبوله مشروع ملنر وفرضه على الأمة فرضًا ، كما يضيف عبد الهادي أن هذه القضية مفتعلة للقبض عليه وعلى عبد الرحمن فهمي بك وبقية زملائه للخلاص منهم وذلك لدورهم البارز في الحركة الوطنية(٢) .

كما أن عبد الرحمن فهمي – المتهم الأول في هذه القضية – في مذكراته غير المنشورة يؤكد هذه الحقيقة، ويروى عبد الرحمن الرافعي أن إنجلترا أرادت من تلفيق هذه القضية أن تحيط بالعناصر التي تراها أكثر نشاطًا في الحركة الوطنية فتقضى عليها عن طريق المحاكم، وأرادت من ناحية أخرى أن تؤثر في سير المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر، وفي نفسية الأمة عامة بإزاء هذه المفاوضات وبإزاء مشروع ملنر بين مصر وإنجلترا(١) .

فلقد كانت السلطات البريطانية تخشى من الدور الذي يمكن أن يقوم به إبراهيم عبد الهادي وزملاؤه ضد مشروع ملنر، بعد أن قامت لجنة الوفد المركزية بإرسال إبراهيم عبد الهادي ومحمد عبد الرحمن الجديلي وحسن نافع وغيرهم من أعضاء الجمعيات السرية ، إلى الأسكندرية لتحريض أهلها على

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٦) عدد: ٢٨١٧ في ٧ يونيو سنة ١٩٨٢م ، مصطفي أمين : الكتاب الممنوع أسرار ثورة سنة ١٩١٩م الجزء الأول الطبعة الأولى مطبوعات كتاب اليوم، دار المعارف ،القاهرة سنة ١٩٧٤م ص ٢٢٢، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : مرجع سابق ص ١٨٣ ، محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة سنة ١٩١٩م مرجع سابق ص١٨.

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩م مرجع سابق ص ٣٩٣، مركز وثائق وتاريخ مصر ،مرجع سابق ص١٨٣، حسين مؤنس مرجع سابق ص١٤٧، محمد أنيس : مرجع سابق ص ١٨.

مقاطعة لجنة ملنر ، وحثهم على القيام بالمظاهرات ضد الإحتلال البريطاني والمطالبة بالإستقلال[٢].

وكان سعد زغلول وزملاؤه أنفسهم، حريصين على أن يسجلوا في خطبهم وبياناتهم فضل الشباب المثقف في حمل لواء الثورة والمضى بها إلى غايتها المنشودة، وفي تنظيم مقاطعة لجنة ملنر. تلك المقاطعة الجماعية التي ضربت بروعتها الأمثال، وجعلت حسين رشدى باشا رئيس وزراء مصر آنذاك- يقول لملنر "ليس في مصر ثلاث قطط يمكن للجنة أن تتفاهم معهم"[٣] .

ومن أجل ذلك لجأت السلطات البريطانية في مايو سنة ١٩٢٠م إلى القبض على إبراهيم عبد الهادي ووضعه في سجن طنطا، كما تم القبض على عبد الرحمن فهمى بك وسته وعشرين آخرين ، وأتهمتهم بأنهم جميعًا كانوا أعضاء في جمعية سميت (بجمعية الإنتقام) وكان الغرض منها خلع السلطان وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل[٤]. وأستمر حبس إبراهيم عبد الهادي ومن معه من المتهمين، من غير تقديم تهمة إليهم حتى يتم الأخذ والرد في مشروع ملنر الأخير، الذي رأى سعد زغلول باشا ضرورة عرضه على الأمة لتقول فيه كلمتها لأنه لم يجد تلك الصيغة متمشية مع توكيله في طلب الإستقلال[١].

وتمت محاكمة إبراهيم عبد الهادي وزملائه أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا مؤلفة من خمسة ضباط برئاسة "جنرال لوصو Genral Losso"، وكان القاضي في هذه القضية المستشار "ثورب Thorp " من قضاه المحاكم الوطنية

---

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر : مرجع سابق .... ص ١٧٣.
(٣) الهلال : عدد : أول أبريل سنة ١٩٤٩ المجلد ٥٧ الجزء الرابع ص ٤٨.
(٤) دار الوثائق القومية : مذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة ٥ ملف ٣٠ ص ٣٠٥٦ ، عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٧م الجزء الأول ،الطبعة الرابعة دار المعارف سنة ١٩٨٧م ص ١٨٢، مصطفي أمين : مرجع سابق ص ٢٢٣.
(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة (٣) رقم عدد: ٢٨١٤ في ١٧ مايو سنة ١٩٨٢م.

وأستمر خلال المحاكمات عبوس الوجه غليظ الطبع، وكـان يسـتعمل القسـوة والشدة في العبارات التي كان يوجهها إلى إبراهيم عبد الهادي وزملائه[٢] .

وقد تولى رفع الدعوى في تلك القضية "المستر ماكسـويل "Mr. Maxoil ودافع عن إبراهيم عبد الهادي كل من "المستر فتز جرالـد "Mr. Fetz Gerald والأستاذ محمد جمال الدين[*] كما دافع عن بقية المتهمين عدد كبير من المحامين المصريين من بينهم الأستاذ لطيف نخلة ، محمد العرارجى ، عبد الفتاح الطويل ، مصطفي بك النحاس ، وأمين يوسف ... وغيرهم. إضافة إلى بعض المحامين الأنجليز منهم "المستر متشيل "Mr. Michal والكابتن "هولن نفوشيو "Holen Novoshio[٣] .

وقد نظرت هذه القضية أمام المحكمة في عدة جلسات بلغ عـددها نحـو سبعة وتسعين جلسة ، ونظرت قضية إبراهيم عبد الهادي في أربع جلسات منها، وهى الجلسة الحادية والثلاثون في ١٢ أغسطس، والجلسة الرابعة والثلاثون في ١٥ أغسطس ، والجلسة السادسة والثمانون في ٢٥ سبتمبر، والجلسة السادسـة والتسعون في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ [١].

وكانت المحكمة العسكرية البريطانية قد أتهمـت إبـراهيم عبـد الهـادي بإنضامه إلى جمعية الأنتقام وأنه كـان يتـولى الخطابـة السياسـية وتوزيـع

---

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المصدر السابق حلقة رقم (٦)عدد: ٢٨١٧ في ٧ يونيو ١٩٨٢.

(*) أحتج الأستاذ محمد جمال الدين على المخالفات القانونية في إجراءات المحاكمة ، وعدم تمكنه من الحصول علي أوراق الدعوة. وطالب جمال الدين المدعى العمومى بالتدخل لوقف هذه المخالفات، فأبلغه بأنه لا يستطيع عمل شيئ ،لذلك آثر جمال الدين الإنسحاب من هذه القضية وتولى الدفاع عن إبراهيم عبد الهادى المستر فتز جرالد بمفرده. لمزيد من التفاصيل أنظر مصطفي أمين : المرجع السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) دار الوثائق القومية : مذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة (٥) ملف ٣٠ ص ٣٠٧١-٣٠٧٣، مذكرات إبراهيم عبد الهادى ،المصدر السابق حلقةرقم(٣)عدد: ٢٨١٤ في ١٧ مايو سنة ١٩٨٢، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : مرجع سابق ص ١٨٤، مذكرات فخرى عبد النور المنشورة في المصور : العدد : ٢٣٢٠ في ٢٨ مارس سنة ١٩٦٩ بعنوان "محاكمة عبد الرحمن فهمى ومن معه" راجع المذكرات في المصور (٢١ مارس - ٤ أبريل سنة ١٩٦٩).

(١) دار الوثائق القومية : مذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة ٥ ملف ٣٥ ص ٣٦٦٨، ٣٧٠٨، محفظة ٦ ملف ٤٢ ص ٤٤٧٢، ملف ٤٣ ص ٤٥٨٨. أنظر الملحق رقم (٣) .

المنشورات في البلاد للتحريض ضد الإنجليز. كما إتهمته المحكمة ذاتها بسفره إلى الأسكندرية - بإيعاز من لجنة الوفد المركزية - في الفترة من ١٠ يناير إلى ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ لتحريض أهلها على مقاطعة لجنة ملنر.

وفي دفاعه عن إبراهيم عبد الهادي أكد المستر "فتز جرالد" لهيئة المحكمة أن عبد الهادي لم يكن عضوًا في جمعية الأنتقام وأنه لا يعرف عن هذه الجمعية شيئًا. وذكر جرالد أن عبد الهادي لم يشترك في أي عمل من أعمال هذه الجمعية[٢] .

وكان "عبد الظاهر السمالوطى" قد شهد ضد إبراهيم عبد الهادي أمام هيئة المحكمة فذكر أن عبد الهادي كان خطيبًا سياسيًا بارعًا وأن خطبه كانت بغرض التحريض والثورة ضد الإنجليز. وعن هذه الشهادة ذكر جرالد في دفاعه أن السمالوطى لم يذكر إسم إبرهيم عبد الهادي في تحديد المتهمين في القضية وأستند جرالد في دفاعه إلى أقوال "جاد أحمد" - شاهد إثبات في القضية- الذي ذكر أن إبراهيم عبد الهادي كان يخطب خطبًا سلمية وأنه كان يطالب بالإستقلال بالطرق السلمية المشروعة، فمثل هذا المنهج لا يتفق مع عضوية هذه الجمعية ذات الأغراض العنيفة[١] .

كما ذكر "جرالد" أن منزلى إبراهيم عبد الهادي سواء الموجود في قريته أو في القاهرة قد فتشا كما تم تفتيش ١٨٤ منزلاً غيرهما ولم يعثر فيها على أي شيئ يربط عبد الهادي بجمعية الأنتقام، وعن مزاعم المحكمة بسفر عبد الهادي إلى الأسكندرية بغرض تحريض أهلها على مقاطعة لجنة ملنر ، نفي جرالد هذه المزاعم مؤكدًا أن عبد الهادي لم يسافر إلى الأسكندرية في الفترة التي حددتها هيئة المحكمة، وأن اللوكاندة التي زعمت المحكمة أن عبد الهادي قد أقام بها في الأسكندرية لم يتم العثور على إسم إبراهيم عبد الهادي في دفتر هذه اللوكاندة.

---

(٢) دار الوثائق القومية : المصدر السابق محفظة ٦ ملف ٤٢ ص ٤٤٧٤، ملف ٤٣ ص ٤٥٩٠.

(١) دار الوثائق القومية : نفس المصدر محفظة ٦ ملف ٤٢ ص ٤٤٧٤.

وفي نهاية دفاعه طالب جرالد المحكمة بتبرئة إبراهيم عبد الهادي من الإتهامات الموجه إليه لعدم ثبوت الأدلة ضده(٢).

وقد شهد إبراهيم عبد الهادي أمام المحكمة فذكر أنه لم يكن عضوًا في جمعية الأنتقام ، وأنه لا يعرف شيئًا عن هذه الجمعية وأوضح عبد الهادي أن شهادة السمالوطى ضده تنقصها الأدلة والبراهين خاصة وأن السمالوطى كان شريكًا في جمعية الأنتقام، كما ذكر عبد الهادي أن منزليه في قريته وفي القاهرة قد فتشا فلم يعثر فيهما على شيئ يمكن أن يدينه في هذه القضية(٣) .

ولقد استمرت قضية المؤامرة الكبرى تنظر جلساتها أمام المحكمة العسكرية البريطانية، وعقدت المحكمة أولى جلساتها يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وظلت المحكمة تعقد جلساتها وتنظر قضية إبراهيم عبد الهادي وزملائه حتى ٦ أكتوبر من العام نفسه حيث أعلنت إنتهاء المحاكمة وتبرئة أربعة متهمين(*)، وإدانة إبراهيم عبد الهادي وبقية زملائه الذين عرض الحكم عليهم على القائد العام للتصديق عليه، ولم تعلن الأحكام إلا في فبراير سنة ١٩٢١ (١) .

وقد صدر الحكم على إبراهيم عبد الهادي في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١م من قبل المحكمة العسكرية البريطانية العليا، وذلك بمعاقبته بالسجن خمسة عشر عامًا مع الأشغال الشاقة، وبجلده ثلاثين جلده، وبغرامة مالية قدرها ألفان

---

(٢) دار الوثائق القومية : المصدر السابق : محفظة ٥ ملف ٣٥ ص ٣٦٦٨، محفظة ٦ ملف ٤٢ ص ٤٤٧٥ - ٤٤٧٦

(٣) نفس المصدر : محفظة ٦ ملف ٣٨ ص ٤٠٥١ - ٤٠٥٣

(*) تم براءة كل من منير جرجس عبد الشهيد، أنيس سليمان ، قرياقص ميخائيل ، محمد الميرغنى، أنظر الرافعى ثورة ١٩١٩ : المرجع السابق ص ٣٩٥.

(١) دار الوثائق القومية : مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٥ ملف ٣٠ ص ٣٠٧٣، محفظة ٦ ملف ٤٣ ص ٤٦٠٨، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقات ٣ ، ٦ أعداد ٢٨١٤، ٢٨١٧ في ١٧ مايو ، و٧ يونيو سنة ١٩٨٢، عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ مرجع سابق ص ٣٩٥ وما بعدها ، مؤسسة الأهرام المعاصرة : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ مرجع سابق ص ١٧١، ومحمود متولى : مصر وقضايا الإغتيالات السياسية الجزء الأول الطبعة الأولى ، نوفمبر سنة ١٩٨٥ ص ٢٣٧.

وخمسمائة جنيهًا، ثم عدلت عقوبة السجن إلى إثنتى عشرة سنة مع الأشغال الشاقة[٢].

وعن الأحكام الأخرى التي صدرت ضد بقية المتهمين في القضية فإنها حكمت بإعدام سبعة منهم عبد الرحمن فهمي بك، ولكن خفف الحكم عليهم جميعًا بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا مع الأشغال الشاقة، وأسماء هؤلاء كالآتى "حامد محمد المليجى ، محمود عبد السلام، محمد يوسف ، محمد حسن البشبيشى، عبد الرحمن فهمي بك، محمد لطفي المسلمى، وعلى هنداوى" [٣].

وبالإضافة إلى أحكام الإعدام التي خففت إلى السجن خمسة عشر عامًا. كانت هناك أحكام أخرى بالسجن لسنوات متفاوتة بعد أن عدلها القائد العام تعديلات طفيفة ومتفاوته أيضًا ، وعن أسماء هؤلاء كما يلى :-

١- حسن الشنتناوى سجن ١٢ سنة مع الأشغال الشاقة.
٢- توفيق صليب سجن ١٢ سنة مع الأشغال الشاقة.
٣- كامل جرجس عبد الشهيد سجن ٣ سنوات مع الأشغال الشاقة.
٤- عبد الحليم أحمد عابدين سجن ١٠ سنوات مع الأشغال الشاقة.
٥- محمد إبراهيم سليمان سجن ٣ سنوات مع الأشغال الشاقة.
٦- محمد عبد الرحمن الجديلى سجن ١٠ سنة مع الأشغال الشاقة.
٧- صالح حسن شلبى سجن سنة واحدة مع الأشغال الشاقة.
٨- حافظ محمود عواض سجن سنة واحدة مع الأشغال الشاقة.
٩- عازر غبريال سجن ٥ سنوات مع الأشغال الشاقة.
١٠- محمد المصيلحى سجن ٣ سنوات مع الأشغال الشاقة.
١١- محمد سامي سجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة.
١٢- ياقوت عبد النبى سجن ١٢ سنة مع الأشغال الشاقة.

---

(٢) دار الوثائق القومية : مذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة ٦ ملف ٤٣ ص ٤٦٠٨ ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقات أرقام ١، ٢، ٣ أعداد ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤ في ٣، ١٠، ١٧ مايو سنة ١٩٨٢م، عاصم محروس : مرجع سابق ص٥٦ وما بعدها،عبد العليم إبراهيم خلاف : مرجع سابق ص١٦٠.

(٣) دار الوثائق القومية : المصدر السابق محفظة ٦ ملف ٤٣ ص ٤٦٠٨ - ٤٦٠٩ ، وادى النيل في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٣، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : مرجع سابق ص١٨٤، ١٨٥ محمود متولى : مرجع سابق ص ٢٣٧.

١٣- عبد العزيز حسن هنداوى سجن ١٠ شنوات مع الأشغال الشاقة.
١٤- محمد حلمى الجيار سجن ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة[١].

والجدير بالذكر أن قضية المؤامرة الكبرى تعد من أكبر وأخطر المحاكمات في ثورة سنة ١٩١٩م[٢]. وكان لهذه المحاكمة أسوأ الأثر في نفس سعد زغلول باشا لأنها وقعت في الوقت الذي عرضت فيه لجنة ملنر مشروعها على الوفد برئاسة سعد زغلول في أوروبا[٣] . وقدم سعد زغلول مذكرة أحتجاج رسمية في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٠م إلى اللورد "ملنر" على التصرفات التي وقعت في قضية المؤامرة الكبرى، وسوء معاملة السلطات البريطانية لإبراهيم عبد الهادي وزملائه[١]. وقد نفي اللورد "ملنر" علمه بذلك في بداية الأمر، ثم عاد وعلل القبض على عبد الرحمن فهمي وإبراهيم عبد الهادي وزملائهما الآخرين، بأنه ربما كان له علاقة بالأعتداء على الوزراء ، وأكد أنه سيراعى العدل في التحقيق[٢].

كما حظيت قضية المؤامرة الكبرى بأعظم قسط من أهتمام الرأى العام، وفاضت الصحف بتفاصيل المحاكمات. وكانت حديث الناس في المحافل والمجالس والمقاهى والأندية[٣] .

ويذكر أن الرأى العام في مصر قد كان ينظر إلى قضية المؤامرة الكبرى على أنها مدبرة لعمل إثارة من جانب السلطات الإنجليزية، ولذا كان يؤمن بأن المقبوض عليهم أبرياء وعلى هذا تتبع أمر الأعتقال بدون أي إثارة عملية ، مما

---

(١) دار الوثائق القومية : مذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة ٦ ملف ٤٣ ص ٤٦٠٨ – ٤٦١٠، وادى النيل : في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٣م، عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩م ، مرجع سابق ص٣٩٥ – ٣٩٧ ، مصطفي أمين : مرجع سابق ص٢٢٣، محمود متولى : مرجع سابق ص٢٣٨ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : مرجع سابق ص١٨٥.
(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٥) عدد: ٢٨١٦ في ٣١ مايو سنة ١٩٨٢م.
(٣) مذكرات إبراهيم عبد الهادى : المصدر السابق.
(1) مصطفي أمين : مرجع سابق ص ٢٤٤ وما بعدها . أنظر نص الاحتجاج الذي قدمه سعد زغلول ملحق رقم (٤) .
(2) مسئولة عطية على : مرجع سابق ص ٩٣.
(3) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩م ، مرجع سابق ص ٣٩٥ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : مرجع سابق ص ١٨٤.

أثار دهشة السلطات الإنجليزية نفسها التي كانت تتوقع حدوث شغب كبير بعد القبض على إبراهيم عبد الهادي وعبد الرحمن فهمي وغيرهما من الشخصيات السعدية البارزة.(١).

وبالرغم من هذه اللامبالاة التي قابلت بها الغالبية العظمى من الرأى العام في مصر قرار القبض على إبراهيم عبد الهادي وزملائه، فإن الذي يثير الدهشة حقًا هو موقف طبقة المتعلمين وخاصة من الطلاب الذين كانوا يتعاونون مع إبراهيم عبد الهادي في الجهاز السرى للثورة، والذي استطاع عبد الهادي من خلالهم التحكم في الرأى العام، وتوجيهه لخدمة الوفد بإستمرار ثورته ،حيث كان الرأى السائد بينهم أن قرار القبض على إبراهيم عبد الهادي وزملائه يعد محاولة من جانب السلطات الإنجليزية لإجهاض العدالة في مصر، إلا أنهم لم يقوموا بأى محاولة لإثارة الرأى العام للدفاع عن هذا الحق الذي حاولت السلطات الإنجليزية سلبه من أبناء الشعب، تلك الإثارة التي سيتبعها التحرك الشعبى، والذي يمكن أن يكون أداة ضغط يستخدمها الوفد في الخارج للإفراج عن إبراهيم عبد الهادي وزملائه حيث أنه لم يوجه إليهم الإتهام إلا بعد قضاء فترة في الإعتقال(١) .

غير أن بعض التقارير السرية قد أشارت إلى الأستعداد للقيام ببعض المظاهرات إعتراضًا على القبض على المتهمين، ولكنها أخذت الطابع السرى،حيث قامت بعض الإعتراضات في بعض الأقاليم ضد قرار القبض، كان أهمها تلك المظاهرة التي خرجت من مسجد أبو العباس في الإسكندرية ، والتي قابلتها السلطات الإنجليزية بالقبض على منظميها وتقديمهم إلى المحاكمة العسكرية(٢) .

ويذكر أن فئات عديدة من الشعب المصرى من الأعيان والمحامين ورجال الدين وخاصة من مديرية الدقهلية مركز فارسكور مسقط رأس إبراهيم عبد الهادي ، قد تقدموا بإلتماسات وعرائض أسترحام إلى السلطان أحمد فؤاد يرجون منه العفو عن إبراهيم عبد الهادي وزملائه المتهمين معه في قضية

---

(1) مسئولة عطية على : المرجع السابق ص ١٧٤.
(١) مسئولة عطية على : مرجع سابق ص ١٧٥.
(٢) نفس المرجع : ص ١٧٤، ١٧٥ .

المؤامرة الكبرى؛ لأستكمال دراستهم ؛ ورفع الظلم عنهم والعذاب الذي يعانونـــه وهم في السجون نظرًا لحداثة سنهم وبعدهم عن ذويهم وأهاليهم وما يقاسونه من الآلآم والفراق عن الأهل (٣) .

على أية حال فقد قضى إبراهيم عبد الهادي نتيجة لإتهامـــه فـــي قضـــية المؤامرة الكبرى نحو أربع سنوات في سجن طنطا- بعـــد أن رفـــض أن يقـــدم إلتماسًا إلى السلطان أحمد فؤاد بتخفيف الحكم عنه(١)- وكان المفتشون الإنجليـــز بالسجون المصرية يعرفون إبراهيم عبد الهادي معرفة تامة، وكانوا ينظرون إليه نظرة تقدير وإحترام، ويعاملونه معاملة حسنة، وكانت أسرته تعمل على راحتـــه أثناء وجوده بالسجن فكان عمه يخصص له طباخًا يطهو له الطعام، ويحضـــره بنفسه إلى إبراهيم عبد الهادي في سجنه كل يوم(٢).

وفي عهد وزارة سعد زغلول (٢٨ يناير - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤) تـــم الإفراج عن إبراهيم عبد الهادي وزملائه(*)، وكان هذا هو أول وأهم عمل قامت

---

(٣) دار الوثائق القومية :: وثائق عابدين قضية عبد الرحمن فهمي محفظة رقم ٥٥٦ من ١٩٢١/٣/١ إلى ١٩٢١/٨/٢٠، نفس المصدر محفظة رقم ٥٢٢ ملف ١٩٢٣-أول فبراير ١٩٢٣ إلى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣م التماسات أحوال سياسية من ١٨٦٦/٥/٢١ إلى ١٩٢٥/٢/١٣ . أنظر مجموعة ملاحق أرقام ٥، ٦، ٧، ٨.

(1) الأخبار : عدد: ٨٩٥٢ في ١٩ فبراير سنة ١٩٨١م.

(2) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٩) عدد: ٢٨٢٠ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٢م ،عبد العليم إبراهيم خلاف : مرجع سابق ص ١٦٠.

(*) بمناسبة الأفراج عن إبراهيم عبد الهادى وزملائه المحكوم عليهم في قضية المؤامرة الكبرى ،قال الشاعر أحمد شوقي في أبيات له عن هذه المناسبة جاء فيها :-

يا مصر يا أشبال العرين ترعرعت ... ومشت إليك والسجون أسودًا
جاءوا بأيام الشباب وأوشكوا ... وقبلت تاجًا على هاماتهم معقودًا
خرجوا فما مدواحنا جرهم ... ولا منوا على أوطانهم مجهودًا
جعلوا الجلاء على الجهاد مثوبة ... لم يقبلو ثمن الجهاد زهيدًا
والله ما دون الجهاد ويومه ... يوم تسميه الكنانه عيدًا
لما بنى الله القضية منهم ... قامت على الحق المبين عمودًا
ما كان أفطنهم لكل خديعة ... ولكل شر بالبلاد أريدًا
خفي الأساس عن البناء تواضعًا ... من بعد أن رفع البناء مشيدًا
أنتم غدًا أهل الأمور وإنما ... كنا عليكم في الأمور وفودًا

أنظر الهلال :عدد: أول أبريل سنة ١٩٤٩م المجلد ٥٧ الجزء الرابع ص ٤٨، ص٤٩.

به وزارة سعد زغلول، وقد أنتخب إبراهيم عبد الهادي عقب خروجه من السجن رئيسًا للجنة العليا للطلبة[1].

هكذا كانت قضية المؤامرة الكبرى، فصلاً من فصول محاكمات ثورة سنة ١٩١٩م لتصدر المحكمة العسكرية الإنجليزية – بعد أن عادت للعمل بعد فترة توقف(*) – أحكامها السابق ذكرها في هذه القضية، وجميعها أحكام ظالمة، لأن القضية أصلاً ملفقة ، وعانى إبراهيم عبد الهادي وزملاؤه من سنوات السجن إلى أن صدرت أحكام العفو عنه وعن بقية المتهمين في عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤م، كما كانت المذلة والهوان في جلد إبراهيم عبد الهادي وتغريمه وبعض من معه، هو وزملاؤه من ضحايا ثورة سنة ١٩١٩م حيث قدموا الكثير لمصر والحركة الوطنية في شجاعة وعزة وكرامة[1] .

على أية حال لم يكن لهذه المحاكمة أي أثر على نشاط إبراهيم عبد الهادي ودوره القيادى للطلبة في ثورة سنة ١٩١٩م ، إذ لم يلبث فور خروجه من السجن – بعد أن قضى أربع سنوات على أثر محاكمته في قضية المؤامراة

---

(1) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٩) العدد السابق، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الأول مرجع سابق ص١٨١،مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مرجع سابق ص١٨٥ ، عبد العليم إبراهيم خلاف : مرجع سابق ص١٦٠.

(*) حفل عهد الثورة بمحاكمات عديدة حوكم فيها من نسب إليهم تأليف الجمعيات الثورية أو الأعتداء على أفراد القوات البريطانية ورجال البوليس أو مقاومة السلطة القائمة بأى شكل ما.

وإذا كانت البلاد تحت الأحكام العرفية البريطانية، فقد كانت المحاكمات كلها عسكرية، وتمت أمام محاكم عسكرية بريطانية، وقسمت السلطة العسكرية القطر المصرى إلى عدة مناطق ، لكل منها محكمة عسكرية ،وعينت في كل منطقة ضابطًا أو عدة ضباط سياسيين بريطانيين لجمع التحريات والأدلة ضد من رأت أتهامهم في حوادث وزارة محمد سعيد باشا، فأتفقت مع السلطة البريطانية على وقف المحاكمات العسكرية وإحالة من لم يحكم عليهم من المتهمين إلى المحاكم الجنائية المصرية، وكان معظم المحاكمات قد أنتهى الفصل فيها، على أن هذا الوقف كان مؤقتًا ،حيث عادت مرة أخرى لتستأنف نشاطها في قضية المؤامرة الكبرى كما أسلفنا. عن المحاكمات العسكرية في ثورة سنة ١٩١٩م أنظر عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية الجزء الأول مرجع سابق ص٣٧٧ وما بعدها، جلال يحيى : العالم العربى الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ،الطبعة الأولى دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٠م ص٤٨١ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: مرجع سابق ص٦٣ وما بعدها.

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : مرجع سابق ص ١٨٥.

الكبرى- أن قبض عليه مرة أخرى في قضية مقتل السيرلى ستاك Sirlee Stake، سردار الجيش المصرى وحاكم عموم مصر والسودان[٢]، كما سيجئ بيانه في الصفحات التالية.

رابعًا: إتهامه في حادث السردار[*]:

كانت الآمال في مصر معلقة بمفاوضات سعد زغلول مع "رامزى ماكدونالد Ramzy Machonald"زعيم حزب العمال البريطانى غير أن المفاوضات لم تنجح. وقد أعلن سعد زغلول فشل المفاوضات بسبب الروح الإستعمارية التي كان يتمسك بها البريطانيون[١] .

وفور فشل المفاوضات ، ثار الشعب المصرى، وأعلن الشباب أحتجاجهم على موقف الحكومة البريطانية من هذه المفاوضات، وجاء دور إبراهيم عبد الهادي وزملائه الطلبة الذين أمتازوا بالخطابة السياسية، وتحريض الجماهير ضد الإنجليز، ليخطبوا في المحافل العامة وفي الأزهر والكنائس والمساجد، لإثارة الشعب ضد الإنجليز، كما قام إبراهيم عبد الهادي بتحرير المنشورات الثورية وتوزيعها على الجماهيرمع زملائه الطلبة، وكان الإنجليز يعتبرون إبراهيم عبد الهادي ومجموعة الخطباء وكتاب المنشورات أشد خطرًا من الفدائيين أنفسهم،لأنهم المحرضون الفعليون للفدائيين[٢].

---

(٢) حسين مؤنس : مرجع سابق ص١٤٨ عبد العليم إبراهيم خلاف : مرجع سابق ص١٦٠.

(*) ولد سيرلى ستاك في "دار جلينج" (إحدى ولايات البنغال في الهند) من إحدى الأسر الإنجليزية المستعمرة للهند آنذاك، وقد تخرج من الكلية الحربية بسان هرست عام ١٨٨٨، والتحق في نفس العام بخدمة الجيش البريطانى . وفي غضون المدة من ١٨٨٨ حتى عام ١٨٩٦م رقى إلى رتبة بكباشى ثم التحق بخدمة الجيش المصرى، وأستمر يواصل ترقياته إلى أن أسست بريطانيا منصب وكيل حكومة السودان في مصر سنة ١٩٠٨، فأرسلت إليه وأنعم عليه برتبة أمير لاى ثم لواء وأعتبارًا من أول يناير سنة ١٩١٧م، أختارته بريطانيا لمنصب نائب حاكم السودان في مايو سنة ١٩١٩م، لمزيد من التفاصيل أنظر: مرسى أحمد إبراهيم: أغتيال السردار سيرلى ستاك وآثاره على الحركة الوطنية في مصر والسودان حتى عام ١٩٣٦، رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بأداب الزقازيق سنة ١٩٨٦م ص١٣٦ - ١٥٠، هشام الصغير : مرجع سابق ص ٦٢-٦٣.

(١) محمود متولى : مرجع سابق ص ١١٤، عبد الرحيم عبد الهادى على عبد الهادى أبو طالب: العلاقات المصرية - السودانية من سنة ١٩٢٤- سنة ١٩٥٦ ،رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب المنيا سنة ١٩٩٠م ص٩٢.

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٩) عدد: ٢٨٢٠ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٢م.

ولقد قام إبراهيم عبد الهادي وزملاؤه الموهوبون في الخطابة بإلقاء الخطب النارية وتحرير المنشورات من خلاله لجنة الطلبة التي أنعقدت عقب عودة سعد زغلول وتصريحاته بفشل المفاوضات وقام بكتابة المنشورات "إبراهيم عبد الهادي" "وشوكت التونى" (المحامى فيما بعد) "وعبده حسن الزيات"(١).

ونجحت بالفعل خطب "إبراهيم عبد الهادي" وزملائه في إثارة حماس الجماهير، وحث الشباب على مقاومة الإحتلال البريطانى بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة. فقد كونت جمهرة الشباب جمعية سرية بإسم "الفدائيين"(*) رأت أن إستقلال البلاد لا يمكن الوصول إليه إلا بالكفاح المسلح، وتنفيذًا لهذه الأفكار رأت الجمعية – جمعية الفدائيين – قتل "السيرلى ستاك" سردار الجيش المصرى وحاكم عموم السودان(٢).

ففي حوالى الساعة الثانية بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤م، كان السيرلى ستاك عائدًا من مكتبه بوزارة الحربية إلى منزله بالزمالك وإلى جانبه ياوره الخاص مستر كامبيل Cambell وكان قد أوشك أن يبلغ شارع الطرقة الغربى، بالقرب من وزارة المعارف، وكان خمسة من أعضاء الجمعية متربصين له في الطريق، فلما مرت سيارته أطلقوا عليه الرصاص وفروا راكبين سيارتهم ، وقد ألقى أحدهم قنبلة يدوية عقب إرتكاب الحادث إرهابًا لمن كان يريد إتباعهم لكنها لم تنفجر ، وقد أصيب السردار برصاصة في بطنه إصابة خطيرة، وبرصاصتين في يده وقدمه، وأصيب مستر

---

(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى : نفس المصدر السابق، محمود متولى : مرجع سابق ص ١١٦.

(*) تكونت هذه الجمعية من "عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت وشفيق منصور ومحمد أحمد إسماعيل ومحمود صالح". ونلاحظ هنا أن "إبراهيم عبد الهادى" لم يكن عضوًا في جمعية الفدائيين هذه، وبالتالى فهو لم يشترك في إغتيال السردار سيرلى ستاك. كما سيجيئ بيانه في الصفحات التالية. عن جمعية الفدائيين راجع محمود متولى : مرجع سابق ص ١١٦ وما بعدها، وإبتسام عنايت: الشهيد الحى عبد الفتاح عنايت (صفحات من تاريخ الفدائية المصرية) مقتل السردار سيرلى ستاك، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م ص ٨٥ وما بعدها.

(٢) دار الوثائق القومية : مذكرات سعد زغلول كراسة ٤٤ ص ٢٦٨٠ ، أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية سنة ١٩٥٢م ،مطبعة حوليات مصر السياسية سنة ١٩٢٨ ص ٤١٢.

كامبيل ياوره برصاصة في صدره، كما أصيب سائق سيارته برصاصة في فخذه، وجندى بلوك الحرس من محضر وزارة المعارف أراد أن يتعقب الجناة. وقد توفي السردار متأثرًا بجراحه يوم ٢٠ نوفمبر حوالى منتصف الليل(١).

وعقب اغتيال السردار مباشرة، تقدمت الحكومة البريطانية بإنذار إلى الحكومة المصرية، يتعلق بتسليم مرتكبى الحادث إلى السلطات العسكرية البريطانية ودفع غرامة قدرها نصف مليون جنيه لأسرة السردار ،وسحب وحدات الجيش المصرى من السودان إضافة إلى زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعًا لما تقتضيه الحاجة(٢).

---

(١).حول كيفية إغتيال السردار أنظر :

- F.o 407/199 No. 231 Allenby to chamberlain Nov. 1924

- وأنظر أيضًا دار الوثائق القومية :مذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة ٤ ملف ٢٦ ص ٢٦٧٣، ٢٦٧٥ ، ودار الوثائق القومية : محافظ عابدين المسألة المصرية رقم ٣٧٤ ، البلاغ اليومى العدد : ٦٥٧ في ٣١ مايو سنة ١٩٢٥، نص محاضرة التحقيق في قضية السردار وإعترافات عبد الفتاح عنايت ، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الأول ، مرجع سابق ص ٢٣١، يونان لبيب رزق :الحقيقة التاريخية وراء حادث السردار ، دار الهلال أول سبتمبر سنة ١٩٦٨ ص ٨٦ ، وعبد الفتاح عنايت : "قصة كفاح "، مكتبة الأنجلو المصرية ، بدون تاريخ ص ٩٨، ومرسى أحمد إبراهيم : إغتيال السردار .... مرجع سابق ص ١٨٦ – ١٨٨ ، وحافظ محمود : ذكريات آل عنايت ومقتل السردار ، الجمهورية : العدد: ١٢٠٧٨ في ٢٢ يناير سنة ١٩٧٨ ورأفت غنيمي الشيخ : مصر والسوادن في العلاقات الدولية ، الطبعة الثانية عالم الكتب بالقاهرة سنة ١٩٨٣ ص ٣٠٩ وأنظر كذلك :

- Russell pasha. T.:Egyptian service, 1902 –1946, London, 1946,p. 219

- Mekki Shibeika : The Independent Sudan New York 1958 p. 479.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الإنذار البريطانى راجع : دار الوثائق القومية : مذكرات سعد زغلول كراسة ٤٩ ص ٢٨٢٨ ، دار الوثائق القومية: مذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة ٤ ملف ٢٦ ص ٢٦٨٥ ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٩) عدد: ٢٨٢٠ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٢، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الأول ،مرجع سابق ص٢٣٢ وما بعدها، عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية : مرجع سابق ص ٤٧٠- ٤٧٣ ، جلال يحيى : أصول ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م الطبعة الثانية ، سنة ١٩٦٥م ص ١٤٣ وما بعدها ، ابتسام عبد الفتاح عنايت : مرجع سابق ص ٧٩ ، عبد الرحيم عبد الهادى على عبد الهادى أبو طالب : مرجع سابق ص ٩٥ وما بعدها.

وقد وافق سعد زغلول على جميع مطالب الإنذار البريطانى، ولم يوافق على المطالب الخاصة بالسودان[١] .

وأمام إصرار الحكومة البريطانية على تنفيذ كل ما جاء بالإنذار البريطاني، أضطر سعد زغلول إلى الإنسحاب من رئاسة الحكومة تحت قسوة الإنذار البريطاني، وشكل الحكومة زيور باشا وخضعت مصر لجميع مطالب الإنذار البريطاني[٢] . وقد قال سعد زغلول عن جريمة السردار "إن الرصاصة التي أودت بحياة السردار لم توجه إلى صدره بل وجهت إلى صدرى أنا"[٣].

وعقب تقديم الإنذار البريطانى إلى الحكومة المصرية قامت السلطات العسكرية البريطانية بحركة إعتقالات واسعة للبحث عن المشتبه فيهم والقبض عليهم، وكان عبد الهادي من الذين تقرر أعتقالهم ولكنه فر قبل القبض عليه[٤].

فعندما علم إبراهيم عبد الهادي بإغتيال السردار أسرع بالإختفاء بعيدًا عن أنظار السلطات البريطانية، حيث يذكر إبراهيم عبد الهادي في مذكراته أنه قد أخذ درسًا قاسيًا في قضية المؤامرة الكبرى عام ١٩٢٠م، وأنه عمل على الإستفادة من هذا الدرس لذلك لجأ إلى الهرب حتى لا يقبض عليه، وعندما نشرت الصحف أن محاكمة قتلة السردار ستكون أمام محكمة الجنايات المصرية وليست أمام المحكمة العسكرية الإنجليزية، كما حدث في قضية المؤامرة الكبرى، لذلك أسرع إبراهيم عبد الهادي بتسليم نفسه إلى النائب العمومى "طاهر بك نور" وقدم نفسه وسجن بالتخشيبة لمدة خمسة وسبعين يومًا في زنزانة

---

(1) دار الوثائق القومية : محفوظات مجلس الوزراء، محفظة ٦ أحداث سياسية من ١٩٢٤-١٩٣٨ رسالة من المندوب السامى البريطانى إلى سعد زغلول بشأن رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب بريطانيا ، ملحق رقم (٩).

(2) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : تأملات في ثورات مصر ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الجزء الأول ،الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ١٣.

(3) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقات ١٠، ١٢ عددا: ٢٨٢١ ، و٢٨٢٣ في ٥، ١٩ يوليو سنة ١٩٨٢ ، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية الجزء الاول ،مرجع سابق ص ٢٩١ ، عاصم الدسوقى : ثورة ١٩١٩ في الأقاليم دراسة وثائقية الطبعة الأولى الكتاب الجامعى سنة ١٩٨١م ص ١٤٦.

(4) ابتسام عبد الفتاح عنايت : مرجع سابق ص ٨٥.

منفردة ، وكانت من أسوأ أيام حياته وكان مسموحًا له بالتجول في فناء السجن ساعة واحدة يوميًا بصحبة كونستابل عسكرى إنجليزي[1] .

براءة إبراهيم عبد الهادي من حادث السردار :

من الثابت أن محاكمة قتلة السردار، كانت في الحقيقة محاكمة للوفد، ومحاولة للأجهاز عليه، كما صرحت بذلك علنًا الصحف والمصادر البريطانية المسئولة، وكان هدفهم الأول هو تصفيه الجناح السرى المسلح للوفد، وكان أسلوب السلطات البريطانية في ذلك هو تورط إبراهيم عبد الهادي، وأحمد ماهر، والنقراشى في حادث السردار[2] .

ويذكر عبد الهادي أن سعد زغلول لم يحدث أن تناول معه سيرة السردار أمامه بخير أو بشر ، إنما يريدون أن يلصقوا أي شيئ يربط سعد زغلول بالجريمة ولكنهم باءوا بالفشل[•] .

كما حاول الإنجليز الصاق التهمة بإبراهيم عبد الهادي وزملائه من الذين لعبوا دورًا خطيرًا وقياديًا في ثورة سنة ١٩١٩م إلا أنهم لم ينجحوا[••].

---

(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى حلقة رقم (٩) عدد: ٢٨٢٠ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٢م، آخر ساعة: عدد : ٦٩٥ في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨م ، عبد العليم إبراهيم خلاف : مرجع سابق ص ١٦٠.

– وقد ذكرت أخر ساعة أن سعد زغلول هو الذي أعلن في الصحف أن إبراهيم عبد الهادى هو الذي قام بقتل السردار ولذلك أسرع بتقديم نفسه إلى أقرب محكمة صادفها في طريقه، وهذا ما لم يذكره إبراهيم عبد الهادى في مذكراته الشخصية . أنظر مذكرات إبراهيم عبد الهادى حلقة رقم(٩) عدد: ٢٨٢٠ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٢، أخر ساعة : عدد : ٦٩٥ في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨م.

(٢) هشام الصغير : المرجع السابق ص ٦٧.

(•) في التحقيق مع إبراهيم عبد الهادى في حادث السردار سألته النيابة :

– أنت حقيقة بتشوف سعد باشا ؟

– قال أجل.

– انت صحيح بتتغدى معاه ؟

– قال إذا جاء وقت الغداء ودعانى لذلك أتغدى معاه.

طيب ألم يتحدث معك أبدًا عن السردار ؟

– قال سردار إيه لم يتحدث إطلاقا. أنظر تحقيقات النيابة مع إبراهيم عبد الهادى في حادث السردار في مذكرات عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٩) عدد: ٢٨٢٠ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٢م.

(••) عند القبض على إبراهيم عبد الهادى في حادث السردار ومعه أحمد ماهر والنقراشى حاولت السلطات الانجليزية الصاق التهمة بهم بعد فشل التحقيقات معهم ولذلك استدعى

فلقد أثبتت التحقيقات براءة إبراهيم عبد الهادي من حادث السردار(١)، وذلك بعد أن توصلت السلطات العسكرية البريطانية إلى الجناة الذين أرتكبوا الحادث، وحكم عليهم جميعًا بعقوبة الإعدام، عدا عبد الفتاح عنايت حيث أستبدلت عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة(*) .

ويعترف إبراهيم عبد الهادي بأنه لم يشترك في قتل السردار أو غيره، وإن كان الصاق مثل هذه التهمة وتلفيقها كما حدث في قضية المؤامرة الكبرى، يعتبر شرفًا كبيرًا له أن ينسب إليه مثل هذه الأعمال لأنها قمة التضحية والفداء في سبيل عزة الوطن ومجده(٢)

فلقد كان عبد الرحمن فهمي – السكرتير العام للجنة الوفد المركزية – حريصًا على أن يبعد إبراهيم عبد الهادي وزملائه من الطلبة عن هذا الميدان

إنجرام بك وكيل حكمدار القاهرة وقتذاك سيد محمد باشا –أحد قادة الفدائيين في ثورة سنة ١٩١٩م – وسأله إنجرام بك قائلاً له :
إننا نريد أن نعرف شركائك في ثورة سنة ١٩١٩م ؟
– قال : لم يكن لي شركاء.
– قال له إنجرام بك : عندى قرارًا بتعيينك مساعد طبيب شرعى
– فاجاب محمد سيد باشا : إننى متخصص بالفعل في الطب الشرعى
– قال له إنجرام بك : سنعطيك مائة الف جنيه إذا أثبت لنا أن إبراهيم عبد الهادى وأحمد ماهر والنقراشى كانوا شركاءك في الإغتيالات السياسية في ثورة سنة ١٩١٩م إنا لدينا الدليل لكنا في حاجة إلى تأييد هذا الدليل.
– فأجاب سيد باشا : أننى لا أعرف شيئًا عن ذلك : انظر مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٥) عدد: ٢٨١٦ في ٣١ مايو سنة ١٩٨٢م ، محمود متولي : المرجع السابق ص ٢١٧.

(١) أنظر الملحق رقم (١٠).

(*) في صباح الأحد ١٩٢٥/٧/١٣م نفذ حكم الاعدام شنقًا في كل من عبد الحميد عنايت– شفيق منصور– إبراهيم موسى– على إبراهيم– راغب حسن– محمود راشد– محمود اسماعيل ، وحكم على محمود صالح سائق السيارة رقم ٦٨٨ التي هرب فيها الجناة وأبلغ عن رقمها موظف بوزارة الاشغال بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة سنتين وخفف حكم الاعدام عن عبد الفتاح عنايت إلى الأشغال الشاقة المؤبدة على أساس أن التقاليد القضائية لا تقبل أعدام شقيقين في حادث واحد، وكانت المحكمة مؤلفة من أحمد عرفان باشا والمستر كرنشو ومحمد مظهر. أنظر محمود متولي المرجع السابق ص ١٦٥ وما بعدها ، شكرى القاضى : خمسون شخصية مصرية وشخصية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٩م، طبعة أولى ص ١٠٨ ، خيرى طلعت : مرجع سابق ص ١٢٣.

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة ارقم (٩) عدد: ٢٨٢٨ في ٢٨ يوليو سنة ١٩٨٢ .

(ميدان الإغتيالات) كل البعد وكان الجميع يطيع أوامره بدون مناقشة واقتصر عمل إبراهيم عبد الهادي مع عبد الرحمن فهمي بك في جهازه السرى على كتابة المنشورات وتوزيعها مع الطلبة، وإلقاء الخطب السياسية التي تحث الجماهير على مقاومة الإحتلال البريطانى وذلك بأمر لجنة الوفد المركزية.

ويذكر إبراهيم عبد الهادي أن مهمته في ثورة سنة ١٩١٩م كانت مقصورة على كتابة المنشورات والبيانات الخاصة مع زملائه الطلبة - وهذه المجلات أشبه ما تكون بمجلات الحائط التي يحررها الطلبة في مدارسهم الآن- كما كان إبراهيم عبد الهادي يخطب في الأزهر والمساجد والكنائس[١].

على أية حال فلقد أثبتت التحقيقات براءة إبراهيم عبد الهادي من حادث السردار سيرلى ستاك، وخروجه من السجن بعد قضاء مدة خمسة وسبعين يومًا داخل جدرانه، ليتفرغ بعد ذلك إلى العمل بالمحاماة بعد أن حصل على الليسانس في الحقوق عام ١٩٢٥. وظل إبراهيم عبد الهادي يعمل بالمحاماة حتى توليه أول منصب وزارى في أغسطس عام ١٩٣٩.



---

(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى حلقة رقم (٥) عدد: ٢٨١٦ في ٣١ مايو سنة ١٩٨٢.

الفصل الثالث

"إبراهيم عبد الهادي وزيرًا في الحكومة"

أولاً : تقلد منصب وزير دولة لشئون البرلمان (١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ إلى ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٠).

ثانيًا : تقلد منصب وزير التجارة والصناعة (٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠ إلى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠).

ثالثًا : تقلد منصب وزير الأشغال العمومية (٣١ يوليو سنة ١٩٤١ إلى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢).

رابعًا : تقلد منصب وزير الصحة العمومية (٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦).

خامسًا : تقلد منصب وزير الخارجية (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦).

سادسًا وأخيرًا : تقلد منصب وزير المالية (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى ١١ فبراير سنة ١٩٤٧).

*** ***

لقد تقلد إبراهيم عبد الهادي عدة مناصب وزارية في الفترة من ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ إلى ١١ فبراير سنة ١٩٤٧م، وكانت له آياد بيضاء في كل هذه المناصب، وبذل كل ما في وسعه لإنجاز الأعمال الموكلة إليه وسوف نحاول في هذا الفصل إلقاء نظرة على هذه المناصب.

***

أولاً : تقلد منصب وزير دولة لشئون البرلمان (١٨ اغسطس سنة ١٩٣٩ إلى ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٠م)

تولى إبراهيم عبد الهادي أول منصب وزارى له كوزير دولة للشئون البرلمانية، في عهد وزارة "على ماهر باشا" الثانية، وتشكلت هذه الوزارة في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩م، بعد وزارة محمد محمود الذي أستقال من منصبه في منتصف أغسطس سنة ١٩٣٩م(١).

ولقد دخل "إبراهيم عبد الهادي" هذه الوزارة بعد أن أصبح عضوًا في الهيئة السعدية، وأحد مؤسسيها بعد إنفصالها عن الوفد في أوائل عام ١٩٣٨م(•).

ولقد حاول على ماهر باشا أن يكسب البرلمان بمجلسيه النواب، والشيوخ عن طريق تعيين وزيرين للدولة، وأختار إبراهيم عبد الهادي كوزير دولة لشئون مجلس النواب، كما أختار محمد على علوبة كوزير دولة لشئون مجلس الشيوخ.

وقد أراد على ماهر باشا بتعيين إبراهيم عبد الهادي ، مع زميله محمد على علوبة كوزيرين دولة للشئون البرلمانية ، أن يكونا همزة وصل بين

---

(١) الوقائع المصرية : العدد : ٨٢ لسنة ١٩٣٩م، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية مرجع سابق ص ٥٥٧، محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥م الطبعة الأولى، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٧٧ ص ٢٣٨.

(•) مثل السعديون في هذه الوزارة بالإضافة إلى إبراهيم عبد الهادى كل من محمود فهمى النقراشي، ومحمود غالب، وحامد محمود، وسابا حبشى ، كما أشترك فيها المستقلون، ولم يدخلها الدستوريون. انظر : عاصم الدسوقى : مصر في الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٥م، الطبعة الثانية دار الكتاب الجامعى بالقاهرة ص ٤٠، عصام ضياء الدين: حادث ١٧ يونيو سنة ١٩٤٠م في التاريخ المصرى المعاصر، الطبعة الأولى ، دار الزهراء للنشر سنة ١٩٩١م ص ٢١١.

البرلمان والحكومة، وفي ذلك تقليد وزارى لم يتبع من قبل، فيبدو أن على ماهر أراد أن يقيم جسرًا للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ليعوض ما يفتقده من سلطان على البرلمان، وكذلك جاء إختيار عبد الهادي لهذا المنصب لكي يدافع عن سياسة الحكومة أمام مجلس النواب، وعلوبة أمام مجلس الشيوخ(٢).

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩، على أثر إجتياح الجيش الألمانى حدود بولندا في الأول من سبتمبر، وإعلان انجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا في الثالث منه، بعد أن رفضت ألمانيا سحب قواتها من بولندا، عندئذ طلب السفير البريطانى في القاهرة من على ماهر باشا أن يعلن الأحكام العرفية على البلاد، وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لتطبيق المادة الخامسة من معاهدة سنة ١٩٣٦م(١)، وقام على ماهر في الحال بإعلان الأحكام العرفيه في مصر، وتم تعيينه حاكمًا عسكريًا، وأتخذ كافة الإجراءات التي نصت عليها المعاهدة، كما قام بقطع علاقات مصر الدبلوماسية مع ألمانيا، وألقى القبض على الرعايا الألمان، ووضع ممتلكاتهم تحت الحراسة. كما وضعت الرقابة على الصحف والرسائل والسينما، كما أعلنت وزارة على ماهر حالة الطوارئ في البلاد، ووضعت الموانئ البحرية تحت الرقابة كذلك، وأعترض الوفد والأحرار الدستوريون على ذلك ولكن البرلمان وافق على رأى الوزارة(٢).

---

(٢) محمد جمال الدين المسدى وآخران : مصر والحرب العالمية الثانية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام الطبعة الأولى سنة ١٩٧٨م، ص١٣٩، عصام ضياء الدين : مرجع سابق ص٦٨.

(1) F.O. 371/ 3514 Mr. Bateman to Aly Maher NO. 10 in 24 - 8 1939. أنظر الملحق رقم (١١).

(2) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة جلسة ٢٣ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩م، ص١١٣، وعن هذه الإجراءات وغيرها أنظر كذلك : عبد الخالق لاشين : أضواء على موقف وزارة على ماهر من الحرب العالمية الثانية (دراسة وثائقية، بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية – المجلد الرابع والعشرون الصادر عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالقاهرة سنة ١٩٧٧م)، ص ٢٥٥، رشوان محمود جاب الله : على ماهر ودوره في السياسة المصرية : مرجع سابق ص ٢٧٧ وما بعدها. أنظر كذلك :

- Evans, T. Ed: The killearn diaries 1934-1946 (London, 1972) p. 116.
- Marlowe John: Anglo - Egyptian Relation 1800 - 1953, London, 1954.P. 313.

أما عن الأحكام العرفية فقد طلب على ماهر باشا دعوة البرلمان للأجتماع وعرض عليه إعلان الأحكام العرفية طبقًا لما ورد في الدستور، وكان على ماهر قد تباطأ في إستصدار المرسوم الخاص بدعوة البرلمان إلى الإنعقاد، حيث صدر هذا المرسوم في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أي بعد إثنين وعشرين يومًا من إعلان الأحكام العرفية. وقد كلف على ماهر باشا إبراهيم عبد الهادي وزير الدولة للشئون البرلمانية في وزارته بدعوة البرلمان من عطلته للإنعقاد لهذا الغرض تنفيذًا لأحكام الدستور رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣م، والخاص بنظام الأحكام العرفية[١] .

وحدد الاجتماع في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩م، وبالفعل اجتمع البرلمان في دورة غير عادية للنظر في المرسوم وغيره من المراسيم الأخرى التي صدرت في غيبته، وقام إبراهيم عبد الهادي بعرض قانون الأحكام العرفية على البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ[٢] .

ولقد تمت الموافقة على مرسوم أعلان الأحكام العرفية بأغلبية كبيرة في مجلس النواب بفضل معاونة إبراهيم عبد الهادي وزملائه المشتركين معه في الوزارة بينما جاءت الموافقة في مجلس الشيوخ بأغلبية ضئيلة وبعد أن تكونت لجنة خاصة من بين أعضائه لدراسة المشروع[٣] .

وقد رأت اللجنة أن مرسوم إعلان الأحكام العرفية صدر مستندًا إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣م، وأن رئيس الوزراء قد صرح بأن إعلانها كان أيضًا بناءً على طلب بريطانيا وذلك تنفيذًا لمعاهدة سنة ١٩٣٦م. ورأت اللجنة بالإجماع " أن الدستور صريح في إعلان الأحكام العرفية سواء أكان تنفيذًا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣م، أم لقانون المعاهدة، ولابد من عرضه على البرلمان لإعطاء رأى قاطع إما بإستمرار الأحكام العرفية أو بإلغائها". وقام على ماهر باشا بإرسال إبراهيم عبد الهادي إلى اللجنة ليستطلع رأيها فأعلن عبد

---

(١) مجلس النواب : مصدر سابق جلسة ٣٧ في ١٩٣٩/١٠/٢م ص٧٤، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشور في روز اليوسف حلقة رقم (١٤) عدد: ٢٨٢٥ في ٢ أغسطس سنة ١٩٨٢م، محمد جمال الدين المسدى وأخران : مرجع سابق ص١٤٣.
(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى حلقة رقم (١٤) عدد: ٢٨٢٥ في ٢ أغسطس سنة ١٩٨٢م.
(٣) محمد جمال الدين المسدى وآخران : مرجع سابق ص ١٤٣.

الهادي أن الموضوع المطروح هو عرض مرسوم الأحكام العرفية ليقرر المجلس إستمراره أو عدم إستمراره (٤).

على أية حال فلقد أستمرت الدوره منعقده حتى ١٧ أكتوبر من العام نفسه وأنتهت بموافقة البرلمان على إعلان الأحكام العرفية بأغلبية ضئيلة ٦٨ صوتًا ضد ٥٩ صوتًا مما يكشف عن قوة المعارضة وخاصة الوفد[١].

أما عن مسألة إعلان مصر للحرب في عهد وزارة على ماهر، فقد تريث على ماهر وإبراهيم عبد الهادي وسائر أعضاء الوزارة بشأن إعلان الحرب على المحور، وخاصة عندما أعتقد المصريون أن الجيش الألمانى لا يقهر، وأن إعلان الحرب ينذر بنتائج خطيرة مثل تشجيع الأعمال التخريبية وأعمال الجاسوسية من جانب قوات المحور، كما أن القوات الإيطالية لم تكن قد بلغت الحدود المصرية بعد ، وبالتالى رأت حكومة على ماهر باشا أن تدافع مصر عن أراضيها داخل حدودها فقط(٢).

***

ثانيًا تقلد منصب وزير التجارة والصناعة :

(٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠إلى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠م)

لم يطل عمل إبراهيم عبد الهادي كوزير دولة للشئون البرلمانية في وزارة على ماهر باشا ، إذ أن الوزارة قد أستقالت في ٢٣ يونية سنة ١٩٤٠م، وفي

---

(٤) مذكرات إبراهيم عبد الهادى حلقه رقم (١٤) العدد السابق ، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية الجزء الثانى من ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢، الطبعة الثانية ، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٩٠ ص ١٤٦، حسن يوسف : القصر ودوره في السياسة المصرية من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالقاهرة سنة ١٩٨٢ ص ٤٠ .

(1) محمد جمال الدين المسدى وآخران : مرجع سابق ص ١٤٥، حسن يوسف : مرجع سابق ص٤٠ ، الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث، ، مرجع سابق ص٨٠ ، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثانى ،مرجع سابق ص١٤٧،عبد العزيز على : الثائر الصامت . دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٨م ص١٩٩.

(2) No. 527 in 4 – 9 – 1939 F.O. 371 – 3546 – Lampson to Halifax
أنظر الملحق رقم (١٢).

٢٨ يونيه من نفس العام صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة حسن صبري باشا وهى وزارة مؤلفة من ستة عشر وزيرًا يمثلون الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين والهيئة السعدية ، وقد شغل إبراهيم عبد الهادي في هذه الوزارة منصب وزيرا للتجارة والصناعة (١) .

وقد شغلت وزارة حسن صبري بمسألة إشتراك مصر في الحرب العالمية الثانية بعد أن بدأت المناورات في شهر أغسطس سنة ١٩٤٠م على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية والقوات الإيطالية، وبدأ في الأفق أن إيطاليا تستعد للزحف على مصر، فظهرت فكرة إعلان مصر للحرب على إيطاليا في حالة أجتيازها للحدود المصرية، وحمل لواء هذه الفكرة إبراهيم عبد الهادي وبقية السعديين المشتركين معه في الوزارة.

فلقد كان إبراهيم عبد الهادي ومعه زملاؤه من السعديين، يرون ضرورة أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعًا عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها، وأن سكوت مصر وعدم دخولها الحرب يعنى ذلك إقرارًا منها بأن أنجلترا هى التي تحميها وهذا لا يتفق مع كرامة الشعب المصرى(٢) .

ونتيجة لإصرار عبد الهادي وزملائه على موقفهم من دخول الحرب، أرسل السفير البريطانى في مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية يعلن مخاوفه

---

(١) الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ... الجزء الثالث مرجع سابق ص ٩٣، ومحمود متولى: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى : مرجع سابق ص ٢٤٠، وأنظر كذلك :
- Mansfield, P.: The British in Egypt (U.S.A. 1971) P. 272.
- وقد أشترك من السعديين مع إبراهيم عبد الهادى في وزارة حسن صبرى باشا كل من محمود فهمي النقراشي للداخليه، محمود غالب للمواصلات ، وعلى أيوب وزير دولة.
(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية،الجزء الثانى، مرجع سابق ص ١٦٦- ١٦٧، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ... الجزء الثالث ... مرجع سابق ص ٩٨، أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨م إلى أنهيار الملكية سنة ١٩٥٢م ، الطبعة الأولى ، طبع بدار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٥٩م ص ٢٦٣.

تجاه إعلان مصر الحرب ويحذر من العواقب الوخيمة التي قد تحدث للحكومة المصرية إذ هى بادرت وأعلنت دخولها الحرب[١] .

ولقد طرحت مسألة إعلان الحرب على مجلس النواب في جلسة سرية عقدت يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠م، وفي هذه الجلسة تشبث إبراهيم عبد الهادي بموقفه من الحرب ودافع عنه بأن كرامة مصر تأبى عليها أن تطأ أرضها قوات أجنبية فلا تدافع عنها، وأنه إذا كان واجبًا على مصر أن تعاون حليفتها في الحرب من غير أن تشترك فيها فإنما يكون ذلك حينما لا تكون مصر نفسها ميدانًا للحرب [٢].

وفي هذه الحالة رأى عبد الهادي أن تكتفي مصر بأن تقدم لبريطانيا داخل حدودها ما نصت عليه المعاهدة من صنوف المعاونة. أما أن تكون أرض مصر ميدانًا للحرب فلا تدافع مصر عنها فذلك هو التسليم بأن إنجلترا تدافع عن مصر، وأن مصر في حمايتها ، لذلك لزم على مصر أن تدفع من يدخلون أرضها فتعاونها إنجلترا في ذلك بوصفها حليفتها فهذا هو الحفاظ على الكرامة الوطنية، وعلى الإستقلال،وهو الذي يدفع عن مصر تهمة قبولها حماية إنجلترا إياها[٣].

وبعد تناول الرأى عرض حسن صبري باشا الأمر للتصويت فكان إبراهيم عبد الهادي وبقية السعديين في وزارته وحدهم هم الذين نادوا بإعلان الحرب على المحور.

وأعلن حسن صبري رأيه ورد على إبراهيم عبد الهادي وزملائه بأن هذه مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع إختلاف الرأى فيها، فهى تتقدم كل ما سواها، وتتصل بشئون الحكم كلها.

(١)F.O. 371 - 3634 - Lampson to Halifax No. 562 in 8-9- 1939 .

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١٥) عدد: ٢٨٢٦ في ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢م ، محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ،الجزء الثانى ،مرجع سابق ص ١٦٧.

(٣) مذكرات إبراهيم عبد الهادى حلقة رقم (١٥) العدد السابق ، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثانى ،مرجع سابق ص١٦٧.

فلقد كانت هناك قطاعات كبيرة من الشعب المصرى تؤيد فكرة عدم إعلان الحرب رسميًا، والإكتفاء بتقديم مساعدات لبريطانيا وكان على رأسهم الشيخ مصطفي المراغي شيخ الجامع الأزهر الذي أعلن ذلك رسميًا في خطبة الجمعة أمام الملك فاروق بجامع بيبرس(١) .

فلما رأى إبراهيم عبد الهادي ذلك وأنه لا مناص من ترك منصبه، قدم إستقالته، وهى إستقالة مسببة وهى من الأمور الهامة التي كنا نفتقدها في هذه الفترة التاريخية من عمر الديمقراطية في مصر(٢) .

وقد جاء في الأستقالة التي بعث بها إبراهيم عبد الهادي وزملاؤه السعديون(*) إلى حسن صبري باشا " .... ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب، ولكن خيرًا لمصر وأكرم لعزتها، وأصدق لأستقلالها، أن تتحمل هذه الويلات، من أن تحمل عار الجبن، والاستكانة والاعتماد على غيرها في الدفاع عن نفسها..... "

وأختتم إبراهيم عبد الهادي أستقالته بقوله " وبما أن أغلبية مجلس الوزراء لم تشاطرنا الرأى فلا يسعنا أن نتضامن معها في تحمل مسئولية ما ذهب إليه من أن الحالة لم تصل بعد إلى ما يقتضى اتخاذ موقف إيجابى وعرضه على البرلمان. لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا راجين بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة"(٣).

---

(١) الأهرام : عدد : ٢٠٢٣١ في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠.

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١٥) العدد السابق، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧م إلى سنة ١٩٤٨م الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، طبع بمركز الطباعة الحديثة بالرملة البيضاء سنة ١٩٧٣م ص١١٠ ، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثانى ، مرجع سابق ص١٦٩، محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢م الطبعة الثانية ،الناشر مكتبة مدبولى ،سنة ١٩٧٣م ص١٢٢ :ص١٢٣.

(*) أشترك من السعديين مع إبراهيم عبد الهادى في تقديم الأستقالة إلى رئيس الوزراء حسن صبرى باشا ، كل من محمود فهمى النقراشي، ومحمود غالب، وعلى أيوب.

(٣) المصور : عدد : ١٤٧٦ في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١٥) العدد السابق، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث، مرجع سابق ص ٩٩-١٠٠، أمين سعيد: مرجع سابق ص ٣٦٣.

ونتيجة لهذه الأستقالة التي تقدم بها إبراهيم عبد الهادي والسعديون، أستصدر حسن صبري مرسومًا ملكيًا، بإحلال وزراء آخرين محل عبد الهادي وزملائه السعديين المشتركين معه في الوزارة، وأصدر صبري باشا بيانًا ردًا على استقالة عبد الهادي وزملائه قال فيه "........ ما كانت أمور الدولة العليا تؤخذ بمثل هذه الخفة والتطير من كل حادث أو طارئ، وإنما تعالج بالروية والتدبر وتقدير العواقب، إذ أن سلامة الوطن يجب أن تظل وحدها غاية الغايات ......" . وأختم صبري باشا بيانه بقوله " وإذا كان ذلك واجبًا في الأوقات العادية فهو في الأوقات العصيبية ألزم وأوجب. وإني إذ أبلغكم قبول أستقالتكم أقدم لكم خالص الشكر على ما سلف من عظيم جهودكم وصادق معونتكم وأرجو لكم التوفيق في خدمة البلاد وأستمرار المعاونة على ما فيه الخير العام"[١].

حقيقة إنسحب إبراهيم عبد الهادي والسعديون من وزارة صبري باشا، إحتجاجًا على موقف رئيسها، وإيمانًا منهم " أن فشل مصر في الدفاع عن نفسها إنما يعني الأعتراف بالحماية البريطانية عليها". وخرج عبد الهادي من وزارة صبري باشا بغاية الكرامة ولم يستطع أحد أن يتهمه وزملاءه محمود غالب والنقراشي ومرسي بدر بك وعلي أيوب بشيئ[٢] .

وكانت الحكومة البريطانية قد رأت أن الوقت غير مناسب لإشتراك مصر في هذه الحرب ، وذلك لعدم اتخاذ الحكومة المصرية قرارًا حاسمًا بهذا الشأن ، وطلبت بريطانيا من الحكومة المصرية أن تتخذ إجراءاتها بمنع التجارة مع الألمان وأعلنت رضاها عن هذه الإجراءات والتي يعتبرونها كافية[١].

---

(١) المصور : العدد السابق، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١٥) العدد السابق، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثانى، مرجع سابق ص ١٦٩، صبرى أبو المجد : مذكراتى في السجن (صفحات مطوية من تاريخنا الوطنى ٩ مارس سنة ١٩١٩م إلى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥م) الجزء الأول، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٩م ، ص ٣٧٤.

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١٥)العدد السابق، محمد جمال الدين المسدى وآخران : مرجع سابق ص ٢٤٠.

(١) F.O. 371 – 3662 Lampson to Halifax NO. 575 in 10 – 9-1939 أنظر الملحق رقم (١٣) .

وعلى الرغم من ذلك الإخفاق الذي حاق بجهود عبد الهادي والهيئة السعدية في هذا المجال إلا أن إبراهيم عبد الهادي لم تفتر عزيمته من جراء هذا الإخفاق وظل يتشبث بموقفه من الحرب عازمًا على مواصلة جهوده من أجل إقناع المصريين بوجهة نظره في الحرب.

ففي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠م ألقى إبراهيم عبد الهادي خطابًا أمام أعضاء الهيئة السعدية في نادى سعد زغلول أهاب فيه بالمصريين أن لا يدعوا فرصة الحرب تفوتهم دون أن يثبتوا قدرتهم على الدفاع عن بلادهم وألا يتركوا هذه المهمة لبريطانيا لأن ذلك يعنى قبولهم لنظام الحماية البريطانية عليهم، وأشار إبراهيم عبد الهادي في بيانه إلى أن الهيئة السعدية قامت بواجبها في التنبيه إلى هذا الخطر حتى لا تكون مسئولة أمام أمتها إذا تضاعفت الأمور، وأضاف عبد الهادي قائلاً " .... لقد خرجنا للناس نناديهم بحجتنا حتى ننتهى جميعًا إلى كلمة واحدة تصون كرامة وإستقلال مصر والدفاع عنها ولا يعلو في سبيل ذلك دم شيخ أو صبى والجيل الحاضر مسئول عن ذلك تقديسًا ووفاءً لحق الوطن...".

وأختتم عبد الهادي بيانه قائلاً " ... يقولون التخريب، مثل التخريب يوم الاستعمار الأكبر، ذلك يوم تجد فيه بيتك ومنه طردت ومالك ومنه حرمت وأرضك ومنها أخرجت، فخافوا على أوطانكم أن تنهب وعلى كرامتكم أن تضاع ولا تخافوا بعد ذلك على شيئ أبدًا. " [٢]

ثالثًا : تقلد منصب وزير الأشغال العمومية (٣١ يوليه سنة ١٩٤١ إلى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢م) :

لم يمكث حسن صبري في الحكم سوى خمسة أشهر، وختمت حياته بطريقة مفجعة، إذ مات وهو يلقى خطاب العرش في جلسة إفتتاح مجلس النواب في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠م[١] . ولم تمض ساعات قلائل حتى عين الملك

---

(٢) أنظر نص البيان كاملاً في البلاغ: عدد : ٥٧٣٤ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠م ، الأهرام: عدد: ٢٠١٥٣ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠م.

(١) الوقائع المصرية : عدد : ٨٤ سنة ١٩٤٠م ص١، محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى .... مرجع سابق ص ٢٣٩.

فاروق حسين سري باشا رئيسًا للوزارة(*)، والذي ألف وزارته من الدستوريين والمستقلين. ورفض إبراهيم عبد الهادي والسعديون الإشتراك في الوزارة في بداية تشكيلها، لكنه وافق على دخول الوزارة بعد ذلك في أواخر يولية سنة ١٩٤١م(٢).

فنتيجة لموقف عبد الهادي والسعديين بشأن دخول مصر الحرب والسابق بيانه، فإنهم رفضوا الإشتراك مع حسين سري في وزارته، ودافعوا عن موقفهم دفاعًا عنيفًا، لأنهم رأوا أن كرامة مصر تنزل إلى الحضيض وتمرغ في الوحل إذا وطأت أرضها قوات أجنبية ولا تدافع عن نفسها، وعلى هذا الأساس لم يشترك عبد الهادي وزملاؤه في وزارة سري باشا في بداية تشكيلها.

أما لماذا رضى عبد الهادي والسعديون الأشتراك في وزارة سري باشا فيما بعد ؟ فأرى أن ذلك يرجع إلى أن الرأى العام في مصر قد آمن بنظرية تجنيب مصر ويلات الحرب كل الإيمان، وكان ينظر بعين الشك إلى الدعوة لإعلان مصر الحرب على المحور، فإن دفعه عبد الهادي والسعديين إلى الحرب وحالته المعنوية سيئة من جراء الحرب فتكون الطامة الكبرى إذا غامر الشعب المصرى وأشترك في الحرب.

ولذلك فإن الشعب المصرى قد أستقبل دعوة عبد الهادي والسعديين بإعلان الحرب على المحور، ودخول الحرب إلى جانب بريطانيا، بمزيد من الضيق والحنق، لأنه كان في الغالب متعاطفًا مع ألمانيا كارهًا لبريطانيا(١).

(*) تنقسم وزارة حسين سرى هذه إلى وزارتين متلاحقتين ، الأولى وهى التي رفض إبراهيم عبد الهادى الإشتراك فيها (١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ - ٣٠ يوليه سنة ١٩٤١م) والثانية وهى التي وافق عبد الهادى على الإشتراك فيها (٣١ يولية سنة ١٩٤١ - ٢ فبراير سنة ١٩٤٢م) أنظر : الوقائع المصرية : عدد : ١٠٢ سنة ١٩٤١م ص١، ٢ ، عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث،مرجع سابق ص ١٠٤.

(٢) الليفتنانت كولونيل ب .ج. الجود (مصر) ترجمة د. راشد البراوى، بدون تاريخ ص ١٥٧ - ١٥٨.

(١) محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ص ١٦٩ ، صبرى أبو المجد : مرجع سابق ص ٣٧٥

ولهذه الأسباب مجتمعة أشترك عبد الهادي في وزارة سري باشا على أمل أن يكون له دور في تهيئة الجو المناسب لتسير دفة الحكم في البلاد في طريقها السوى والمأمول. وقد أشترك عبد الهادي في هذه الوزارة في أواخر يولية سنة ١٩٤١م كوزير للأشغال العمومية[٢] إلا أن شغله لهذا المنصب لم يطل أمده، إذ أن حسين سري قد أستقال من منصبه في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢م، وأعقب ذلك حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م الشهير[*].

ولذلك فإن الفترة التي تولاها إبراهيم عبد الهادي في وزارة حسين سري باشا، لم تكن كافية لتحقيق الإنجازات. وعلى الرغم من ذلك فقد حقق عبد الهادي بعض المشروعات فيما يخص عمله كوزير للأشغال العمومية. ففي سبتمبر سنة ١٩٤١م أحتفل إبراهيم عبد الهادي بإفتتاح محطة المياه الصالحة للشرب بالفيوم، وقد تقرر هذا المشروع في عهد وزارة محمد محمود الأولى سنة ١٩٢٨م، إذ أستدعى وقتئذ أحد الخبراء الأنجليز لوضع تقرير عنه، فوضع التقرير وتصميم المشروع. وأختيار الفيوم لتنفيذه ، وأفتتح الملك فؤاد المشروع ليتم تنفيذه، ثم أوقف العمل فيه، واستؤنف في سنة ١٩٣٦م، إلى أن تم إنجازه في أواخر سنة ١٩٤١م في عهد إبراهيم عبد الهادي، كما أحتفل عبد الهادي كذلك بإفتتاح قناطر محمد على باشا الجديدة بالقرب من القناطر الخيرية [٣].

وبإستقالة إبراهيم عبد الهادي من وزارة حسين سري في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢م ظل بعيدًا عن الوزارة حتى تولى أحمد ماهر الحكم في أكتوبر سنة ١٩٤٤م. إلا أن إبراهيم عبد الهادي لم يكن بعيدًا عن الحياة السياسية على الأطلاق، فقد واصل عبد الهادي وزملاؤه السعديون وبقيه الأحزاب المعارضة، دورهم في مجال المعارضة، وفيها أخذ عبد الهادي يندد بسياسة النحاس ومسئوليته عن حادث ٤ فبراير وظل عبد الهادي يهاجم النحاس ووزارته ويقوم

---

(٢) الوقائع المصرية : العدد السابق، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية الجزء الثالث مرجع سابق ص ١٠٤، محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى مرجع سابق ص ٢٤٠.

(*) سبق الإشارة إلى هذا الحادث في الفصل الأول من هذا البحث.

(٣) الدستور : عدد : ٨٦٣ في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤١م، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ١٠٣.

بواجبه تجاه المعارضة والحكومة حتى سقطت وزارة النحاس في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م، ليعود عبد الهادي للحكم مرة أخرى في عهد زميلـه ورئـيس الهيئـة السعدية أحمد ماهر باشا(١).

***

رابعًا: تقلد منصب وزير الصحة العمومية (٩ أكتوبر سـنة ١٩٤٤إلـى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦م) :

عاد إبراهيم عبد الهادي إلى الحكم مرة أخرى في عهد وزارة أحمد ماهر باشا زعيم السعديين وذلك بعد إقالة النحاس باشا من منصبه في ٨ أكتوبر سـنة ١٩٤٤م(٢) .

ولقد ألف أحمد ماهر وزارته الثانية هذه من حكومة إئتلافيه ضمت إلـى جانب حزبه السعدى، حزب الأحرار الدستوريين وحزب الكتلة الوفدية والحزب الوطنى. وتولى عبد الهادي في هذه الوزارة منصب وزير الصـحة العموميـة، وظل محتفظًا بهذا المنصب حتى إقالة وزارة النقراشى الأولى فـي ١٥ فبرايـر سنة ١٩٤٦م(٣) .

وفي عهد وزارة أحمد ماهر كانت الحرب العالمية الثانية قد قاربت علـى الإنتهاء، وفي هذه الأثناء وبالتحديد يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥م أجتمـع الملـك فاروق مع كـل مـن تشرشـل Chairshel رئـيس وزراء بريطانيـا وروز فلت Rozflt رئيس الولايات المتحـدة الأمريكيـة، ودارت المشـاورات حـول موضوع إعلان مصر الحرب، وقد عرض تشرشل وروزفلت خـلال لقائهمـا بالملك فاروق قرار مؤتمر القرم القاضى بأن لا يشـترك فـي مـؤتمر سـان فرانسيسكو San Francisco المزمع عقده يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥م سوى

---

(1) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١٦) عدد: ٢٨٢٧ في ١٦ أغسطس سنة ١٩٨٢م، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصـرية، الجـزء الثانى ،مرجع سابق ص ٢٣٦ وما بعدها.

(2) الوقائع المصرية : عدد : غير إعتيادى في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ص ١.

(3) الوقائع المصرية : العدد : ١١٨ لسنة ١٩٤٤م ص٣، فؤاد كـرم : مرجـع سـابق ص ٥٥٧.

الدول التي تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥م[1].

وزادا بأن إعلان الحرب سيتيح لتلك الدول – فوق إشتراكها في هذا المؤتمر – أن تكون من الأعضاء المؤسسيين للهيئة الدولية المزمع تكوينها بعد الحرب لكى تخلف عصبة الأمم القائمة وقتذاك[2].

كما جرت عدة مباحثات أخرى بين الملك فاروق ورئيس الوزراء البريطاني في ١٧من فبراير سنة ١٩٤٥م بشأن إعلان الحرب وموقف وزارة أحمد ماهر وموافقة البرلمان والوزراء على ذلك[3] .

وفي نهاية هذه الاجتماعات أقتنع الملك فاروق بمصلحة مصر في إعلان الحرب على المحور[4].

وتمخض عن ذلك ان أعلن "أحمد ماهر" رئيس وزراء مصر – بتأييد من الملك فاروق – قرار إشتراك مصر في الحرب العالمية الثانية يوم ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٥م أمام مجلس النواب، ونادى "ماهر" بضرورة دخول مصر الحرب لكى تثبت شخصيتها الدولية، ويكون لها رأيها المباشر في محادثات الصلح، وكان "ماهر" يؤمن بذلك إيمانًا صادقًا[5].

وبرر "ماهر" ذلك الإجراء بأنه سوف يخرج مصر من دائرة العزلة السياسية إلى دائرة التعاون الدولي والأشتراك في المؤتمرات الدولية وأن إعلان مصر الحرب لن يثقل كاهلها بجديد[6].

---

(1) الدستور : عدد: ٢٨٨ في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٥، سامى أبو النور : دور القصر في الحياة السياسية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٥٢، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى، القاهرة سنة ١٩٨٨ ص ١١١.

(2) الدستور :العدد السابق .

(3) أنظر F.O. 371 - 45918 Cairo Conversation N.o. 830 in 17-2-1945 الملحق رقم (١٤)

(4) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث .... المرجع السابق ص١٥٨.

(5) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور .... مرجع سابق ص١٤٥.

(6) مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة يوم ٢٥فبراير سنة ١٩٤٥م ص١٦٤، الأهرام : عدد : ٢١٥٧٦ في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥م.

وفور خروج أحمد ماهر من مجلس النواب بعد إلقاء بيانه وأثناء إجتيـازه للبهو الفرعوني في طريقه إلى مجلس الشيوخ ليلقى نفس الخطاب أعترضه أحد الشبان وتقدم إليه وأطلق عليه عدة رصاصات وصلت إلى مقتل منــه، ليسـقط صريعًا على الأرض ليخلفه النقراشي في رئاسة الوزارة[١] .

مات أحمد ماهر وتألفت الوزارة الجديدة ، كما هي برئاسة النقراشي باشا، قبل أن يوارى جثمان "ماهر" التراب، وذلك بوصف النقراشي نائب رئيس الهيئة السعدية. وذلك حتى لا تشعر البلاد بالفراغ في تلـك الفتـرة الدقيقـة، وتبليـل الأفكار، كما أحتفظ إبراهيم عبد الهادي بمنصبه كوزير للصحة العمومية[٢].

وعلى الفور قامت وزارة النقراشي بدعوة البرلمان بمجلسيه فـي جلسـة سرية حيث نوقشت فيها سياسة الحكومة في إعلان الحرب على المحور، حتـى يتثنى لها حضور مؤتمر سان فرانسيسكو وأقر المجلسان النواب والشـيوخ فـي جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥م قيام حالة حرب دفاعية ضـد المحـور وصـدر مرسوم بهذا الشأن[٣].

وفي ٥ مارس سنة ١٩٤٥م تلقت مصرالدعوة التـي أرسـلتها حكومـة الولايات المتحدة الأمريكية لحضورمؤتمر يعقد في سان فرانسيسكوفي ٢٥ مـن أبريل سنة ١٩٤٥م لإعداد ميثاق للهيئة الدولية العالمية الجديدة[٤].

وبالفعل قبلت مصر الدعوة إلى مؤتمر سان فرانسيسكو، وألفت وفدها إلى المؤتمر من "عبد الحميد بدوى" وزير الخارجية رئيسًا ، إبراهيم عبـد الهـادي وزير الصحة، وعلى الشمسى، ومحمود حسن وزيـر مصـر المفـوض فـي

---

(1) السياسة الأسبوعية : عدد: ٤١١ في ١٠ مارس سنة ١٩٤٥م.

(2) الوقائع المصرية : العدد : ٣٣ لسنة ١٩٤٥م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢٤) عدد: ٢٨٣٥ في ١ اكتوبر سنة ١٩٨٢م، محمـد حسـين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ،الجزء الثانى ، مرجع سابق ص٢٦١.

(3) مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، الجلسة الثالثة دور الإنعقاد غيـر العـادى فـي ٢٦فبراير سنة ١٩٤٥م ص١١٤، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثـورة المصـرية، الجزء الثالث، مرجع سابق ص١٦٠، محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصـرية، الجزء الثانى مرجع سابق ص٢٦٢.

(4) عبد الرحمن الرافعى: في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، مرجع سابق ص١٧١.

واشنطن أعضاء، ومن هيئة الخبراء ضمت إلى الوفد مؤلفة من ممدوح رياض، وطه السيد نصر، ومحمد عوض ومحمد عدلي اندراوس .... "[١].

وأشترك وفد مصر في المؤتمر الذي أفتتح أعماله في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥م، وأبدى فيه إبراهيم عبد الهادي وجهة نظر مصر في المقترحات المعروضة مما سجل في مضابط المؤتمر ومحاضره الرسميه. وكان إبراهيم عبد الهادي من كبار الفقهاء في القانون الدولي. وشارك عبد الهادي في المؤتمر إشتراكًا كان له أثر كبير في أعمال المؤتمر على الرغم من أن الرأى الأخير كان لوفود الدول الخمس الكبرى. إلا أن عبد الهادي وبقية أعضاء الوفد المصرى قد نجحوا في إظهار صورة مصر بصورة مشرفة ومشرقة، ونجحوا في بعض الأمور الهامة بتعاونهم مع الدول الصغرى ودول أمريكا اللاتينية[٢].

وقد ألقى إبراهيم عبد الهادي بيانًا في مؤتمر سان فرانسيسكو أوضح فيه أن مصر قد أرسلت وفدها إلى سان فرانسيسكو يحدوها الأمل في النجاح بقدر ما تحملت من تضحيات جسام في هذه الحرب الطاحنة التي أملاها حب الإستعلاء والأنانية من جانب المعتدين[٣].

وخلال أعمال المؤتمر قد تم أختيار إبراهيم عبد الهادي عضوًا في هيئتين هامتين هما هيئة الصحة وهيئة الإقتصاد، كما أختير عضوًا في عدة لجان أخرى هى لجان التسويات السلمية، والإقتصادية والتعاون الاجتماعى ولجنة الوصاية[٤].

وقد ركز إبراهيم عبد الهادي خلال أعمال المؤتمر على المشاكل الصحية التي تعانى منها البلاد الفقيرة ودول العالم النامى فجاء في البيان الذي ألقاه أمام أعضاء المؤتمر بسان فرانسيسكو في ٣ مايو سنة ١٩٤٥م، " .... على أننا نرجو أن يتحقق الأمل في النظام الجديد فنأمن شر الفقر بفضل هذا التعاون الجديد. إن كثيرًا من المرضى في البلاد المتوسطة والثروة الفقيرة يرون الدواء

---

(1) نفس المرجع : ص١٧٢.
(2) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢٤) العدد: ٢٨٣٥السابق ، هيكل ج٢ مرجع سابق ص٢٦٣.
(3) الدستور : عدد :٢٢٩١ في ٤ مايو سنة ١٩٤٥م.
(4) الأهرام : عدد : ٢١٦٢٩ في ٣ مايو سنة ١٩٤٥، الدستور : العدد السابق.

ياعبيهم ويعجزون عن الوصول إليه فيتألمون ويضعف إنتاجهم وتشقى أسـرهم. والدولة مهما بذلت من جهد لا تستطيع ميزانيتها أن تتحمل أعباءهم، وإذا تأثرت قدرة الأفراد على الإنتاج نزل مستوى المعيشة وضعفت قوة الشراء الأمر الـذي يتأثر به رواج الصناعات في بلادها ..... ".

وأختتم عبد الهادي بيانه الذي ألقاه أمام أعضاء المؤتمر بسان فرانسيسكو عن مشاكل الدول النامية في مجال الصحة والفقر، ورجا عبد الهادي في بيانـه الدول الكبرى والغنية أن تساعد الدول الفقيرة في حل مشاكلها فقـال "فهـل آن للعالم الذي يجاهد في سبيل الأمن من الفقر وسوء الصحة من أكبر مسـبباته أن ينظر في شئون المنتجات العلاجية والصحية نظرة بعين البلاد المحدودة الثـراء على علاج فقرائها ومقاومة الأوبئة والأمراض المختلفة فيها. وذلك ما نرجو بل ما نعتقد أنه أول حجر صالح في أساس مقاومة الفقر"[١] .

ولقد تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة بمدينة سان فرانسيسكو فـي يـوم ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥م، وأشتركت في توقيعه نحو ٥٣ دولة من بينها مصر[٢].

وبعد عودة الوفد المصرى من سان فرانسيسكو بعد إنتهاء أعمال المؤتمر، عرض ميثاق المؤتمر على البرلمان المصرى، فأقره[١] فكانت مصر من الـدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، وكانت موضع التقدير فيها[٢].

وبذلك دخلت مصر هيئة الأمم المتحدة وكان لإبراهيم عبد الهـادي شرف الأشتراك في وضع ميثاقها في سان فرانسيسكو، وقد أفادت مصر من هذا الإشتراك حتى اليوم وفي مستقبل الأيام[٣] .

---

(1) الأهرام : عدد : ٢١٦٣٠ في ٤ مايو سنة ١٩٤٥، الدستور : عدد : ٢٢٩١ في ٤ مـايو سنة ١٩٤٥م.

(2) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية ،الجـزء الثالـث ... مرجـع سـابق ص١٧٢.

(١) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، الجلسة الرابعة عشر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٥ص ١٢٧.

(٢) عن مؤتمر سان فرانسيسكو وميثاق الأمم المتحدة أنظر الرافعي : ج٣ مرجع سابق ص١٧٠ وما بعدها، محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ،الجزء الثانى مرجع سابق: ص٢٦٢ وما بعدها.

(٣) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢٤) العدد السابق.

أما على الصعيد الداخلى، فقد برزت جهود إبراهيم عبد الهادي في مجال الصحة حينما كان وزيرًا لها في الفترة من أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى فبراير سنة ١٩٤٦م. فلقد سعى إبراهيم عبد الهادي إلى الإهتمام بإتخاذ التدابير اللازمة حفاظًا على الصحة العامة وصونًا لها، فأصدر قرارًا وزاريًا يقضي بإلقاء المواد البرازية في الأماكن التي تخصصها وزارة الصحة العمومية لهذا الغرض، وكل مخالف لهذا الغرض يعاقب مرتكبوها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهًا مصريًا ولا تتجاوز خمسين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين. (٤)

ولا ريب أن لصدور هذا القرار أثرًا طيبًا في نفوس أفراد الشعب المصرى، كما عمل عبد الهادي على المحافظة على حماية أفراد الشعب المصرى من الأمراض، فأستصدر قرارًا وزاريًا يقضي بأن تمر الحيوانات المستوردة من الخارج على المحاجر البيطرية قبل إدخالها إلى البلاد للتحقيق من خلوها من الأمراض الوبائية ، وفي مجال أخر أصدر قرارًا وزاريًا بإتخاذ التدابير اللازمة لمقاومة مرض طاعون الخيل(١) .

كما أعتنى إبراهيم عبد الهادي بمكافحة الأمراض المُعدية التي كانت منتشرة أنذاك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وتوافد جيوش الحلفاء إلى البلاد، فأعتمد مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيهًا لمقاومة مرض الملاريا الذي أنتشر بشكل وبائي في جنوب الصعيد وبخاصة في مديريتي قنا وأسوان، وعمل عبد الهادي على توفير كميات كبيرة من الأغذية والأدوية الضرورية لعلاج المرضى، وألزم عبد الهادي عددًا من الأطباء والمساعدين بالإقامة الدائمة في المناطق المصابة، ووضع المصابين تحت المراقبة الصحية، ونظم حملات خاصة من وزارة الصحة لمقاومة بعوضة الجامبيا ويرقاتها المتسببة في المرض، وقام بردم مساحات من البرك والمستنقعات في هذه المناطق قدرت بنحو ١٨٠ فدانًا. كما أنشأ إبراهيم عبد الهادي منطقة حصار في أسيوط لمنع تسرب بعوضة الجامبيا

---

(٤) الوقائع المصرية : عدد : ٩٤ في ٧ يونيه سنة ١٩٤٥ ص١.
(١) نفس المصدر : عدد : ١٢١ في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٥م ص١.

شمالاً، وأتخذ الأجراءات الصحية لتطهير وسائل النقل من أسيوط إلى الشمال بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطائرات. على كل فإن إبراهيم عبد الهادي قد تمكن من إستئصال هذا الوباء نهائيًا في فبراير سنة ١٩٤٥م على عهد وزارة أحمد ماهر باشا الثانية(٢) .

كذلك عمل إبراهيم عبد الهادي على مقاومة مرض الدرن الرئوى حيث أقام عددًا من المستوصفات العلاجية والوقائية في الأماكن الصناعية المزدحمة بالعمال وزودها بالأدوية وأجهزة الأشعة اللازمة، كى تقوم بفحص العمال فحصًا دوريًا دقيقًا وإبعاد المصابين في معازل خاصة، وتوفير العلاج اللازم لهم(٣). ولقد سعى عبد الهادي إلى القضاء على هذا الوباء في جحوره حتى أنقذ الوطن من هذا الوباء الخطير وأنتزع لبلده أعتراف الهيئات الصحية العالمية وثناءها على عبد الهادي في هذا المجال(١) .

كما بذل عبد الهادي قصارى جهده للقضاء على مرض الجذام الذي أنتشر في عهده بصورة كبيرة، وزاد من خطورته إنتقال العدوى بين بعض الباعة المتجولين والمتسولين. ولمقاومة هذا الوباء قام عبد الهادي بتوسيع مستعمرة أبي زعبل لعزل المجذومين، وأتسعت في عهده لتشمل نحو ٨٠٠ سرير معدة لعزل المرضى المصابين بالجذام، كما عمل عبد الهادي على إنشاء مستعمرتين أخريتين لإستيعاب جميع مرضى الجذام لعزلهم عن المجتمع بعد أن عرض الأمر على البرلمان لإقراره(٢).

وشرع عبد الهادي كذلك في بناء مستشفيات ومصحات للأمراض الصدرية في بورسعيد والسويس والقصاصين والمحلة الكبرى ودمياط

---

(٢) الدستور : عدد : ٢١٥٦ في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤م، أخبار اليوم عدد : ٤٨ في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥م، عبد الرحمن الرافعى، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ... مرجع سابق ص ١١٩.

(٣) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة : دور الإنعقاد العادى الأول جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٤٥م ص ٨.

(١) الأساس : عدد : ١١٠٢ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥م.

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين محفظة رقم ٨١٩، ديوان جلالة الملك، مراسلات الوزارات إلى الديوان الملكى من ١٩١٢/٤/١٦ إلى ١٩٤٨/٣/١٢م - وزارة الصحة - في ١٤ يونيو سنة ١٩٤٥م . أنظر الملحق رقم (١٥) .

والمنصورة والإسكندرية ودمنهور والزقازيق وبنى سويف والمنيا وأسيوط، وقد أعتمد عبد الهادي مبدئيًا لهذا الغرض مبلغًا من المال وقدره ٦٤٠,٠٠٠ جنيهًا عدا التبرعات التي جمعها لهذا الغرض نفسه وبلغت حوالى ٢٥٠,٠٠٠ جنيهًا(٣).

كما سعى إبراهيم عبد الهادي في إنشاء معمل لقاح لمواجهة الأوبئة كالكوليرا وغيرها حتى لا يعتمد على الخارج عند مداهمة المرض للبلاد. ودعا الناس إلى الأكتتاب وتم جمع مبلغًا كبيرًا من المال لهذا الغرض(٤).

على صعيد آخر فقد وجه إبراهيم عبد الهادي عنايته إلى القرية وسكانها فأهتم بإنشاء مجموعات صحية ثابته ومستقلة في عدة قرى جعل مهمتها نشر الوعى الصحى بين سكان القرية وإجراء الإسعافات الأولية ومتابعة حالات المرضى بأمراض متوطنة والإهتمام بتوفيرالرعاية الصحية للأطفال حديثى الولادة، وكذلك لأمهاتهم، وقد أوضح إبراهيم عبد الهادي حينما كان وزيرًا للصحة في مذكرة رفعها إلى مجلس الوزراء أن بلوغ المستوى الصحى المطلوب في المناطق الريفيه، إنما يأتى بواسطة عدة طرق منها رفع مستوى التعليم العام لما يترتب عليه من تقدير للتعاليم الصحية وتهيئة التربة الصالحة لإنماء الأفكار الخاصة بالأمور الصحية، وكذلك تعميم المجالس القروية لما ثبت من ضرورتها للنهوض بالمستوى الصحى والاجتماعى بالريف، هذا فضلاً عن تزويد القرى بالمياه الصالحة للشرب ومراعاة الشروط الصحية عند بناء منازلها، مع ضرورة التخلص من البرك والمستنقعات لما تسببه من الإصابة بأمراض خطيرة. والجدير بالذكر أن مجلس الوزراء قد أهتم بما ورد في مذكرة وزير الصحة إبراهيم عبد الهادي وأحال ما بها من آراء وأقتراحات إلى الوزارات المختصة كى تأخذ في سياستها الإصلاحية (١) .

---

(٣) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الإنعقاد العادى الأول جلسة ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥م ص ١٥١٨-١٥١٩.

(٤) مذاكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢١) عدد: ٢٨٣٠ في ٦ سبتمبر سنة ١٩٨٢م.

(١) أخبار اليوم : عدد : ٥ في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤م.

كذلك يذكر لوزير الصحة إبراهيم عبد الهادي أنه أقام-على سبيل التجربة- مكتبين في القاهرة، لفحص الراغبين في الزواج كان أحدهما بإدارة القومسيون الطبى العام والآخر ببولاق. وقد وعد الوزير إبراهيم عبد الهادي بتعميم هذه المكاتب في بقية المحافظات والمديريات إذا ثبت نجاحها، ولم يلبث إبراهيم عبد الهادي أن أكد لأعضاء مجلس الشيوخ أن الإقبال على المكتبين لا بأس به، إذ تم فحص نحو ٦٣٧ من الذكور ونحو ٦٧ من الإناث، وثبت عدم صلاحية حوإلى ٢٣٤ منهم للزواج بسبب إصابتهم بأمراض خطيرة[٢] .

أيضًا أنشأ إبراهيم عبد الهادي حوالى ٣٩ قسمًا جديدًا بالمستشفيات المركزية بالأقاليم لعلاج المصابين "بالبلهارسيا" "والأنكلستوما" ورصد إبراهيم عبد الهادي في ميزانية وزارة الصحة نحو ٤١,٠٠٠ جنيهًا لأستئصال القواقع الناقلة للمرض من مجارى المياه بالمديريات المختلفة[١] .

وقام إبراهيم عبد الهادي كذلك بإنشاء ٦٦ مغسلاً وحمامًا شعبيًا ونحو ١٣٠ دورة مياه عمومية بعواصم المحافظات والمديريات، وأمر بإجراء تطهير وقائى بصفة منتظمة للمنازل والمحال التجارية والفنادق والمقاهى .... وغيرها من الأماكن التي يتجمع فيها جمهور المواطنين بشكل دائم كما أتخذ إبراهيم عبد الهادي الإجراءات الإحتياطية اللازمة تحسبًا لأى أخطار محتملة من إنتشار مرض "الطاعون الدملى" الذي أصيب به أحد الجنود الإنجليز بالإسكندرية آنذاك[٢] .

خامسًا : تقلد منصب وزير الخارجية (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦م إلى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦م):

لقد ظل إبراهيم عبد الهادي في منصبه كوزير للصحة قرابة السنة والنصف يمارس عمله وبرزت فيها جهوده على الصعيد الخارجى والداخلى كما أسلفنا، لتستقيل وزارة النقراشى باشا في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦م، حيث عهد

(٢) مضابط مجلس الشيوخ : دور الإنعقاد العادى العشرين جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٤٥م ص٨٨.
(١) مضابط مجلس الشيوخ : المصدر السابق : جلسة ٢٣ سنة ١٩٤٥ ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .
(٢) مضابط مجلس الشيوخ : دور الإنعقاد العادى الحادى والعشرين جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٤٦م ص٢٧٧.

الملك فاروق إلى إسماعيل صدقى باشا بتأليف وزارته، فألفها يـوم ١٧ فبرايـر سنة ١٩٤٦م. وقد شكلها صدقى من المستقلين وبعض الأحزاب الأخرى[٣] .

ولقد رفض إبراهيم عبد الهادي والسعديون الإشتراك في وزارة صـدقى باشا – عند تشكيلها – إلا أن صدقى باشا سعى لإشراكهم معـه فـي وزارتـه، ولكن رئيس الهيئة السعدية "محمود فهمي النقراشي" ونائب رئيس الهيئة "إبراهيم عبد الهادي" قد رفضا الأشتراك في الوزارة، وقد أدلى النقراشى باشا بتصـريح عن سبب ذلك فقال "زارنى دولة إسماعيل صدقى باشا في منزلى صباح تكليـف دولته بتأليف الوزارة، وتحدث معى طويلاً وطلب أن نتعاون مـع دولتـه فـي الحكم، ولكنى أعتذرت، أما لماذا أعتذرت عن الأشتراك مع دولتـه فـي هـذه الوزارة فأظنكم تعلمون أن هناك من أختلاف في الخطة والأسلوب بيننـا وبـين دولته في الأعمال العامة ما لا يسمح لنا بأن نتعاون معًا" [١] .

إلا أنه في ١١ سبتمبر من تلك السنة حدث تعـديل فـي هيئـة الـوزارة بإشراك السعديين فيها[٢]، وذلك بعد محاولات صدقى باشا بإقناع النقراشي وعبد الهادي بالدخول في الوزارة فتم تعيين عبد الهادي للخارجية محل أحمـد لطفـي السيد المستقيل ، وكان عبد الهادي آنذاك نائبًا لرئيس الهيئة السعدية[٣].

---

(٣) عبد الرحمن الرافعى: في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث ... مرجع سابق، ص١٨٩، محمد زكى عبد القادر : مرجع سابق ص١٤٨.

(١) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث : مرجع سابق ص ١٨٩.

(٢) أشترك مع إبراهيم عبد الهادى من السعديين في وزارة صدقى باشا كل من عبد الرازق السنهورى كوزير دولة، وعبد المجيد بدر وزيرًا للشئون الإجتماعية ومحمود حسن وزيرًا للعدل.أنظر:الدستور العدد السابق، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ،المرجع السابق ص ١٩٠، سهير أسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٤م الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٢ ص ١٤٢.

(٣) الدستور : عدد : ٢٦١٥ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦م ، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ١٩٠ ، أمين سعيد: مرجع سابق ٢٩٧.

وقد أكد إبراهيم عبد الهادي أن إشتراكه هو وزملائه من الهيئة السعدية في وزارة صدقي باشا ، إنما يرجع إلى حرص الهيئة السعدية على المصلحة العامة، وتوحيد الصفوف ونجاح المفاوضات المصرية البريطانية (٤) .

على أية حال ففي ٧ مارس سنة ١٩٤٦م أي بعد تأليف وزارة إسماعيل صدقي بسبعة عشر يومًا صدر مرسوم ملكي بتأليف الوفد الرسمي لمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦م. وقد أشترك إبراهيم عبد الهادي في هذا الوفد ممثلاً لحزب الهيئة السعدية وكنائب لها، وذلك قبل موافقته على دخول وزارة صدقي باشا ، ودخل معه في المفاوضات محمود فهمي النقراشي رئيس الهيئة السعدية وتألف وفد المفاوضة على النحو التالي : إسماعيل صدقي رئيس مجلس الوزراء رئيسًا للوفد، إبراهيم عبد الهادي ، ومحمود فهمي النقراشي، ومحمد شريف صبري، وعلى ماهر ، ومحمد حسين هيكل، وعبد الفتاح يحيى، وحسين سري، وأحمد لطفي السيد، وعلى الشمسي، ومكرم عبيد، وحافظ عفيفي ، أعضاءً في هيئة المفاوضة(١).

وقد رفض الحزب الوطنى الإشترك في هذا الوفد متمسكًا بسياسة لا مفاوضة إلا بعد الجلاء. أما حزب الوفد المصرى فقد رفض أيضًا الإشتراك لأنه أشترط أن تكون له الرئاسة وأغلبية المفاوضين (٢) .

وعينت الحكومة البريطانية من جانبها وفدًا رسميًا للمفاوضات مكونًا من اللورد ستانسجيت Lord Stanceget وزير الطيران، ومن أعضائه السير رونالد كامبلSir Ronald Cambell سفير بريطانيا في مصر، والأميرال تينانت Tenant القائد العام للأسطول البريطانى في الشرق الأوسط، والجنرال

---

(٤) المصور : عدد : ١١٤٤ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦م. .

(١) فؤاد كرم : مرجع سابق ص١٤٤، عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ،مرجع سابق ص١٩٦ ، مدحت عبد النعيم : القضية المصرية أمام مجلس الأمن من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٤٧. بحث منشور في مجلة التاريخ والمستقبل الصادرة عن كلية الآداب جامعة المنيا سنة ١٩٨٩ المجلد الثالث، العدد الأول ص ٥٩ ، محمد زكى عبد القادر : مرجع سابق ص١٤٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ١٩٦وأنظر كذلك:

- Marlowe John : Op. Cit. P. 332- 334 .

جاكوب من هيئة أركان الحرب العامة، وجاء هذا الوفد إلـى مصـر برئاسـة المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية في منتصف أبريل سنة ١٩٤٦م[٣] .

وقد بدأت المفاوضات في مصر منذ النصف الثاني من شهر أبريل سـنة ١٩٤٦م، وكانت منحصرة في بادئ الأمر بين صدقي باشا من جهـة واللـورد ستانسجيت والسير رونالد كامبل من جهة أخرى، وبدا مـن مطالـب الجانـب البريطاني أنه مصر على إستبقاء قاعدة حربية في منطقة قناة السويس في وقـت السلم والحرب في شكل دفاع مشترك، وكـان هـذا الإصـرار كافيًـا لقطـع المفاوضات، ولكنها أستمرت رغم ذلك، ثم إنتقلت المفاوضات بعـد ذلـك إلـى إبراهيم عبد الهادي ومعه سائر أعضاء هيئة المفاوضة المصرية[١].

وفي ٩ مايو سنة ١٩٤٦م عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بـين الهيئتين المصرية والبريطانية بسراى وزارة الخارجية وتبودلت الخطب المعتادة وأستمرت على غير جدوى، إذ تبين من مشروع المعاهدة الجديدة، الذي عرضه الجانب البريطاني، أنه لا يختلف في جوهره وقواعده عن معاهدة سنة ١٩٣٦م، ولم يشأ إبراهيم عبد الهادي أن يصارح الأمة بهذه الحقيقة تفاديًـا مـن هيـاج الأفكار، فأزمع وقف المفاوضات بشكل لا يثير الخـواطر، وأصـدر الجانبـان المصرى والبريطاني بلاغًا مشتركًا يوم ٢٢ مايو بأن "تبادل الأراء بين الوفـدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل رأى الوفد البريطاني ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيفن ويتطلب هذا بعض الوقت، وهذا معناه وقف المفاوضات"[٢] .

وفي يوليو سنة ١٩٤٦م أستؤنفت المفاوضات بالإسكندرية، ثـم أوقفـت للمرة الثانية في أواخر سبتمبر سنة ١٩٤٦م، لتعذر الإتفاق وتبين في خلال هذه المراحل أصرار الجانب البريطاني على اتخاذ مصر قاعدة حربية لبريطانيا[٣].

---

(٣) محمد زكي عبد القادر : مرجع سابق ص١٤٨.
(١) الأهرام : عدد : ٢١٩٤٨ في ٩ مايو سنة ١٩٤٦م ، سهير أسكندر :مرجع سابق ص١٤٤.
(٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ، مرجع سابق ص٢٠٠، مدحت عبد النعيم : مرجع سابق ص٦٠.
(٣) مدحت عبد النعيم : مرجع سابق ص٦٠، سهير أسكندر : مرجع سابق ص١٤٤.

وإزاء تعثر المفاوضات على هذا النحو أعتزم رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقى باشا، أن يسافر إلى لندن ليتباحث بنفسه مع وزير الخارجية البريطانية "مستر بيفن" وقبل أن يشرع في السفر، أجرى صدقى باشا تعديلاً في وزارته في ١١ سبتمبر بأن أشرك إبراهيم عبد الهادي وبعض السعديين معه في الحكم، وأسند صدقى باشا إلى نائب رئيس الهيئة السعدية "إبراهيم عبد الهادي" منصب وزير الخارجية.

وقد أرتأى صدقى باشا أن يصحب في مهمته القادمة إلى لندن كل من النقراشى باشا وهيكل باشا، بأعتبارهما أعضاء أصلاً في هيئة المفاوضة ويرأسان في الوقت نفسه كلا الحزبين المشتركين معه في الحكم ولهما الأغلبية البرلمانية. ([1]) غير أن أعضاء هيئة المفاوضة المصرية رفضت إقرار رغبة إسماعيل صدقى في سفر الزعيمين السعدى والدستورى على أساس أن المهمة التي سيسافر إليها صدقى من أجلها هى مهمة قومية، تسمو فوق أي أعتبار حزبى ، وهى تنشد تحقيق الأهداف الوطنية للبلاد التي يتطلع إليها أعضاء هيئة المفاوضة جميعًا ويشاركهم فيها كافة الجماهير المصرية بمختلف أهوائها وأنتماءاتها الحزبية، وأن سفر أثنين من أعضاء الهيئة مع صدقى باشا إنما يعطى الأنطباع لدى الجميع بأن هؤلاء الثلاثة يمثلون بقية أعضاء الهيئة، تحسبًا لأى إتفاق قد يصل إليه هؤلاء الثلاثة مع الجانب البريطانى، لا يحقق الأهداف المنشودة للبلاد، وينسب أمره إلى الهيئة ، دون أن يكون لبقية أعضائها دور فيه، ومن ثم طلب أعضاء الهيئة من صدقى باشا أن يصحب معه وزير الخارجية إبراهيم عبد الهادي ويكونا – أي صدقى وعبد الهادي– ممثلين للحكومة المصرية لا لهيئة المفاوضة.([2])

([1]) محمد زكى عبد القادر : مرجع سابق ص١٥٠.

([2]) عبد الرحمن الرافعى: في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ، مرجع سابق ص٢٠١، محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ،الجزء الثانى مرجع سابق: ص٢٧٢ وما بعدها.

وقد أصدر صدقى باشا بالفعل بيانًا بهذا المعنى في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦م ،كما أصدر النقراشى وهيكل بيانًا مشتركًا أعلنا فيها أنهما لا يسعهما إلا الرضوخ لأعضاء هيئة المفاوضة حرصًا منهما على توحيد الكلمة وضم الصفوف، وحتى لا يبدو هناك تصدع في جبهة المفاوضات المصرية، يمكن أن يؤثر بشكل واضح على سير عملية التفاوض.([1])

على أية حال سافر إسماعيل صدقى إلى لندن ومعه وزير الخارجية إبراهيم عبد الهادي ، وهناك دارت المحادثات بين الجانبين المصرى والبريطانى، أثبت فيها إبراهيم عبد الهادي بأعتراف صدقى باشا كفاءة عالية ومقدرة في التحاور مع الأنجليز، وتفنيد آرائهم وتوضيح وجهة النظر المصرية في حزم ودقة ومن منطلق الواقع المحسوس.([2])

وكان صدقى وعبد الهادي قد توصلا في لندن إلى مشروع معاهدة وقعا عليه بالأحرف الأولى من أسمائهما في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦م وعرف فيما بعد بمشروع صدقى – بيفن .([3])

ولقد أرتأى إبراهيم عبد الهادي في المشروع أن يحقق وجهة النظر المصرية في إنهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦م، وحصر التدخل البريطانى في أضيق الحدود، وقصر المعاونة مع الدول الحليفة على ما هو لازم لمصلحة مصر في الإطار الذي رسمه ميثاق الأمم المتحدة، ولم يجد عبد الهادي أية غضاضة فيما تضمنه مشروع المعاهدة من تكوين لجنة دفاع مشترك من

([1]) الأهرام : عدد : ٢٢٠٨٣ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦م .

([2]) مذكرات اسماعيل صدقى المنشورة فى المصور : عدد: ١٢٧٢ في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٩م ص ٢١،٧٢.

([3]) عن نص مشروع المعاهدة أنظر الدستور : عدد : ٢٦٥٣ فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦م ، أخر ساعة : عدد : ٧٤٤ فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩م ، مذكرات اسماعيل صدقى المصدر السابق ، عبد الرحمن الرافعى: في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ، مرجع سابق ص١٩٦: ١٩٩.

وأنظر كذلك : **Kirk G.**The Middle East in the War 1939 – 1945 (Ox Ford, 1953). P.125.

السلطات العسكرية المختصة في الحكومة المصرية والبريطانية، على أساس أن هذه اللجنة حسب ما أوضح المشروع تعد بمثابة هيئة أستشارية مهمتها دراسة المسائل الخاصة بالدفاع المشترك للطرفين، ودراسة الخطوات الواجب إتخاذها لتمكين قوات الطرفين من أن تكون قادرة على مقاومة الإعتداء بصفة فعالة، وأستند عبد الهادي كذلك في تأييده للمشروع على تكوين هذه اللجنة على ما قرره المشروع من عدم تعرض هذه اللجنة لبحث الآثار العسكرية التي قد تنشأ عن الموقف الدولي وبخاصة تلك التي تنشأ عن الأحداث التي تهدد أمن الشرق الأوسط إلا إذا طلبت الحكومتان المصرية والبريطانية منها ذلك، وقد قدمت لها المعلومات التي تعين على هذا البحث. وكان هذا يعنى في نظر عبد الهادي عدم وجود مجال لأن تتعرض اللجنة لأقتراحات أو لأن تشير بتدابير وخطوات لا يكون مصدرها الحكومة المصرية أو البريطانية، الأمر الذي يؤكد بأن لجنة الدفاع المشترك التي جاء بها مشروع المعاهدة لن تقدم على عمل ما إلا إذا كان بوحى من حكومة مصر وبموافقتها مما يدفع بالتالى إلى عدم إثارة الشكوك حول تصرفات اللجنة التي يصبح عملها مقصورًا فقط على الأبحاث الفنية.(1)

من جانب آخر فقد رحب إبراهيم عبد الهادي بما تضمنه مشروع المعاهدة، من بروتوكول خاص بالجلاء تم فيه تحديد يوم أول سبتمبر سنة ١٩٤٩م لإتمام عمليات الجلاء الشامل جوًا وبحرًا وبرًا عن الأراضى المصرية، وبما تضمنه كذلك من جعل يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧م موعدًا لإخلاء القاهرة والإسكندرية ومنطقة الدلتا من القوات البريطانية.

وفيما يتعلق بالمسألة السودانية(*) فقد أيد عبد الهادي بالترحيب ما أشتمل عليه مشروع المعاهدة من بروتوكول خاص بالسودان، أعترفت فيه بريطانيا بوحدة وادى النيل تحت تاج مصر المشترك.(1)

(1) الدستور : عدد : ٢٦٥٤ فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦م.
(*) كانت مسألة السودان هى الصخرة التي تتحطم عليها كل المفاوضات المصرية – الإنجليزية، وكان الإنجليز يتهربون من مسألة السودان، وقد وافق إبراهيم عبد الهادى على أن يكون التفاوض بشأن الجلاء عن مصر فقط، وعلى أن تستبعد مشكلة السودان

وتكشف أحكام هذا البروتوكول عن رغبة الإنجليز في الأحتفـاظ لفتـرة أخرى قادمة بنظام الحكم الثنائى في السودان الذي جـاءت بـه إتفاقيتـا سـنة ١٨٩٩(••)، وكان في واقع أمره حكمًا خاليًا عن مضمونه الحقيقى. وبالرغم من ذلك فلم تكن هناك رؤية واضحة تفصح عن موقف عبد الهادي من مسألة الحكم الثنائى التي تضمنها مشروع معاهدة صدقى - بيفن كما أصطلح على تسـميته، وأكتفي فقط بإعلان ترحيبه لما تضمنه البروتوكول من مسألة إعتراف بريطانيـا بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى. وقد لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنـا أن ترحيب "عبد الهادي" بما تضمنه بروتوكول السـودان مـن مسـألة الإعتـراف بالوحدة هذه، إنما تم عن ترحيبه كذلك بما ورد في البروتوكول أيضًا من أحكـام خاصة بإستمرار سريان إتفاقيتى سنة ١٨٩٩م، ونصوص معاهدة سـنة ١٩٣٦م الخاصة بالسودان(•) إلى فترة أخرى قادمة، وكان تأييد عبد الهـادي لمشـروع المعاهدة، كان تأييدًا على المشروع برمته وبلا أي تحفظات، ودون أن تكون لـه

من المفاوضات بسبب إصرار كل طرف على موقفه بشأن السودان. لمزيد من التفاصيل أنظر مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢١) عدد: ٢٨٣٢ في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨٢م، مذكرات إسماعيل صدقى المنشورة في المصور : عدد : ١٢٧١ في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٩م ص ٢٨ - ص ٢٩.

([1]) الدستور : العدد السابق.

(••) **وقعت هاتان الإتفاقيتان في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، والتي أعطت أنجلترا رسميًا حق الإشتراك في إدارة السودان ورفع العلم الإنجليزى إلى جانب العلم المصرى، في كافة أرجائه وأن توضع إدارة السودان في يد حاكم عام يعين بأمر عال خديو بناءً على طلب الحكومة البريطانية. عن ظروف هذه الإتفاقية وبنودها ونقدها أنظر** : شوقى الجمل : سودان وادى النيل وعلاقاته بمصر ج٢ القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٧٠ وما بعدها.

(•) عندما وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، اتفق الجانبان المصرى والبريطانى فيما يتعلق بالسودان ،على سريان العمل بإتفاقيتى سنة ١٨٩٩ م. لمزيد من التفاصيل عن نصوص المعاهدة الخاصة بالسودان أنظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ..... مرجع سابق ص ٧٩٧ وما بعدها.

إنتقادات عليه في أي جانب من جوانبه، مما يعني ضمنيًا ترحيب عبد الهادي بأحكام بروتوكول السودان وبكل الأحكام الأخرى الواردة بمشروع المعاهدة [١].

ولعل ما يؤكد القول بأن عبد الهادي قد أيد مشروع المعاهدة بلا أي تحفظات أو أنتقادات عليه، هو ما لمسناه من وصفه للمشروع عقب عودته مباشرة من لندن، وفي أجتماع لأعضاء الهيئة السعدية ، عقد بنادى سعد زغلول في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦م حيث تناول المشروع بالشرح والتحليل مفسرًا مواده ونصوص أحكامه وموضحًا مدى الجهود التي بذلها الجانب المصرى في لندن من أجل التوصل إلى هذا المشروع، الذي أعتبره عبد الهادي مرضيًا بوجه عام ويحتوى على مقترحات ذات نفع كبير لمصر [٢] .

والجدير بالذكر أن الوزراء السعديين المشتركين في وزارة صدقي باشا قد أيدوا المشروع ودون أية ملاحظات عليه. وكان إبراهيم عبد الهادي وزير الخارجية قد قام بناءً على رغبة إسماعيل صدقى، بعرض مشروع المعاهدة على أعضاء هيئة المفاوضة المصرية، ولذلك قام عبد الهادي بإتصالاته بأعضاء هيئة المفاوضة، وقد ذكر لهم عبد الهادي أن المباحثات مع الجانب البريطانى كانت موفقة من كل جانب ، وأنه لولا صراحة مستر بيفن وإخلاصه وقوة حق مصر لما وصلت المحادثات إلى ما أنتهت إليه من نتائج طيبة[١] .

غير أن إبراهيم عبد الهادي قد وجد أعتراضًا على المشروع من جانب سبعة[٢] من أعضاء هيئة المفاوضة يمثلون أغلبيتها، وأيده أربعة[٣] فقط أي أن الأكثرية قد رفضته[٤] .

---

(1) مذكرات إسماعيل صدقى المنشورة في المصور : عدد: ١٢٧٦ في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٩م ص ١٦.

(٢) الدستور : عدد : ٢٦٥٤ في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢٠) عدد: ٢٨٣١ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٨٢م.

(١) الدستور : العدد السابق.

(٢) هم شريف صبرى، وأحمد لطفي السيد، وعلى ماهر، وعبد الفتاح يحيى، وحسين سرى، وعلى الشمسى ، ومكرم عبيد.

ومن الشيئ العجيب أن يعلن بعض أعضاء هيئة المفاوضة معارضتهم للمشروع، وهم في الوقت ذاته يمدحونه ويعتبرونه عملاً عظيمًا فقد ذكر "على الشمسى" – عضو هيئة المفاوضة المصرية وأحد الرافضين للمشروع – ذكر لإبراهيم عبد الهادي عندما عرض عليه الأخير مشروع المعاهدة وقال له حرفيًا "لو أن غيرك يا إبراهيم هو الذي عرض عليّ المشروع وتفاصيله لأنكرته ولما صدقته أبدًا" [(٥)].

على كل فقد بذل إبراهيم عبد الهادي قصارى جهده في أقناع زملائه من أعضاءهيئة المفاوضة بسلامة المشروع ، إلا أن محاولاته باءت بالفشل، حيث تبين أن الخلافات القديمة قد جعل التعاون بين أعضائها ، والتعاون بينها وبين وزارة صدقى مستحيلاً[(١)].

ولم تعد الهيئة إلى الإجتماع فقد أضطر صدقى باشا، لأن يستصدر مرسومًا بحل هيئة المفاوضة الرسمية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦م[(٢)]، بعدما أذاع أعضاؤها الرافضون للمشروع بيانات بإستنكار المشروع والمطالبة

وقد أعترضوا على المشروع، وأذاعوا بيانًا قالوا فيه إن معارضتهم للمشروع منصبة على المادة الثانية منه، لأنها تجعل مصر قاعدة عسكرية لبريطانيا، وتعرض علاقاتها مع جيرانها للخطر، كما عارضوا في مدة الجلاء بحجة أن السنوات الثلاث التي حددت للجلاء طويلة، ورفضوا البروتوكول الخاص بالسودان لأنه يعطيه حق الإنفصال عن مصر وبذلك يهدم وحدة وادى النيل .أنظر: نص بيان هيئة المفاوضة المعارضين للمشروع في الأهرام: عدد:٢٢١١٧ في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦م، مذكرات إسماعيل صدقى المنشورة في المصور : عدد : ١٢٧٦: في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٩م ص١٦، أمين سعيد : مرجع سابق ص٣٠٣ ، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ، مرجع سابق ص٢٠٦.

(٣) هم محمود فهمى النقراشى ، (إبراهيم عبد الهادى) ، محمد حسين هيكل، حافظ عفيفي ، أنظر :عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ،مرجع سابق ص ٢٠٦.

(٤) أمين سعيد : مرجع سابق ص٣٠٢ ، محمد زكى عبد القادر : مرجع سابق ص١٥٠.

(٥) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢٣) عدد: ٢٨٣٤ في ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٢

(١) مذكرات إسماعيل صدقى المنشورة في المصور : العدد السابق، محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ،الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص٢٧٢.

(٢) المصرى : عدد: ٣٣٨٦ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦م ، محمد زكى عبد القادر : مرجع سابق ص١٥٠ ، مدحت عبد النعيم : مرجع سابق ص٦٠.

برفضه. وراح صدقى وفي نفس اليوم وفي جلسة سرية، عقدها مجلس النـواب بناءً على رغبة الحكومة للرد على إستجواب النائب السعدى على أيوب، حـول المفاوضات المصرية البريطانية ومشروع المعاهدة راح يؤكد في بيانه سـلامة المشروع، والمقترحات التي وردت فيه، وقد أعتبرها صدقى باشا مكسبًا كبيـرًا للقضية الوطنية، وقد عضد إبراهيم عبد الهادي هذا الرأى كذلك في بيان أخـر مماثل ألقاه عقب بيان صدقى باشا، وقد لقى البيانان تأييد عدد كبير مـن نـواب المجلس، وبخاصة من النواب السعديين، حتى حظيت الحكومة على ثقة مجلـس النواب بغالبية ١٥٩ من مجموع الأصوات البالغ عددها ٢٦٤ صوتًا. وكان قـد أنسحب ٥٥ نائبًا لأعتراضهم على سرية الجلسة، كما أمتنع ثلاثة مـن النـواب السعديين على التصويت، وهم د. على الرجال وأحمد محمـد بربـرى ومحمـد شوكت التونى، وكان أمتناعهم عن التصويت يرجع إلى رغبـتهم فـي أرجـاء إعطاء الثقة بالحكومة حتى يعرض مشروع المعاهدة علـى البرلمـان بصـفة رسمية، وبعد أن تكون الحكومتان المصرية والبريطانيـة قـد وقعتـا عليـه رسميًا(٣).

هذا ورغم الثقة التي منحها مجلس النواب لحكومة صدقى، إلا أن الحكومة قد واجهت موقفًا صعبًا للغاية، حيث قوبل المشروع بمعارضة شـعبية عارمـة عبرت عن رفضها وإستنكارها له، بما قامت به من مظاهرات صـاخبة أخـذت تندد بالمشروع وبالحكومة وبالسعديين والدستوريين المؤيدين له ، كمـا عبـرت عن غضبها كذلك بإشعال الحرائق في المحلات الأجنبية وفي المركبات العامـة والخاصة، مما نجم عنه أضطراب في الأوضاع الداخلية وإعطاء الإنطباع بعجز الحكومة عن حفظ الأمن.

---

(٣) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الإنعقاد العادى الثالث جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦م ص٤١، الأهرام : عدد : ٢٢١١٨ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦م، الدستور : عدد : ٢٦٧٩ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢١) عدد: ٢٨٣٢ في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨٢م، مذكرات إسماعيل صدقى المنشورة في المصور: العدد السابق، حسن يوسف : مرجع سابق ص ٦٩ – ص٧٠.

على صعيد آخر فقد تدهورت العلاقة بين صدقى والحكومة البريطانية بسبب تضارب الأقوال حول مسألة السودان. كما تصاعدت موجة التذمر ضد حكومة صدقى من جانب أنصار حزب الأمة السودانى المطالب بالأستقلال عن مصر.

وقد أدركت الحكومة البريطانية، تبعًا لذلك أن صدقى باشا غير قادر على مواجهة الموقف الداخلى وتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة المقترحة التي ترفضها غالبية الجماهير المصرية، وتقاومها ولذلك عملت الحكومة البريطانية على الأطاحة بحكومة صدقى، وكان من نتيجة ذلك أن أذاع حاكم عام السودان "هيوبرت هد لستون H. Huddleston" – بإيعاز من وزير الخارجية البريطانية مستر بيفن – بتصريحات حول بروتوكول السودان لم يتفق بيفن وصدقي على محتواه أثناء مباحثاتهما في لندن. وكان تورط صدقي في إنكاره من أهم أسباب إستقالة حكومته في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦م(١).

ومما تجدر ملاحظته أنه بإستقالة صدقى وحكومته تكون القضية المصرية قد قضت طورًا من حياتها المتعثرة وبدأت تدخل طور جديد تميزت فيه بخروجها عن نطاق العلاقة الثنائية التي كانت دائرة بين مصر وبريطانيا منذ أمد بعيد. وأخذت تطرح على الساحة الدولية ليشترك فيها أكثر من طرف دولى لعلها تجد لدى المجتمع الدولى ضالتها المنشودة.

سادسًا وأخيرًا : تقلد منصب وزير المالية (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦م إلى ١١ فبراير سنة ١٩٤٧م)

في اليوم التالى لأستقالة حكومة إسماعيل صدقى عهد الملك "فاروق" إلى زعيم السعديين "محمود فهمي النقراشي"، بتشكيل وزارته الثانية، فألفها من السعديين والأحرار الدستوريين، وفي هذه الوزارة شغل "إبراهيم عبد الهادي" منصب وزير المالية(١). وفي الوقت ذاته كان نائبًا لرئيس الهيئة السعدية ورئيس الوزارة "النقراشى" باشا.

---

(١) أحمد زكريا الشلق : مرجع سابق ص٢٢١ ، جلال يحيى : العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، الطبعة الأولى. دار المعارف سنة ١٩٨٥م ص٥٢٠ –٥٢١.

(١) فؤاد كرم : مرجع سابق ص ٥٥٧.

ورغم تأييد "النقراشى" لمشروع صدقى – بيفن بوصفه رئيسًا للهيئة السعدية، وأحد أعضاء الوزارة، إلا أن الإنجليز قد أعترضوا على رئاسته للوزارة التي خلفت صدقى باشا، فقد كتب السفير البريطانى في القاهرة "رونالد كامبل" إلى لندن قائلاً "النقراشى رجل ضيق الأفق عنيد بدأ حياته العلمية مدرسًا ويصبح أن يكون دمويًا مع الإنجليز إذا أختلف معهم وهو يفتقد إلى المرونة ولا يستجيب إلى الأفكار الجديدة"(٢) .

على كل فإن النقراشى باشا قد شكل وزارته وهو يدرك تمامًا أنه يتولى زمام الأمور هذه المرة في ظروف بالغة الصعوبة، وأن المهمة الملقاة على عاتقه غاية في الصعوبة، وكان عليه في بداية الأمر أن يستعيد ثقة الجماهير إليه، تلك الثقة التي أهتزت كثيرًا في عهد وزارته الأولى، ثم جاء تأييده لمشروع صدقي – بيفن ليجهز على ما بقى من ثقة هذه الجماهير.

وقد أرتأى النقراشي بضرورة عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن، ولذلك أصدر بيانًا في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧م على مجلس الوزراء قرر فيه "أن الحكومة المصرية ذهبت في سبيل الإتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن، وبرغم ذلك لم تجد في الأقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية، لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، وقطع المفاوضات مع الجانب البريطانى(١) " .

وكان لهذا البيان صدى كبير لدى حكومة لندن والتي كانت ولا تزال تأمل في أن تظل العلاقة ثنائية بين الطرفين، فأطاح البيان بهذا الأمل، كما كان لهذا البيان صدى أيضًا على الصعيد الداخلى في مصر لدى أحزاب المعارضة، فمع إيمانها بوجوب اللجوء إلى مجلس الأمن، لم تكن تثق في موقف الحكومة، وقد هوجم بيان النقراشى بالقصور لأن الجدية كانت تقتضى أن يشمل البيان إعلانًا بالتحلل من مشروع صدقى – بيفن ، وأن يقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م،

---

(٢) No. 212 in 10- 12- 1946. F.o. 371. 53337 Cambell to Bevin

(١) الأهرام : عدد : ٣٢١١٦٩ في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٧م ، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية الجزء الثالث، الطبعة الثانية دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٩٠م ص٥٨، حسن يوسف : مرجع سابق ص٧٠ ، مدحت عبد النعيم : مرجع سابق ص٦١.

وإتفاقيتي سنة ١٨٩٩م ليذهب الوفد المصرى إلى الهيئة الدولية نظيف الثياب.(٢)

وقد أوضح مكرم عبيد باشا زعيم الكتلة الوفدية هذه النقطة بمجلس النواب، وسأل النقراشى عن موقفه من مشروع صدقى – بيفن، فلم يجبه النقراشى بأى شئ من هذا القبيل، إلا أن وزير المالية إبراهيم عبد الهادي، قد أجاب على سؤال مكرم عبيد بصفته أحد الموقعين على مشروع صدقى – بيفن فقال عبد الهادي في بيانه ورده على مكرم عبيد "أن هذا المشروع لم يكن مشروعًا أو معاهدة أصلاً، وأن مصر غير مرتبطة بشيئ فيه، وقد كانت الحكومة في بيانها واضحة، وقالت أنها لم تصل إلى أهداف البلاد عن طريق المفاوضة، فهى إذن غير مرتبطة بشيئ أصلاً، وأن مصر ستذهب إلى التحكيم الدولى طليقة من كل قيد. وأضاف عبد الهادي في بيانه " ...... أن مجلس الوزراء المصرى رأى أن المفاوضات لم توصله إلى الجلاء، ووحدة وادى النيل، ولذلك قرر مجلس الوزراء أن يلجأ بالقضية إلى التحكيم الدولى، وأن الأمر معروض على البرلمان ليبدى رأيه في هذا الشأن....."(١).

وفي ١١ يوليو سنة ١٩٤٧، وتأكيدًا لإصرار مصر على عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن، قدم محمود حسن– سفير مصر في أمريكا– عريضة إلى مجلس الأمن موقعة من النقراشى تضمنت "أن القوات الإنجليزية تحتل مصر وأن وجودها على أرض دولة عضوًا في الأمم المتحدة بغير رضاها يعد نقصًا في كرامتها، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، لذلك رفعت مصر قضيتها إلى مجلس الأمن طالبة نيل الأستقلال والجلاء التام عن أراضيها (٢) .

---

(٢) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الإنعقاد العادى الثالث جلسة ٢ في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧م ص٥٢ طارق البشرى : مرجع سابق ص١٤٩، مدحت عبد النعيم: مرجع سابق ص٦٢.

(١) مضابط مجلس النواب : المصدر السابق : دور الإنعقاد العادى الثالث جلسة ٩ في ٢ يوليو سنة ١٩٤٧م ص ٥٧ ، الأهرام : عدد : ٣٢١٧١ في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧م، مدحت عبد النعيم: مرجع سابق ص ٦٣.

(٢)MarLowe John : ..... Op Cit. P. 201.

على أية حال فلقد سافر وفد مصر في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٤٧م إلى نيويورك برئاسة محمود فهمي النقراشي وعضوية كل من "عبد الرازق السنهوري" وزير المعارف، وممدوح رياض وزير التجارة، وعبد المجيد بدر وزير الأشغال، وأحمد رمزي عضو الشيوخ، ومحمود حسن سفير مصر في أمريكا، ومحمود فوزى مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة، وصاحبهم وفد من هيئة المستشارين" ولم يكن إبراهيم عبد الهادي ضمن هذا الوفد(٣) .

أما على الصعيد الداخلى، فلقد برزت جهود إبراهيم عبد الهادي أثناء عمله في منصبه كوزير للمالية، على الرغم من قصر المدة التي تولى فيها عبد الهادي هذه الوزارة والتي لم تتجاوز الشهرين في الفترة من (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ - ١١ فبراير سنة ١٩٤٧م).

وعلى الرغم من قصر هذه المدة، فإن إبراهيم عبد الهادي قد بذل قصارى جهده للنهوض بالبلاد في هذا المجال، وعمل على حل مشاكله المالية. فلقد أهتم عبد الهادي بمسألة الأرصدة الأسترلينية، وأجرى بشأنها عدة مباحثات مع الجانب البريطانى. وتعود مسألة هذه الأرصدة للحرب العالمية الثانية، حيث دخلت مصر منطقة الأسترلينى، وأصبح لزامًا عليها توريد العملات غير الأسترلينية للمسئولين البريطانيين، مقابل أرصدة أسترلينية لحسابها وتأخذ شكل أذونات على الخزانة البريطانية(١) .

وقد عملت بريطانيا على تجميد الأرصدة لديها، أي وقف دفعها نقدًا أو ثمنًا لسلع أو على أي نحو، فزادت المشكلة حدة وهو في الحقيقة دين شرعي للمصريين على الحكومة البريطانية(٢) .

---

(٣) الأهرام : عدد: ٢٢٢٣٣ في ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٧م، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث ،مرجع سابق .....ص ٢٢٨.

(١) لطيفة سالم : الصحافة والحركة الوطنية المصرية من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٢م من ملفات الخارجية البريطانية، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧م، ص ٢٦.

(٢) المقطم : عدد: ١٨١١٧ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٧م، لطيفة سالم : المرجع السابق ص ٢٦.

أصاب هذا التجمد قيمة النقد المصرى في الداخل والخارج، فأستحكمت حلقات التضخم، وحرمت مصر من الأنتفاع بمدخراتها في إستيراد حاجات الاستهلاك ومعدات الإنتاج، ما بقيت هذه الأرصدة مجمدة.

لذا سعى إبراهيم عبد الهادي وزير المالية إلى مفاوضة الحكومة البريطانية في أسترداد الأرصدة الأسترلينية، ودارت المحادثات بين الجانبين المصرى والبريطانى، وقد تعثرت هذه المحادثات بسبب إصرار عبد الهادي على رفض أي تخفيض للأرصدة وتمسكه بحق مصر في الأرصدة والذي بلغ نحو ٤٥٠ مليونًا من الجنيهات المصرية، والتي كانت مملوكة للحكومة ولعدد كبير من الأفراد والمؤسسات المالية والتجارية. ولم يوفق عبد الهادي باشا في مباحثاته مع الجانب البريطاني إلا في حدود ضيقة(٣) .

والجدير بالذكر أن إبراهيم عبد الهادي قد واصل مباحثاته مع الجانب البريطانى بشأن الأرصدة الأسترلينية، حينما كان رئيسًا للوزراء كما سيجئ بيانه في موضعه.

كما يحسب لإبراهيم عبد الهادي في هذا المجال أهتمامه بالتجارة الداخلية والخارجية ، وكذلك بمسألة الصادر والوارد، ففي عهده زاد الصادر من القطن في الفترة من منتصف ديسمبرسنة ١٩٤٦م إلى آخر يناير سنة ١٩٤٧م إلى ٢,٦١٥,٠٠٠ قنطارًا، بينما كانت جملة الصادر فيه في المدة نفسها من العام السابق نحو ١,١٠٤,٠٠٠ قنطارًا، أي أن الزيادة في أرقام الصادر من القطن عما كانت عليه في الفترة السابقة لتولي عبد الهادي وزارة المالية، وقد وصلت هذه الزيادة إلى ١,٥٧٥,٠٠٠ قنطارًا.(١)

(٣) الأهرام :عدد: ٢٢٢٩٦ في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٧م، المقطم :عدد: ١٨١١٦ في ٢٧ يونيو ١٩٤٧م، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ،مرجع سابق ص ٢٤٧، طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر مرجع سابق ص ١٨٥-١٨٦، لطيفة سالم : الصحافة والحركة الوطنية المصرية : مرجع سابق ص ٢٦، سهير أسكندر : الصحافة المصرية والقضايا الوطنية مرجع سابق ص ٢٥٥.

(١) السياسة : عدد : ٦٧٢ في ٦ فبراير سنة ١٩٤٧م.

ولقد بلغت جملة الصادر من القطن وقت أن كان عبد الهادي وزيرًا للمالية، نحو ستة ملايين من القناطير، مقابل نحو أربعة ملايين وأربعمائة ألف قنطارًا في الفترة السابقة لعبد الهادي أي بزيادة تبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ قنطارًا في عهد وزارة عبد الهادي. والجدير بالذكر أن عناية إبراهيم عبد الهادي بمسألة القطن فور توليه وزارة المالية إنما جاءت من منطلق أن القطن مصدر من مصادر الثروة المصرية، بالإضافة إلى تكالب العالم الخارجى على شرائه من مصر[٢].

كما يحسب لعبد الهادي في مجال المالية كوزير لها أن قام بترقيم أوراق النقد بالأرقام العربية بفئاتها المختلفة إلى جانب الأفرنجية، وأتخذ عبد الهادي الأجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك[٣] .

كما أعتمد إبراهيم عبد الهادي عددًا من المبالغ المالية، وقام بصرفها للجهات المختصة لعمل المشاريع اللازمة في كافة المجالات، وقد رأينا أن نورد بعض هذه المشاريع والمبالغ المنصرفة لها في جدول بيانى[١]

المبلغ المنصرف بالجنيه	جهة الصرف	تاريخ موافقة وزير المالية إبراهيم عبد الهادي	تاريخ موافقة مجلس النواب على الصرف

(٢) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة : دور الإنعقاد العادى الثالث جلسة ٥ في ١١ فبراير سنة ١٩٤٧ ص ٦٧.
(٣) السياسة : عدد : ٦٥٨ في ٢١ يناير سنة ١٩٤٧م.
(١) هذا الجدول من إعداد الباحث، وقد تم الإعتماد على مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية التاسعة، مجموعة مضابط دور الإنعقاد العادى الثالث، المجلد الأول من مضبطه الجلسة الأولى إلى مضبطة الجلسة الثامنة عشر من ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ إلى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٧، الدستور:عددا : ٢٦٩٦، ٢٧٠٨ في ١٧ ، ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦م، الأهرام: عددا : ٢٢١٦٠ ، ٢٢١٦٧ في ١٧، ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧.

٤٢,٠٠٠ ج.م "إثنان وأربعون ألف جنيه"	لشراء موتوسيكلات للبوليس وسيارات جديدة لوزارة الداخلية	١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦م	مضبطة مجلس النواب، الجلسة الثانية عشرة في ٢١ يناير سنة ١٩٤٧
٣,٧٠٠ ج.م "ثلاثة ألاف وسبعمائة جنيها"	لتعزيز وظائف الديوان الملكى	٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦م	نفسه
٦١,٠٠٠ ج.م "واحد وستون ألف جنيه"	لشراء دار المفوضية الملكية المصرية بمدينة بروكسل	٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦م	مضبطة مجلس النواب، الجلسة الثالثة عشرة في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧م
١٦,٠٠٠ ج.م "ستة عشر ألف جنيه "	لزيادة الإعانة الخاصة بجامعة فاروق الأول	نفسه	مضبطة مجلس النواب، الجلسة الخامسة والثلاثون في ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٧م
١٤٥٠٠ ج.م "أربعة عشر ألفًا وخمسانه جنيه "	لإجراء التعديلات اللازمة في مبانى المدرسة العباسية الثانوية سابقًا بمحرم بك لجعلها صالحة لمعهد الكيمياء الصناعية	٣ يناير سنة ١٩٤٧م	نفسه
٤٠٠٠ ج.م "أربعة ألاف جنيه"	لإتمام وترميم وتأثيث دار مجلس الدولة	١٦ يناير سنة ١٩٤٧م	مضبطة مجلس النواب، الجلسة السادسة والثلاثون في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧م.
٥٠,٠٠٠ ج.م "خمسون ألف جنيه"	لبناء مصبح بحرى في بورسعيد	٢٣ يناير سنة ١٩٤٧	نفسه

ولقد ظل إبراهيم عبد الهادي وزيرًا للمالية في عهد وزارة النقراشى الثانية حتى تم إختياره رئيسًا للديوان الملكى في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧م، وظل

يشغل هذا المنصب حتى تم أختياره رئيسًا للوزارة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م.

وبالإضافة إلى هذه المناصب الوزارية التي تقلدها إبراهيم عبد الهادي، فإنه شغل بعض المناصب الوزارية بالنيابة، وهي وزارة الأشغال العمومية في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥م ، ووزارة العدل في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥م، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦م، كما شغل عبد الهادي وزارة الخارجية بالنيابة في ٣ أبريل سنة ١٩٤٩م حينما كان رئيسًا للوزارة[1]

ومن خلال العرض السابق يتضح أن نجم إبراهيم عبد الهادي قد بدأ في سماء السياسة المصرية منذ أن أنضم لحزب الهيئة السعدية وأصبح عضوًا بارزًا فيها، فلقد جلس عبد الهادي على أريكة الوزارة كوزير منذ وزارة على ماهر باشا الثانية في أغسطس سنة ١٩٣٩م، وأستمر يتقلد العديد من المناصب الوزارية فصار أحد أقطاب السياسة المصرية وأصبح نجمًا خبيرًا بمشاكلها ، ولقد أهله ذلك ليتولى منصب رئاسة الوزارة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، بعد اغتيال رفيق نضاله وكفاحه محمود فهمي النقراشى على يد الإخوان المسلمين، وهناك العديد من العوامل التي قد ترجح نجاح هذا الرجل وقيادته للمناصب الوزارية لما يقرب من عشر سنوات، وهذه العوامل سنشير إليها في النقاط التالية :-

- قوة شخصية إبراهيم عبد الهادي ووضعه الاجتماعى ، الذي هيأ له الطريق لأن يلعب دورًا بارزًا في الحياة السياسية المصرية في الفترة التي عاصرها.
- كان للدور البارز الذي لعبه إبراهيم عبد الهادي في ثورة سنة ١٩١٩م- كزعيم للشباب فيها - في أن يتولى الوزارة تلو الأخرى ممثلاً للشباب فيها.
- درس إبراهيم عبد الهادي القانون، وحصل على ليسانس الحقوق ، وعمل بالمحاماة فكان ذلك سندًا كبيرًا، لأن يكون عبد الهادي من الفقهاء القانونيين المعدودين، فتعدد إشتراكه من خلال الوزارات

(١) آخر ساعة عدد : ٦٤٢ في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧م، الأساس عدد : ٤١٦ في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨م، فؤاد كرم : مرجع سابق ص ٥٥٧ - ٥٥٨.

التي تولاها في المؤتمرات والمحافل الدولية بوصفه رجلاً من رجال القانون البارزين في مصر آنذاك.

- إعجاب الملك فاروق بإبراهيم عبد الهادي كخطيب برلمانى، وقد قربه فاروق منه، خاصة بعد سماعه لخطبة عبد الهادي عن الأنجليز أمام مجلس النواب في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧م، فكان ذلك الإعجاب سببًا رئيسيًا في إختيار الملك فاروق لإبراهيم عبد الهادي كرئيس للديوان الملكى كما سيجئ بيانه في موضعه.
- الدور البارز الذي لعبته الهيئة السعدية على مسرح السياسة المصرية، بعد أن أصبح عبد الهادي أحد مؤسيسيها مع زميليه أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشى. وقد ظلت الهيئة السعدية متربعة على دست الحكم نحو ست سنوات من عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٤٩م وفي هذه الفترة تولى إبراهيم عبد الهادي مناصب وزارية عديدة بالإضافة إلى توليه مناصب قيادية في الهيئة السعدية حتى وصل إلى رئاستها ورئاسة الوزارة في الوقت ذاته وذلك في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م خلفًا لزميله محمود فهمي النقراشى.



الفصل الرابع

وزارة إبراهيم عبد الهادي

(٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م إلى ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩م)

أولاً : تشكيل وزارة إبراهيم عبد الهادي

ثانيًا : علاقة وزارة إبراهيم عبد الهادي بالقوى السياسية

ثالثًا : إبراهيم عبد الهادي والقضايا العربية

رابعًا : سياسة وزارة إبراهيم عبد الهادي الداخلية

خامسًا : تقييم وزارة إبراهيم عبد الهادي وإقالتها

أولاً : تشكيل وزارة إبراهيم عبد الهادي

على أثر مقتل النقراشى باشا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، كلف الملك فاروق، إبراهيم عبد الهادي – وقد كان حينئذ رئيسًا للديوان الملكى – بتشكيل الوزارة.(١)

ولا شك أن أختيار إبراهيم عبد الهادي لرئاسة الوزارة، جاء لأعتبارات عديدة أهمها أن الملك فاروق رأى بأن دم النقراشى لا يزال يهز مشاعر الناس جميعًا، وإبراهيم عبد الهادي هو نائب النقراشى في الهيئة السعدية، فالطبيعى أن يكون رئيسها مكانه، والطبيعى كذلك أن يحل محله في رئاسة الوزارة على أن تبقى الوزارة كما هى حتى لا يتوهم الناس أن مقتل رئيسها وهو يؤدى واجبه قد غير من الأوضاع شيئًا، وحتى يثبت في أذهانهم أن ثقة الملك بالوزارة في هذا الموقف تامة، وبذلك تتكمش عناصر الأضطراب والفوضى. بالأضافة إلى ذلك فقد كان إبراهيم عبد الهادي على علاقات طيبة ومتعددة بمختلف رجال الأحزاب في ذلك الوقت (الحزب الوطنى– الأحرار الدستوريين – بعض المستقلين)، وفي نفس الوقت فإن الموقف الداخلى بعد مقتل النقراشي يحتاج إلى يد حازمة، وإبراهيم عبد الهادي معروف بحزمه ونشاطه فضلاً عن أن الأوضاع والشئون السياسية العامة كان عبد الهادي ملمًا بكافة إتجاهاتها ومشاكلها(١). إضافة إلى ما سبق فإن الملك فاروق أراد أن يستخدم إبراهيم عبد الهادي كآلة في يده، خاصة وأن فترة وجود عبد الهادي في القصر كرئيس للديوان الملكى قرابة العامين قد

---

(١) الأهرام : عدد : ٢٢٧٦٧ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، المصرى : عدد : ٣٩٨١ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، الدستور : عدد : ١٣١٤ في ٦ يناير سنة ١٩٤٩م، مذكرات كريم ثابت المنشورة في الجمهورية عدد : ٥٥٢ في ١٩ يونيو سنة ١٩٥٥م،عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٨٥ ، فؤاد كرم : مرجع سابق ص ٤٦٥.

(١) الأهرام : عدد : ٢٢٧٦٨ في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨، المساء الأسبوعية : عدد : ٤٢١٩ في ٣ يناير سنة ١٩٤٩م، حسن يوسف : المرجع السابق ص ٢٦٢ سامى أبو النور : المرجع السابق ص ١٣٤.

طوعته لمليكه، فذابت شخصيته، كما أن الملك كان مطمئنًا لتنفيذ عبد الهادي لسياسة القصر ومشيئته(٢).

وفي الأمر الملكى طلب الملك من إبراهيم عبد الهادي بتأليفه الوزارة وتوحيد الصفوف وتركيز الجهود، لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التي تتعرض لها البلاد. وبدا من خطاب الملك إلى عبد الهادي رغبة فاروق في العمل على توحيد كلمة الأمة، قال الملك لعبد الهادي في هذا الصدد " ... نسأل الله تعالى أن يوفقكم إلى تحقيق أمنيتنا نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التي تجتازها بلادنا العزيزة في هذه الأونة العصيبة.........". (٣)

وقد رفع إبراهيم عبد الهادي إلى الملك كتابًا ضمنه الأسباب التي حدت به إلى قبول رئاسة الوزارة في ذلك الظرف الدقيق والمبادئ التي جعلها برنامجًا لوزارته وقد جاء فيه " شاءت مكارم جلالتكم أن تضيفوا إلى أياديكم السالفة عليَّ يدًا جديدة لا تنسى، إذ قضت إرادتكم أن تكلفونى مهمة تأليف الوزارة، ولا يسعنى إزاء ما تفضلتم به عليَّ من أيات العطف السامي والثقة الغالية إلا القبول، وأنا أعلم ما يجتازه الوطن من ظروف عصيبة، إن البلاد يا مولاى لحزينة للخسارة الفادحة التي نزلت بها بإغتيال سلفي العظيم المغفور له محمود فهمي النقراشى باشا، وقد كان مثلاً عاليًا في الإخلاص والنزاهة والوطنية والولاء، والعمل المتصل في خدمة المصالح العليا للبلاد التي ترعونها يا مولاى حق رعايتها، وسأتابع العمل قدر جهدى على خدمة هذه المصالح العليا، وحقوق البلاد وقضيتها الكبرى. وإنى لأدرك تمامًا يا مولاى أن أطراد نهضة البلاد في جميع نواحيها منوط بتوفر أمنها وطمأنينة بنيها، وأنه لا يستفيد من أضطراب أمورها إلا المتربصون بها، ولذلك فإنى موطد العزم مستعينًا بالله وكريم رعايتكم على توفير أسبابها ونشر ظلالها. وسأجعل قبلتي العمل في إخلاص

---

(٢) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٢، الطبعة الأولى مكتبة مدبولى، القاهرة سنة ١٩٨٩ ص ٥٦٨.

(٣) السياسة : عدد : ١٢٥٦ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، عبد الرحمن الرافعى: في أعقاب الثورة المصرية الجزء ، الثالث مرجع سابق ص ٢٨٦، فؤاد كرم : المرجع سابق ص ٤٦٥.

نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التي تجتازها بلادنا العزيزة في هذه الأوقات العصيبة تنفيذًا لتوجيهاتكم السامية. وسأحرص يا مولاى على تنفيذ السياسة الحكيمة التي أقرها البرلمان وأرتضتها الأمة "(١) .

ويمكن تلخيص السياسة التي رسمها إبراهيم عبد الهادي لوزارته في النقاط التالية :-

١- تأكيد إبراهيم عبد الهادي في السير على سياسة سلفه محمود فهمي النقراشى في الأهتمام بالقضية الوطنية وحق البلاد في المطالبة بالأستقلال، والعمل على جلاء الجنود الأجنبية عن أرض الوطن، وضرورة تحقيق نجاح بارز مع الإنجليز يضمن للبلاد إستقلالها.

٢- الأهتمام بتنمية الموارد الاقتصادية للبلاد والسعى نحو توفير الرخاء للشعب ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الغلاء بقدر الإمكان.

٣- حرص إبراهيم عبد الهادي على نشر الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد بعد أن عمت الفوضى وانتشرت حوادث العنف ، وكان من نتيجتها اغتيال سلفه النقراشى باشا.

٤- رغبة إبراهيم عبد الهادي في التصدى بكل حزم لعناصر الأرهاب والإضطراب في البلاد وإستخدام كافة الوسائل الممكنة في سبيل تحقيق هذا الهدف.

٥- تأكيد إبراهيم عبد الهادي على حكم البلاد طبقًا للدستور واللوائح القانونية التي أقرها البرلمان، مؤكدًا أن وزارته لن تخرج عن الشرعية والمبادئ الدستورية بأى حال من الأحوال.

٦- سعى إبراهيم عبد الهادي نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التي تجتازها البلاد وذلك بدعوة جميع الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية بالإشتراك في وزارته.

---

(١) الأهرام : عدد : ٢٢٧٦٧ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨، المساء الأسبوعية : عدد : ٤٢١٩ في ٣ يناير سنة ١٩٤٩م، فؤاد : كرم المرجع السابق ص ٤٦٥ - ٤٦٦.

وتنفيذاً لرغبة الملك قام إبراهيم عبد الهادي بدعوة رؤساء الأحزاب المختلفة، إلى التعاون معه في تشكيل وزارته لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية فجاءت في كلمة عبد الهادي التي ألقاها لرؤساء الأحزاب وهو يرجو مؤازرتهم " .... وإنى لموقن كل اليقين بأن الأمة جمعاء بمختلف طبقاتها وطوائفها، وأحزابها تؤازر الوزارة في خطتها هذه، وتؤيدها بكل ما تملك من قوة، فإن الفجيعة في الأمن ،هي فجيعة البلاد بأسرها لا فرق بين طائفة وطائفة ولا بين حزب وحزب .....[١] "

ولقد أختلفت آراء الأحزاب في أستجابتها للرغبة الملكية ولدعوة إبراهيم عبد الهادي بين مؤيد ومعارض وفي نهاية الأمر شكل عبد الهادي وزارته من السعديين والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين على النحو التالى :[٢]

إبراهيم عبد الهادي	للرئاسة والداخلية والمالية
أحمد عبد الغفار	وزيرًا للأشغال العمومية
إبراهيم دسوقى أباظة	وزيرًا للخارجية
عبد الحميد عبد الحق	وزيرًا للتموين
طه السباعى	وزير دولة
عبد الرازق السنهورى	وزيرًا للمعارف العمومية
محمود حسن	وزير دولة
نجيب أسكندر	وزيرًا للصحة العمومية
ممدوح رياض	وزيرًا للتجارة والصناعة
على عبد الرازق	وزيرًا للأوقاف
محمد حيدر	وزيرًا للحربية والبحرية
جلال فهيم	وزيرًا للشئون الاجتماعية

---

(١) السياسية الأسبوعية : عدد : ٦٠٤ في ٨ يناير سنة ١٩٤٩م.

(٢) أنظر تشكيل وزارة إبراهيم عبد الهادى في الأهرام : عدد :٢٢٧٦٧ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، المساء الأسبوعية : عدد: ٤٢١٩ في ٣ يناير سنة ١٩٤٩م، الدستور : عدد : ١٣١٤ في ٦ يناير سنة ١٩٤٩م، الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ٢٨٦، فؤاد كرم : مرجع سابق ٤٦٥ وما بعدها وأنظر كذلك :-
-Vatikiotis. P.J : The modern History ..... Op. Cit. P. 367.

أحمد مرسى بدر	وزيرًا للعدل
رياض عبدالعزيز سيف النصر	وزيرًا للمواصلات
عباس أبو حسين	وزيرًا للزراعة
مصطفي مرعى	وزير دولة

وعلى أية حال فقد قبل إبراهيم عبد الهادي تأليف الوزارة طبقًا لشروط الملك فاروق، وهناك عدة ملاحظات يمكن تسجيلها على وزارة إبراهيم عبد الهادي، ونستطيع تلخيصها في النقاط التالية :-

١- أن إبراهيم عبد الهادي لم يكن له مطلق الرأى في إختيار وزرائه في تلك الوزارة، وأننا في تعليلنا تاريخيًا نقول أن الملك فاروق تدخل عند تشكيل الوزارة، وقرر أن تشكيل الوزارة الجديدة يجب أن تكون على نفس نسق الوزارة السابقة وعدم إجراء أي تغيير فيها عدا تولية عبد الهادي لرئاستها.

٢- ضمت وزارة إبراهيم عبد الهادي عددًا من الوزراء، من المعروفين بالكفاءة والخبرة والشعور الكامل بالواجب الوطنى ومشاركتهم لعبد الهادي في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية.

٣- لقد شغل إبراهيم عبد الهادي منصبين بجانب الرئاسة وهما الداخلية والمالية، وربما يرجع ذلك إلى نيته في السيطرة والحفاظ على الأمن الداخلى، أما في توليه وزارة المالية فربما يرجع ذلك إلى رغبته في الإشراف على سائر مرافق الدولة من الناحية المالية وضمان حسن سير العمل. ثم في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨م تم تعيين محمد زكى على وزير دولة(١).

٤- في ١٥ يناير سنة ١٩٤٩م حدث تعديل وزارى بتعيين حسين فهمي مدير الجمارك السابق وزيرًا للمالية بدلاً من إبراهيم عبد الهادي(٢). وربما يرجع ذلك لرغبة عبد الهادي في أن يتفرغ كلية للأمن الداخلى والسيطرة على

---

(١) الأهرام : عدد : ٢٢٧٦٩ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، فؤاد كرم : مرجع سابق ص ٤٦٨.

(٢) الأساس : عدد : ٥٠١ في ١٦ يناير سنة ١٩٤٩م، فؤاد كرم : المرجع السابق ص ٤٦٩.

مجريات الأمور في البلاد بعد أن تزايدت حوادث العنف في البلاد وتوجيه الاتهام إلى جماعة الإخوان المسلمين بأنها وراء هذه الحوادث.

٥- أستقالة رياض عبد العزيز سيف النصر وزير المواصلات من هذه الوزارة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩م لإتهام إبن أخ له في قضية شيوعية، وعين بدلاً منه إبراهيم دسوقى أباظه. وفي الوقت نفسه عين أحمد محمد خشبة وزيرًا للخارجية(٣)، وكان خشبة باشا قد أعتذر عن تولى هذا المنصب عندما عرض عليه إبراهيم عبد الهادي عند تأليفه للوزارة ، لأن خشبه باشا كان يطمع في تولى رئاسة الوزارة، وعندما تحطمت آماله أضطر إلى قبول منصب وزير الخارجية(٤). كما تم تعيين عبد العزيز الصوفانى وزير دولة(٥).

٦- عين عبد الرازق السنهورى وزير المعارف رئيسًا لمجلس الدولة خلفًا لمحمد كامل مرسى الذي بلغ السن القانونية للتقاعد، وتولى علـى أيـوب وزارة المعارف بدلاً منه في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩م(٦).

٧- في ٣ أبريل سنة ١٩٤٩م تم أنتداب إبراهيم عبد الهادي لتولى أعمال وزارة الخارجية بالنيابة بدلاً من أحمد محمد خشبة في أثناء مدة غيابه بالخارج(١).

٨- في ١٢ يونية سنة ١٩٤٩م تم أنتداب مرسى بدر بك وزير العدل لتولى أعمال وزارة الصحة بالنيابة بدلاً من نجيب أسكندر في أثناء مدة غيابه بالخارج(٢).

---

(٣) الأساس : عدد : ٥٣٧ في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩م، فؤاد كرم : المرجع السابق ص ٤٦٩ ، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث،مرجع سابق ص ٢٨٦.

(٤) موسى رمضان عبد الحافظ : الهيئة السعدية ودورها في الحياة السياسية المصرية : مرجع سابق ص ٨٢.

(٥) الأساس : العدد السابق، فؤاد كرم : المرجع السابق ص ٤٧٠.

(٦) الأساس : العدد السابق، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ، المرجع السابق ص ٢٨٦، فؤاد كرم : المرجع السابق ص ٤٧٠.

(١) الأساس : عدد : ٥٦٧ في ٤ أبريل سنة ١٩٤٩م ، فؤاد : كرم المرجع السابق ص ٤٧٠.

(٢) المصرى : عدد : ٤١٧٨ في ١٣ يونيه سنة ١٩٤٩م، فؤاد : كرم المرجع السابق ص ٤٧٠.

ثانيًا : علاقة وزارة إبراهيم عبد الهادي بالقوى السياسية

(١) علاقة الوزارة بحزب الوفد :-

عندما كلف الملك فاروق إبراهيم عبد الهادي بتأليف وزارته، عرض عبد الهادي على حزب الوفد الإشتراك في وزارته، وأتصل ببعض ذوى النفوذ من كبار أعضاء الوفد بشأن الإشتراك معه في الوزارة. لكن الجانب الوفدى أعتذر بحجة أن الوقت لا يتسع للبت في الأمر، وأنه لابد من جمع أعضاء الوفد لعرض الأمر عليهم. ووعد الجانب الوفدى إبراهيم عبد الهادي بأن يهادن حزب الوفد الحكومة القائمة ويدع للأيام فرصة تحقيق ما فيه الخير للبلاد(٣).

وكان حزب الوفد قد طالب ابرهيم عبد الهادي – عندما عرض عليه الأخير الإشتراك في وزارته – بتعيين رئيس وزراء محايد لكي يشترك في الوزارة القائمة(٤). فقد جاء في البيان الذي أصدره حزب الوفد " .... نزولاً على الرغبة الملكية الكريمة في توحيد الصفوف وتركيز الجهود في هذا الوقت العصيب الذي تجتازه البلاد، وافق الوفد المصرى بالإجماع على الإشتراك في وزارة قومية برئاسة محايد مع بقاء مجلس النواب إلى نهاية دورته الحالية ...." (٥).

ويتضح من بيان حزب الوفد رفضه لدعوة إبراهيم عبد الهادي بالإشتراك في حكومته لأنه هو شخصيًا المكلف في كتاب تأليف الوزارة لتوحيد الصفوف(١).

وقد صرح إبراهيم عبد الهادي بحديث عن عدم أستجابة الوفد بدعوته بالإشتراك في وزارته جاء فيه " ...... لقد أطلعتم على بيان الوفد في هذا الصدد، وفيه ترون أنه لم يستجب للدعوة التي وجهتها إليه للأشتراك في الوزارة التي أنشرف برئاستها تحقيقًا للرغبة الملكية السامية بضم الصفوف وتوحيد

---

(٣) الأهرام : عدد : ٢٢٧٦٨ في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، آخر لحظة : ملحق آخر ساعة عدد : ٧٤١ في ٥ يناير سنة ١٩٤٩م،عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ٢٨٦.

(٤) حسن يوسف : مرجع سابق ص ٢٦٢ ، سهير أسكندر : مرجع سابق ص ٣٠٩.

(٥) البلاغ : عدد : ٨٣٢٩ في ١١ يناير سنة ١٩٤٩م، الكتلة : عدد : ١٢٩١ في ١١ يناير سنة ١٩٤٩

(١) السياسة : عددا : ١٢٦٩، ١٢٧١ في ١١ ، ١٣ يناير سنة ١٩٤٩م.

الجهود في خدمة مصالح الوطن العليا في الظروف الخطيرة التي تواجهها البلاد، وستمضى الوزارة في القيام بواجباتها والنهوض بتبعاتها في خدمة الوطن العزيز تحدوها الروح القومية في كل خطواتها .... " [٢].

كما طالب حزب الوفد إبراهيم عبد الهادي بإجراء إنتخابات برلمانية في عهد وزارته، تمهيدًا لأختيار رئيس وزارة محايد. وقد أصدر عبد الهادي بيانًا عن مزاعم حزب الوفد بشأن هذه الإنتخابات جاء فيه " .... إن إقتراح قيام وزارة محايدة بقصد ولمجرد إجراء عملية الإنتخابات ، إن هو إلا بدعة لا تعرفها تقاليد البلاد الديمقرطية العريقة في الأنظمة البرلمانية، وأن الحكومة القائمة في كل دولة ديمقراطية هي التي تتولى إجراء الإنتخابات، إذا حان وقت إجرائها في عهدها"[٣].

على أية حال فإن حزب الوفد قد وقف موقف العداء من إبراهيم عبد الهادي ووزارته، إلى أن تم إقالة عبد الهادي في ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩م وتولى حسين سري الحكم الذي مهد لإجراء أنتخابات برلمانية سنة ١٩٥٠م. وفي هذه الأنتخابات أستخدم حزب الوفد الدعاية ضد إبراهيم عبد الهادي والسعديين وندد بتصرفاتهم وحكمهم السابق، فكان ذلك سببًا في فوز الوفد بهذه الإنتخابات وعودته إلى الحكم مرة أخرى.

(٢) علاقة الوزارة بحزب الأحرار الدستوريين :-

أما حزب الأحرار الدستوريين فقد استجاب "محمد حسين هيكل" زعيم الحزب لدعوة إبراهيم عبد الهادي وأشتركوا معه في وزارته، وكان نصيب الدستوريين فيها ستة مقاعد من مجموع ستة عشر مقعدًا، فمثل الحزب فيها كل من أحمد عبد الغفار لوزارة الأشغال العمومية، دسوقى أباظة لوزارة الخارجية،

---

(٢) الأساس : عدد : ٤٩٧ في ١٢ يناير سنة ١٩٤٩م، الكتلة : عدد : ١٢٩٢ في ١٢ يناير سنة ١٩٤٩.

(٣) الأساس : عدد : ٦٣٧ في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٩م، آخر لحظة : ملحق آخر ساعة عدد ٧٤١ في ٥ يناير سنة ١٩٤٩م، سهير أسكندر : مرجع سابق ص ٣١٤، مذكرات كريم ثابت المنشورة في الجمهورية : عدد : ٥٥٥ في ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥م.

على عبد الرازق للأوقاف، جلال فهيم للشئون الاجتماعية، عباس أبو حسين لوزارة الزراعة، ثم رياض سيف النصر لوزارة المواصلات[1].

ويتضح من ذلك تأييد حزب الأحرار الدستوريين لوزارة إبراهيم عبد الهادي ومشاركته فيها، إلا أن هذا التأييد وعلاقات المودة بينهما لم يطل أمدها إذ أن الخلاف قد نشب بين زعيم الحزب "محمد حسين هيكل" وإبراهيم عبد الهادي عندما شرعت وزارة عبد الهادي في إعادة تقسيم الدوائر الإنتخابية نتيجة للتمهيد لإجراء أنتخابات مقبلة في عام ١٩٥٠م، حيث أن عبد الهادي لم يطلع النواب الدستوريين على أسس التعديل ولم يحقق عبد الهادي رغباتهم بشأنه، مما حدا بالدستوريين إلى الاحتجاج عليه، فطلبوا إلى رئيسهم "محمد حسين هيكل" التدخل، وشبت لذلك بين الحزبين "خصومة خالطتها المرارة" عندما أعتقد الدستوريون أن إبراهيم عبد الهادي يريد الفوز لحزبه السعدى بأغلبية كبيرة في الإنتخابات المقبلة، ليستأثر بالأمر دونهم، ولذلك طلب هيكل باشا من رئيس الوزارة إبراهيم عبد الهادي، وبلهجة شديدة وتهديدية، أن يتقاسم الحزبان "السعدى والدستورى" الدوائر الإنتخابية بالمساواة، فلم ير عبد الهادي بدًا من الرضوخ والأستجابة لمطالب الدستوريين[2] .

والواقع أن الخلاف على الدوائر الإنتخابية، كان أحد مظاهر الصراع بين حزبى الوزارة ، والذي أمتد جذوره منذ توليا الحكم معًا في أكتوبر سنة ١٩٤٤م، وإن كان زكاه أخيرًا أن رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي لم يكن يطلع الوزراء الدستوريين على تفاصيل سياسة وزارته بما تحتمه طبيعة الإئتلاف[1]، وربما كان هذا هو الذي حدا بهيكل باشا إلى التنصل من تبعات الحكم، وأعمال الوزارات السعدية، حين صرح بأنه لا هو ولا حزبه كانوا

---

(١) أحمد زكريا الشلق : مرجع سابق ص ٤٥٧.

(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ،الجزء الثانى ، مرجع سابق ص ٢٨٩-٢٩٠.

(١) المصرى : عدد : ٤١٨٣ في ١٨ يونيو سنة ١٩٤٩م ، أحمد زكريا الشلق : مرجع سابق ص ٤٥٨.

يحكمون بالفعل خلال السنوات الخمس الأخيرة، وأن رؤساء الوزارت هم المسئولون عن ذلك[٢]. ولكن هذا بالفعل لا يعفي الحزب الدستورى من مسئولية ممارسة الحكم، ذلك أنه كان الحزب الثانى في البرلمان بالإضافة إلى أنه كان يشترك في كل وزارة بما يزيد عن ثلث أعضائها، إن لم يكن النصف.

وعندما أعلن عبد الهادي أستمرار الأحكام العرفية التي أعلنت عند إعلان حرب فلسطين، كان لحزب الأحرار الدستوريين رأى صريح في هذا الشأن. فكان الحزب الدستورى من المعارضين لتلك الأحكام وطالبوا عبد الهادي بإلغائها فقد جاء رأى هيكل باشا زعيم الحزب معارضًا العمل بقانون الأحكام العرفية بقوله " أنا معترض على مد الأحكام العرفية بل كنت معترضًا على إعلانها عند إعلان حرب فلسطين .... إن القانون العام يكفل كل الضمانات للأتهام والمتهم في وقت واحد مع أن الاقتصاد القومى مهدد في ظل هذا القانون ... إن حرية الرأى وحرية الفكر هما العلاج الوحيد لمنع الأضطرابات والفتن، والحرية وحدها هى التي تستطيع إيجاد الثقة بين الحاكم والمحكوم .....[٣] ".

على أية حال ظل الخلاف قائمًا بين وزارة عبد الهادي والدستوريين حتى إقالة وزارة عبد الهادي في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م، وتأليف حسين سري لوزارته الأئتلافية.

(٣) علاقة الوزارة بالحزب الوطنى :-

عرض إبراهيم عبد الهادي على الحزب الوطنى الإشتراك معه في الوزارة، غير أن الحزب الوطنى تلكأ[١] في الرد على دعوة عبد الهادي، وطلب مهلة للتفكير. كما قام عبد الهادي بمقابلة حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى، وفي هذه المقابلة أعتذر رمضان باشا عن عدم إستطاعته الإشتراك

---

(٢) الأهرام : عدد : ٤٣٠٣٧ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩م، أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٤٥٨.

(٣) المصور : عدد : ١٢٨٥ الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٩م.

(١) سهير أسكندر : مرجع سابق ص ٣٠٩.

بشخصه في وزارة عبد الهادي، في هذه الفترة، وإن كان رمضان باشا قد أبدى أستعداده لتأييد وزارة عبد الهادي وتمنى التوفيق لها(٢).

كما اتصل إبراهيم عبد الهادي ببعض أعضاء الحزب الوطنى لأشتراكهم معه في وزارته، ودار فيها إستعراض لوجهات النظر بين الحزب الوطنى وحكومة إبراهيم عبد الهادي، وكان الحزب الوطنى يريد أن يعرف إتجاهات رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي، في بعض المسائل الرئيسية الداخلية والخارجية التي تشغل الرأى العام في ذلك الوقت، كما كان الحزب الوطنى يطالب بتمثيل مناسب له بين أعضاء الوزارة(٣).

ولما كانت الحالة في البلاد تستدعى تأليف الوزارة في اليوم نفسه، فلم ينتظر إبراهيم عبد الهادي رد الجانب الوطنى على دعوته بالإشتراك في وزارته، لذلك أضطر عبد الهادي باشا إلى تشكيل وزارته من الأحرار الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين.إلا أن الحزب الوطنى قد وافق على الأشتراك في وزارة عبد الهادي بعد يومين من تشكيلها،حيث أنضم إليها محمد زكى على باشا وعبد العزيز الصوفانى كوزيرى دولة وبذلك أصبح الإثنان ممثلين للحزب الوطنى في وزارة إبراهيم عبد الهادي(٤) .

وأما عن موقف الحزب الوطنى من قرار إبراهيم عبد الهادي بمد الأحكام العرفية فقد جاء موقف الحزب مؤيدًا لهذا القرار وطالب بالإبقاء عليها حتى يستتب الأمن في البلاد والقضاء على حوادث العنف ومظاهر الفوضى التي عمت البلاد في تلك الفترة ، فجاء رأى حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى في مد الأحكام العرفية بقوله " لقد أقرت الهيئة النيابية رأى الحكومة في مد الأحكام العرفيه، ولكن الموضوع الهام هو أن الأحكام العرفية وحدها

---

(٢) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث، مرجع سابق ص ٢٨٦.

(٣) الأهرام : عدد : ٢٢٧٦٩ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، البلاغ : عدد : ٨٣٢٠ في ١ يناير سنة ١٩٤٩م.

(٤) البلاغ : عدد : ٨٣٢٠ في ١ يناير سنة ١٩٤٩م، آخر لحظة : ملحق آخر ساعة، عدد: ٧٤٨ في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٩م،عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ... مرجع سابق ص ٢٨٦، حسن يوسف : ... مرجع سابق ص ٢٦٢.

ليست سبيلاً لإستتباب الأمن في البلاد، بل لابد من اتخاذ وسائل أخرى لإعـــادة الطمأنينة والإستقرار في هذه البلاد، فلست أخفي أننى علمت أن بعض الجهـــات الأجنبية قد أرسلت إلى حكوماتها ما يوحى بأن الحكومات المصـــرية المتعاقبـــة على العموم لم تتخذ الوسائل الاجتماعية والاقتصادية لإعادة الأمن فـــي الـــبلاد، ولكنها تلجأ إلى الأحكام العرفية وهذا وحده لا يكفـــي الـــبلاد .... ولا أزال أرى من الضرورى اتخاذ وسائل أخرى جديرة بالعناية فعدد الشـــباب العـــاطلين يزداد يومًا بعد يوم ..... [1] "

" أما مسألة الشيوعية فهذا أمر منتشر في كثير مـــن الـــبلاد، ويصـــعب إنتشارها في مصر ويجب أن نجد في مصر المشاريع لتشغيل العاطلين فإذا مـــا أستتب الأمن في البلاد، وأختفت مظاهر الإرهاب، حق لنـــا أن نطالـــب برفـــع الأحكام العرفية ......[2] ".

وهكذا يتضح لنا أن الحزب الوطنى قد أيد سياسة إبـــرهيم عبـــد الهـــادي ووزارته، كما وافق الحزب على الإشتراك في الوزارة وأعلن تعاونه وتضـــامنه مع وزارة عبد الهادي حتى إقالتها في ٢٥ يولية سنة ١٩٤٩م.

(٤) علاقة الوزارة بحزب الكتلة الوفدية :-

لم يحظ حزب الكتلة الوفدية بأى مشاركة في وزارة إبراهيم عبد الهـــادي، فلقد خلت وزارته من ممثلى الكتلة الوفدية طوال فترة رئاسته للوزارة في الفترة من ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م. إلا أن حـــزب الكتلـــة الوفدية لم يكن بمنأى عن الأحداث السياسية في البلاد، فكان له رأى فـــي هـــذه الأحداث.

فعندما أعلن إبراهيم عبد الهادي إستمرار الأحكام العرفية المفروضة على البلاد منذ حرب فلسطين، كان للكتلة الوفدية موقفًا واضحًا بشأنها حيث أعلنـــت

---

(١) المصور : عدد : ١٢٨٤ الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٤٩م، " رأى حافظ رمضان باشا في الأحكام العرفية" .

(٢) المصور : العدد السابق.

معارضتها لتلك الأحكام، وطالبت الكتلة الوفدية إبراهيم عبد الهادي بضرورة إلغائها فجاء رأى مكرم عبيد باشا - زعيم الكتلة الوفدية- معبرًا عن هذه الناحية قائلاً " .... وإذا كانت الأحكام العرفية قد أُعلنت لضرورة أقتضت إعلانها، والرقابة على الصحف كانت نتيجة مباشرة لهذه الأحكام .... فإن أحدًا في البلاد لم يعترض على قيام الرقابة على الصحف في النطاق الذي حددته الأحكام العرفية نفسها، فقد كانت البلاد في حالة حرب، وكانت سلامة الوطن مقدمة على كل شيئ .... ونتيجة لزوال الأسباب التي دعت إلى فرض هذه الأحكام فالضرورى أن تلغى هذه الأحكام خاصة وأن موعد الإنتخابات النيابية قد أصبح على الأبواب ومن الطبيعى أن تسترد البلاد حرياتها وأن تجد من القائمين على الحكم تقديرًا سليمًا لموقفها وتشجيعًا لعناصر الخير أن تمضى قُدمًا في الأعراض عن دعاة السوء،..... وكلما أسرعت الحكومة في إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف كان ذلك أولى لتضييق الخناق على دعاة المبادئ الهدامة ... " (١).

وقد رأت الكتلة الوفدية أن القوانين والتشريعات القائمة في البلاد كافية لردع المجرمين وتحقيق الأمن وسلامة الوطن. لذلك أكدت الكتلة تمسكها برأيها المطالب بإلغاء الأحكام العرفية فيذكر مكرم عبيد قائلا " ... إن القوانين العادية وعلى الأخص التشريعات التي وضعت في السنوات الأخيرة ، فيها ما يكفل القضاء على كل نزعة تبدو نحو المبادئ الهدامة، فضلاً عن أن الشعب نفسه لايسمح بالدعوة لها. إن الدعامة الأولى لكل معركة إنتخابية سليمة هى الحرية المطلقة، التي لا تحدها حدود، ولا تفرض عليها قيود، والمعركة الإنتخابية الصحيحة هى التي يكون الحكم الوحيد فيها هو الشعب .... وكل قيد يوضع على المرشحين أو الناخبين إنما يكون تشويهًا لحكمهم وذلك مما يجب الحرص على تلافيه" (١).

---

(١) الأهرام : عدد : ٢٢٨٦٣ في ٢٠ أبريل ١٩٤٩، الكتلة :عدد : ١٣٥٧ في ١٩ أبريل سنة ١٩٤٩

(١) الكتلة : عدد : ١٣٥٥ في ١٦ أبريل سنة ١٩٤٩

أما عن الإنتخابات البرلمانية التي أعلن عبد الهادي إجراءها في يناير سنة ١٩٥٠ فقد طالب مكرم عبيد باشا، إبراهيم عبد الهادي وحكومته اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحاط هذه الإنتخابات بجو من الحرية والطمأنينة ليستطيع الناخبون إبداء آرائهم في حرية تامة في حدود القانون العام. كما طالب عبيد باشا بإطلاق الحريات وحيدة المشرفين على الإنتخابات وأضاف عبيد باشا قائلاً "...... أنه لا يمكن تحقيق إنتخابات حرة في ظل بقاء الأحكام العرفية والرقابة المفروضة على الصحف، وكذلك لا حيدة ولا نزاهة في الإنتخابات إذا لم يتوافر الحياد التام في السلطة المشرفة عليها .... " (٢).

كما طالب حزب الكتلة الوفدية إبراهيم عبد الهادي أن يمنح الشعب حقه في حرية الإنتخابات دون أن يتعرض للأذى من جانب الحكومة وأنصارها، وذلك لا يكون إلا إذا جرت الإنتخابات في جو من الحياد الصحيح الذي يطمئن الناس في ظله إلى أن مصالحهم لن تتعرض للأذى بسبب آرائهم (٣).

ولقد نشطت الكتلة الوفدية نشاطًا ملحوظًا في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي بشأن هذه الإنتخابات، وتزعمت الكتلة قيادة الأحزاب المعارضة، وعقدت عدة إجتماعات لها في القاهرة والأقاليم، وطالبت الكتلة الأحزاب المعارضة بضرورة دخول الإنتخابات المقبلة والمحدد لها في يناير سنة ١٩٥٠ م، حتى تبدى هذه الأحزاب رأيها بوضوح أمام الرأى العام. وطالبت الكتلة تلك الأحزاب بعدم اللجوء إلى مقاطعة تلك الإنتخابات موضحًا أن تلك المقاطعة لن تحقق الأغراض التي تتمناها تلك الأحزاب، وأنها سوف تكون سلبية على خدمة قضايا الوطن. وذكرت الكتلة أن تلك المقاطعة التي تمت في الإنتخابات النيابية السابقة قد فتحت الباب أمام التدخل الأجنبى في شئون البلاد وجعلت له شأنًا ليتدخل في الشئون السياسية، إعتمادًا على تطاحن الأحزاب مع بعضها البعض، وقد جاء رأى مكرم عبيد باشا معبرًا عن هذه الناحية قائلاً ".... لم تكن مقاطعة الإنتخابات هى السلاح العملى الذي أطاح بالبرلمانات السابقة والوزارات التي أستندت إليها .... فقد رأينا أحزاب المعارضة كلها أو بعضها تقاطع هذه

(٢) الكتلة : عدد : ١٣٥٧ في ١٩ أبريل سنة ١٩٤٩.
(٣) نفس المصدر : عدد : ١٣٦٥ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٩.

الإنتخابات النيابية في الدورات السابقة إعتقادًا منها أن هذه المقاطعة هى السبيل إلى حل البرلمان ..... وقد شاعت المصادفات أن تنتهى جميع الدورات البرلمانية السابقة قبل إستيفاء مدتها القانونية التي نص عليها الدستور، فالمقاطعة كانت نوعًا من الإحتجاج السياسى وكانت سلاحًا سلبيًا في التطاحن السياسى بين الأحزاب المختلفة...."[1].

(٥) علاقة الوزارة بجماعة (ثم حزب) مصر الفتاة :-

تكونت جماعة مصر الفتاة عام ١٩٣٣م في بادئ الأمر من مجموعة من الشباب الجامعى بعد أن أحسوا بخيبة الأمل إزاء النظام الدستورى العاجز عن تحقيق آمال وأماني الشعب المصرى. وكان أول رئيس لهذه الجماعة هو "أحمد حسين" يعاونه بعض زملائه خريجى كلية الحقوق وعلى رأسهم مصطفي الوكيل وفتحى رضوان[2] .

ولقد دارت أيدلوجية مصر الفتاة في إطار الدعوة إلى تأسيس أمبراطورية من مصر والسودان وبعث أمجاد الأمة المصرية ومحالفة الدول العربية وإحياء الدين الإسلامى، وإستعادة أمجاده. ونكاد نبين تلك المسحة الدينية ظاهرة في محاضرات وندوات أحمد حسين مؤسس الجماعة، وبدأ في ذلك كمن يحاول تقليد جماعة الإخوان المسلمين ومنازعتهم ذلك التيار[3] .

وفي عام ١٩٣٧م تحولت الجماعة إلى حزب مصر الفتاة. وفي عام ١٩٤٠م تحولت إلى الحزب الوطنى الإسلامى، لينافس جماعة الإخوان المسلمين في الزعامة الشعبية[1]. وفي عام ١٩٤٩م تحول الحزب الوطنى الإسلامى إلى

---

(١) الكتلة : عدد : ١٣٥٧ ، ١٣٦٥ في ١٩ ، ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٩.

(٢) نعمان الخطيب : مرجع سابق ص ٥٢٤، سامى أبو النور : مرجع سابق ص ٢٣٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن نشأة مصر الفتاة أنظر : أحمد حسين : "إيمانى" الطبعة الأولى مطبعة الرغائب. القاهرة سنة ١٩٣٦م ص ١٠٠-١١٢، أحمد عبد الرحيم مصطفي : تطور الفكر السياسى في مصر الحديثة ، معهد الدراسات والبحوث العربية ،القاهرة سنة ١٩٧٣م ص ٨٢-٨٣، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧م - ١٩٤٨م الجزء الأول ، مرجع سابق ص ١٨٢ - ١٨٤.

(١) على شلبى : الإنقلابات الدستورية في مصر من سنة ١٩٢٣ - ١٩٣٦م ،الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨١ ص ٩٤ - ٩٦.

الحزب الإشتراكى أستمرارًا وتطويرًا لجماعة مصر الفتاة التي تأسست في عام ١٩٣٣م(٢) .

وعندما تألفت وزارة إبراهيم عبد الهادي كان لمصر الفتاة موقف واضح بشأن الوزارة فقد أصدر حزب مصر الفتاة بيانًا يعبر فيه عن آماله التي يريد تحقيقها في عهد وزارة عبد الهادي ، فجاء في البيان " .... إن حزب مصر الفتاة يدرك أن من حق الحكومة الحاضرة وقد تألفت في هذه الظروف، عقب هذا الحادث المؤلم- حادث إغتيال محمود فهمي النقراشي باشا- أن يفسح لها الوقت قبل أن تطالب بتحديد موقفها إزاء المشاكل الضخمة التي أصبحت تحيط بمصر سواء في الداخل أو في الخارج. لقد كان توجيه جلالة الملك لرئيس حكومته "عبد الهادي باشا" يترجم عن شعور مصر كلها وهو يقول له في خطابه الكريم أسال الله أن يوفقكم إلى تحقيق أمنيتنا نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التي تجتازها بلادنا في هذه الأونة العصيبة ....".

وأختتم مصر الفتاة بيانه عن موقفه من وزارة عبد الهادي قائلاً " ... وإن أول عمل يجب أن يعمل لتوحيد الصفوف وتركيز الجهود وهو تدعيم الثقة بين الحكومة والشعب، وإتاحة الفرصة لكل عامل من أبناء البلاد أن يعمل لخير الوطن، فلم يعد هناك سبيل إلا بالتكتل صفًا واحدًا نازعين من قلوبنا كل حقد أو أنانية ممتلئين بعاطفة واحدة هى حب مصر أو التضحية بكل شيئ من أجل مصر ومجدها ...." (٣) .

وهكذا يبدو لنا أن علاقة حزب مصر الفتاة بوزارة إبراهيم عبد الهادي قد اتسمت بالتعاون والتأييد ورغبة الحزب في نجاح عبد الهادي في قيادة دفة الأمور في البلاد في تلك الظروف العصيبة مع إستعداد الحزب بتقديم يد العون والمساعدة لحكومة عبد الهادي.

أما عن موقف مصر الفتاة من القضية الوطنية، فيبدو أنها شعرت بخيبة الأمل إيذاء فشل المفاوضات المصرية - البريطانية في عهد حكومة إبراهيم عبد

(٢) نعمان الخطيب : المرجع السابق ص ٥٢٤، زكريا سليمان بيومى : المرجع السابق ص ٢٣٦، سامى أبو النور : المرجع السابق ص ٢٤٦.

(٣) أنظر نص البيان كاملاً في الأهرام : عدد : ٢٢٧٦٩ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨م.

الهادي ونتيجة لهذا الفشل عملت مصر الفتاة على الدعاية للقضية الوطنية في خارج البلاد للتنديد بموقف الأنجليز تجاه قضية البلاد العادلة.

ففي أثناء إنعقاد مؤتمر لدول الكومنولث في لندن في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ ، أرسل أحمد حسين زعيم مصر الفتاة إلى جميع رؤساء وحكومات الدول المشتركة في هذا المؤتمر؛ لعرض وجهة النظر المصرية بشأن القضية الوطنية. ومن الذين أرسل إليهم "جواهر لال نهرو" زعيم الهند، وقد جاء في البرقية التي أرسلها إليه أحمد حسين " .... بمناسبة قرب إنشاء جمهورية الهند، أحمل إليكم تهانى الأمة المصرية القلبية، فلقد عانى إستقلال مصر ضربة شديدة بسبب العلاقات المجحفة التي كانت في الماضى بين أنجلترا والهند، أما الآن فإن مصر تدعوكم إلي تأييد طلبها في الجلاء العاجل عن وادى النيل، فأنه لن يتحقق السلام العالمى إلا إذا تم القضاء على الإستعمار .... " [١].

كما أرسل حزب مصر الفتاة وفدًا إلى لندن بزعامة أحمد حسين، للتباحث مع المسئولين الإنجليز بغية إيجاد حل للقضية الوطنية، وذلك إيمانًا من مصر الفتاة بواجبهم تجاه قضية البلاد. فقد ذكر أحمد حسين " أن مصر الفتاة تشعر أن من واجبها أن تظل حاملة لواء الوطن وأن تبقى على شعلتها مضيئة وليست هذه الرحلة إلا وسيلة لإزكاء روح الوطنية وروح العمل والجهاد من أجل الوطن...[٢]".

(٦) علاقة الوزارة بالقصر :-

إرتبط إبراهيم عبد الهادي بالقصر إرتباطًا مباشرًا، وذلك عندما قرر الملك فاروق تعيينه رئيسًا للديوان الملكى في ١١ فبراير سنة ١٩٤٧م[٣]. وكان عبد الهادي عند أختياره لرئاسة الديوان الملكى يشغل منصب وزير المالية في عهد وزارة النقراشى الثانية، كما أنه كان نائبًا لرئيس الهيئة السعدية. ومنصب

(١) الأهرام : عدد : ٢٢٨٦٦ في ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٩، الكتلة : عدد ١٣٦١ في ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٩

(٢) الكتلة : عدد : ١٣٥٥ في ١٦ أبريل سنة ١٩٤٩.

(٣) محمد زكى عبد القادر : مرجع سابق ص ١٥٠ ، وأنظر كذلك

-Vatikiotis: The Modern History..... Op. Cit.p. 367.

- وأنظر أيضًا النص الملكى لتعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان الملكى في الأهرام عدد: ٢٢١٧٥ في ١١ فبراير سنة ١٩٤٧م.

رئيس الديوان الملكى هومنصب بدرجة وزير فـي الميزانيـة(*)، ولكنـه فـي الممارسة يتميز عن وزراء الدولة لأنه أقرب منهم إلى أذن الملك(٢) .

ولقد كان تعيين إبراهيم عبد الهادي رئيسًا للديوان الملكي مفاجأة للجميـع، ولم يسبق إختيار عبد الهادي لهذا المنصب أية مقدمات، وإنما يبـدو أن الملـك فاروق كان قد أعجب بالكلمة التي ألقاها عبد الهادي في مجلس النواب يـوم ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧م عن قطع المفاوضات مع الأنجليز وضرورة الإلتجـاء إلـى مجلس الأمن لتدويل القضية الوطنية، وقد حضر الملك فاروق جانبًا مـن تلـك الجلسة، كما أن الملك قد علم عن عبد الهادي في مناسبات سابقة جهـوده فـي الحركة الوطنية وأشتراكه في ثورة سنة ١٩١٩(٣).

وكان الملك فاروق قد طلب من حسن يوسف – وكيل الـديوان الملكـي– أعداد الأمر الملكى الخاص بتعيين عبد الهادي رئيسًا للديوان الملكى، كما أبلـغ الملك، كريم ثابت – المستشار الصحفي للملك – بنبأ التعيين، ثم ذهب الملك إلى منزل شريف صبري (خال الملك) حيث ألتقى هناك بعبد الهادي وأعلن له فجـأة عن تعيينه رئيسًا للديوان الملكى، وكانت هذه مفاجأة لعبد الهادي(١)، حيث لم تكن لديه فكرة مسبقة عن هذا الأختيار المفاجئ من قبل الملك. فقد كان عبد الهـادي يؤدى واجبه بمجلس النواب حتى الساعة السابعة والنصف مساءً. ولكن قيل إنـه

(*) بمناسبة تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان الملكى، أوردت جريدة المصور في عددها رقم (١١٦٦) الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٧م ص ١٦، تحقيقًا عن راتب رئيس الديوان الملكى، فذكرت أن رئيس الديوان يتقاضى راتبًا كراتب الوزير، أى ٢٥٠٠ جنيه في السنة آنذاك، أما إذا كان رئيس الديوان الملكى قد سبق له أن تولى رئاسة الوزارة ، فإنه في هذه الحالة يتقاضى مرتبًا يعادل ما يتقاضاه رئيس الوزراء. كما ذكرت الجريدة نفس العدد السابق ذكره ، أن منصب رئيس الديوان الملكى لا يقيد بسن معين فيصح أن يبقي شاغله في المنصب بعد سن الستين، وقد كان زيور باشا رئيسًا للديوان الملكى بعد أن تجاوز سن السبعين عامًا.

(٢) حسن يوسف : مرجع سابق ص ٣٦٧.

(٣) الأهرام : عدد : ٣٢١٧١ في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧م، حسن يوسف : مرجع سابق ص ٣٦٧.

(١) حسن يوسف : مرجع سابق ص ٣٦٦.

أخطر بعد الجلسة بالذهاب إلى دار شريف صبري باشا، فلما شرف جلالة الملك قال لعبد الهادي "مبروك"، ثم تمت المفاجأة بأختياره رئيسًا للديوان الملكى(٢).

وقد علق إبراهيم عبد الهادي على أختياره لرئاسة الديوان الملكى بقوله " إننى ألتمس المعونة من الله تعالى في هذا المنصب، وأرجو منه التوفيق في خدمة الوطن والملك، بمعونة الجميع، لتتبوأ مصر المكان اللائق بها من مجد وسيادة" (٣)

وفي الوقت ذاته قام حسن يوسف بإبلاغ محمود فهمي النقراشى- وكان حينذاك رئيسًا للوزراء ورئيسًا للهيئة السعدية - بإبلاغه بنبأ التعيين حيث أنه لم يكن هو الأخر يعلم من قبل بنبأ التعيين قبل صدوره(٤). وفور علمه بخبر التعيين لم يستطع النقراشى باشا أن يخفي دهشته، وأعترض على هذا الإختيار، وكانت حجة النقراشى في ذلك هو أن إبراهيم عبد الهادي كان وقت أختياره لرئاسة الديوان الملكى، نائبًا لرئيس الهيئة السعدية (النقراشى باشا) الذي كان يعتمد على عبد الهادي في شئون الهيئة(٥) وأنه - أي النقراشى - كان يعد عبد الهادي لكى يخلفه في رئاسة الهيئة السعدية. على كل ما لبث النقراشى أن أستعاد هدوءه وخضع للأمر الواقع وقال لحسن يوسف "أننى لا أريد أن أقف في طريقه وأرجو له التوفيق في منصبه الجديد ..." (١).

وقد أذاع كريم ثابت بيانًا في الصحافة عن التعيين موضحًا أن التعيين ليس له أي مغزى سياسى وإنما أعتمد على الصفات الحميدة التي يتحلى بها إبراهيم عبد الهادي(٢).

---

(٢) عن مفاجأة تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان الملكى أنظر : المصور : عدد : ١١٦٦ في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٧م ص ٥، مذكرات كريم ثابت المنشورة في جريدة الجمهورية : عدد:٥٥١ في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٥م.

(٣) المصور : عدد : ١١٦٦ في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٧م.

(٤) كامل مرسى : أسرار مجلس الوزراء ، مرجع سابق ص ٣٩٩.

(٥) آخر ساعة : عدد : ٦٤٢ في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧م، السياسة : عدد ٦٧٧ في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٧م، المصور : العدد السابق، مذكرات كريم ثابت المنشورة في الجمهورية :عدد:٥٥١ في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٥، حسن يوسف مرجع سابق ص ٣٦٧ لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر .... مرجع سابق ص ٥٦٠.

(٣) حسن يوسف : مرجع سابق ص ٢٦٠.

(٤) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر مرجع سابق ص٥٦١.

هذا ولم يجد تعيين إبراهيم عبد الهادي كرئيس للديوان الملكى ترحيبًا من الحكومة البريطانية إذ وضع في الإعتبار أن وجود زعيم سعدى في هذا المنصب قد يعقد أية مفاوضات، وأنه كان من الأوفق تعيين رجل غير حزبى[٣].

على أية حال فعند توليه منصب رئاسة الديوان الملكى، قدم إبراهيم عبد الهادي إستقالته من الهيئة السعدية بمناسبة تعيينه في هذا المنصب الجديد، وبذلك خلا منصب نائب رئيس الهيئة السعدية والذي كان يشغله عبد الهادي باشا، ولم يعين أحد مكانه حتى توليه هو رئاسة الهيئة السعدية ورئاسة الوزارة خلفًا لزميله محمود فهمي النقراشى باشا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م كما خلا منصب وزير المالية بتعيين عبد الهادي رئيسًا للديوان الملكى حيث تم تعيين عبد المجيد بدر بدلاً منه[٤].

كما قدم إبراهيم عبد الهادي إستقالته من عضوية مجلس النواب، حيث أرسل عبد الهادي إستقالته المكتوبة إلى رئيس مجلس النواب جاء فيها " ... أرجو أن تتفضلوا بعرض إستقالتي من عضوية مجلس النواب على هيئته الموقرة برجاء قبولها ...." [٥].

وقد شغل إبراهيم عبد الهادي منصب رئاسة الديوان الملكى عن جدارة وتحمل أعباءه الجسيمة في شجاعة ، فكان عبد الهادي يعارض الملك في كثير من الأمور التي تعرض عليه حفاظًا على كرامته كرئيس لديوان الملك، وأنه لم يجلس في هذا المنصب لكى يكون تشريفاتى للملك فقط، أو أداة في يده يجدها كلما طلبها[١].

على أية حال فلقد شغل عبد الهادي منصب رئاسة الديوان الملكى قرابة العامين، في الفترة من ١١ فبراير سنة ١٩٤٧ إلى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨٩[*]، وذلك عندما قرر الملك فاروق تعيين إبراهيم عبد الهادي رئيسًا

---

(٥) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر ...... المرجع السابق ص ٤١٢.
(١) آخر ساعة : عدد : ٦٤٢ في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧م.
(٢) السياسة : عدد : ٦٨٢ في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧م، آخر ساعة : المصدر السابق.
(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢١) عدد ٢٨٣٠ في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨٢، حسن يوسف : مرجع سابق ص٣٦٧.
(*) مما يجدر ذكره أن منصب رئيس الديوان الملكى قد ظل شاغرًا بعد خروج إبراهيم عبد الهادى منه في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ م على أثر توليه رئاسة الوزارة وظل هذا

للوزارة ولذلك أمتدت علاقة عبد الهادي بالقصر منذ توليه رئاسة الديوان الملكى، وحتى إقالته من رئاسة الوزارة، وهى فترة ممتدة ومتصلة بدأت من ١١ فبراير سنة ١٩٤٧م، إلى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م، وخلال هذه الفترة وقعت خلافات عديدة بين إبراهيم عبد الهادي والقصر يمكن أن نحصرها في النقاط التالية :-

(أ) الصفات الشخصية للملك :-

تعامل إبراهيم عبد الهادي مع الملك فاروق عن قرب، عندما كان إبراهيم عبد الهادي رئيسًا للديوان الملكى قرابة العامين ، ويذكر عبد الهادي، أن الملك فاروق كانت فيه صفات شخصية بارزة يتميز بها منها حرصه الشديد على جمع المال، وإدعاؤه بأنه يفهم كل شئ حتى قبل أن يتم عرضه عليه بالكامل، وإتخاذه للعديد من القرارات وإصدار الأوامر دون إستشارة المسئولين في الحكومة، وكذلك هوايته في المفاجأت ومنها مفاجأته بإختياره إبراهيم عبد الهادي رئيسًا للديوان الملكى دون أية مقدمات كما أسلفنا. وقد حاول عبد الهادي أن يعالج فيه هذه الصفات وغيرها ونشبت بينه وبين الملك خلافات عديدة بشأنها.(٢)

(ب) أزمة نوفمبر سنة ١٩٤٧م :-

طلب الملك فاروق من رئيس الحكومة النقراشى باشا إخراج وزيرين من الوزارة هما وزير المالية عبد المجيد بدر باشا، ووزير الدفاع اللواء أحمد عطيه باشا، لأنهما لم ينسحبا من أحد الملاهى عندما رأيا الملك يدخل عليهما. كما أعلن كريم ثابت – المستشار الصحفي للملك – أن الملك فاروق قد طلب تعيين مرتضى المراغى وكيلاً لوزارة الداخلية، وأن يعهد إليه بشئون الأمن العام. وقال الملك إن رئيس الحكومة قد تقاعس في تنفيذ تلك التوجيهات الملكية. وقد حدثت هذه الأزمة القائمة بين وزارة النقراشى باشا والملك فاروق ولم يكن عبد الهادي على علم بها، فيذكر حسن يوسف –وكيل الديوان الملكى– أن الملك لم يشرك عبد الهادي كرئيس للديوان الملكى في معالجة هذه الأزمة، وأن الملك

المنصب شاغرًا حتى تعيين حسين سرى رئيسًا للديوان الملكى وذلك بعد نجاح الوفد في إنتخابات سنة ١٩٥٠م أنظر لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر مرجع سابق ص١٨١.

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى حلقة رقم (٢١) عدد: ٢٨٣٠ في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨٢م.

عهد إلى كريم ثابت لبحث الأزمة، وشرح الموقف لحسن يوسف، وأهمل في ذلك عبد الهادي إهمالاً تامًا(١).

(ت) حرب فلسطين :-

عندما قامت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م، قام بشأنها خلاف بين الملك فاروق والنقراشى باشا رئيس الوزراء آنذاك، حول دخول الجيش المصرى تلك الحرب، إذ كان الملك متحمسًا للحرب، بينما كان النقراشى باشا يرى تدبر الأمر، بسبب وجود القوات البريطانية في منطقة القنال خلف قواتنا، ولكنه لم يلبث أن نزل على رأى الملك. وكان موقف عبد الهادي هنا سلبيًا حيث أنه خضع هو الآخر لرأى الملك ولم يشأ أن يبدى إعتراضًا على هذا الموقف(٢) .

والجدير بالذكر أن محكمة الثورة قد وجهت إلى إبراهيم عبد الهادي تهمة الزج بالجيش المصرى في حرب فلسطين، وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل في موضعه.

(ث) إصلاح اليخت الملكى "المحروسة":-

كان للملك فاروق يخت ملكى يستخدمه في رحلاته الخاصة، وقد حدث أن تعطل هذا اليخت لفترة من الوقت، وفي عهد وزارة النقراشى الثانية رغب فاروق في إصلاح هذا اليخت، فطلب من الوزارة إعتماد مبلغ مالى يتجاوز المليون من الجنيهات، ولم تكن وزارة النقراشى متحمسة لهذا المشروع، وخاصة حسين فهمي بك وزير المالية، كما أعترض إبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكى، وكان إعتراضه مبنيًا على ضخامة المبلغ المطلوب لإصلاح اليخت الملكي. وكان فريق من أعضاء مجلس النواب يتردد في الموافقة على تلك النفقات، وأنتهى الأمر بأن دعا وزير الحربية "محمد حيدر باشا" أعضاء اللجنة المالية بالمجلس لزيارة اليخت الملكى وناقشهم في أهمية المشروع. وظلت المشكلة معلقة حتى تولى إبراهيم عبد الهادي رئاسة الوزارة ، وعندما عرض

---

(١) حسن يوسف : المرجع السابق ص ٣٥٦، محمد عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ص ٢٦.

(٢) حسن يوسف : المرجع السابق ص ٣٥٨.

عليه الموضوع طالب إبراهيم عبد الهادي بتأليف لجنة لدراسة الموضوع[1] ، ووافق عبد الهادي على عرض الأمر على البرلمان فقرر البرلمان عدم إجراء الإصلاحات قبل الرجوع إلى الخبراء العالميين، ولكن الملك ضرب بذلك عرض الحائط، وأرسل اليخت إلى إيطاليا لشركة معينة، ليواجه عبد الهادي بالأمر الواقع، ورتب الملك فاروق مسألة العمولة مع "إدمون جهلان" سمساره الخاص، واضطر إبراهيم عبد الهادي إلى أن يرصد لهذا الغرض ضمن تعديلات الميزانية مبلغًا من المال وقدره ٣٥٠,٠٠٠ جنيهًا. ومع وصول حزب الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠ بعد إقالة وزارة إبراهيم عبد الهادي في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩، وافق الوفد على زيادة المبلغ وأرجع ذلك إلى إنخفاض قيمة الجنيه المصرى، مماترتب عليه إرتفاع تكاليف الإصلاح، هذا في الوقت الذي بلغ العجز في الميزانية نحو ١٦ مليونًا من الجنيهات[2] .

ومما يجدر ذكره أن محكمة الثورة قد وجهت إلى إبراهيم عبد الهادي تهمة الموافقة على إعتماده مبلغًا كبيرًا لإصلاح اليخت الملكى والخاص بالملك فاروق رغم إقتناعه (أي عبد الهادي) بعدم جدوى المشروع وأنه لا يخدم الدولة في شئ. وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل في موضعه.

(ج) زيارة رئيس جمهورية سوريا لمصر :-

على أثر إنقلاب عسكرى قام في سوريا[*]، ولم تكن البلاد العربية تتوقع هذا الإنقلاب المفاجئ ولذلك كان وقعه شديدًا[1]. فقد أطاح هذا الإنقلاب برئيس

---

(١) سهير أسكندر : مرجع سابق ص ٣٧٧، لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر، مرجع سابق ص ٥٦٩-٥٧٠.

(٢) مضابط مجلس الشيوخ الجلسة الثالثة في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٠م ص ٥٦، الأهرام عدد : ٢٤٠٠٧ في ٤ أغسطس، عدد : ٢٤٤٢٣ في أول أكتوبر سنة ١٩٥٢م، عدد : ٢٤٤٥٣ في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢م مذكرات إبراهيم عبد الهادى: حلقة رقم (٢٣) عدد: ٢٨٣٤ في ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٢، عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٧ ص ١٨٨، ١٨٩، حسن يوسف : مرجع سابق ص ٢٦٣، محمد عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ص ٢٧ ،لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر مرجع سابق ص ١٨٦.

(*) قامت في سوريا ثلاثة إنقلابات عسكرية أطاحت بالحكم المدنى وعزل شكرى القوتلى رئيس الجمهورية، وخلق جوًا أبعد ما يكون عن الاستقرار حيث قام حسنى الزعيم بالإنقلاب الأول في ١٣ أبريل سنة ١٩٤٩م، وتزعم الكولونيل سامى الحناوى الإنقلاب الثانى في ٤ أغسطس وفي ٢٠ ديسمبر قاد أديب الشيشكلى الإنقلاب الثالث.

الجمهورية "شكرى القوانلى" وتولى حسنى الزعيم مقاليد الحكم فى ٣ أبريل سنة ١٩٤٩م، وأخذ ينشد موافقة الأردن والعراق لإقامة سوريا الكبرى، وفجأ قدم إلى مصر واجتمع بالملك فاروق وأتفقا على قرارات خطيرة منها :-

١- المناداة بالملك فاروق ملكًا على سوريا.

٢- أن يكون حسنى الزعيم نائبًا للملك في دمشق.

٣- أختيار عبد العزيز بدر بك محافظ القنال وزيرًا لمصر في دمشق، ومحسن البرازى وزيرًا مفوضًا لسوريا في القاهرة لأستكمال الإجراءات الأدارية لتنفيذ الإندماج[٢] .

وتنفيذًا لهذا الإتفاق الذي تم بين الملك فاروق وحسنى الزعيم، أختار الملك ممثله الجديد في سوريا وهو عبد العزيز بدر بك ليكون سفيرًا فوق العادة في دمشق. ولقد جرى كل هذا دون علم إبراهيم عبد الهادي بهذا الأمر الخطير[١]. وقد فوجئ عبد الهادي بهذا القرار عن طريق حسن يوسف وكيل الديوان الملكى وقد أكتفي عبد الهادي بعتاب حسن يوسف عن عدم إخطاره مسبقًا بهذه الواقعة[٢].

(ح) تعيين رئيس هيئة أركان الحرب :-

أبدى الملك فاروق رغبته في أن يكون تعيين رئيس هيئة أركان حرب الجيش خلفًا للفريق إبراهيم عطاالله، بأمر ملكى وليس بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء والخاص بتنظيم الجيش، وبرر فاروق ذلك بقوله "إن الوزارة

أنظر : محمد محمد شركس : العلاقات المصرية السورية من سنة ١٩٤٥م إلى ١٩٥٨م رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب المنيا قسم التاريخ سنة ١٩٩٢م ص ١٦٩ وما بعدها، سهير أسكندر مرجع سابق ص ٣٦٥ وأنظر كذلك : مصطفي بهجت بدوى : حكايات سبتمبرمرجع سابق ص ٢٨٠ - ٢٨٢.

(1) المصور : عدد ١٢٧٨ في ٨ إبريل سنة ١٩٤٩م .

(٢) حسن يوسف : مرجع سابق ص ٢٠٨، ٢٠٩ ، سامى أبو النور : مرجع سابق ص ٢٩١.

(١) حسن يوسف : المرجع السابق ص ٢٦٣، الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م مرجع سابق ص ١٩١.

(٢) مذكرات كريم ثابت المنشورة في الجمهورية : عدد: ٥٥٣ في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٥م، لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر مرجع سابق ص ٥٦٩، سهير أسكندر : مرجع سابق ص ٣٣٧.

اليوم – وزارة عبد الهادي – هى وزارة صديقة، ولكنها قد لا تكون كذلك دائمًا فأريد مستقبلاً أن أكون حرًا في تعيين الرجل الذي أثق به وبإخلاصه" (٣)

وكان الملك فاروق يرى ضرورة تعيين الفريق عثمان المهدى رئيسًا للأركان، بينما كان عبد الهادي باشا بصفته رئيسًا للوزراء يرى تعيين فؤاد صادق رئيسًا للأركان، وكان عبد الهادي يفضل الأخير لدوره البطولى في حرب فلسطين، وخبرته في قيادة الجيش والعسكرية عمومًا، وكان فؤاد صادق قائد ميدان في الجيش مشهودًا له بالكفاءة التامة والضباط يعرفون قدره. وأمام إصرار الملك على تعيين عثمان المهدى، رأى عبد الهادي أنه لا فائدة من إصراره على تعيين فؤاد صادق. ولكنه رأى من باب الإنصاف أن أقترح على الملك تعيين فؤاد صادق مفتشًا للجيش فقال له وزير الحربية حيدر باشا لا مانع من تحقيق هذه الرغبة. ومما يجدر ذكره أن إصرار عبد الهادي على تعيين فؤاد صادق كرئيس للأركان جاء لرغبة رجال الجيش في تعيينه وأنهم رأوا أن "صادق" هو خير من يتولى منصب رئاسة الأركان(١).

وعلى الرغم من أن عبد الهادي قد وافق على ترشيح الملك للفريق عثمان المهدى لشغل هذا المنصب، إلا أنه تباطأ في إعداد التشريع المعدل لهذا القانون، إلى أن جاءت وزارة حسين سري باشا المحايدة فأسرعت إلى تنفيذ توجيهات الملك في هذا الشأن(٢).

(خ) تعديل الدوائر الانتخابية :-

كان الفصل التشريعى لمجلس النواب القائم منذ يناير سنة ١٩٤٥م، ينتهى في الأيام الأولى من نوفمبر سنة ١٩٤٩م، إذا أخذ بنظام الدورات الخمس، أو في الأيام الأولى من يناير سنة ١٩٥٠م إذا أخذ بمبدأ السنوات الخمس.

---

(٣) مذكرات كريم ثابت المنشورة في الجمهورية : عدد : ٥٤٤ في ٢١ يونيو سنة ١٩٥٥، لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر مرجع سابق ص ٥٧٠.

(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى حلقة ٢٣ عدد ٢٨٣٤ في ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٢ مذكرات كريم ثابت المنشورة في الجمهورية : عدد : ٥٥٣ في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٥، لطيفة سالم : المرجع السابق ص ٥٧٠ ، سهير أسكندر : مرجع سابق ص ٣٣٨.

(٢) حسن يوسف : مرجع سابق ص ٢٦٣.

وكان التعداد الذي أجرى في سنة ١٩٤٧م قد أثبت أن عدد السكان قد زاد زيادة كبيرة لا مفر معها من إجراء تعديل في الدوائر الإنتخابية تمهيدًا للإنتخابات المقبلة. وأعدت وزارة الداخلية تقسيمًا جديدًا لتلك الدوائر عندما كان عبد الهادي وزيرًا لها ورئيسًا للوزراء. وقد أبدى المرشحون من الحزبين الحاكمين (السعدى والدستورى) ملاحظتهم عليه فقام بينهما خلاف مرير[٣] .

كما نشأ خلاف بين القصر وإبراهيم عبد الهادي على كيفية التعديل، إذ كان من رأى حكومة عبد الهادي أن يكون تقسيم الدوائر بموجب قرار من مجلس الوزراء ورئيسه إبراهيم عبد الهادي بعد فض الدورة البرلمانية القائمة، بينما رأى القصر أن يكون تقسيم الدوائر بموجب قانون يعرض على البرلمان[٤].

وأخيرًا في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٩م، أي قبل إقالة وزارة عبد الهادي بتسعة أيام وقع الملك المرسوم الخاص بتقسيم الدوائر الإنتخابية، ووعدت الحكومة بعرضه على البرلمان عقب عطلة عيد الفطر المبارك، أي في أوائل أغسطس سنة ١٩٤٩، كما صرح عبد الهادي بأن الإنتخابات سوف تجرى في أكتوبر سنة ١٩٤٩، ووعد عبد الهادي بوقف الأحكام العرفية أثناء الإنتخابات وأباحة حرية الاجتماع والخطابة والنشر[١] .

(د) وفي الجمعة الأخيرة من شهر رمضان قام الملك فاروق بتأدية الصلاة في مسجد المنتزه، وكانت التقاليد هنا جرت على أن يكون رئيس الحكومة "إبراهيم عبد الهادي" في صحبة الملك لتأدية صلاة الجمعة اليتيمة، ولكن ديوان كبير الأمناء لم يخطر عبد الهادي باشا لحضور تلك المناسبة[٢] .

(ذ) وكانت خاتمة المطاف في الخلاف بين عبد الهادي والقصر، أن قام كل من الأستاذ مصطفي مرعى بك وزير الدولة، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير التموين بزيارة حسن يوسف وكيل الديوان الملكى في أوائل شهر يوليو

---

(٣) نفس المرجع : ص ٢٦٤.
(٤) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر : مرجع سابق ص ٥٧١.
(١) حسن يوسف : المرجع السابق ص ٢٦٤.
(٢) نفس المرجع : ص ٢٦٤- ٢٦٥.

سنة ١٩٤٩م في مكتبه بقصر رأس التين وأعربا له عن تذمرهما من الطغيان الحزبى الذي يتزعمه إبراهيم عبد الهادي، وقالا له أنهما يفكران جديًا في الإستقالة من وزارة عبد الهادي. وكان فشل عبد الهادي في التوفيق بين الأحزاب، بالإضافة إلى التقارب الذي حدث بين فاروق والوفد والذي تطلب وزارة قومية، كان ذلك تمهيدًا بالفعل لسقوط وزارة عبد الهادي في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م(٣).

ورغم هذه الخلافات السابقة الذكر والتي وقعت بين عبد الهادي والملك فاروق إلا أن ذلك لم يؤثر على جوهر العلاقة بينهما حيث أن هذه الخلافات لم تكن جوهرية، كما أن عبد الهادي لم يصر على خلافاته مع الملك، فكان يبدى إعتراضًا أول الأمر ثم لم يلبث أن يرضخ لأوامر وطلبات الملك كما أسلفنا.

فلقد ربطت علاقة التبعية بين عبد الهادي والملك، وتوثقت الصلة بينهما وراح عبد الهادي – عندما كان رئيسًا للوزراء – ينفذ طلبات الملك ويعصف بالمعارضين ولم يرحم اليمين ولا اليسار. وفي هذه المرحلة التي تولى عبد الهادي فيها رئاسة الوزارة، كان هناك إدراك قوى أن حركة الإخوان المسلمين تنوى أن تمسك بالسلطة وربما أستطاعت أن تزيح الملك، ومع تدهور الوضع الداخلى في مصر سنة ١٩٤٩م، أظهر الملك فاروق فيما تعبر عنه وثائق هدى جمال عبد الناصر ، مزيدًا من الرضوخ لبريطانيا ومطالبها الإستراتيجية، وذلك في مقابل حصوله على ضمان من الحكومة البريطانية بمساعدته في حالة حدوث إنقلاب أو ثورة ضده، وكانت خطوات عبد الهادي نحو مد قانون الأحكام العرفية لمدة عام، فضلاً عن اغتيال الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين، وإتخاذ إجراءات بوليسية صارمة، كانت داعية لرضا الملك عنه،

---

(٣) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر ، مرجع سابق ص ٥٧١.

حيث عبر للسفير البريطاني "أن رئيس وزرائه يؤدى عمله بشجاعة ونجاح ولو طال عمره لأعطى المزيد"[1].

وبعد كل ما أتخذه إبراهيم عبد الهادي من ولاء وإخلاص لخدمة الملك وقبوله المجازفة وتعرضه للأخطار الجسيمة نتيجة حملته ضد الإخوان المسلمين، فإنه كان يستحق مزيدًا من التقدير من جانب القصر والملك ، إلا ان فاروق قد رتب الأمر لإسقاط عبد الهادي، فأهمل فاروق رئيس وزرائه حتى أنه لم يصحبه معه لتأدية صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان كما جرت العادة المتبعة[2].

وبعد إقالة إبراهيم عبد الهادي من رئاسة الوزارة في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م، يحاول فاروق لأول مرة أن يكون ودودًا مع رئيس وزرائه المستقيل لغرض في نفسه، فقد أرسل الملك لعبد الهادي المستشار الصحفي كريم ثابت ليخبره بإقصاء أي تفكير في أن الملك قد ضحى به بحال من الأحوال، حيث يكن له كل التقدير، كما أنه يتمتع بثقته، وعليه أن يعتبر نفسه معدًا للعمل معه في المستقبل. والغرض من هذا التصرف جلى وواضح، فربما يحتاج فاروق إلى عبد الهادي فيجده طوعًا لمشيئته ورهنًا لإشارته[1].

كما أن عبد الهادي رغم إقالته من رئاسة الوزارة ، فإنه يحاول كسب ثقة الملك مرة أخرى وإستعداده لكي يكون رهن إشارته، وتمنى عبد الهادي لفاروق الخير والتوفيق في إختيار الوزارة التي يريدها فجاء في كتاب إستقالة عبد الهادي للملك فاروق " .... والله أسأل أن يحفظ ذاتكم الكريمة ذخرًا ويوفقكم دائمًا إلى ما فيه رفعة الوطن ومجده. وتفضلوا يا مولاى بقبول أخلص الولاء ودائم الوفاء لذاتكم الكريمة وعرشكم المفدى ....." [2].

---

(١) سهير أسكندر : مرجع سابق ص٣٦٦ – ص٣٧٧، لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر : مرجع سابق ص٥٦٨ – ص٥٦٩، هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٢م، دار المستقبل العربى بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م ص ٣١٢.

(٢) حسن يوسف : مرجع سابق ص ٢٦٤.

(١) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر ..... المرجع السابق ص٥٧١.

(٢) الدستور : عدد : ١٣٢٦ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م. ، فؤاد كرم : المرجع السابق ص ٤٧١.

والجدير بالذكر أنه في الفترة التي تولى فيها إبراهيم عبد الهادي رئاسة الديوان الملكى، قد تلقى العديد من العرائض والشكاوى من كافة طبقات المجتمع. وهذه العرائض تعبر عن المشاكل التي كان يعانى منها أفراد المجتمع في مختلف المجالات. فلقد تقدم العديد من رجال البوليس بدرجاتهم المختلفة يطلبون من رئيس الديوان الملكى "إبراهيم عبد الهادي" برفع مظلمتهم إلى الملك فاروق لإنصافهم بالموظفين المدنيين وضباط الجيش، وإبعاد الظلم الواقع عليهم وصرف مرتباتهم المتأخرة، وذلك بسبب تدهور الحالة الاقتصادية في البلاد من جراء الحرب العالمية الثانية(٣).

كما تلقى عبد الهادي عدة شكاوى من بعض الأهالى يطلبون فيها حمايتهم من مرض الملاريا الذي تفشى في البلاد بصورة كبيرة خاصة في صعيد مصر. كذلك تقدمت جهات عديدة بشكواها إلى عبد الهادي يطلبون فيها ضرورة محاسبة المقصرين عن أداء واجبهم وتقاعسهم عن مقاومة الأمراض الخطيرة كالحمي والملاريا والكوليرا، كما طالبوا بالعمل على مقاومة هذه الأمراض والقضاء على العوامل التي أدت إلى أنتشارها في البلاد(١). بالإضافة إلى هذه الشكاوى فإن إبراهيم عبد الهادي قد تلقى عدة شكاوى أخرى في قضايا مختلفة. ومما يجدر ذكره أن إبراهيم عبد الهادي قد نظر في بعض هذه الشكاوى والعرائض ووقع على البعض منها بخط يده وقام بعرضها على الملك فاروق لأهميتها، بينما حفظ عبد الهادي البعض الآخر من هذه الشكاوى.

وأثناء عمل إبراهيم عبد الهادي كرئيس للديوان الملكي، أصدر النقراشى باشا رئيس وزراء مصر قرارًا بحل جماعة الإخوان المسلمين في ٨ ديسمبر

---

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين، محفظة رقم ٥٠٩، التماسات بوليس ملف سنة ١٩٤٧م. أنظر مجموعة الملاحق أرقام ١٦، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠.

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين، محفظة رقم ٨١٩، ديوان جلالة الملك مراسلات الوزارات إلى الديوان الملكى – وزارة الصحة – من ١٩١٢/٤/١٦ إلى ١٩٤٨/٣/١٢م. أنظر مجموعة الملاحق أرقام (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤)

سنة ١٩٤٨م، وكان لهذا القرار ردود أفعال متباينة في الداخل والخارج. وفي ذلك تلقى عبد الهادي برقيات عديدة منها ما يعبر عن تأييده لقرار الحل والبعض الآخر يعلن إستياءه لهذا القرار(٢) .

(٧) علاقة الوزارة بالإنجليز :-

على أثر تشكيل إبراهيم عبد الهادي لوزارته في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، خلفاً للنقراشى باشا، أعلنت الحكومة البريطانية رضاها عن هذا التشكيل الوزارى وعن رئيس الوزراء نفسه، حيث أرسل أندروز Androws الوزير البريطانى المفوض في القاهرة برقية إلى لندن جاء فيها "قضت الظروف بالتعجيل في تشكيل الوزارة حيث أن أختيار الملك فاروق لإبراهيم عبد الهادي ليتولى رئاسة الوزارة ، فإن السياسة الحالية هى إستمرار لسابقه، تجاه الإخوان المسلمين، وهذا الذي أبعد خشبة باشا من رئاسة الوزارة، لأنه أقنع حسن البنا زعيم الإخوان بوجود حل وسط مع الإخوان تحت شعار الوحدة الوطنية كما أن الملك عازم على أستعمال الشدة مع الإخوان" (١) .

وعقب توليه الحكم صرح إبراهيم عبد الهادي أنه سيلتزم بسياسة سلفه النقراشى باشا في عدم التفريط في حقوق البلاد القومية والعمل على جلاء الجنود الأجنبية عن أرض الوطن وتحقيق وحدة وادى النيل بين مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك(٢) . وقد أبلغ إبراهيم عبد الهادى بالفعل السفير البريطانى بالقاهرة بأن الحكومة المصرية، على أستعداد لإستئناف التفاوض مع الحكومة البريطانية على أساس جلاء الجيوش البريطانية ووحدة وادى النيل،

---

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين محفظة رقم ٥٥٧، من سنة ١٩٣٦ إلى ١٩٤٧/٧/١٥م "محفظة الإخوان المسلمون".

(1) F.O. 371/43918 Androws to London, No. 508 in 2-5-1949.

(٢) الأهرام : عدد : ٢٢٧٧٢ في ٤ يناير سنة ١٩٤٩.

غير أن الحكومة البريطانية ردت بعدم أستعدادها آنذاك لإجراء التفاوض مع حكومة إبراهيم عبد الهادي، معللة ذلك بأن الفرصة لم تأت بعد(٣) .

وربما كان ذلك بسبب تشكك الحكومة البريطانية في بقاء وزارة إبراهيم عبد الهادي في الحكم؛ نتيجة لما كانت تتعرض له من أضطرابات داخلية بسبب مواجهتها للقوى المناوئة لها من جماعة الإخوان المسلمين والعناصر الشيوعية وحزبى الوفد والكتلة الوفدية، مما ترتب عليه زيادة في حالة عدم الأستقرار وأضطراب أحوال الأمن التي شهدتها البلاد في غضون تلك الأيام. ونتيجة كذلك لما واجهته الحكومة من نتائج وخيمة نتيجة لهزيمة الجيش المصرى في حرب فلسطين؛ وربما يرجع السبب أيضًا إلى كون حكومة إبراهيم عبد الهادي تمثل هى الأخرى حكومة أقلية لا تتمتع بأغلبية شعبية مما كان كفيلاً بإثارة مخاوف وزير الخارجية البريطانى "مستر بيفن" الذي سبق وكشف عن إنطباعه بعدم إيمانه بالتفاوض مع حكومات من الأقلية خشية الفشل.

ومع ذلك فقد لوحظ في مايو سنة ١٩٤٩م، إجراء محادثات عسكرية فنية سرية بين حكومة إبراهيم عبد الهادي والحكومة البريطانية، وكان الغرض منها بحث مسألة تسليح الجيش المصرى ومناقشة الأعتبارات العملية التي تؤثر وتعوق إنسحاب القوات البريطانية من مصر. أما دوافع بريطانيا للإقدام على إجراء مثل هذه المحادثات مع مصر، فقد كشف عنها "فيلد مارشال سيروليم سليم " Field Marshal, sir William Slim" رئيس أركان حرب قوات الأمبراطورية البريطانية في حديثه مع إبراهيم عبد الهادي بالقاهرة عندما أخبره بقلق بريطانيا الزائد من الخطر السوفيتى الشيوعى، الذي يتربص بمصر وبمنطقة الشرق الأوسط بوجه عام، ويهدد معه مصالح وأهداف الإستراتيجية البريطانية في المنطقة، الأمر الذي يتطلب معه وضع نظام دفاعى بريطانى للشرق الأوسط، وجعل قاعدة قناة السويس مركز القيادة لإدارة القواعد العسكرية البريطانية في المنطقة. وقد أوضح "سليم" أن وجود الجيوش البريطانية في قناة

---

(٣) روز اليوسف : عدد: ١١٠٣ في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٩، أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٢٤٠ ، سامي أبو النور القصر ودوره .... مرجع سابق ص ١٣٤ وأنظر كذلك:

- F.O. 371 / 73504 Cambell to Bevin No. 406, July, 17- 1949.

السويس لا يعنى الأحتلال بأى حال، بل هدفه الدفاع لمواجهة تطورات الموقف الدولى، وأن بإستطاعة السلطات العسكرية المصرية أن تجد نظامًا يخدم مصلحة البلدين المشتركة.(١)

وقد أدرك إبراهيم عبد الهادي أن بريطانيا ترفض بشده الإنسحاب غير المشروط من مصر لما فيه من ضرر أكيد لأوضاعها الاستراتيجية في بلاد الشرق الأوسط وأن فكرة المحادثات العسكرية الفنية، إنما تتخذها بريطانيا كذريعة لتجنب المفاوضات على المستوى السياسى المتأثر بطبيعته بالرأى العام المصرى. ومن ثم كان طبيعيًا أن تصل هذه المحادثات إلى طريق مسدود بسبب إتساع الهوة بين المطلب المصرى المتمثل في جلاء القوات الأجنبية بلا قيد أو شرط وبين الأطماع الاستراتيجية في مصر وإصرار بريطانيا على إبقاء قوات لها في مصر وعدم سحبها منها من غير أن تكون هناك شروط معينة(٢).

وكنتيجة لهذا الإخفاق الذي منيت به هذه المحادثات العسكرية، أبدى الملك فاروق أمتعاضًا شديدًا تجاه إبراهيم عبد الهادي وحكومته، وقوى لديه الدافع للأطاحة بها ، مؤكدًا بذلك مفهوم أستعداده للتآمر مع الإنجليز ضد المصلحة الوطنية من أجل ضمان عرشه، حيث كان يعلق أملاً كبيرًا على عقد إتفاقية للتعاون العسكرى مع بريطانيا لتكون من ناحية خطوة على طريق تحسين العلاقة معها بعد أن أعترى هذه العلاقة مسحة من الفتور والجمود النسبى منذ حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م، ومن ناحية أخرى حتى يضمن الإنجليز له بعد أن أوهموه بأن الجيش البريطانى في القناة هو الوحيد القادر على حماية عرشه من الأخطار المحدقة به سواء كانت أخطارًا خارجية من قبل السوفيت أو أخطارًا داخلية من قبل العناصر الوطنية ، خاصة من قبل جماعة الإخوان المسلمين ، التي راحت تنتقد بعنف مرارة استمرار هذا التدهور الشديد في الأوضاع

---

(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢٢) عدد: ٢٨٣٣ في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٨٢م، هدى جمال عبد الناصر : مرجع سابق ص ٣٠٥ إلى ص ٣١٥، وعن مدى التخوف البريطانى من الخطر السوفيتى في بلاد الشرق الأوسط أنظر : فؤاد المرسى : العلاقات المصرية – السوفيتيه من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٥٦م، دار الثقافة الجديدة بالقاهرة سنة ١٩٧٦م، ص ٩٣ وما بعدها.

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢٢) العدد السابق ، هدى جمال عبد الناصر : المرجع السابق ٣٠٩، ٣٢٤.

الاجتماعية والاقتصادية وسوء سير العمليات الحربية في فلسطين وزيادة فساد الأسرة المالكة .

ومما تجدر ملاحظته أن هذه المحادثات العسكرية الفنية قد أستؤنفت بعد إقالة وزارة إبراهيم عبد الهادي، وفي عهد حكومة الوفد الأخيرة، إلا أنها لم تسفر أيضًا عن أي نجاح[1] .

وعلى الرغم من أن المباحثات بين الحكومة البريطانية ووزارة إبراهيم عبد الهادي بشأن القضية الوطنية لم تحقق نجاحًا بارزًا، إلا أن الحكومة البريطانية قد أثنت على وزارة عبد الهادي، ونجاحها في القضاء على الأرهاب والمحافظة على الأمن العام، وعملها الدءوب في محاربة الغلاء ورفع مستوى المعيشة. فذكرت جريدة التيمس البريطانية تعليقًا لها على إقالة وزارة إبراهيم عبد الهادي " ...... كان يبدو حتى وقت قريب جدا أن الوزارة المؤلفة من السعديين والأحرار الدستوريين هى التي ستجرى الإنتخابات القادمة لتتمكن من المضى في المحافظة على الأمن العام، وتنفيذ مشروعات الإصلاح الاجتماعى التي رسم خطوطها الأولية المغفور له النقراشى باشا. وقد كانت سياستها في هاتين الناحيتين موضع التقدير ، فإن الضرب بيد من حديد على أيدى الذين يقومون بأعمال الإرهاب أعاد الطمأنينة إلى نفوس الشعب وجدد الثقة بقوة الحكومة ، كما أنه كان من أثر نجاح الوزارة في تشجيع الملكيات الصغيرة، أن أصبح الأمل يملأ قلوب الطبقة الفقيرة. ولقد تعرضت وزارة عبد الهادي لحملات مستمرة من حزب الوفد كان يستخدم فيها كل سلاح، وعلى الأخص ميدان السياسة الخارجية، ولكن الوزارة بالرغم من هذا كله كانت قويه حتى في

(١) هدى جمال عبد الناصر : المرجع السابق ص ٣٠٧ وما بعدها، وعن المحادثات العسكرية المصرية – البريطانية في عهد حكومة الوفد الأخيرة أنظر : وزارة الخارجية الملكية، محاضر المحادثات والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس سنة ١٩٥٠ إلى نوفمبر سنة ١٩٥١م، مطبعة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥١م، ص ٦٢ وما بعدها.

الوقت الذي أصيب فيه الشعب المصرى ببعض خيبة الأمل بسبب ما أحرزته اسرائيل من نجاح ...." [1].

(٨) **علاقة الوزارة بجماعة الإخوان المسلمين :-**

أجتاحت مصر في نهاية الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها ،عدة حوادث دموية، بدأت بمقتل الدكتور أحمد ماهر في فبراير سنة ١٩٤٥م، ثم أخذت تتطور وتتنوع مظاهرها، ثم جاءت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م، فكان لها أثرها في إشاعة روح القتل والتدمير. وقد أعتقدت حكومة النقراشى باشا أن جماعة الإخوان المسلمين وراء تلك الحوادث بعد أن قويت شوكتهم وزاد تدريبهم على السلاح في حرب فلسطين[2].

ونتيجة لهذا الاعتقاد من قبل حكومة النقراشي باشا تجاه جماعة الإخوان المسلمين ، أصدر النقراشى باشا رئيس وزراء مصر وبصفته حاكمًا عسكريًا، أمرًا عسكريًا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ م بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها[3]، وذلك بناءً على مذكرة وكيل وزارة الداخلية للأمن العام "عبد الرحمن عمار" أوضح فيها أن من أسباب الحل هو رغبة الجماعة في الوصول إلى الحكم وقلب النظم المقررة في البلاد[1].

وبناءً على مذكرة وكيل وزارة الداخلية، قامت حكومة النقراشى بمصادرة أموال الجماعة وتصفية شركاتها وحاصرت الشرطة المركز العام للإخوان

---

(١) آخر لحظة : ملحق آخر ساعة : عدد: ٧٧٠ في ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٩م. مقال لمراسل جريدة التيمس البريطانية بعنوان "وزارة إبراهيم عبد الهادى قضت على الإرهاب وملأت قلوب الطبقة الفقيرة بالأمل".

(٢) حسن يوسف : مرجع سابق ص ٢٦١.

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين : محفظة رقم (٥٥٧) الإخوان المسلمون ١٩٣٦ – ١٩٤٩م.

(١) الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٧٧، سامى أبو النور: مرجع سابق ص ٢٣٠، سميرة بحر : الأقباط في الحياة السياسية المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة سنة ١٩٨٤م ص ١٤٢.

المسلمين، وأعتقلت كل المجتمعين فيه بإستثناء الشيخ "حسن البنا[٢] المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، ورغم أن قانون الجمعيات لم يكن قد صدر بعد، ومن ثم جاء قرار الحكومة ينطوى على مخالفة صريحة للدستور. ولقد كان البنا من جانبه مدركًا لمغزى هذا الاضطهاد الذي تعرضت له الجماعة، وبدت مخاوفه من أعضاء الجهاز السرى للجماعة بشكل أساسى وحاول "البنا " دون جدوى مقابلة النقراشى لإثنائه عن قرار الحل تحسبًا للنتائج[١] .

وقد علق المسئولون بوزارة الخارجية البريطانية على هذا القرار – قرار حل جماعة الإخوان المسلمين– بمذكرة أُرسلت إلى السفارة البريطانية بالقاهرة جاء فيها " شكلت الحوادث الأخيرة لهذه المنظمة " الجماعة " تهديدًا للأمن

(٢) ولد حسن البنا (١٩٠٦ – ١٩٤٩م) في قرية المحمودية (محافظة البحيرة) في أسرة ساعاتى من أتباع المذهب الحنبلى. تلقى تعليمه الابتدائى في القرية ، ثم درس ثلاثة أعوام في دمنهور بالمدرسة الإلزامية لتخريج مدرس المرحلة الإبتدائية وفي سنة ١٩٢٣م ألتحق بواحدة من أقدم كليات المعلمين التابعة للدولة "دار العلوم" في القاهرة وأنهى تعلميه بها في سنة ١٩٢٧م. وفي سبتمبر سنة ١٩٢٧م بدأ يعمل مدرسًا بإحدى المدارس الابتدائية الحكومية بالإسماعيلية، ونقل إلى القاهرة منذ سنة ١٩٣٤م حيث عمل بها حتى سنة ١٩٤٦م بعد ذلك قدم إستقالته وتفرغ للعمل السياسى كلية.

وكان البنا أثناء دراسته بالقاهرة من أوائل الذين انضموا لجمعية الشبان المسلمين، وأنضم لجماعة العلماء التي كانت تصدر مجلة الفتح، وبعد تأسيس جمعية الإخوان المسلمين وحتى وفاته كان البنا الزعيم الأوحد لأتباعه الروحيين وبناءً على رأى الباحثين والمعاصرين، فإن أحد أسباب نمو الجمعية وأشتداد عودها السريع يرجع إلى القدرات الفائقة التي يتمتع بها المرشد العام فقد كان البنا يتمتع بطاقة لا تنضب وذاكرة قوية، وقدره هائلة على العمل. وكان على دراية جيدة بتاريخ الإسلام وأحكامه وشعائره، وكان خطيبًا مفوهًا وكاتبًا أجتماعيًا جيدًا ويتمتع بقدرات تنظيمية كبيرة. لمزيد من التفاصيل عن حسن البنا ونشأته أنظر روز اليوسف: عدد : ٣٥٠٥ في ١٤ أغسطس سنة ١٩٩٥ ص ٢١ (عدد خاص عن الإخوان المسلمين والشيخ حسن البنا)، سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الإستقلال من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٢ أكاديمية العلوم السوفيتية معهد الاستشراق ترجمة د. عاطف عبد الهادى علام، دار الثقافة الجديدة سنة ١٩٨٤ الطبعة الأولى ص ٧٠، ٧١، عبد المتعال الجبرى : لماذا أغتيل الإمام الشهيد حسن البنا ،دار الإعتصام، الطبعة الثانية ص ١١ وما بعدها، شكرى القاضى: مرجع سابق ص ٩٠.

(١) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٦٩ إلى ص ٢٧١، زكريا سليمان بيومى :الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية من سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٤٨م ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩م ص ١١٦ ، سامى أبو النور:مرجع سابق ص ٢٣١.

العام، وهناك إرتياح من قبل المسئولين البريطانيين لهذا القرار والقاضـي بحـل تلك الجماعة "[٢].

وردًا على موقف حكومة النقراشى بحل جماعة الإخوان المسـلمين، قـام "عبد المجيد أحمد حسن" أحد أعضاء الجهاز السرى للإخوان المسلمين بإغتيـال النقراشى باشا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨[٣]. وكان واضحًا في تلك الفتـرة أن الجهاز السرى للإخوان قد خرج عن طواعية قياداته ، فمن جهة كـان الجهـاز وراء الإعتداء على العديد من المنشآت والممتلكات اليهودية في القاهرة، فضـلاً عن محاولات إعتداء أخرى وقعت على بعض المنشآت والمصـالح الحكوميـة، مما دعا "البنا" إلي نشر بيان أستنكر فيه تلك الأعمال ووصف أعضـاء الجهـاز بأنهم "ليسو إخوانًا وليسوا مسلمين" [٤] .

وقد حاول إبراهيم عبد الهادي الذي خلف النقراشى باشا في الحكم، كـبح جماح هذه الحوادث، فطلب غداة توليه السـلطة مـن المـديرين والمحـافظين ضرورة بذل مزيد من العناية والجهد لمواجهة أعمال العنف التي ترتكبها جماعة الإخوان المسلمين والتي باتت تهدد أمن البلاد وإستقرارها[١] .

وفي مجلس النواب، أظهر إبراهيم عبد الهادي حرصه على إقرار الأمـن ونشر الطمأنينة في البلاد مؤكدًا أن وزارته ستبذل غاية جهدها من أجل تحقيـق هذا الهدف[٢].

---

(٢) F.O. 371/7363 No. 35. Cairo in 18-12 1948.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن أسباب أغتيال النقراشى ودوافعه ، مع وصف تفصيلي للحادث ومحاكمة الجانى "عبد المجيد أحمد حسن" أنظر : سعيد عبد الرازق : محمود فهى النقراشى ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين من ١٨٨٨- ١٩٤٨ ، الطبعة الأولى مكتبة مدبولى القاهرة سنة ١٩٩٥ ص ٦٠٩ - ٦٦٦، خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر .... مرجع سابق ص ٣١٧ - ٣٣٩ موسى رمضان : الهيئة السعدية ودورها في السياسة المصرية ... مرجع سابق ص ٢٥٣ - ٢٦٠.

(٤) مرتضى المراغى : مذكرات شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة مجلة أكتوبر عدد: ٤٩٦ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٨٦م، سامى أبو النور : .... مرجع سابق ص ٢٣١.

(١) أخبار اليوم : عدد : ٢١٧ في ١ يناير سنة ١٩٤٩م.

(٢) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الإنعقاد العادى الخامس ٣ يناير سنة ١٩٤٩م ص ١٥٧.

ولم يلبث إبراهيم عبد الهادي أن تقدم إلى مجلس النواب بمشروع قانون خاص بحيازة الأسلحة النارية والبيضاء، وفيه فرض عقوبات مشددة على من يحرز أو يتآمر أو يصنع أو يستورد أسلحة نارية أو بيضاء بغير ترخيص من وزير الداخلية، الذي خوله مشروع القانون من سلطة منح الترخيص أو رفضه أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة(٣) .

وقد وصفت جريدة "الأساس" – لسان حال الحزب الحاكم– بأن هذه الأجراءات التي أتخذها عبد الهادي تعد خطوة فعالة على طريق مكافحة وسائل ومحاربة الأرهاب الذي انتشر في البلاد في الأونة الأخيرة ،والتي كان وراءها جماعة الإخوان المسلمين بحسب أعتقاد تلك الجريدة(٤).

وراح عبد الهادي بعد ذلك يشدد من قبضته على أفراد جماعة الإخوان المسلمين بسبب ما كشفت عنه التحقيقات في الحوادث السابقة عن تورط هذه الجماعة في هذه الحوادث. وكان من الأهداف التي نفذتها حكومة عبد الهادي، هو مواجهة الإخوان المسلمين والتصدى لحملاتهم ضد النظام(٥). واستصدر عبد الهادي في سبيل ذلك القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ م الخاص بمد الأحكام العرفية لمدة عام آخر بعد أن كان محددًا لإنتهائها يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٩م(١).

وفي سبيل ذلك أصدر عبد الهادي بصفته الحاكم العسكرى العام عدة أوامر عسكرية منها :–

الأمر العسكرى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٩م بشأن حظر نشر صور أو رسوم للمتهمين أو المحكوم عليهم في الحوادث الجنائية أو لما يجرى أثناء محاكمتهم.

---

(٣) المصدر نفسه : جلسة ٣ يناير سنة ١٩٤٩م ص ٤٣٠.
(٤) الأساس : عدد : ٥١٠ في ٢٧ يناير، ٥٢٧ في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٩م.
(٥) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر، مرجع سابق ٣٠٩، يونان لبيب رزق:تاريخ الوزارات المصرية مرجع سابق ص ٤٩٣، أنظر كذلك : رول ماير : الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة عن فترة ١٩٣٦–١٩٥٢م بحث في الطابع العلمى والسياسى للمنهج ترجمة د. أحمد صادق سعد ، الطبعة الأولى دار شهدى للطباعة ص ٧٤.
(١) آخر لحظة : ملحق آخر ساعة : عدد : ٧٤٨ في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٩م، الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٨٨.

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩م بإضافة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن المفرقعات، وذلك بهدف تشديد العقوبات على كل من يحرز ذلك، وقد وصلت العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، كما نص في المادة ١٠٢/ب " يعاقب بالأعدام كل من استعمل مفرقعات بهدف أرتكاب جريمة القتل السياسى أو تخريب المباني والمنشآت المعدة للصالح العام أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للأجتماعات العامة أو غيرها من المبانى أو الأماكن المعدة لأرتياد الجمهور، أو عرض حياة الناس أو أملاكهم للخطر". وكان هذا التشدد تطورًا طبيعيًا لمواجهة أحداث العنف التي وقعت من أفراد جماعة الإخوان المسلمين ووجهت ضد الأفراد ودور العرض والمنشآت العامة والخاصة وحوادث العنف التي شهدتها البلاد وأستخدمت فيها المواد الناسفة والمفرقعات[٢].

صدر القرار الوزارى رقم ٦٧ بفرض الحراسة على ممتلكات المعتقلين وبغلق المحال الموضوعة تحت الحراسة.[٣].

ولم يسلم الكثير من الشباب ورجال الفكر الدينى من تطبيق الأحكام العرفية، فقد أعتقل عبد الهادي الآلاف بتهمة الخطورة على الأمن العام وخاصة من جماعة الإخوان المسلمين.

وقد أخذ على إبراهيم عبد الهادي أستغلاله لسلطات الحاكم العسكرى الأستثنائية، والتي أوجبتها له الأحكام العرفية في إعتقال عدد كبير من جماعة الإخوان المسلمين. ويذكر ريتشارد ميتشيل Richard Michal أنه عندما ترك عبد الهادي وزارته في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م كان هناك حوالى (٤٠٠٠) شخص من الإخوان المسلمين في سجون طرة وهايكستيب وفي عيون موسى[١]. مما أساء كثيرًا إلى حكمه ودفع ببعض أفراد هذه الجماعة لإرتكاب العديد من

---

(٢) محمد خيرى طلعت : البوليس والأمن السياسى في مصر ١٩٣٧ إلى ١٩٥٢م، رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بكلية الأداب جامعة عين شمس سنة ١٩٩٠ص ٢٥٣، ٢٥٤ وأنظر كذلك الوقائع المصرية : عدد : ٥٧ في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩م ص ٣.

(٣) المصور : عدد : ١٣٠٦ في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٩م، خيرى طلعت : البوليس والأمن السياسى في مصر : المرجع سابق ص ٢٥٤ ، .

(١) ريتشارد متشيل : الإخوان المسلمون ، ترجمة عبد السلام رضوان الطبعة الثانية سنة ١٩٨٥م ص ١٢٠.

الحوادث مثل محاولة نسف دار محكمة الأستئناف بباب الخلق في ١٣ يناير سنة ١٩٤٩م[٢].

وكان إبراهيم عبد الهادي قد أوضح لأعضاء حكومته أكثر من مرة أن إستغلاله لسلطات الحاكم العسكرى لم تكن من أجل تحقيق أغراض شخصية أو حزبية، وإنما كان بهدف تجنب البلاد الوقوع في هاوية الفوضى والاضطرابات، ومحاولة منه لإعادة أستتاب الأمن السياسى في البلاد بعد أن أستاء الكثيرون من الأجانب لحالة الأمن العام، وأتهموا حكومة عبد الهادي بضعفها وعدم قدرتها على الحفاظ على الأمن العام وحماية الأرواح[٣] .

ورغم هذه التبريرات التي ساقها عبد الهادي فإن أقلام المعارضة لم تغفر له أضطهاده لخصومه وبخاصة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين. فقد أشارت المصادر إلى أن عبد الهادي قد بالغ في التنكيل بجماعة الإخوان المسلمين حيث أنه لم يكتف بإعتقالهم ، وإنما أضطهد ذويهم وعائلاتهم وحال دون صرف مرتبات المعتقلين منهم من موظفي الحكومة[١] .

كما وجهت إلى عبد الهادي أصابع الإتهام بأنه ساعد أعوانه في تدبير حادث اغتيال مرشد جماعة الإخوان المسلمين "الشيخ حسن البنا" إنتقامًا لمقتل زميله النقراشى باشا الذي أغتاله عبد المجيد أحمد حسن أحد أفراد هذه الجماعة وذلك ردًا على قرار النقراشى بحل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أملاكها[٢].

---

(٢) أنظر في ذلك : وثائق وتاريخ مصر المعاصر ملف تقارير الحوادث الجنائية، تقرير القضية رقم ١١ جناية عسكرية عليا لسنة ١٩٤٩م، وأنظر كذلك الأساس : عدد : ٩٥٥ في ٧ يوليو سنة ١٩٥٠م، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث، مرجع سابق ص ٢٧٨، وأنظر كذلك: -

- Vatikiotis : The Modern History .... Op Cit. P.367.

(٣) الأهرام : عدد : ٢٣٠٢٨ في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩م الأساس : أعداد : ٦٥٤، ٦٥٨، ٧٤١ في ١٥،٢٠ يوليو، و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩م، الزمان : عدد : ٥٣٥ في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٩م .

(١) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ٢٩١.

(٢) الأهرام : عدد : ٢٣٣٧١ في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠م.

وقد وقع هذا الحادث - حادث اغتيال الشيخ حسن البنا - في الثانى عشر من فبراير سنة ١٩٤٩م، عندما تصدى ثلاثة أشخاص للشيخ "البنا" أمام مركز "جمعية الشبان المسلمين" في القاهرة ليلاً، فأطلقوا عليه رصاصهم وفروا هاربين، وتوفي البنا بعد ساعتين من الحادث[٣] .

وقد أعتقد الإخوان المسلمون أن اغتيال مرشدهم العام إنما هو ثأر من حكومة عبد الهادي لمقتل زميله النقراشى باشا[٤].

وبطبيعة الحال لم يكن إبراهيم عبد الهادي والملك فاروق بمنأى عن التحريض على الحادث، رغم محاولات الوزارات المتعاقبة حفظ التحقيقات والتستر على الجناة الذين أرتكبوا الحادث ، إلا أنه قد جرت بالفعل محاكمة هؤلاء الجناة على يد محكمة الثورة التي أصدرت أحكامها ضد هؤلاء الجناة في أغسطس سنة ١٩٥٤م[٥] .وقد وجهت محكمة الثورة إلى إبراهيم عبد الهادي تهمة تعذيب الإخوان المسلمين وإغتيال الشيخ حسن البناء وقد أوضح عبد الهادي في مذكراته الشخصية أن هذه التهم مبالغ فيها، وأن التحقيقات قد أثبتت عدم صلته بحادث اغتيال الشيخ حسن البنا[١]. إلا أن ذلك لا يعفي إبراهيم عبد الهادي من مشاركته ومسئوليته عن حادث اغتيال الشيخ حسن البنا. كما سيجيئ بيانه في موضعه.

وبعد اغتيال الشيخ حسن البنا شعر الإخوان المسلمين بالإنهيار التام وأن جماعتهم توشك على الإنهيار. كما حدثت الإنقسامات داخل صفوفهم. وأعتقدت جماعة الإخوان أن السبب في كل ما حل بالجماعة يسأل عنه إبراهيم عبد الهادي[٢] .

---

(٣) هانى الخير : أشهر الإغتيالات السياسية في العالم بدون تاريخ ص ١١٩، أنظر كذلك :
- Vatikiotis: The Modern History ......Op. Cit P. 376.

(٤) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية الجزء الثانى ... مرجع سابق ص ٢٨٨ .

(٥) سامى أبو النور : .... مرجع سابق ص٢٣١.

(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقةرقم (١٨)عدد: ٢٨٢٩ في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨٢م.

(٢) أسامة خالد : طبيعة ومشكلات الحكم في مصر الطبعة الأولى ،القاهرة سنة ١٩٨٣ ص١٣٠.

ولذلك حاولت جماعة الإخوان التخلص من إبراهيم عبد الهادي باشــا(*).
ففي ٥ مايو سنة ١٩٤٩م وقعت محاولة الإعتداء المنتظرة منذ وقت طويل على حياة إبراهيم عبد الهادي، فبعد ملاحظة دؤوبة لتحركات عبد الهادي من منزلــه في ضاحية المعادى بالقاهرة، تمركزت مجموعة من الإخوان المسلمين في بقعة استراتيجية من منزل بحى فم الخليج، فأطلقوا النار على سيارة "حامــد جــوده" رئيس مجلس النواب بطريق الخطأ معتقدين أنها سيارة عبد الهادي باشا والتــي كانت من طراز مشابه لطراز عربة رئيس مجلس النواب. وقد نجا حامد جــوده بأعجوبة بالغة ولم يصب بسوء. وهكذا يتضح أن المقصود من هذا الحادث هــو إبراهيم عبد الهادي وليس حامد جوده(٣).

وقد أصيب بعض المواطنين في الحادث نتيجة لغزارة النيران التي وجهت للسيارة، وكذا التفجيرات التي حدثت من إلقاء القنابل اليدوية(١). وعلى الرغم من

(*) أشار محمد على الطاهر إلى نظام الحراسة المشددة على رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادى، وأن عدد رجال الحراسة في طريق عبد الهادى إلى منزله بالمعادى وصل إلى ٥٠٠ جندى مع ضباطهم، وبالإضافة إلى وجود سيارة مصفحة وبوليس على الدراجات البخارية وذلك خشية إغتيال عبد الهادى. لمزيد من التفاصيل عن إجراءات الحراسة المشددة على إبراهيم عبد الهادى خشية إغتياله من جماعة الإخوان المسلمين أنظر : محمد على الطاهر : معتقل الهايكستب المطبعة العالمية سنة ١٩٥٠ عن مذكراته في شهر أغسطس سنة ١٩٤٩م ص٢٢٣.

(٣) محمود عبد الحليم : الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل ، الجزء الثانى من سنة ١٩٤٨م إلى سنة ١٩٥٢م الطبعة الأولى ، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع إسكندرية ص ٢١٣.

(١) عن محاولة إغتيال إبراهيم عبد الهادى أنظر : وثائق وتاريخ مصر المعاصر ملف تقارير الحوادث الجنائية القضية رقم ١٩ جنايات الدرب الأحمر لسنة ١٩٤٩م، أنظر كذلك : محكمة الشعب الكتاب الأول محاكمة محمود عبد اللطيف وأحمد عادل كمال ص ٢٣٤، المصور : عدد : ١٣٠٥ في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩م، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية الجزء الثالث، مرجع سابق ص ٢٨٨، خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر مرجع سابق ص ٣٣٥، ٣٣٦، محمود عبد الحليم : المرجع السابق ص ٢١٣، صلاح شادى: صفحات من التاريخ ، حصاد العمر، الزهراء للإعلام العربى الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٧م ص ١١٤، ١١٥، أحمد عادل كمال : النقط فوق الحروف، الإخوان المسلمون والنظام الخاص، الزهراء للإعلام العربى بالقاهرة سنة ١٩٨٩م الطبعة الثانية ص ٢١٣، ريتشارد متشيل : مرجع سابق ص ١٢١ وأنظر كذلك :

- Vatikiotis : The Modern History .... Op. Cit p. 367.

أن البوليس قد نجح في إلقاء القبض على عشرة أفراد من أعضاء الجماعة[٢]، إلا أن اليوزباشى "صلاح شادي" وهو أحد المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين ، أستطاع مع آخرين في تهريب "نجيب جويفل" وهو أحد المتهمين في الحادث، إلى لبنان بمساعدة كونستابل بوليسي يعمل في المطار يُدعى "رمضان متولى" [٣]

.

ولقد كان للحادث أثره في تحول السياسة الداخلية ، إذ بدأ الملك فاروق يقلق من إستمرار حوادث المقاومة ولعله أن يكون قد خشى على نفسه، ولقد كان هناك تفكير بالفعل من بعض الإخوان لتوجيه ضربتهم إليه، وكانت أحد الدوافع القوية في إسقاط وزارة إبراهيم عبد الهادي،خشية الملك فاروق من بطش الإخوان ، وولى حسين سري الحكم ، فأجرى انتخابات جديدة فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية وكانت عدته في ذلك الفوز إساءة إبراهيم عبد الهادي إلى الأمة وإعتقال أبنائها خاصة من جماعة الإخوان المسلمين والحكم بالإرهاب[١].

(٩) علاقة الوزارة بالضباط الأحرار :-

ظهرت فكرة تشكيل هذا التنظيم خلال فترة الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا التنظيم دخل حيز التكوين أثناء حرب فلسطين فقط[٢]. ويذكر البعض أن نشأة الضباط الأحرار ترجع إلى توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦[٣]. ويذكر أنور السادات أحد أعضاء التنظيم،

---

(٢) عن محاكمة المتهمين في قضية محاولة أغتيال إبراهيم عبد الهادى أنظر :محمود عبد الحليم: المرجع السابق ص ٢١٤ وما بعدها.

(٣) المصور : عددا : ١٣١٣ ، ١٣١٥، في ٩، ٢٣ديسمبر سنة ١٩٤٩، ريتشارد متيشل : مرجع سابق ص١٢١، صلاح شادى : مرجع سابق ص١١٤-١١٥ أحمد عادل كمال : مرجع سابق ص٢٩٠ ، خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر ، مرجع سابق ص ٢٣٦.

(١) أحمد عادل كمال : مرجع سابق ص٢٩١.

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م، تاريخنا القومى في سبع سنوات سنة ١٩٥٢م إلى سنة ١٩٥٩م الطبعة الثانية دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٨٩م ص٢٦، سيرانيان : مصر ونضالها ... مرجع سابق ص٣٤٠.

(٣) محمد عودة : ميلاد ثورة ، كتاب الجمهورية العدد٣١ أكتوبر سنة ١٩٧١م ص١٤،سهير أسكندر : الصحافة المصرية والحركة الوطنية مرجع سابق ص٤٢.

أن هذا التنظيم ترجع بدايته إلى عام ١٩٣٨م في منقباد بأسيوط عندما كان هناك جمال عبد الناصر(*) وبعض الضباط حديثي التخرج، إذ كانت منقباد بدء عملهم الوظيفي في الجيش وبدء إتصالهم السياسي(١).

ويتصور فاتيكيوتس أن تنظيم الضباط الأحرار ظهر ككيان تنظيمي في عام ١٩٤٩م، وأن الأمر قبل ذلك كان يتمثل في علاقات وإرتباطات شخصية بدأت بالكلية الحربية بين عامى ١٩٣٦ - ١٩٣٩م، ونمت وتجددت بين عامى ١٩٤٥م- ١٩٤٨م ، ونمت أكثر أثناء حرب فلسطين، وأنه في الأوقات المبكرة

(*) ولد جمال عبد الناصر في ١٥ يناير سنة ١٩١٨ في قرية بني مر محافظة أسيوط (ويدعى بعض الغربيين أنه ولد في الأسكندريه) وكان والده حسين عبد الناصر وهو إبن أحد الفلاحين، يعمل وكيلاً لرئيس أحد مكاتب البريد الفرعية. وغالبًا ما كانت طبيعة عمله تحتم عليه التنقل من مدينة لأخرى.
وفي عام ١٩٣٦م أنهى جمال عبد الناصر المدرسة الثانوية في القاهرة وفي عام ١٩٣٥م - ١٩٣٦م شارك بنصيب وافر في الحركة المعادية للأمبريالية وحاول جمال عبد الناصر بعد إنهاء مرحلة الدراسة الثانوية الإلتحاق بالمدرسة الحربية (يونيو سنة ١٩٣٦) ولم يقبل بها فألتحق بمدرسة الحقوق حيث درس بها خمسة أشهر من أكتوبر سنة ١٩٣٦م حتى فبراير سنة ١٩٣٧م.
وفي ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ ألتحق بالمدرسة الحربية بقشلاقات العباسية (في القاهرة) وأنهى تعليمه بها في سنة ١٩٣٨م. ثم عين برتبة ملازم أول في سلاح المشاة، في البداية في كتيبة المشاة الثالثة التي كانت ترابط في منقباد محافظة أسيوط ومنذ سنة ١٩٣٩م في الأسكندرية وخدم أثناء الحرب العالمية الثانية في الصحراء الغربية (العلمين) ثم في السودان (جبل العلوى).
وفي سبتمبر سنة ١٩٤٣ رقى لرتبة نقيب وعين معلمًا في مدرسة المشاة ودرس خلال السنوات ١٩٤٥-١٩٤٨م في كلية الأركان (أكاديمية الأركان العامة) ومنذ ١٦ مايو سنة ١٩٤٨م، وحتى ٦ مارس سنة ١٩٤٩ كان يحارب في فلسطين ضمن أفراد الجيش النظامى وجرح في صدره وعولج في مستشفي غزة وسرعان ما عاد إلي الجبهة وتميز أثناء القتال في حصار الفالوجة وخدم لفترة قصيرة في الإسماعيلية بعد إنتهاء الحرب.
وفي يوليو سنة ١٩٤٩م عين وهو في رتبة رائد معلمًا في المدرسة الإدارية العسكرية وفي نهاية سنة ١٩٥١ م أصبح أستاذًا في كلية الأركان وهو برتبة مقدم. لمزيد من التفاصيل عن نشأة وحياة جمال عبد الناصر أنظر : سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الأستقلال : مرجع سابق ص٣٣٨ وما بعدها. وأنظر كذلك محسن محمد : وسقط النظام في ٤ أيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م بالوثائق السرية ،الطبعة الأولى دار الشروق ، سنة ١٩٩٢، ص٩٢.

(١) أنور السادات : أسرار الثورة المصرية (كتاب الهلال عدد ٧٦ في يوليو سنة ١٩٧٥م) ص٢٦٩.

لهذه العلاقات لم يكن هناك ثمة إلتئام فكرى بينهم ، يعتمد على الخطط المنتظمة والعمل الثورى، وأنهم مع نشاطهم السياسى أثناء الدراسة ومع نشـاطهم ضـد الإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية، فإن القيام به في السياسة المصرية، هـذه الفكرة لم تكن قد تبلورت بعد، وأن هذه الفكرة تطورت من خلال الأحداث التـي مرت بها البلاد في الفترة من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥١م[١].

وبعد الهزيمة في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م ، أصـبح متوقعًـا قـرب النهاية، وأنها ستكون على يد العسكريين. ومما لا ريب فيه أن محنـة فلسـطين كانت الصخرة التي تحطم عليها الكيان الملكى في نظر الضباط، فقد رجع هؤلاء الضباط من فلسطين في مارس سنة ١٩٤٩م. بعد توقيع الهدنة مع إسرائيل، وهم في حالة ثورة عارمة عاقدين العزم على أن يتولوا مسئوليتهم في إحداث التغيير الداخلى وتحقيق الأمانى الوطنية بالكفاح المسلح. فتحولوا إلى خلايا ذات نشـاط منتظم بعد أن أيقنوا أن الملك فاروق هو المتسبب بمـا لحـق بمصـر، سـواء بالقيادات الفاشلة غير الواعية لأساليب الحرب والتي سارت بطريقـة عشـوائية دون تخطيط، أو بقلة التموين والإمدادات، أو بالأسلحة والذخيرة الفاسدة[٢].

وقد بدأت هذه الجماعة في التنظيم عام ١٩٤٩م في عهد وزارة إبـراهيم عبد الهادي، وفي هذ العام ومع العودة من فلسـطين، وفـي ظـروف الرقابـة المشددة التي فرضتها حكومة عبد الهادي، وضع أساس النظام كله[٣]. وأختيـر

---

(١)Vatikiotis, P. J. : The Egyptian Army in politics (London 1951) P.56-59 .

(٢) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر مرجع سابق ص ٨٦٣، هدى جمال عبد الناصر: مرجع سابق ص ٣٥١

(٣) طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر مرجع سابق ص ٤٦٦، ٤٦٧، يذكر أنور السادات في اسرار الثورة ص ٢٤٥ "أنه في هذه الفترة ظهر أسم الضباط الأحرار لأول مرة بينما نشر كمال الدين رفعت في مذكراته صورة منشور موقع بإسم الضباط الأحرار وذكر أن هذا المنشور صدر في أوائل سنة ١٩٤٦م. أنظر مذكرات كمال الدين رفعت : حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م إلى سنة ١٩٥٤م إعداد مصطفي طيبة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٩٦٨م ص ٣٦.

أسم الضباط الأحرار ورسم هدفه ونظامه وهو القضاء على الإستعمار وأعوانه، وإنشاء جيش قوى، وإيجاد حكم نيابى سليم، مع الإلتزام في نظامه بالسرية المطلقة، وتخصيص كل ضابط من مجلس القيادة لسلاح من أسلحة الجيش يكون مسئولاً عن التنظيم فيه، ومع الأخذ بنظام الخلايا وضم أعضاء جدد وإصدار المنشورات بصفة منتظمة(٤). وشكلت الهيئة التأسيسية للحركة وأُنتخب جمال عبد الناصر رئيسًا لها وبدأت تصدر المنشورات من نوفمبر سنة ١٩٤٩م، بإسم "صوت الضباط الأحرار" (١).

ومن هنا نلاحظ أن تنظيم الضباط الأحرار قد تبلور وظهر كيانه كتنظيم قوى في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي. وقد أكتشفت حكومة عبد الهادي في إحدى شعب جماعة الإخوان المسلمين كتاب قديم أصدره الجيش عن القنابل اليدوية عليه إسم اليوزباشي جمال عبد الناصر، والذي كان آنذاك قائدًا للكتيبة السادسة في حرب فلسطين(٢).

ونتيجة لإحساس عبد الهادي بخطر الضباط الأحرار على نظام حكمه القائم، قام في مايو سنة ١٩٤٩م بإستدعاء اليوزباشى جمال عبد الناصر إلى مكتبه ، وكان عبد الهادي يظن أن عبد الناصر على علاقة ببعض الضباط الساخطين وصلة هؤلاء بأعضاء جماعة الإخوان المسلمين(٣) .

وقد تم الإستدعاء في حضور عثمان المهدى باشا رئيس الأركان العامة، واللواء أحمد طلعت رئيس البوليس السياسى. وقام عبد الهادي بأستجواب جمال عبد الناصر لمدة طالت عن سبع ساعات، وسأله عبد الهادي عن الكتاب الذي يحمل أسمه فنفي عبد الناصر ذلك، قائلاً أنه أعار الكتاب لضابط شهيد، ولذلك

(٤) أنور السادات ... مرجع سابق ص ٤٢٥ ، ٤٢٦.
(١) طارق البشرى : المرجع السابق ص ٤٦٧، لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر مرجع سابق ص ٨٦٣
(٢) محسن محمد : وسقط النظام في ٤ أيام ... مرجع سابق ص ٩٢- ٩٣، سيرانيان : مصر ونضالها ... مرجع سابق ص ٣٤٥.
(٣) طارق البشرى : مرجع سابق ص ٤٦٦.

أمر عبد الهادي بتفتيش منزل عبد الناصر فلم يعثر فيه على شيئ(٤). كما أتهمه عبد الهادي بعضويته في جماعة الإخوان المسلمين وبأنه يرأس تدريب فرقها العسكرية سرًا على أستعمال الأسلحة في الصحراء القريبة من القاهرة وذلك قبل حرب فلسطين(٥).

كانت تقارير الأمن العام تجمع أن جمال عبد الناصر يقوم بتدريب الإخوان المسلمين، وقد وجه إبراهيم عبد الهادي الإتهام لجمال عبد الناصر بأنه كان يدرب الإخوان المسلمين على إستخدام السلاح ، فدافع جمال عبد الناصر عن نفسه قائلاً: (تسمح دولتك بأن تقول لي متى حدث ذلك .... إن تحديد التاريخ يهمني جدًا... كمتهم ... ذلك لأنني كنت في فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م حتى ٦ مارس سنة ١٩٤٩م وعدت إلى مصر مرتين خلال هذه المدة التي لم تزد كل منها عن ثلاثة أيام، ومن غير المعقول أن أكون قد دربت الجماعات التي تتحدث عنها دولتك في هاتين المدتين القصيرتين) سأله عبد الهادي (ما هى علاقتك بالإخوان المسلمين) قال جمال : كعلاقة ٢٠ مليون مصري بالأحزاب كلها) وسأله عبد الهادي عن علاقته بمحمود لبيب عضو الإخوان المسلمين فرد جمال (علاقتى به لتنظيم الدفاع عن فلسطين وهو من الإخوان المسلمين كما تعلم دولتكم) قال له عبد الهادي (من عرفك بمحمود لبيب، رد جمال بذكاء – اليوزباشى أنور الصيحى) وخاب أمل عبد الهادي عندما عرف أن أنور الصيحى أستشهد في فلسطين، وطلب عبد الهادي من جمال أن يسلم ما لديه من أسلحة وذخائر فسلمها للفريق عثمان المهدى(١).

---

(٤) محسن محمد : المرجع السابق ص ٩٣ ، سيرانيان : مرجع سابق ص ٣٤٥ وعن حادثة القبض على جمال عبد الناصر وتفتيش منزله بمعرفة البوليس الحربى برئاسة الفريق عثمان مهدى ، راجع أسرار الثورة المصرية لأنور السادات ، مرجع سابق ص ٢٠٨.

(٥) حسين حموده : أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين حتى أكتوبر سنة ١٩٨١م الزهراء للإعلام العربى بالقاهرة سنة ١٩٨٥م الطبعة الأولى ص ٧٣ وعن علاقة الضباط الأحرار بجماعة الإخوان المسلمين أنظر : زكريا سليمان بيومى : مرجع سابق ص ٢٤٤ وما بعدها، سيرانيان : مرجع سابق ص ٣٤٠ وما بعدها، صلاح شادى : مرجع سابق ١٥٩ وما بعدها وأنظر كذلك

– Vatikiotis : The Egyptian Army ... Op. Cit. p.56

(١) عن التهم التي وجهها عبد الهادى إلى جمال عبد الناصر أنظر : المصور عدد : ١٤٦٩ في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢م، د. خيرى طلعت : البوليس والأمن السياسى في مصر

هذا ويذكر كمال الدين حسين أن هذا الأستدعاء من جانب رئيس الوزراء إلى جمال عبد الناصر قد جاء بناءً على خلاف عبد الهادي مع القصر، وأنه كان أقرب إلى النصيحة والتحذير، بعد أن أبلغه القصر عن ذلك النشاط ، والذي كان يدور محوره حوله، ومن ثم عاد الضباط الأحرار إلى العمـل السـري بـأكثر سرية[١] .

على أية حال يتضح من التحقيق الذي أجراه إبراهيم عبد الهادي مع جمال عبد الناصر أن عمل الضباط الأحرار كان معروفًا لدى عبد الهادي، ولكنه نظر إليه على أنه ليس من الخطورة على نظام حكمه القائم آنذاك، ورأى عبد الهادي أن هذا التنظيم إنما هو تنفيس عما يجيش في صدور هؤلاء الضباط من جـراء النكسة التي لحقت بهم في حرب فلسطين[٢].

(١٠) علاقة الوزارة بالحركة الشيوعية :-

تعد الحركة الشيوعية إحدى التنظيمات الرافضة التي نمت وتبلورت فـي أعقاب الحرب العالمية الثانية[٣]. وترجع نشأة الحركة الشيوعية في مصر إلى

مرجع سابق ص ٣٩١-٣٩٢، خالد محيي الدين : الآن أتكلم الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر سنة ١٩٩٢م ص ٥٨-٥٩، مذكرات إبراهيم عبد الهادى حلقة ٢١ عدد ٢٨٣٠ في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨٢، أجار يشيف : جمال عبد الناصر دار التقدم موسكو ترجمة "سامى عمارة سنة ١٩٨٣م ص ٤٤، وبالإضافة إلى هذه التهم المذكورة التي وجهها عبد الهادى إلى جمال عبد الناصر، يذكر عبد الهادى في مذكراته أن الفريق عثمان المهدى باشا جاءه بعبد الناصر متهمًا بتهمة حمله سلاح غير مرخص، وكان القانون آنذاك ينص على أن يعاقب بالسجن خمس سنوات لمن يحرز سلاحًا غير مرخص ، وأن يحاكم أمام محكمة عسكرية حتى ولو كان ضابطًا خارج وحدته. وعندما واجهه عبد الهادى بذلك أعترف جمال عبد الناصر بحمله السلاح غير المرخص، فقال له عبد الهادى "إنك يا جمال ضابط بتحمل السلاح علنًا وليس لك عمل آخر غير السلاح ومن حقك حمله علنًا وحذره عبد الهادى من العمل بالسياسة وأنه إذا أراد أن يعمل بالسياسة فعليه أن يستقيل من الجيش، وأن يتحمل المسئولية من جراء ذلك أنظر : مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢١) عدد ٢٨٣٠ في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨٢م.

(١) كمال الدين حسين : ذكريات قصة ثوار يوليو، ثلاث حلقات في المصور : (من ديسمبر سنة ١٩٧٥م إلى يناير سنة ١٩٧٦م) عدد : ٢٦٧٢ في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٥م ص٢٦ الحلقة الثانية.

(٢) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية ..... مرجع سابق ص٨٦٤.

(٣) سهير إسكندر : مرجع سابق ص ٣٨.

العقد الثانى من القرن العشرين، عندما أسس اليهودى الإيطالى جوزيف روزنتال Joseph Rosental أول حزب أشتراكى ضم إليه غالبية العمال الأجانب في مصر من إيطاليين وأرمن ويونان، بالإضافة إلى بعض رواد الحركة العمالية أمثال سلامة موسى وعلى العنانى وعبد الله عنان وغيرهم[٤].

وقد بقيت الحركة الشيوعية تسير سيرًا بطيئًا ومتقطعًا بسبب مقاومتها وتعرض أعضائها لحملات الإعتقال مرات عديدة حتى الحرب العالمية الثانية[١]. ومنذ بداية حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م تعرضت الحركة الشيوعية لضربة بالغة الشدة على يد وزارة النقراشى الثانية ثم زادت قسوتها عندما تولى إبراهيم عبد الهادي الحكم خلفًا له في نهاية عام ١٩٤٨م [٢].

وكان على إبراهيم عبد الهادي الذي خلف النقراشى في رئاسة الوزارة، أن يتخذ إجراءات بوليسية عنيفة، فمد العمل بالأحكام العرفية التي سبق أن أُعلنت عند دخول الجيش المصرى حرب فلسطين لمدة عام، إبتداءً من ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م، وأستوجب الأمر صدور قوانين جديدة لوضع حد للإرهاب وأُكتشفت مخازن للأسلحة والذخيرة وأُحبطت مؤامرات كانت تعد ضد سلامة الدولة[٣] .

ولقد شن إبراهيم عبد الهادي حملة عنيفة لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر ضد الحركة الشيوعية، ففي عهده إتسع نطاق الدعاية الشيوعية، وفي كل

---

(٤) نعمان الخطيب :مرجع سابق ص ٥٢٥، زكريا سليمان بيومى مرجع سابق ص ١٧٩، مجلة الطليعة : عدد : ٤ لسنة ١٩٦٥م ص ١٨١ ولمزيد مت التفاصيل عن نشاط الحركة الشيوعية في مصر وتنظيماتها أنظر مجموعة مؤلفات رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية (١٩٤٠-١٩٥٠م) دار الثقافة الجديدة، القاهرة سنة ١٩٧٦م ص ١٢٨ وما بعدها، كذلك منظمات اليسار المصرى (١٩٥٠-١٩٥٧) دار الثقافة الجديدة، القاهرة سنة ١٩٨٣م ص ٢٦ وما بعدها،وكذلك لنفس المؤلف : الصحافة اليسارية في مصر الجزء الثانى (سنة ١٩٥٠- ١٩٥٢) ، دار الثقافة الجديدة القاهرة سنة ١٩٨٠ ص ٢١ ، وكذلك طارق البشرى : مرجع سابق ص ٤٠٦ وما بعدها، عاصم الدسوقى : مصر في الحرب العالمية الثانية – معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٦م طبعة أولى ص ١٨٣، يونان لبيب رزق: الأحزاب المصرية قبل ثورة سنة ١٩٥٢م مرجع سابق ص ٨٤ - ٨٨.

(١) نعمان الخطيب : مرجع سابق ص ٥٢٥.

(٢) طارق البشرى : مرجع سابق ص ٤٢٠، سامى أبو النور : مرجع سابق ص ٢٥٨.

(٣) مارسيل كولومب : تطور مصر مرجع سابق ص ٣٠٢.

يوم كانت تُكشف خلايا جديدة، وألقى أعضاء الحركة من شباب وطلاب وصحفيين ومحامين وموظفين في السجون وبلا رحمة وقدموا إلى القضاء ، وتزايدت حوادث التفتيش والإعتقالات حتى أصبح عدد المحتجزين في سجون القاهرة وفي المعتقلات في مدى وقت قصير كبيرًا جدًا(٤) .

وقد أوضحت المصادر أن إبراهيم عبد الهادي تعقب أفراد الحركة الشيوعية، وأعتقل أعدادًا كبيرة منها، وأصدر أمرًا في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٩م، يقضي بمشروعية محاكمة قضايا التنظيمات الشيوعية في المحاكم العسكرية(١).

وكانت حكومة عبد الهادي قد نجحت في ضبط عدة خلايا شيوعية ضخمة وضبط معها مطبعة لطبع المجلات السرية، كما تم ضبط نشرات وكتبًا شيوعية كثيرة(٢).

كما أستطاعت حكومة عبد الهادي أن تضبط في المنصورة أكبر قضية شيوعية حيث وصل عدد المتهمين إلى ٤٨ متهمًا. أما أسلوب ضبط هذا التنظيم الشيوعى ، فقد أعد بإتقان شديد بمعرفة الصاغ "محمد عبد البارى" رئيس القلم المخصوص بالبوليس السياسى بالمنصورة، فقد أستطاع تجنيد أحد الشيوعيين ويُدعي "سعد" للعمل ضد كل زملائه. وأنتقل "سعد" بعد أن أكتسب ثقة زملائه إلى خلية أخرى يرأسها مترجم بالمحكمة المختلطة بالمدينة يدعى "جورج فريد" والذي أطلق عليه أسم حركى "سامي" وتكونت الخلية في منتصف عام ١٩٤٨م من طالب بمدرسة المنصورة الثانوية يُدعى "حسن الحسينى" والشقيقين "محمد راجح" الموظف بالرى و"أحمد" الموظف بالصحة، ولما كانت تقاليد الخلايا تقتضى إطلاق أسماء مستعارة على أفرادها، فقد خلع على "سعد" إسم "سالم" وعهد إليه بإعداد التقارير عن اجتماعات الخلية، وتوالى نشاط (سعد) – المرشد– وأظهر إخلاصه للقائمين بالحركة فرقى إلى (ل.م) ومعنى ذلك أنه أصبح عضوًا باللجنة المركزية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى المعروفة

---

(٤) نفس المرجع : ص ٣٠٢ ، رول ماير : مرجع سابق ص ٧٤.

(١) طارق البشرى : مرجع سابق ص ٤١٦ وما بعدها، عبد الوهاب بكر : أضواء على النشاط الشيوعى في مصر ١٩٢١–١٩٥٠م دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٨٣م ص ٤٥ وما بعدها.

(٢) آخر لحظة : ملحق آخر ساعة : عددا : ٧٥٥، ٧٥٧ في ١٣ ، ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩.

بإسم (حدتو) وأستطاع المرشد أن يصل إلى أسرار جميـع الخلايـا الشـيوعية والأسماء الحقيقية لأعضائها[٣].

وكانت اللجنة المركزية بالمنصورة مؤلفة من ماهر قنديل وجورج فريـد وأحمد عيسى وسعد مصيلحى، وقد أعتادت القيادة العامـة بالقـاهرة أن ترسـل مندوبًا يحضر اجتماعاتها ويحمل المنشورات والأوامر التي يجب أن تنفـذ دون مناقشة، وكان ضمن تعليمات القيادة العامة تجنيـد الطلبـة والعمـال، فأختـار البوليس السياسى ثلاثة من العمال وأثنين من طلبة مدرسة الزراعة بالمنصورة، وعهد إلى "سعد" بتقديمهم، وتولى البوليس السياسـى مهمـة تعلـيمهم مبـادئ الشيوعية حتى يستطيعوا الوصول إلى ترقيات سريعة، ونجح "سـعد"- مرشـد البوليس السياسى - في الأشراف على أربعة خلايا في قرية "طناح" وتبـين أن معظم أعضاء الخلايا من الفلاحين، وصغار التجار وفي منتصف يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٩م أصدر إبراهيم عبد الهادي أوامـره -كـوزير للداخليـة ورئيسًـا للوزراء- إلى البوليس السياسى بمهاجمة الأجتماع الذي عقد في المنصورة مـع مندوب القيادة وبالفعل تم ضبط الكتب والمنشورات بمعرفة الصاغ عبد البـارى وعبد الحميد حجازى مأمور بندر المنصورة. وقبض كذلك على "فتوح" منـدوب القيادة من القاهرة، وأعترف بأن الشيوعيين وضعوا برنامجًـا زمنيًـا شـيوعيًا (لبلشفة) مصر خلال ٩ سنوات، وتبين من إسـتقراء هـذه القضـية أن جهـود إبراهيم عبد الهادي وحرصه على القضاء على التنظيمات الشيوعية، قد جعلـت البوليس السياسى ينجح- رغم حذر الشيوعيين الشديد - من دس (كونسـتابل) ومخبر داخل الخلايا الشيوعية[١].

ويذكر لاكور أن عدد المعتقلين بلغ ٣٠٠٠ شخص في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي منهم العناصر الشيوعية. وقد أثرت حملة الإعتقالات على الحركـة

---

(٣) المصور : عدد : ١٢٩٦ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩م.

(١) المصور : أعداد : ١٣٥٠ الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٠م، ١٣٥٧ الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠م، ١٣٦٢ الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠م.

الشيوعية كلها بالإضعاف، فقد هجر العمل السياسى عناصر كثيرة، ممن أضناهم الأضطهاد والإرهاب الذي مارسته حكومة عبد الهادي[٢] .

وقد أوردت صحيفة الجمهور المصرى تحقيقًا عن الحركة الشيوعية في مصر، فذكرت أن عدد من صدرت ضدهم أحكام في عهد إبراهيم عبد الهادي وسلفه النقراشي، قد بلغ نحو ٤٠٥ فردًا كما بلغ عدد سنوات الحبس للمحكوم عليهم نحو ٤٣٠ سنة[٣] .

وكان الطابع الظاهر لسياسة إبراهيم عبد الهادي هو محاربة الشيوعية والحد من نشاطها. وأمتدت حملة عبد الهادي على الشيوعية إلى حد أنه أجبر رياض عبد العزيز سيف النصر وزير المواصلات على ترك منصبه في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩م لإتهام إبن أخ له بالشيوعية. ومما يجدر ذكره أن إبراهيم عبد الهادي كان مدفوعًا دفعًا لمحاربة النشاط الشيوعي، وذلك لأن محاربة الشيوعية كانت من أهم ما يعنى به الملك فاروق حرصًا على أمواله الطائلة وعلى عرشه، كما كانت بعض ما تعنى به إنجلترا حتى لا تقوى الجبهة الشيوعية بإمتدادها إلى الشرق الأوسط[١] .

ولقد ساهم إبراهيم عبد الهادي في نشر الشيوعية ، وذلك بإلقاء القبض على الشيوعيين وعلى غيرهم ، فلقد كان لحملة الإعتقالات على الحركة الشيوعية في عهد إبراهيم عبد الهادي آثارها الهامة في الفترة التالية في تفكير الشيوعيين وكان له جانباه الإيجابى والسلبى، أولهما الإهتمام بالتنظيم والأجتهاد في بنائه لكى يكون قادرًا على مواجهة بطش السلطة وألوان الأضطهاد. وثانيهما نمو روح التطرف والمبالغة في السرية إلى حد مفرط يشل فاعلية الجماعة في النشاط بين الجماهير.[٢]

---

(٢) Laqueur, W.: Communism and Nationalism in the Middle East. London, 1957), p.p. 46-48).

(٣) الجمهور المصرى : عدد : ٣ في ٨ يناير سنة ١٩٥١م.

(١) الأساس : عدد :٥٣٧ في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩م سهير أسكندر : مرجع سابق ص ٣٠٩، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٨٦.

(٢) الجمهور المصرى : عدد : ١٦ في ٩ أبريل سنة ١٩٥١م ، سامى أبو النور : مرجع سابق ص ٢٥٨.

على أية حال فإن الحركة الشيوعية في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي لم تقم لها قائمة وأصيبت بالشلل التام إلى أن سقطت وزارة عبد الهادي ومع سقوطها ومجيئ وزارة الوفد إلى الحكم أفرج عن المعتقلين الشيوعيين وجددت الحركة الشيوعية نشاطها.(٣)

ثالثًا: إبراهيم عبد الهادي والقضايا العربية

(١) إبراهيم عبد الهادي والقضية الفلسطينية

على أثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٤٧م بتقسيم فلسطين، أعلنت بريطانيا أنها ستنهى إنتدابها على تلك البلاد، وحددت لإنتهائها يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م.

وقد أتفقت الدول العربية على أن تدخل فلسطين بجيوشها بمجرد خروج القوات الإنجليزية منها، لكي يعيدوها إلى أهلها العرب ويخرجوا منها قوات اليهود(١). على أن سياسة الدول العربية في هذه المسألة الخطيرة كانت فرقاء متخاذلة سايرت إلى حد كبير مقاصد السياسة الإنجليزية.

ولقد وجد الملك فاروق في المسألة الفلسطينية ما يمكنه من إسترداد بعض سمعته وكان قرار الإشتراك في الحرب من أجل تحرير فلسطين من الصهيونية بمثابة طوق الإنقاذ للسراى(٢).

وتحدد بعض المصادر أن النقراشي باشا رئيس وزراء مصر، قد ظل حتى يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٨م أي قبل الحرب بثلاثة أيام، مصرًا على عدم خوض حرب رسمية في فلسطين(٣) ، ولكن أمرًا صدر من الملك فاروق أن تتحرك القوة العسكرية في العريش بقيادة اللواء "أحمد على المواوى" لتأديب العصابات الصهيونية وطردها من فلسطين، ويقال أن إتصالاً قد تم بين الأمير

---

(٣) طارق البشرى : مرجع سابق ص٤٢١.

(١) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٦٠.

(٢) سهير أسكندر : الصحافة المصرية والقضايا الوطنية : مرجع سابق ص ٢٨٢، محمد حسين هيكل : مرجع سابق ص ٥٦.

(٣) مذكرات إبراهيم عبد الهادى ...... حلقة رقم (٢٠) عدد: ٢٨٣١ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٨٢م، سهير أسكندر : المرجع السابق ص ٢٨٢، محمد فيصل عبد المنعم : أسرار سنة ١٩٤٨م مكتبة القاهرة الحديثة سنة ١٩٦٨م الطبعة الأولى ص ١٩١.

عبد الإله العراقى والملك فاروق عن طريق كريم ثابت المستشار الصحفي للملك، لكى تدخل قوة عسكرية مصرية إلى فلسطين حتى يحصل فاروق على جزء منها يوسع بها ملكه وبديهى أن الإنجليز كانوا يعلمون بهذا الإتفاق ويعضدونه من أجل إضعاف الجيش المصرى[٤].

ولقد كان من أسباب دخول الحرب ، حرص الملك فاروق على أن يبنى لنفسه زعامة عربية، وتنافسه في هذا المجال مع العائلة الهاشمية المالكة في العراق وشرق الأردن، وقيل أن الملك فاروق كان يتسابق مع الملك عبد الإله في أيهما يصلى الجمعة أولاً في المسجد الأقصى[١].

على أية حال فلقد ذهب الجيش المصرى إلى فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م[٢] ، يسيطر عليه الفكر المظهرى في الدوائر الرسمية المصرية، وإتسامه بالشكلية دون الجدية، على عكس المسلك الشعبى المصرى تجاه القضية الفلسطينية. فقد أتخذت الهيئات الشعبية التي نظمت بعيدًا عن الإشراف الحكومى جانب الجد في إجراء اتها وأتسمت أعمالها بالمسئولية[٣]. وقد كان ضمن هذه القوات ذات الطابع التطوعى ،الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر الذي قال "كنا نحارب في فلسطين ولكن أحلامنا كلها كانت في مصر" [٤].

وفي أعقاب تولى إبراهيم عبد الهادي الحكم أصدر مجلس الأمن قراره في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، بوقف إطلاق النار. ومع ذلك ظلت المعارك الحربية قائمة حتى اليوم السابع من يناير سنة ١٩٤٩م، حيث أوقفت العمليات العسكرية

---

(٤) سهير أسكندر : مرجع سابق ص٢٨٢، محمد صبيح : عزيز المصرى وعصره، بطل لا ننساه منشورات المكتبة العصرية صيدا- بيروت بدون تاريخ ص٣٠٤ -٣٠٥، جاك بيرك : مصر الأمبريالية والثورة، ترجمة يونس شاهين ،الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧ ، ص ٣٨٠.

(١) طارق البشرى : مرجع سابق ص٢٦٧، محمد حسين هيكل : مذكرات .... ج٢ مرجع سابق ص ٢٨٦.

(٢) Vatikiotis : the Modern History ....Op. Cit p.p 365 – 366

(٣) عبد الوهاب بكر : الجيش المصرى وحرب فلسطين سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٢م دار المعارف القاهرة الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢م ص٦٣، سهير أسكندر: مرجع سابق ص٢٨٣.

(٤) إسماعيل صبرى عبد الله : في مواجهة أسرائيل ، دار الوحدة للطباعة والنشر الطبعة الثانية بيروت سنة ١٩٨٠م ص ٩٤.

تمامًا بعد قبول الطرفين وساطة الولايات المتحدة الأمريكية بوقف القتال تمهيدًا لإقامة هدنة دائمة. وعندئذ أصدر عبد الهادي بلاغًا رسميًا أعلن فيه موافقة حكومته على الدخول في مفاوضات الهدنة، وحرص عبد الهادي على أن يشيد في البلاغ بموقف الجيش المصرى وصموده وقدرته على تحمل عبء القتال المرير وحده فجاء في البلاغ " ..... وأحب في هذا المقام أن أبعث بتحية صادقة إلى جيشنا الباسل المظفر الذي خاض ولا يزال يخوض أشد المعارك في وجه العدوان الصهيونى، وكتب ويكتب صفحات من الفخار من تاريخه المجيد، ولينصر الحق والعدل، وليحفظ على فلسطين الشقيقة وحدتها، وليعيد إلى ربوعها السلام والأمن، وليرجع أهلها المشردين إلى ديارهم آمنين مطمئنين.

وأختتم عبد الهادي كلمته إلى الجيش المصرى المحارب في فلسطين قائلاً "إن جهاد الجيش المصرى لتحرير فلسطين عمل وطني، كما هو عمل إنسانى، وإنه لمعبر عن وفاء مصر وإخلاصها وصدق كلمتها، وسلامة مقاصدها ولا شك أن العرب جميعًا يأملون فى أن يكون هذا الموقف من قضية فلسطين هو موقف الجميع....."(1) .

وكان من الدوافع التي دفعت عبد الهادي إلى قبول الهدنة مع الجانب الإسرائيلى، هو أن حامية الفالوجة في هذه الفترة كانت محاصرة بكامل أسلحتها وكانت من أعظم أسلحة الجيش المصرى. وجاء رد الوسيط الدولى بالنيابة في مفاوضات الهدنة "الدكتور رالف بانش D. Ralph Bansh "بأن العدو سينسحب كما طالب بإرسال التموين لقوات الفالوجة المحاصرة، وأجتمع عبد الهادي

(١) أنظر نص البيان كاملاً في :- السياسة الأسبوعية : عدد : ٦٠٤ في ٨ يناير سنة ١٩٤٩م، أخبار اليوم : عدد : ٢١٨ في ٨ يناير سنة ١٩٤٩م، الأساس : عدد : ٤٩٤ في ٩ يناير سنة ١٩٤٩م، وأنظر كذلك : حسنين كروم : عروبة مصر قبل جمال عبد الناصر (٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م) الجزء الأول سنة ١٩٨٠م ص١٦٩، إبراهيم شكيب : حرب فلسطين رؤية مصرية الزهراء للإعلام العربى بالقاهرة سنة ١٩٨٦م طبعة أولى ص٤٠٧.

بوزير الحربية حيدر باشا في يوم التاسع من يناير سنة ١٩٤٩م والذي دعاه إلى قبول التباحث مع الجانب الإسرائيلي(٢).

وكان عبد الهادي يؤمن بالحل السلمى لإنقاذ جنود الفالوجة، وقد ألح عليه حيدر باشا وزير الحربية على هذا الحل بناءً على برقيات كانت تصل إليه من قائد الفالوجة تشير بقرب نفاذ الذخيرة والمؤن وفي الوقت نفسه قامت طائرات بريطانية بالإستطلاع لمعرفة قدرة الجيش المصرى حيث تصدى لها اليهود على أساس أنها مصرية، وأصابوا إحداها فقام الإنجليز بالرد على اليهود بإسقاط ثلاث طائرات لليهود(١).

وقد أفاد تقرير الوسيط الدولى بالنيابة، أن نجاح توقيع الهدنة بين العرب وإسرائيل، يتوقف على إحتفاظ إسرائيل بالأراضى التي أحتلتها أثناء الحرب، وأن تظل مدينة أورشليم تحت الحماية الدولية(٢).

وفي ١٣ يناير سنة ١٩٤٩م بدأت بالفعل المفاوضات المصرية الإسرائيلية في جزيرة "رودس" وهى إحدى جزر اليونان(٣) تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد أسفرت هذه المفاوضات في نهاية الأمر عن توقيع إتفاقية الهدنة بين الطرفين في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩م، أشتملت على إثنتى عشرة مادة وثلاثة ملاحق عدا مقدمة ورد بها أن الإتفاقية تمهد لقيام سلام دائم في فلسطين، أما مواد الإتفاقية وملاحقها فقد تضمنت عدة أمور منها الإبقاء على خطوط الجبهة كما كانت عليه حين أنتهى القتال وتحويلها إلى خطوط هدنة، والسماح للقوات المصرية في الفالوجة بالإنسحاب بكامل أسلحتها ومعداتها والعودة بها إلى مصر، والإبقاء كذلك على قطاع غزة في يد مصر والإمتناع عن القيام بأى أعمال عسكرية ضد الطرف الآخر، فضلاً عن إتفاق الجانبين على عمليات تبادل الأسرى وتحديد

---

(٢) الأساس : عدد : ٤٩٥ في ١٠ يناير سنة ١٩٤٩م.

(١) المصرى : عدد : ٤٠٣٧ في ١١ يناير سنة ١٩٤٩م.

(٢)F.o. 371 – 68550 No. 676 Cairo in 10-5-1948.

– أنظر الملحق رقم (٢٥).

(٣) محمد محمد شركس : مرجع سابق ص ١٢٧.

المناطق المنزوعة السلاح وتخفيض القوات الدفاعية وتحديد أماكنها ..... وغير ذلك من أمور أخرى[٤].

وقد حرص إبراهيم عبد الهادي في يوم توقيع الإتفاقية على أن ينشر بيانًا للرأى العام المصرى عن مفاوضات "رودس" جاء فيه "أنه أستجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨م الذي ناشد المجلس فيه الحكومة المصرية واليهود أن يتفاوضا لعقد هدنة ترمى إلى الإنتقال من حالة وقف القتال إلى هدنة دائمة في فلسطين، أوفدت الحكومة المصرية وفدًا عسكريًا إلى رودس يوم ١٢ من يناير سنة ١٩٤٩م للمباحثة مع الوسيط الدولى لهيئة الأمم المتحدة، في تنفيذ قرارى مجلس الأمن الصادر في ٤،١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨م، وقد أستغرقت هذه المفاوضات نحو ستة أسابيع صادفت خلالها عقبات كثيرة، الأمر الذي أضطر الفريقين معه إلى إرسال مندوبين أكثر من مرة لأستشارة المختصين.

وبعد أن طالت المفاوضات وضع الدكتور بانش الوسيط الدولى لهيئة الأمم المتحدة مشروعًا للهدنة، راعى فيه تقريب وجهات النظر المختلفة، وبعد بحث هذا المشروع من مختلف نواحيه وافق عليه الفريقان وتم التوقيع على المشروع النهائى. وهذا الإتفاق ليست له صبغة سياسية، بل تتناول المسائل العسكرية البحتة ولم يتعرض عن قرب أو عن بعد لمستقبل فلسطين السياسى"[١].

---

(٤) لمزيد من التفاصيل حول مواد الإتفاقية وملاحقها والمفاوضات التي سبقتها أنظر :- هيئة الأمم المتحدة : إتفاقية الهدنة العامة المصرية الإسرائيلية ، رودس اليونان ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩م (مطبعة الحربية والبحرية الفرعونية بالقاهرة سنة ١٩٤٩م)، محمود متولى : إتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل سنة ١٩٤٩م، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٣م الطبعة الأولى، روز اليوسف عدد: ٢٨٣٣ في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٨٢م، مذكرات : إبراهيم عبد الهادى الحلقة الثانية والعشرون ، إبراهيم شكيب : حرب فلسطين رؤية مصرية مرجع سابق ص٤٠٨ وما بعدها، الأساس : عدد : ٥٣٥ في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٩م، الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية الجزء الثالث مرجع سابق ص٢٦٤، حسنين كروم : مرجع سابق ص١٧٣ إلى ص١٧٤، أنظر كذلك :-
- Walter - Etan : Ten years - Adiplomatic History of Isreal. New York 1958 p. 738
- Vatikiotis : The Modern History ......Op. Cit. p. 367

(١) أنظر نص البيان في الزمان : عدد : ٥٣٥ في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٩م، صوت الأمة : عدد:٨٠١ في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٩م، أخبار اليوم : عدد : ٥٢٥ في ٢٦ فبراير سنة

وقد أثنى الرئيس "ترومان Truman" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، على إبراهيم عبد الهادي بمناسبة توقيعه إتفاقية الهدنة في فلسطين وعبر عن أمله في توقيع إتفاقيات مماثلة بين اليهود وسائر الدول العربية(٢).

وكانت صحيفة الحكومة "الأساس" قد أكدت من جانبها بأن إتفاقية الهدنة قد أملتها فقط إعتبارات عسكرية وليست سياسية، ومن ثم فهي تعد إتفاقًا عسكريًا بين القوى المتحاربة لوقف الأعمال الحربية مؤقتًا، وليس من الحكمة مقارنتها بالصلح، ولاينبغي أن تسمى صلحًا مؤقتًا مع إسرائيل وذلك لأن ظروف الحرب لا تزال قائمة بين الجانبين المصرى والإسرائيلى. وقد نفت الصحيفة بشدة أن يكون توقيع الإتفاقية يعنى إعتراف مصر بإسرائيل. وأوضحت أن هناك إتفاقيات أخرى للهدنة عقدتها إسرائيل في غضون العام نفسه مع لبنان في ٢٣ مارس، والأردن في ٣ أبريل وسوريا في ٢٠ يوليو، دون أن يكون هناك أعتراف من جانب هذه الدول بإسرائيل(١).

هذا وقد تعرض إبراهيم عبد الهادي لعدة إنتقادات نتيجة لموافقته على قبول توقيع الهدنة مع الجانب الإسرائيلى، على الحالة التي كان عليها الجيش المصرى. إلا أن عبد الهادي لم يتخذ هذا القرار بمفرده وإنما قد جاء بعد دراسة شاملة لوضع الجيش المصرى في فلسطين بعد تدهور حالته هناك نتيجة لتخلى الجيوش العربية في الوقوف معه، وتركته وحيدًا يقاتل بمفرده في الميدان. وقد بعث "قاسم عبد العزيز سلطان" - أحد رجال المخابرات المصرية في حرب فلسطين- بتقرير سري إلى الملك فاروق عن حرب فلسطين يوضح فيه تدهور الحالة المعنوية للجيش المصرى وأن أسلحته على وشك النفاذ ،ويرى قاسم عبد

١٩٤٩م، النداء : عدد : ٥٩١ في ١ مارس سنة ١٩٤٩م، محمود متولى : هدنة رودس مرجع سابق ص٣٢ – ص٣٣.

(٢) الأساس : عدد ٥٣٥ في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٩م.

(١) الأساس : أعداد : ٥٣٥ في ٢٥ فبراير، ٥٣٦ في ٢٦ فبراير ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٦٠، ٥٦٢ في ١٠، ١١ ، ١٤، ٢٧، ٢٩ مارس ، ٥٦٧ في ٤ أبريل ، ٦٥٦، ٦٥٩، ٦٦٠ في ١٨، ٢١، ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٩م.

العزيز في تقريره السرى أن الحل الوحيد لإنقاذ الجيش المصرى من محنته هو قبول الهدنة مع اليهود[٢].

والواقع أن إتفاقية ردوس وما تلاها من إتفاقيات أخرى بين العرب وإسرائيل كانت بمثابة تسجيل لوضع لم يدخل عليه أي تغيير لمدة تسعة عشر عامًا تالية مما يعطى لهذه الإتفاقيات بالضرورة الطابع السياسى الذي رفض الموقعون عليها أن يعطوه لها والذي أنعكس بالتالى على إقامة دولة يهودية في جزء موسع من فلسطين بعد إخلاء الجانب الأكبر من السكان العرب بسبب تشريدهم المفاجئ نتيجة لظروف الحرب[١].

وأيًا كان الأمر فقد جاءت إتفاقية رودس ختامًا للحرب التي خاضتها مصر في فلسطين سنة ١٩٤٨م، ومنى فيها جيشها بهزيمة كبيرة، ورغم أن الحرب قد أنتهت وطويت صفحتها، إلا أنه لا يزال يعلق في الأذهان ذكرى إرتباطها بنظام الحكم القائم آنذاك. فقد أتخذ قرار الحرب في عهد وزارة النقراشى الثانية، وكان إبراهيم عبد الهادي آنذاك رئيسًا للديوان الملكي، وبعد مقتل النقراشى تولى عبد الهادي رئاسة الوزارة ، وكانت حرب فلسطين ما زالت قائمة، ولذلك كان عبد الهادي على رأس حكومته إبان فترة الحرب وبعدها مما كان مدعاة لأن توجه إليه أصابع الإتهام وتدينه بالإشتراك في مسئولية الهزيمة التي لحقت بالجيش المصرى في فلسطين، من جراء الإشتراك في هذه الحرب، وقد وجه لعبد الهادي هذا الإتهام في محاكمات الثورة في سبتمبر سنة ١٩٥٣م وسوف نتحدث عنه في موضعه.

---

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين محفظة – رقم ٥٨٧– دور الصهيونية في جمع الأسلحة سنة ١٩٤٨م من ٤٨/١/٥ إلى ١٩٤٨/٤/١٣م تقارير عن حرب فلسطين (تقرير سرى من قاسم عبد العزيز سلطان أحد المخابرات العسكرية إلى الملك فاروق عن حرب فلسطين ونشاط اليهودية فيها). أنظر الملحق رقم (٢٦).

(١) محمد نصر مهنا : مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمي من سنة ١٩٤٥إلى سنة ١٩٦٧م دار المعارف سنة ١٩٧٩م – الطبعة الأولى. ص٢٦١.

(٢) إبراهيم عبد الهادي والقضية الليبية :-

جرت المشاورات بين الدول الكبرى لتقسيم ليبيا وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد أعلن النقراشي باشا رئيس وزراء مصر إستنكاره لمسألة التقسيم، وطالب في مذكرة رسمية أرسلها بإسم الحكومة المصرية إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى الذي أنعقد في لندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥م لمناقشة مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة، طالب بوجوب إستفتاء أهل ليبيا في تقرير مصيرهم وإحترام إرادتهم ونادى بأن تُهيئ الأسباب الداعية إلى أستقلال ليبيا وأنضمامها إلى جامعة الدول العربية[١].

وعندما قررت الدول الكبرى إيفاد لجنة تحقيق دولية إلى ليبيا للوقوف على رأى شعبها حول مستقبل بلاده أبدى "النقراشى" حماسًا شديدًا في وجوب إشراك الأمانة العامة للجامعة العربية في أعمال هذه اللجنة، كما أبدى موافقته على اتخاذ كافة الأجراءات الضرورية للمحافظة على حق شعب ليبيا في الوحدة والأستقلال، وأعلن إستعداد الحكومة المصرية لتنظيم حركة المقاومة المسلحة داخل ليبيا لمساعدة شعبها في مواجهة المؤامرات التي تدبرها ضده الدول الكبرى، وراح النقراشى يؤيد – في عهد حكومته الثانية – هيئة تحرير ليبيا التي تألفت في القاهرة في مارس سنة ١٩٤٧م من ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية والهيئات الليبية ممن عرفوا بدورهم النضالى في معركة كفاح ليبيا ضد الأستعمار الإيطالى والإنجليزى أمثال : بشير بك السعداوى وأحمد بك السويحلى وجواد بك ذكرى .... وغيرهم[٢] .

هذا وفي دورة أجتماعات مجلس الجامعة العربية التي عقدت في بيروت في١٥ أكتوبرسنة ١٩٤٧ م أعلنت الحكومة المصرية أن الموقف في ليبيا لم يعد

---

(١) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة – دور الإنعقاد العادى الثانى– جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥م ص ٥، الدستور أعداد : ٢٤٠٢، ٢٤٠٣ في ١٣ ، ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥م.

(٢) جميل عارف : صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية –عبد الرحمن عزام – المكتب المصرى الحديث بالقاهرة سنة ١٩٧٧م ص ٣٠١.

يحتمل المماطلات السياسية وقدمت إقتراحًا مفاده أن تساند دول الجامعة العربية حركة المقاومة المسلحة داخل ليبيا لكل ماتحتاج إليــه مــن إمكانيــات ماديــة وعسكرية ،وقد وافق أعضاء المجلس على الأقتــراح المصــرى بعــد إدخــال تعديلات عليه(٣).

وكان النقراشى قد بين في خطاب العرش حرص حكومته على وحدة ليبيا وإستقلالها وتحريرها من الأستعمار والسيطرة الأجنبية أيًا كانــت صــورتها(١). كما أكدت على ذلك أيضًا في أكثر من عدد لها،صحيفة "الأساس" الناطقة بلســان الحكومة(٢) .

وفي عام ١٩٤٩م عارضت حكومة إبراهيم عبد الهادي من جديد سياســة تقسيم ليبيا ، وقدمت في هذا الشأن إقتراحًا إلى هيئة الأمم المتحدة يقضى بوضع ليبيا تحت وصاية المنظمة الدولية ، وأن تقوم على تنفيذ هــذه الوصــاية هيئــة مشتركة تضم مندوبين عن مصر وفرنسا والمملكة العربية السعودية وبريطانيــا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد هاجمت حكومة عبــد الهــادي مــن جانبهــا مشروع الإتفاق الذي وقعته آنذاك بريطانيا مع إيطاليا والمعروف بإتفاق بيفن – سفورزا Bevin–Sforza ويقضي بإعتراف بريطانيا بالمصالح الإيطاليــة فــي أقليم طرابلس الغرب، وإعتراف إيطاليا بالمصالح البريطانية في أقليم برقة، وهو ما يعنى إقرار تقسيم الأراضى الليبية بين الدولتين، في الوقت الذي تطلعت فيــه فرنسا هى الأخرى للسيطرة على أقليم فزان. والجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد رفضت بأغلبية الأصوات مشروع الإتفاقية هذا إذ رفضه سبعة وثلاثون صوتًا، مقابل أربعة أصوات كانوا من المؤيدين له(٣).

---

(٣) نفس المرجع : ص٢٩٣، وحيد الدالى : أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام مكتبة روز اليوسف بالقاهرة سنة ١٩٨٢ ص٣١٠.

(١) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة – دور الإنعقاد العادى الرابع – الجلسة الإفتتاحية في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧م، ص٦ ، الأساس عدد ١٣٧ في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧م.

(٢) الأساس : أعداد : ١٤٥ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧م، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢،في ١٥، ١٩، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٦ مارس سنة ١٩٤٨م.

(٣) الأهرام : عدد : ٢٢٨٥٥، ٢٢٨٦٣ في ١١، ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩م الأساس : أعداد:٥٩٩، ٦٠٠ في ١٢ ،١٣ ، ١٩ مايو سنة ١٩٤٩م، بثينة بيومى عبد الله : تطور

وقد أكد الأمين العام للجامعة العربية أن الحكومة المصرية ساعدت كثيرًا في إفشال هذا المشروع بما قدمته للوفد الليبى من مساعدات مادية ومعنوية، هيأت له سبل الإتصال مع الوفود المختلفة ومكنته من العمل على إظهار قضية بلاده بشكل واضح(١). هذا ولم يلبث أن رحبت حكومة عبد الهادي في أوائل يونيو سنة ١٩٤٩م بما جد على الساحة الليبية من إستقلال الأمير "إدريس السنوسى" ببرقة وأعتراف الحكومة البريطانية به وقد أعتبر "عبد الهادي" أن هذا الإستقلال بداية خطوة هامة لتحقيق أستقلال ليبيا كلها وتوحيد أجزائها الثلاثة : برقة وطرابلس وفزان(٢).

(٣) إبراهيم عبد الهادي والتعاون العربى :-

قامت حكومة إبراهيم عبد الهادي على أثر إعترافها بإنقلاب حسنى الزعيم(*) في سوريا في أبريل سنة ١٩٤٩م، بإجراء وساطة بين العراق وسوريا بعد أن توترت العلاقة بينهما بسبب هذا الأنقلاب ، وقد نجحت وساطة عبد الهادي في إنهاء حالة التوتر هذه وجعل العراق يعترف بحكومة حسنى الزعيم(٣).

كما أهتمت حكومة "عبد الهادي" بفض النزاع الذي نشب آنذاك بين سوريا ولبنان بسبب رفض لبنان تسليم الضابط السورى "أكرم طبارة" الذي أتهم مع ثلاثة من جنوده بقتل جاسوس يحمل الجنسية اللبنانية يعمل لحساب إسرائيل، وقد رفضت لبنان تسليم المتهمين السوريين على إعتبار أن حادث القتل وقع داخل أراضيها مما يعطى لها الحق في محاكمة المتهمين السوريين، وكان قد ترتب

فكرة القومية العربية في مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٥ ص ١٦٣.

(١) وحيد الدالى : المرجع السابق ص٣٢٠، جميل عارف : المرجع السابق ص٣٠٥.

(٢) الأساس : عددا : ٦١٧، ٦١٨ في ٢ ، ٣ يونيو سنة ١٩٤٩م.

(*) سبق الإشارة إلى هذا الإنقلاب بالتفصيل في نفس الفصل في مبحث علاقة وزارة إبراهيم عبد الهادى بالقصر.

(٣) الأساس : إبتداءً من عدد : ٥٦٦ في ١٣ أبريل حتى عدد : ٥٨٩ في ١ مايو سنة ١٩٤٩م، المصرى : عدد : ٤١١٩ في ٦ أبريل سنة ١٩٤٩م.

على هذا الحادث إغلاق الحدود بين البلدين وقطع العلاقات الاقتصادية بينهمــا، الأمر الذي دفع برئيس الحكومة المصرية إبراهيم عبد الهادي لأن يسعى جاهــدًا لدى قيادة البلدين لتسوية الخلاف، وقد أستجاب الطرفان بالفعل لوســاطة عبــد الهادي، وأبديا تفاهمًا حول تسوية الخلاف بينهما(١).

كذلك لوحظ في إطار الجهود المبذولة لتوثيق روابط الصــداقة والإخــاء والتعاون بين مصر والدول العربية، أن حرصت حكومة عبد الهادي على توثيق الصلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين مصر والدول العربية الأخــرى، فقد رحبت حكومة عبد الهادي بإلحاق الطلاب العرب مــن ســوريا وفلســطين والأردن والسعودية واليمن والعراق والسودان ودول المغرب العربى بالمــدارس والمعاهد والكليات المصرية فضلاً عن إلحاق عدد كبير منهم بالمعاهد والكليــات الأزهرية(٢).

كذلك يُذكر لحكومة عبد الهادي أنها ساهمت في إغاثة منكوبى المجاعــة التي أنتشرت حينذاك في منطقة شرق السودان وعانى منهــا آلاف الســودانيين حيث تبرعت بحوالى ٥٠,٠٠٠ جنيهًا كإعانة عاجلة لهم فضــلاً عمــا قدمتــه حكومة عبد الهادي من مساعدات عينية شملت مختلف الأنــواع مــن الأغذيــة والأدوية المناسبة(٣).

وإزاء هذه المواقف التي أبدتها حكومة إبراهيم عبد الهادي تجاه الأزمــات العربية كان طبيعيًا أن تتجاوب الشعوب العربية مع حكومة عبد الهــادي فيمــا واجهته هي الأخرى من أزمات. وعلى سبيل المثال فقد أستنكرت الدول العربية - دون إستثناء - لحادث محاولة اغتيال إبراهيم عبد الهادي، وقد أكــدت هــذه الدول في برقيات التهانى التي بعثت بها إلى إبراهيم عبد الهادي، تهنئه فيها على

---

(١) المصرى : عددا : ٤١٥٦، ٤١٥٧ في ٢١، ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩م، الأساس : عدد : ٦٠٧ في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩م.
(٢) الأساس : عدد : ٦٢٢ في ٨ يونيو سنة ١٩٤٩م.
(٣) الأساس : عدد : ٥٨٧ في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩م.

نجاته من محاولة الأغتيال التي تعرض لها، ويعلنون كذلك في برقياتهم نبذهم للأرهاب وضرورة مقاومته بشتى الطرق الممكنه. وموضحين جهود عبد الهادي الوطنية ودوره البارز في خدمة القضايا العربية[1].

رابعًا : سياسة وزارة إبراهيم عبد الهادي الداخلية :-

أهتم إبراهيم عبد الهادي بسياسة الأصلاحات الداخلية، كما وعد بذلك في كتاب تشكيل وزارته الذي أرسله إلى الملك فاروق في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨م.

وفي الواقع أن إبراهيم عبد الهادي قد نجح في تحقيق برنامجه الأصلاحى في مفهومنا لعدة إعتبارات نذكر منها : الإتصال بالشعب عن طريق زياراته الميدانية لمواقع العمل، ودراسة المشاكل على الطبيعة، فضلاً عن تعاونه مع وزرائه الذين أختارهم لوزارته، بالإضافة إلى إلتزامه وحسن معاملته للأحزاب السياسية والمستقلين لضمان تأييدهم وكسب الثقة فيهم.

ومن بين الأصلاحات التي قام بها إبراهيم عبد الهادي في وزارته في مختلف المجالات يمكن أن نذكر منها :-

١- إتفاقية الأرصدة الأسترلينية :-

سبق لإبراهيم عبد الهادي - عندما كان وزيرًا للمالية في عهد وزارة النقراشي الثانية - أن تباحث مع الحكومة الإنجليزية بشأن مسألة الأرصدة الأسترلينية ولكنه لم يصل إلى إتفاق محدد مع الإنجليز. كما أشرنا لذلك من قبل.

وعندما تولى عبد الهادي رئاسة الوزارة، عقد إتفاقًا جديدًا بشأن الأرصدة الأسترلينية مع الحكومة البريطانية في ٣١ مارس سنة ١٩٤٩م تم بموجبه الإفراج عن ١٢ مليونًا من الجنيهات الأسترلينية، مع تعهد من الحكومة البريطانية بالإفراج عن ١٨ مليونًا أخرى إذا قل الرصيد الحر عن ٤٥ مليون جنيه أسترلينى، وأن تبيع الحكومة البريطانية لمصر خلال عام ١٩٤٩م

---

(١) أخبار اليوم : عددا : ٢٣٥ ، ٢٣٦ في ٧ ، ١٤ مايو سنة ١٩٤٩م.

دولارات أمريكية قيمتها ٥ مليون جنيه أسترلينى من المواد البترولية المطلوبة للإستهلاك المحلى ، وأن تسدد بالأسترلينى قيمة ما تستورده مصر من الأسمدة من "شيلى" التي أصبحت من البلاد ذات الحسابات الإسترلينية القابلة للتحويل ، وأن تزيد مصر كذلك من كمية ما تستورده من بريطانيا بما يعادل قيمته ثمانية ملايين جنيه أسترلينى[١].

٢- الزراعة والرى :-

كان لإبراهيم عبد الهادي جهودًا بارزة في مجال الزراعة والرى على إعتبار أن مصر بلد زراعى في المقام الأول، فغداة توليه الحكم خلفًا للنقراشى، أعلن إبراهيم عبد الهادي أنه يأمل أن يشهد عهده إقامة مشروعات كبرى للرى تكفل ضبط مياه النيل وزيادة الإيراد الصيفي للنهر سواء بتقليل الفاقد في منطقة السدود أو بزيادة مياه التخزين، وذلك للوفاء بالمطالب المائية اللازمة للتوسع الزراعى وللوقاية من أخطار الفيضانات العالية[٢].

وتحقيقًا لهذا الغرض شرع إبراهيم عبد الهادي في تشكيل لجنة مختصة ضمت كبار الفنيين والخبراء في مجال الرى؛ لإعداد الدراسات اللازمة عن هذه المشروعات. وبينما كانت حكومة عبد الهادي تعكف على دراسة هذه المشروعات، إذ بها تتلقى خطابًا من الحكومة البريطانية أشارت فيه إلى شروع حكومة أو غندا في إقامة خزان عند شلالات "أوين" على نيل فيكتوريا؛ بغرض توليد القوى الكهربائية لصالح أوغندا، ورأى عبد الهادي أن يعرض الأمر على اللجنة المختصة طالبًا دراسته فنيًا ومعرفة مدى إستفادة مصر منه وعما إذا كان سيؤدى إلي تقليل كمية المياه التي تصلها أو تعديل أوقات وصولها أو تخفيض

---

(١) الأساس : عدد : ٥٦٥ في ٢ أبريل سنة ١٩٤٩م، عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٢) على الرجال وآخران : السعديون في ١٥ عامًا من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٥٢ القاهرة سنة ١٩٥٢ ص ٥٥.

منسوبها. وقد أكدت اللجنة بعد دراسة وافيه لهذا المشروع، عدم وقوع أية أضرار على مصر من جراء تنفيذه ، بل أرتأت أن من صالح مصر أن تشترك مع أوغندا في إقامة هذا الخزان على بحيرة فيكتوريا مع تعديل التصميم المقترح له كى يفي بأغراض الرى بمصر وتوليد القوى الكهربائية لأوغندا[١].

وأيد عبد الهادي رأى اللجنة المختصة موضحًا بأن لمصر حقوقًا في أعالى النيل، وآن لها أن تنتفع بها في بناء مشروعات هناك، تخدم الرى في مصر ويترتب عليها زيادة في مساحة الأراضى الزراعية ، مما يساعد على مواجهة حاجة سكان مصر الذين يتزايدون بأضطراد، وراح عبد الهادي يعرض المشروع ورأى اللجنة في إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في ٨ فبراير سنة ١٩٤٩م ولقى إستجابة له من جميع أعضاء المجلس الذين وافقوا على الإعتماد المالى المطلوب لنصيب مصر في تنفيذ هذا المشروع وقدره أربعة ملايين ونصف مليون جنيه[٢]. كما وافق أعضاء البرلمان على الأذن للحكومة في الأرتباط في حدود المبلغ المذكور بالأشتراك مع حكومة أوغندا في إنشاء هذا الخزان[٣].

وعلى أثر ذلك، وبمعرفة الحكومة البريطانية، تم الإتفاق بين حكومتى مصر وأوغندا على البدء في تنفيذ مراحل المشروع [٤] الذي أعتبرته صحيفة الحكومة "الأساس" إنجازًا طيبًا لجهود إبراهيم عبد الهادي في الحكم وأخذت تشيد به لفترة طويلة[٥].

---

(١) الأساس : عدد : ٥٢١ في ٩ فبراير سنة ١٩٤٩م، السياسة : عدد : ١٢٩٢ في ٩ فبراير سنة ١٩٤٩، الكتلة : عدد : ١٣١٦ في ٩ فبراير سنة ١٩٤٩.

(٢) الأساس : عدد : ٥٢١ في ٩ فبراير سنة ١٩٤٩م.

(٣) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة – دور الإنعقاد العادى الخامس جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩م الأساس : عدد : ٥٦٢ في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩م.

(٤) دار الوثائق القومية، وثائق عابدين : محفظة رقم ٢٣ مجلس الوزراء مذكرات وزارة الخارجية ملف ١/١/١٢٤ مذكرتان متبادلتان بين السفير البريطانى في القاهرة "رونالد كامبل ورئيس الحكومة المصرية إبراهيم عبد الهادى بشأن خزان أوين تحت رقم ٤٩/٦٢/٩٧، ١٧٠ في ٣٠ ، ٣١ مايو سنة ١٩٤٩م. أنظر الملحق رقم (٢٧).

(٥) الأساس : أعداد : ٥٤٢ في ٦ مارس ٦٠٥، ٦٠٦ في ١٩، ٢٠ مايو، ٧٥٤ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩م، ١٠١٤ في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠م.

٣- الموارد الغذائية والتموين : -

عُنيت وزارة إبراهيم عبد الهادي بتوفير الموارد الغذائية والتموين، عامة لكافة طبقات الشعب، وأبدت وزارة عبد الهادي نشاطًا ملحوظًا في مكافحة الغلاء، فعملت على القضاء على كل سبب مصطنع لغلاء المعيشة كما عملت على تحقيق الرخاء بجميع الطرق من مراقبة الأسعار والعمل على إستيراد السلع التي تنقص البلاد وتيسير وصولها إلى الأسواق. وقد أدى كل ذلك إلى توفر السلع التي تنقص البلاد وخفض أسعارها. وزادت مقررات البترول ومقررات السكر. كما وافق عبد الهادي على مذكرة وزير التموين برفع القيود المفروضة على تداول الأقمشة القطنية وإلغاء صرف الأقمشة بالبطاقات وإعادة تسعير الإنتاج المحلى من الغزل. كما وفقت وزارة عبد الهادي في توفير اللحوم والزيت كما حسنت الرغيف(١).

ومن هذا يتضح أن وزارة إبراهيم عبد الهادي قد آثرت مصلحة الجمهور على مصالح الشركات والرأسمالية مما ترتب عليه أن أستهدفت الوزارة لحرب من بعض كبار الرأسماليين وسعيهم المتواصل لإسقاطها(٢).

والجدير بالذكر أن هذا التحسن في مجال التموين في عهد وزارة عبد الهادي - رغم قصر عمر وزارته - لم يأت من فراغ فقد أمتازت وزارة عبد الهادي بإنشاء وزارة للتموين تابعة لوزارة التجارة والصناعة ، وكان التفكير قد أتجه إلى إلغائها وضم أختصاصاتها إلى وزارة التجارة والصناعة ولذلك أنشئت هذه الوزارة الجديدة (وزارة التموين) في عهد وزارة عبد الهادي تنفيذًا لرغبة

---

(١) السياسة الأسبوعية : عدد ٦٠٤ في ٨ يناير سنة ١٩٤٩م ، الأساس : عدد: ١٠٦٣ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠م، الأساس : عدد : ٤٩٠ في ٤ يناير سنة ١٩٤٩م ، أنظر كذلك: عبد الرحمن الرافعى في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٨٨، كامل مرسى : مرجع سابق ص٣٤٥، سهير إسكندر : .... مرجع سابق ص٣٤٥.

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٢٨٩، سهير إسكندر : مرجع سابق ص٣٤٣، شهدى عطيه الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦م الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧م ص٨٢.

ملكية، في أن تخصص أعمال التموين لوزارة مستقلة، حتى يمكن توحيد الجهود فيها، وبذلك تؤدى رسالتها نحو توفير مواد التموين لأفراد الشعب[١].

٤- الإسكان :-

وفي مجال الإسكان نذكر أن إبراهيم عبد الهادي تولى رئاسة الوزارة والبلاد تعانى من أزمة طاحنة في المساكن، وقد أستفحل خطرها بسبب الزيادة المستمرة لعدد السكان، ولذلك أهتمت حكومة عبد الهادي بمشكلة الإسكان، وعملت على توفير السكن للطبقات المحدودة الدخل والفقيرة، وتنفيذاً لذلك تقدم جلال فيهم باشا وزير الشئون الإجتماعية إلى مجلس الوزراء بإقتراح تناول فيه ضروب توفير السكن لهذه الطبقات، ولذلك قرر المجلس تشكيل لجنة برئاسة إبراهيم عبد الهادي لبحث أزمة المساكن. وقد كلفت اللجنة الدكتور أحمد حسين بك وكيل وزارة الشئون الاجتماعية، والأستاذ محمود رياض مدير هيئة الأوقاف بإعداد مشروع لهذا الغرض، وتقديمه للجنة العليا لشئون المساكن لدراسته. وقد وافقت اللجنة على مشروع وزارة الشئون الاجتماعية ببناء خمسة آلاف شقه لمحدودى الدخل ذات غرفتين وثلاث غرف وأربعة غرف بأسعار تصل إلى ٤٠٠ جنيه على أن تساهم الحكومة بإقراض ٩٠% للراغبين[٢].

كما كلف إبراهيم عبد الهادي الجهات المختصة بإعداد بحث وافي لإقامة عمارات تضم مصالح الحكومة المبعثرة في مختلف أنحاء المدينة لتخلو أماكنها لسكنى الناس. كما أتفق عبد الهادي مع شركة مصر الجديدة على إعداد ألف مسكن للموظفين. وقد أنجزت الشركة بعض المشروعات في عهد عبد الهادي[٣].

---

(١) الزمان : عدد : ٣٥٠ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨م.
(٢) الأساس : عدد : ٥١٣ في ٣١ يناير سنة ١٩٤٩م، عدد ٥٤٥ في ٩ مارس سنة ١٩٤٩م.
(٣) الأساس : عدد : ١٠٦٣ في ١٤نوفمبر سنة ١٩٥٠..

كما قامت وزارة المالية حيث كان إبراهيم عبد الهادي وزيرًا لها ورئيسًا للوزراء بإستيراد كمية كبيرة من الحديد لتيسر بها أعمال البناء، وكل ذلك من أجل المساعدة على تخفيف أزمة المساكن، وقد صرح إبراهيم عبد الهادي بأن هذه الصفقة قد وصلت إلى ٨٠ ألف طن بسعر ٣٢ جنيهًا للطن الواحد(١).

كما يسرت حكومة عبد الهادي على التجار إستيراد ما يرغبون في إستيراده من مواد البناء من الخارج للمساهمة في حل أزمة المساكن(٢) .

٥- التعليم :-

وفي مجال التعليم أولت وزارة إبراهيم عبد الهادي أهتمامًا خاصًا بمسألة التعليم بإعتباره الأساس في بناء الفرد والمجتمع. فأهتم عبد الهادي بمجانية التعليم، وذلك من أجل أن تتاح الفرصة لجميع أبناء الشعب المصرى ومن كافة الطبقات للحصول على التعليم المناسب وبدون تكاليف باهظة، وفي سبيل ذلك قرر عبد الهادي رفع ميزانية وزارة المعارف العمومية (التعليم الآن) من أربعة ملايين جنيه إلى عشرين مليون جنيه. وعممت في عهده مجانية التعليم الإبتدائى، وعمم الغذاء في المدارس الإبتدائية كلها. كما قرر عبد الهادي منح الترخيص لوزير المعارف بإعفاء التلاميذ المقبولين في الصف الأول الثانوى والحاصلين على مجموع ٦٠% من المصروفات ورفع نسبة المجانية المخصصة للوزير من ٧% إلى ١٣% من مجموع التلاميذ(٣) .

كما جعل عبد الهادي التعليم الصناعى والزراعى والمتوسط عمومًا بالمجان، إعدادًا لنهضة التصنيع المنتظرة ، والتي أجمعت الأراء آنذاك على أنها طريق الخلاص الأكبر من ضيق العيش ، بسبب الزيادة المستمرة للسكان، ما

---

(١) الأساس : عدد : ٥٣٧ في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩م.
(٢) الأساس : عدد : ٥٢١ في ٩ فبراير سنة ١٩٤٩م.
(٣) كامل مرسى : مرجع سابق ص٣٤٥.

دامت الزراعة المحدودة المساحة لا تستطيع مواجهة جديد من العدد بما يكفيه من عيش مقبول[1].

كما توسعت وزارة عبد الهادي في بناء المدارس لإستيعاب الزيادة المستمرة في عدد التلاميذ وطلاب المدارس المختلفة[2].

ويُذكر لإبراهيم عبد الهادي في مجال التعليم موافقته على قرار مجلس الوزراء بمنح رجال التعليم ميزة تعليم أبنائهم بمصروفات مخفضة، ومنح المجانية في جميع مراحل التعليم لأبناء شهداء فلسطين[3].

على كل لم تكن هذه النهضة في مجال التعليم والتي تحققت في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي مرتجلة ولا زائفة ، ولكنها كانت مدروسة، وأُعد لها المدرس ذو الأهلية، وأُعد لها البناء الصحى السليم، وتهيأت للعملية التعليمية في كافة مراحلها الإدارة الصحية التي عُمم إشرافها جميع مدارس القطر المصرى، ورتب للتلاميذ غذاءهم. وكان كل ذلك من أجل نهضة التعليم الجامعى ، والذي أتسعت آفاقه وتضاعف عدد طلابه وبعثاته بشكل لم يسبق له مثيل في عهد إبراهيم عبد الهادي إيماناً منه بأهمية التعليم الجامعى والتوسع فيه[4].

وإيماناً من إبراهيم عبد الهادي بدور الفن في خدمة المجتمع ونشر الثقافة والمعرفة، أولى عبد الهادي القطاع الفنى عناية فائقة وبرزت جهوده فيه، فقد وافق عبد الهادي في ٢١ مايو سنة ١٩٤٩م على إقتراح وزارة المعارف العمومية بإيفاد سليمان نجيب بك مدير عام دار الأوبرا الملكية كمندوب مراقب لحضور المؤتمر الثانى للمؤسسة الدولية للمسرح في المدة من ٢٧ يونيو إلى ٢ يوليو سنة ١٩٤٩م في مدينة زيورخ[5].

---

(١) الأساس : عدد : ١٠٦٣ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠م.
(٢) الأساس : عدد : ٥٢١ في ٩ فبراير سنة ١٩٤٩م.
(٣) كامل مرسى : مرجع سابق ص٣٤٤.
(٤) الأساس : عدد : ١٠٦٣ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠.
(٥) دار الوثائق القومية : - وثائق عابدين – محفظة رقم ٢٣ مجلس الوزراء، مذكرات وزارة الخارجية ملف ٢/١٩٣/٤ في ٢١ مايو سنة ١٩٤٩م. أنظر الملحق رقم (٢٨) .

٦- **الجيش :-**

وفي مجال العسكرية أهتم إبراهيم عبد الهادي بالجيش والعناية به ، وقد أعتمد عبد الهادي لهذا الغرض حوالى ٥٢ مليون جنيه[١]، غير أن الجيش المصرى كان قد تعرض في فترة حكم الزعيمين السعديين النقراشى وعبد الهادي لنكبة أصابت كيانه وهزت وجوده بسبب هزيمته في حرب فلسطين، والتي لم يكن الجيش قد أستعد لها بعد. كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

وفي المجال نفسه قرر إبراهيم عبد الهادي تسريح جميع صف ضباط وعساكر بلوكات نظام البوليس والسجون الذين أتموا أربع سنوات فأكثر بالخدمة الإلزامية على أن يجند غيرهم لدواعى الأمن. كما قرر عبد الهادي صرف مبلغ ٢٠٠٠ جنيه للترفيه عن الجنود المصابين في حرب فلسطين بمناسبة عيد ميلاد الملك[٢].

وفي مجال الأمن الداخلى ، فقد أهتم إبرهيم عبد الهادي بتطوير جهاز الأمن ليكون قادرًا على مواجهة الإرهاب ومعاقبة المجرمين والقبض على العناصر الهاربة من الأحكام الصادرة ضدهم. وفي سبيل ذلك تعاقدت وزارة الداخلية مع إحدى الشركات على شراء أسلحة من مختلف الأنواع لرجال البوليس في جميع أنحاء البلاد وقد قدرت هذه الأسلحة بنحو ربع مليون جنيه[٣].

٧- **التجارة الخارجية :-**

وفي مجال التجارة الخارجية عقد إبراهيم عبد الهادي عدة إتفاقيات تجارية مع بعض الحكومات الأوربية ومن بينها الحكومة السويسرية.

ففي ١٣ فبراير سنة ١٩٤٩م وافق مجلس الوزراء برئاسة إبراهيم عبد الهادي على مد أجل إتفاق الدفع المعقود بين مصر وسويسرا، والتي كان مقررا لها أن تنتهى في آخر أبريل سنة ١٩٤٩م، وقبل إنتهاء أجل إتفاق الدفع، دارت مباحثات بين إبراهيم عبد الهادي والمفوضية السويسرية بالقاهرة لإبرام إتفاق تجاري ينظم العلاقات التجارية بين مصر وسويسرا، غير أن السلطات

---

(١) الأساس : عدد ١ : ٦٢٨ في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٩م، ٩٧٧ في ٤ أغسطس سنة ١٩٥٠م.

(٢) كامل مرسى : مرجع سابق ص٣٤٥.

(٣) الأساس : عدد : ٥١١ في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩م.

السويسرية أعربت عن رغبتها في تجديد إتفاق الدفع مرة أخرى لمدة ستة أشهر تنتهى في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٩م.

وقد وافقت اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية على رغبة الحكومة السويسرية في مد أجل إتفاق الدفع لمد ستة أشهر، وذلك لحين الدخول في مفاوضات في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٩م لإبرام الإتفاق التجارى المقترح، ووضعت لذلك بعض الشروط، أهمها زيادة الحصص بنسبة ٥٠% لأن الإتفاق كان مبرمًا لمدة أربعة شهور في حين أنه سيجدد لمدة ستة شهور[١].

٨- الصحة والرياضة والآداب :-

أهتم إبراهيم عبد الهادي بالشئون الصحية إهتمامًا كبيرًا، وهى نابعة من إهتمامه بها عندما كان وزيرًا للصحة لفترة تقرب من السنتين ونال إستحسان الجميع. وعندم تولى عبد الهادي رئاسة الوزارة بذل كل جهده للعناية بشئون المجتمع الصحية ، كما وفر العلاج اللازم للمرضى بأسعار رمزية.

كما عمل إبراهيم عبد الهادي على رفع مستوى كفاءة الأطباء العلمية، والأهتمام بالبعثات الخارجية مهما كلفت الدولة من نفقات، إيمانًا من إبراهيم عبد الهادي بأن النهضة الطبية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا برفع مستوى كفاءة الأطباء، وخاصة الكوادر المميزة منهم. وفي سبيل ذلك وافق عبد الهادي على طلب جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) بترشيح كل من الأستاذ الدكتور أحمد السيد حندوسة بك، والأستاذ الدكتور محمود أنس عابدين، الأستاذين بكلية الطب وذلك لحضور المؤتمر الدولى الرابع لأمراض الأنف والأذن والحنجرة المزمع عقده في لندن في المدة من ١٨ إلى ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٩م[٢].

كما أظهر إبراهيم عبد الهادي إهتمامه بالرياضة بمختلف أنواعها، وخصص لها مبالغ مالية كبيرة للنهوض بالشباب من أجل خلق جيل قادر على مواجهة مشاكل العصر.

---

(١) دار الوثائق القومية :- وثائق عابدين – محفظة رقم ٢٣ مجلس الوزراء، مذكرات وزارة الخارجية ملف ٤٠/٤/٣٠ في ٥-يونيه سنة ١٩٤٩م. أنظر الملحق رقم (٢٩) .

(٢) دار الوثائق القومية : – وثائق عابدين – محفظة رقم ٢٣ مجلس الوزراء مذكرات وزارة الخارجية ملف ٤/ ١٢٣/٢٥ في أول مايو سنة ١٩٤٩م. أنظر الملحق رقم (٣٠) .

وفي سبيل ذلك أعتمد إبراهيم عبد الهادي تأجير قطعة أرض مساحتها ١٧ فدانًا و١٥ قيراطًا من أملاك الدولة بناحية الجزيرة إلى النادى الأهلى بإيجار زهيد قدره جنيه واحد في السنة لمدة عشرون سنة إعتبارًا من ٢١ مارس سنة ١٩٤٩م[١].

كما وافق إبراهيم عبد الهادي على إقتراح وزارة الصناعة والتجارة في أول مايو سنة ١٩٤٩م والخاص بدعوة المجلس الرئيسى للسياحة الدولية بباريس لعقد إجتماعه التاسع عشر بالقاهرة، وإقامة المبارتين الدوليتين على كأس المغفور له الملك أحمد فؤاد الأول في عام ١٩٥٠م بالقاهرة[٢].

وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩م، أصدر إبراهيم عبد الهادي – بصفته رئيسًا للحكومة وكحاكم عسكرى عام – أمرًا عسكريًا رقم (٧٦) والذي يقضى بإلغاء البغاء وجميع بيوت العاهرات في جميع أنحاء المملكة المصرية ورصد لذلك مبلغ ٨٠٠٠ جنيهًا لإعداد ملجأ لإيواء البغاء فيه وإعدادهن لحياة كريمة، وقد قوبل هذا الأجراء بإستحسان كبير من قبل الأوساط المحلية وبخاصة رجال الدين ، الذين بعثوا ببرقيات إلى إبراهيم عبد الهادي عبروا فيها عن شكرهم وتقديرهم لهذا الأجراء الذي أزال به وصمة خلقية وإجتماعية وإنسانية ، كان بقاؤها تنكرًا للدين وتناقضًا مع مبادئ الأخلاق والفضائل الإنسانية التي يجب توفرها في مجتمع ينهض أفراده إلى الكمال والرقى[٣].

أيضًا أظهر إبراهيم عبد الهادي أهتمامًا بالنواحى الأخلاقية فأصدر أوامره بضرورة أن يقوم التعليم الخلقى بجانب التعليم الدينى في المدارس حيث أجتمع عبد الهادي مع على أيوب بك وزير المعارف لبحث هذا الموضوع حول وضع سياسة للتعليم الدينى، في المدارس المصرية، حيث رأى عبد الهادي ضرورة أن

---

(١) كامل مرسى : مرجع سابق ص ٣٤٥.

(٢) دار الوثائق القومية : – وثائق عابدين – محفظة رقم ٢٣ مجلس الوزراء مذكرات وزارة الخارجية ملف ٢٠/٩٢/٤ في أول مايو سنة ١٩٤٩م. أنظر الملحق رقم (٣١) .

(٣) الوقائع المصرية : عدد : ٢٦ غير إعتيادى في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩م، الأساس : أعداد: ٥٣٠، ٥٣١ في ٢٠ ، ٢١ فبراير، ٥٤٩ في ١٤ مارس سنة ١٩٤٩م، أخبار اليوم: عدد: ٢٢٤ في ١٤ مارس سنة ١٩٤٩م، الأهرام : عدد : ٢٢٨٦٤ في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩م وأنظر كذلك : كامل مرسى : مرجع سابق ص ٣٤٥.

يقوم بجانب التعليم الديني، التعليم الخلقي حتى يرتفع المستوى الأخلاقي للطلبة، وأصدر عبد الهادي أوامره بتشكيل لجنة تضم كبار رجال الدين ورجال التعليم لوضع هذه السياسة[١].اللابلب

خامسًا : تقييم وزارة إبراهيم عبد الهادي وإقالتها :-

قررت وزارة إبراهيم عبد الهادي مد الأحكام العرفية سنة أخرى، ثم تمادت في إستخدام هذا النظام لأضطهاد كل من أشتبه رجال القسم السياسي بأنهم من الأرهابيين، وأهدرت في هذا السبيل ما كفله الدستور من حقوق وحريات للمواطنين.

حقًا إن موجة القتل والإرهاب كانت قد أفزعت الناس في هذا العهد، كما سبق أن وضحنا. ولكن هذه الحالة الشاذة لا تصلح عذرًا للخروج على النظم المقررة في البلاد المتحضرة، وهب هذه الحالة قد وقعت في ظروف عادية دون قيام الأحكام العرفية، أفكان يكفي ذلك للخروج على أحكام القانون العام في تعقب الإجرام والمجرمين؟ إن الأحكام العرفية نظام إستثنائي ما كان يجوز أن يتخذ وسيلة لحرمان الناس من حقوقهم التي كفلها لهم القانون، وما كان يسوغ لحكومة عبد الهادي أن تأخذ الأبرياء بالشبهات، وتلقى المئات منهم في غيابات الإعتقال وتسيئ معاملتهم إساءات بالغة تنكرها العدالة والإنسانية[٢].

وقد تعدى إضطهاد المعتقلين إلى ذويهم وأقاربهم وعائلاتهم فكم من أشخاص أبرياء أعُتقلوا لأنهم من أقرباء أو أصهار المعتقلين المشتبه في أنهم من الأرهابيين، مما جعل هذه المجموعة تخرج من المعتقلات حاقدة على المجتمع[٣].

ومن الأضطهاد الذي وقع في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي، والذي لم يكن له مبرر، وقف مرتبات المعتقلين من موظفي الحكومة ، فقد حرمت

---

(١) آخر لحظة : ملحق آخر ساعة : عدد : ٧٥٣ في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩م.
(٢) الوقائع المصرية : العدد : ٢ الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٤٩م ص٣، خيرى طلعت : البوليس والأمن السياسى في مصر ،مرجع سابق ص ٢٥٣.
(٣) المصور : العدد : ١٢٩٦ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩م، العدد : ١٣٠٤ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩م ، خيرى طلعت : البوليس والأمن السياسى في مصر ، المرجع السابق ص ٢٣٥، محمد على الطاهر : معتقل الهايكستيب : مرجع سابق ص ٣٩٠- ٤٠٠.

عائلاتهم من مرتباتهم شهورًا طويلة، في حين أن مرتب الموظف ليس حقًا لــه فحسب، بل هو حق لأولاده وعائلته، فحرمان هؤلاء من مرتب عائلاتهم لمجرد الإشتباه في أنهم من الأرهابيين هو ظلم لا تجيزه الشرائع ولا القوانين. وقد أدت هذه المعاملة القاسية إلى أنها وضعت عائلات المعتقلين في ظروف مالية صعبة. على أية حال فقد أثارت هذه الأضطهادات التي وقعت في عهد وزارة إبـراهيم عبد الهادي شعور المواطنين، وكان لها أثرها البالغ في تنكرهم لتلك الوزارة[١].

لقد تولى إبراهيم عبد الهادي رئاسة الوزارة في ظروف بالغة الصـعوبة، ولو نظرنا إلى هذه الظروف وقدرناها حق قدرها، لقلنا أنها شـجاعة منقطعـة النظير أن يلي إنسان الحكم وكل هذه المخاطر تحيط به، ولكنها كانـت سـتكون شجاعة أكبر لو قال إبراهيم عبد الهادي للملك " أننى لا أستطيع أن أحكـم فـي مثل هذه الظروف البالغة الصعوبة" ولو فعل عبد الهادي ذلك لأدى خدمة كبيـرة له ولبلاده، ولكنه لم يفعل فضخامة المسئولية التي وقع فيها عبد الهادي قد أحس بها بعد قليل من توليه رئاسة الوزارة ،حينما أمره الملك بأن يستقيل فـي يوليـو سنة ١٩٤٩م[٢].

ولقد أورد محمد زكى عبد القادر وصفًا لحالة مصـر فـي عهـد وزارة إبراهيم عبد الهادي وبعد الهزيمة في فلسطين فذكر أن إبراهيم عبد الهادي عندما ولى الحكم " واجه فترة لم يمر على مصر أقسى منها فالجيش في فلسطين يعانى حالة سيئة من الإنهيار والتدهور ، والحملة الصهيونية على مصر بلغت أشـدها في صحافة العالم. وأمريكا وإنجلترا تشعران أن الأمور تسـير إلـى الهاويـة. والشعب غاضب متربص. وجماعة الإخوان المسلمين مشردة تخضـع لأقسـى أنواع الضغط وتضطرم بأشد أنواع اللهفة على الإنتقام لما حـل بهـا حينـذاك، والحالة الإقتصادية في تدهور. وهكذا نجد أن إبراهيم عبد الهادي قد تولى حكـم البلاد في أمور سيئة لا يحسد عليها رئيس وزراء. ولم يكن بإستطاعته أن يفعل

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢١٩، د. خيرى طلعت : البوليس والأمن السياسى ...... المرجع السابق ص ٤٢٥، ٤٢٦، محمد عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ص ٣٦ وأنظر كذلك :
- Vatikiotis : The Modern History ..... Op. Cit. p. 368.

(٢) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور مرجع سابق ص ١٦٧ – ص ١٦٨ .

شيئًا آخر، فقد جاءت وزارة عبد الهادي إلى الحكم والبلاد على حافة المنحدر[١]
".

ومنذ مقتل النقراشي باشا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م وتولية عبد الهادي الحكم ، ظهر أنه لابد من توسيع نطاق الحكم بإيجاد حكومة إئتلافية يدعى الوفد للإشتراك فيها[٢] ، وعندما كلف الملك فاروق، إبراهيم عبد الهادي بتأليف الوزارة في أواخر عام ١٩٤٨م أشير في الخطابين المتبادلين بينهما حسب العادة المتبعة، إلى أنه من الواجب توحيد الصفوف في هذه المرحلة الدقيقة لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية[٣].

وفي بداية عام ١٩٤٩ وجه عبد الهادي الدعوة إلى الأحزاب للإشتراك في وزارته فوافق بعضها، وأعترض البعض الآخر وخاصة الوفد الذي أشترط للدخول في وزارة عبد الهادي أن يكون رئيس الوزراء سياسيًا محايدًا ، وهو شرط أعتبر رفضًا منه للدعوة. ولذلك لم ينجح عبد الهادي في تنفيذ رغبة الملك بإيجاد وزارة إئتلافية تضم كافة الأحزاب [٤].

ويذكر إبراهيم عبد الهادي أن الملك فاروق في الشهرين الأخيرين من وزارته لم يطق ذكر إسمه لكثرة ما عارض طلباته المتكررة مثل عدم الأستجابة في تعيين المهدى باشا رئيسًا لأركان حرب الجيش بأمر ملكى بدلاً من مرسوم يتقدم به رئيس الوزراء ، وكذلك القيود التي وضعها عبد الهادي بشأن إصلاح اليخت الملكى "المحروسة" [٥] .

كما أن الأنجليز ضاقوا به ذرعًا بتشدده معهم في مفاوضاته مع المارشال "فيلد مارشال سيروليم سليم " Field Marshal, sir William Slim "رئيس

---

(١) محمد زكى عبد القادر : مرجع سابق ١٦٥ .
(٢) Vatikiotis : The Modern History ....Op. Cit. p. 368
(٣) الدستور : عدد : ١٣١٤ في ٦ يناير سنة ١٩٤٩م ، طارق البشرى : الحركة السياسة ..... مرجع سابق ص٢٧٩.
(٤) طارق البشرى : المرجع السابق ص ٢٧٩.
(٥) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢٥) عدد: ٢٨٣٦ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٢م.

أركان حرب قوات الأمبراطورية البريطانية ، وإصرار عبد الهادي على مشروع صدقى – بيفن، الذي يحدد جلاء القوات البريطانية نهائيًا في سبتمبر سنة ١٩٤٩م، وهجوم مصطفي النحاس باشا زعيم الوفد عليه،.والتنديد في خطبه بمسلك عبد الهادي مع الإخوان المسلمين ، كل هذه العوامل مجتمعة دفعت الملك إلى طلبه بأن يقدم عبد الهادي أستقالته[١].

والحاصل أن الواقع السياسى كان بما يعتمل فيه من أزمات يحتم على الملك اتخاذ هذه الخطوة لاسيما أن المعركة الإنتخابية كانت على الأبواب ، وكانت ستفرض المواجهة بين الحكم والجماهير فرضًا[٢]. وعلى هذا لم يكن تغيير الوزارة الإبراهيمية مفأجأة عندما تم، ولكن المفاجأة كانت في الأسلوب غير الكريم الذي تم به الأمر[٣] .

فلقد قام الملك فاروق بإرسال رجله محمد حيدر باشا – وزير الحربيةحينذاك– إلى إبراهيم عبد الهادي في جنح الليل يأمره بتقديم إستقالته قبل مطلع الصبح في ٢٥ يولية سنة ١٩٤٩م بغير إمهال وبغير أن يسمح لرئيس حكومته بأن يقابله وبطريقة وصفها الدكتور هيكل بأنها "غير كريمة" ثم كان الملك هو من قدم الوزراة الجديدة (وكان عيد الفطر قد أقبل)، بأن هذه الوزارة هى هدية العيد من الملك إلى شعبه[٤] .

(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى : نفس المصدرالسابق .
(٢) طارق البشرى : مرجع سابق ص٢٧٩، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ،الجزء الثانى مرجع سابق ص٢٩٠، مارسيل كولومب : تطور مصر مرجع سابق ص ٣٠٤.
(٣) طارق البشرى : المرجع السابق ص ٢٧٩.
(٤) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية الجزء الثانى : ... مرجع سابق ص ٢٩١، محسن محمد : من قتل حسن البنا : دار الشروق سنة ١٩٨٧م الطبعة الأولى ص ٥٦٩.

وكانت طريقة الإقالة هذه مفاجأة لإبراهيم عبد الهادي نفسه، فقد رد على حيدر باشا قائلاً "أنه يتلقى هذا التوجيه الملكى بالإحترام والإجلال وأنه سيبلغه إلى زملائه وينزل على هذه الرغبة الملكية"(١) .

وبالفعل قدم إبراهيم عبد الهادي أستقالته في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م، وألف حسين سري وزارته الأئتلافيه في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٩م، أي في اليوم التالى لإقالة عبد الهادي باشا(٢) .

ويذكر البعض أن إقالة إبراهيم عبد الهادي من رئاسة الوزارة وتولى حسين سري الحكم، كان نتيجة لرشوة دفعت للملك فاروق لمصلحة أكثر من جهة ومن ضمنها الوفد، وهى شبهة لا دليل مادى عليها(٣) .

◎ ◎ ◎

---

(١) الدستور : عدد : ١٣٢٦ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م، المساء الأسبوعية : عدد : ٤٢٤٩ في الأول من أغسطس سنة ١٩٤٩م، فؤاد كرم : مرجع سابق ص ٤٧١ .

(٢) الزمان : عدد : ٥٢٩ في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٩م، الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية الجزء الثالث مرجع سابق ص ٢٩١-٢٩٢.

(٣) سهير إسكندر : .... مرجع سابق ص ٣١١ "حديث شخصى للمؤلفة مع مصطفي أمين".

الفصل الخامس

"إبراهيم عبد الهادي والحياة الحزبية"

أولاً : إبراهيم عبد الهادي عضوًا في حزب الوفد
ثانيًا : أسباب إنفصال إبراهيم عبد الهادي عن الوفد
ثالثًا : إبراهيم عبد الهادي وتأسيس الهيئة السعدية

***

أولاً: إبراهيم عبد الهادي عضواً في حزب الوفد :-

لم تحدد المصادر تاريخ إنضمام إبراهيم عبد الهادي إلى حزب الوفد، لكن من المرجح أن ذلك كان عقب إختيار سعد زغلول باشا - زعيم الوفد - لإبراهيم عبد الهادي لرئاسة لجنة الطلبة الوفدية عام ١٩٢٤م عقب خروج عبد الهادي من سجنه على أثر إتهامه في قضية المؤامرة الكبرى. كما أن إبراهيم عبد الهادي قد دخل أول إنتخابات برلمانية له عام ١٩٣٠م في الهيئة النيابية الرابعة ممثلاً لحزب الوفد[١] عن بلدته الزرقا بمحافظة الدقهلية، وفيها فاز عبد الهادي . ثم دخل عبد الهادي إنتخابات عام ١٩٣٦ في الهيئة النيابية السادسة ممثلاً لحزب الوفد عن نفس الدائرة، وفيها فاز عبد الهادي أيضًا. وتم أختياره كسكرتير لمجلس النواب في دورتيه الأولى والثانية، وكان يرأس المجلس في هذه الهيئة الدكتور أحمد ماهر باشا. وظل عبد الهادي ممثلاً ونائبًا لحزب الوفد داخل مجلس النواب حتى عام ١٩٣٧[١]، حيث كان هذا العام آخر أيامه مع حزب الوفد، ليصبح بعد ذلك أحد المؤسسين للهيئة السعدية في أوائل عام ١٩٣٨م.

وعندما عرضت معاهدة سنة ١٩٣٦م - التي وقعت بين مصر وبريطانيا- على مجلس النواب أختار الوفد بزعامة النحاس باشا، إبراهيم عبد الهادي للدفاع عن المعاهدة أمام المجلس، بعد أن عارضها عدد غير قليل من أعضاء المجلس، وفي داخل المجلس أوضح عبد الهادي مزايا المعاهدة وأبرزها وأهمها إلغاء الإمتيازات الأجنبية ، وأن الظروف الدولية القائمة آنذاك هى التي

---

(1) دخل حزب الوفد أول إنتخابات برلمانية له عقب صدور دستور سنة ١٩٢٣ وجرت هذه الإنتخابات في ١٢ يناير سنة ١٩٢٤، وخاضها الوفد بعد أن أكتملت له ملامح الحزب بزعامة سعد زغلول باشا. أنظر هشام الصغير : أحمد ماهر : ودوره في السياسة المصرية مرجع سابق ص ١١٠.

(١) السياسية : عدد : ٦٧٧ في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧، محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، الجزء السادس مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٩ ص ١٤٦، ١٧٩، ١٩١ .

دعت النحاس باشا إلى قبولها. وبعد دفاع عبد الهادي عن المعاهدة داخل المجلس، وافق الأعضاء عليها بأغلبية مطلقة(٢).

كما أشترك إبراهيم عبد الهادي في تشكيلات فرق القمصان الزرقاء التابعة لحزب الوفد والتي شكلها النحاس باشا عام ١٩٣٦م، وذلك للدفاع عن سياسة الوفد. وقد كانت هذه الفرق سببًا من أسباب إنفصال عبد الهادي عن الوفد، لأعتراضه على وجود هذه الفرق على الرغم من أن عبد الهادي كان عضوًا بارزًا فيها، كما سيجئ بيانه في الصفحات التالية.

والجدير بالذكر أن إبراهيم عبد الهادي لم يتول أي منصب رئيسى داخل حزب الوفد سوى عضويته له(*) وهذا من وجهة نظر الباحث يرجع إلى عدة أسباب منها :-

١- تخوف بريطانيا من إبراهيم عبد الهادي بسبب نشاطه الوطني والسياسي والذي بدأ واضحًا في ثورة سنة ١٩١٩م. ولذلك تدخلت بريطانيا لدى النحاس باشا للحد من دخول العناصر النشطة حزب الوفد مثل عبد الهادي والنقراشي وأحمد ماهر.

٢- كما يرجع ذلك إلى أن إبراهيم عبد الهادي كان طالبًا بمدرسة الحقوق حتى سنة ١٩٢٥م وبعد حصوله على الليسانس تفرغ للعمل بالمحاماة وظل كذلك حتى دخوله لأول مرة الوزارة في عهد على ماهر باشا سنة ١٩٣٩م. وبالتالى

---

(٢) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، دور الإنعقاد غير العادى من ٢ إلى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١٣)عدد: ٢٨٢٤ في ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٢، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ،مرجع سابق ص ٣٩، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ مرجع سابق ص ٧٩٩.

(*) كما هو معروف تولى منصب الرئيس سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس، أما منصب السكرتير فتولاه النحاس ثم مكرم عبيد، ومنصب الوكيل تولاه على شعراوى ثم حمد الباسل، إلى أن ضُمت أختصاصاته إلى السكرتير في سنة ١٩٢٣م، وبالنسبة لأمين الصندوق فقد تولاه على شعراوى ثم محمد محمود ثم محمد على علوبة ثم النقراشى سنة ١٩٢٧م، إلى أن ضُمت أختصاصاته إلى رئيس الحزب. أنظر في ذلك عبد الله محمد عزباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى سنة ١٩٣٦م رسالة ماجستير غير منشورة ، نوقشت بأداب عين شمس سنة ١٩٧٠م ص ٩٧ - ١١٥، هشام الصغير : أحمد ماهر ودوره في السياسة المصرية : ... مرجع سابق ص ١١٠.

فإن عبد الهادي قد تفرغ للعمل السياسى كلية منذ دخوله الـوزارة لأول مـرة. وكان ذلك بعد إنفصاله عن الوفد وإنضمامه إلى حزب الهيئة السعدية.

ثانيًا : أسباب إنفصال إبراهيم عبد الهادي عن الوفد(•):-

(١)- القمصان الزرقاء

ظهرت في الحياة السياسية المصرية في نهاية الثلاثينات، علامات جديـدة متمثلة في فرق القمصان الملونة بألوان سياسية "القمصان الزرقاء" التابعة لحزب الوفد برئاسة "محمد بلال" الذي كان طالبًا بكلية الطب، و "القمصان الخضـراء" التابعة لحزب مصر الفتاه بزعامة "أحمد حسين" المحامي. وقـد أنشـئت هـذه القمصان على غرار القمصان السوداء في إيطاليا والقمصان البنية في ألمانيا(١).

وأستند كل حزب إلى قمصانه في مقاومة معارضيه وجرت بـين هـذين التنظيمين صدامات وحشـية، وأسـتطاع خصـوم الوفـد أن يسـتغلوا هـذه الأضطرابات التي قسمت تلاميذ المدارس وطلاب الجامعـات إلـى جمـاعتين متنافرتين(١).

وقد تكونت هيئة القيادة الأولى لفرق القمصان الزرقاء التابعة للوفد، مـن خمسة أعضاء هم محمد بلال، ومحمد يونس، وعمار الجندى، وأحمـد لطفـي، وأحمد الشافعى وقد أشتركت هذه الهيئة في تكوين الفرق وإنشائها منذ بدئها. ثـم

(•) بالإضافة إلى هذه الأسباب ، كانت هناك أسباب أخرى أدت في النهاية إلى إنفصال إبراهيم عبد الهادى وأحمد ماهر والنقراشى عن الوفد ،وتكوين حزب الهيئة السعدية وهذه الأسباب هى الخلاف حول الزعامة المقدسة ، الخلاف حول مفهوم معاهدة ١٩٣٦، الخلاف حول المحسوبية والأستثناءات. لمزيد من التفاصيل عن أسباب إنفصال عبد الهادى وماهر والنقراشى، من الوفد أنظر : سعيد عبد الرازق ... مرجع سابق ص ١٥١ - ١٨٤، موسى رمضان : مرجع سابق ص ١٣ - ٢٢.

(١) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (١٤)عدد: ٢٨٢٥ في ٢ أغسطس ١٩٨٢، محمد حسين هيكل : مذكرات ... الجزء الثانى ، مرجع سابق ص٣٠ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ الجزء الأول مرجع سابق ص ٩٨. ولمزيد من التفاصيل عن نشأة القمصان الملونة في مصر أنظر أيضًا:

- Jankowski, J. : Egyptian Blue Shirts and The Egyptian Wafd (1935 : 1938) Middle Eastern Studies, Jan., 1978 (London).

(١) مارسيل كولومب : تطور مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب، الطبعة الأولى مكتبة سعيد رأفت القاهرة سنة ١٩٧٢ ص ١٠٦.

تألفت لجنة بمعرفة مكرم عبيد باشا - سكرتير الوفد - لتحقيق مبادئ الوفد وأغراضه، وإظهارها بالمظهر اللائق الذي يتفق مع زعامتها. وكان من بين أعضاء هذه الفرق بعض العسكريين مثل الأميرلاى حافظ بك صدقى والأميرلاى أمين بك الرشيدى، واليوزباشى محمود الجندى ، بالإضافة إلى بعض المنظمين المعروفين أمثال ممدوح رياض، وحسين يسن. ثم تألف بعد ذلك مجلس شرف حسب لائحة أخرى أشترك في وضعها إبراهيم عبد الهادي، وممدوح رياض ، وكان أعضاؤه إبراهيم عبد الهادي ، وممدوح رياض، ومحمود سليمان غنام، ومحمد شعراوى وأحمد حمزة(٢).

وكان بقاء تشكيلات القمصان الوفدية أحد أسباب الخلافات بين القصر والوزارة، خاصة أن هذه الفرق كانت تحت إشراف النحاس باشا، وكان خيرًا له لو أنه أستمع لنصيحة أصدقائه وحل هذه الفرق(٣). فقد كان النحاس حريصًا على أن يصحب معه القمصان الزرقاء، وأن يحيطوا به في أجتماعاته ورحلاته، ولذلك صاروا يرافقونه أثناء طوافه في عواصم المديريات ويسيرون حوله ويتظاهرون أينما ذهب وحيثما حل فهم معه في الأسكندرية وفي دمنهور وفي طنطا والقاهرة وفي كل مكان آخر يزوره ويريد أن يتظاهر هؤلاء ويهتفوا باسمه(١).

على أية حال فقد مال حزب الوفد لمركزية قاهرة ظهرت مع تكوين فرق القمصان الزرقاء، من التنظيمات الشبابية لحماية الشباب الوفدى من الوقوع تحت تأثير الأحزاب الأخرى، ثم تحولت إلى شكل سياسى يتبع الوفد، وتفشت العصبيات والمحسوبيات في الحزب، فكان ذلك بداية لحدوث الإنشقاق داخل جدرانه وتصدعه من الداخل(٢).

---

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ الجزء الأول مرجع سابق ص ١٠٠.

(٣) الليفتنانت كولونيل ب. ج. الجود : مرجع سابق ص ١٥٣ - ١٥٤.

(١) آخر ساعة : عدد : ١٦٦ في ٥ سبتمبر ١٩٣٧.

(٢) جاكوب لاندو : الحياة السياسية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢ ترجمة وتعليق سامى الليثى، مكتبة مدبولى القاهرة بدون تاريخ ص ١٩٣.

وقد أقلقت تلك الفرق وزارة الخارجية البريطانية، حيث أوعزت إلى سفيرها في مصر أن ينصح النحاس باشا بأن يتخذ إجراء حاسم وسريع للحد من نشاط تلك الفرق والسيطرة عليها لأنها تثير القلق في نفوس الأجانب المقيمين في مصر(٣).

وكان موضوع القمصان الزرقاء قد أثير في مجلس النواب، وذلك في سؤال وجه النائب إبراهيم الدسوقى أباظة إلى رئيس الوزراء، ووزير الداخلية بشأن حل فرق القمصان الزرقاء ونصه "ضجت البلاد إستنكارًا وألمًا لما ترتكبه فرق القمصان الزرقاء من أعمال غير مشروعة لا يقرها القانون، فهم يعبثون بالأمن، ويعبثون في الأرض فسادًا، ويعتدون على الناس أفرادًا وجماعات ويهدمون الحريات التي كفلها الدستور ، وهم خليط من الطلبة يشتغلون علنًا بالسياسة الحزبية ، مع أن الحكومة تحرم على غيرها من الطلبة الأشتغال بها، وذوى حرف وضيعة ومتشردين ومرتزقة، ومن ذوى السوابق العريقين في الإجرام، وقد وقعت منهم حوادث إعتداء على الأفراد وأستخدموا للتعدى على الاجتماعات المباحة، ومشاجرات سُفكت فيها الدماء، وتدخلوا في الإنتخابات العامة لمناصرة حزب معين -الوفد- وقد ضاق الناس بهم ذرعًا وعجز رجال الأمن عن كبح جماحهم لأنهم يعملون بإسم الحكومة وتحت هذا الستار يخشى رجال الأمن بأسهم ولا يستطيعون أن يؤدوا واجبهم وهم فوق هذا مسلحون بالهروات والخناجر والسنكى، تضم إلى سلاح الصفة الرسمية التي تسبغها عليهم الدولة ..... لذلك نطلب من وزير الداخلية حل هذه الفرق الحزبية السياسية التي يتنافي وجودها مع النظام الحالى وقيام حياة دستورية نيابيه"(١).

وكانت فئات عديدة من الشعب المصرى من التجار والمحامين وبعض الأهالي ونواب البرلمان بمجلسيه وبعض طلبة الجامعة المصرية وكافة رؤساء لجان الشبان الوفديين بالأقاليم ومعهم جموع غفيرة من الاهالى ، قد تقدموا بعدة شكاوى إلى الملك فاروق يلتمسون فيها حل فرق القمصان الزرقاء لأعتداءاتهم

(٣) F.o. 407/ 223 – Lampson to Halifax N.o 855 in 24 – 7-1939

(١) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية السادسة : مضبطة الجلسة الثانية : دور الإنعقاد غير العادى في أول نوفمبر سنة ١٩٣٧م ص ٣٠ ، ص ٣١، خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر ، مرجع سابق ص ١٥٥.

المتكررة ، وما في ذلك من الخطر على الأمن والدستور، وأعتداءاتهم بقصد الإرهاب وتعطيل حرية الفكر حتى أصبحت مبعث خطر وفزع[٢].

كما طالب النقراشى وإبراهيم عبد الهادي بضرورة حل فرق القمصان الزرقاء، وتنفيذاً لهذا الأمر قام القائد العام لفرق القمصان الزرقاء "محمد كامل الدماطى" بإحراق جميع الأقمصة الزرقاء والإنضمام إلى الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين برئاسة عبد الحليم رافع المحامى[٣].

وقد دعا قواد أصحاب القمصان الزرقاء عبد الحليم رافع رئيس لجنة رابطة الشبان الوفديين، بعقد إجتماع تاريخى ليخطبهم في الحالة السياسية الحاضرة. فلبى دعوتهم وهتفوا للملك والدستور والنقراشى باشا. وأصدر المجتمعون القرارات الآتية:

أولاً : بما أن الأمة قد أجمعت على تأييد النقراشى رجل النزاهة والشرف لذلك تقرر تأييده والعمل تحت لوائه[*].

ثانيًا : تأييد الدكتور أحمد ماهر، وأعتبار قرار النحاس باشا الأخير والخاص بفصل النقراشي باشا عن الوفد ، باطلاً لأنه يخالف إرادة الأمة.

ثالثًا : فصل محمد بلال من قيادة فرق القمصان الزرقاء، والعمل تحت إشراف رابطة الشبان الوفديين التي يرأسها عبد الحليم رافع.

كما أصدر المجتمعون النداء الآتي كذلك :-

"أجتمع قواد وضباط وجنود ذوى القمصان الزرقاء بالقاهرة ونواحيها وقرروا دعوة زملائهم من ذوى القمصان الزرقاء في المحافظات والمديريات والمراكز والقرى بالوجه القبلي والبحرى، للإنضمام لتأييد رجال الحق والنزاهة والشرف، النقراشي وأحمد ماهر وإبراهيم عبد الهادي وزملائهم ، إذ أن الأمة

---

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين : محفظة رقم ٥٩٥ ملف أقوال صحف فرق القمصان الزرقاء بتاريخ ١٩٣٧/٨/١٦ الى ١٩٣٧/١٠/١٧ السكرتارية الخاصة لجلالة الملك الصحافة مسائل سياسية فرق القمصان الزرقاء. أنظر الملحق رقم (٣٢) .

(٣) دار الوثائق القومية : المصدر السابق.

(*) جاء هذا التأييد للنقراشي بعد قرار النحاس بفصله عن الوفد في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ كما سيجيئ بيانه في الصفحات التالية.

تؤيدهم، وما القمصان الزرقاء إلا خدم الأمة فيجب أن يخضعوا لإرادتها وتعملوا على تنفيذ رغباتهم، والرجاء أن تكون مكاتباتكم الخاصة بذلك لـرئيس رابطـة الشبان الوفديين عبد الحليم رافع المحامي بميدان أزبك بالقاهرة[١]".

وكان عبد الحليم رافع قد تقدم بعريضة إلى الملك فاروق في ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٧م يطالب فيها الملك بإصدار قرار بحل فرق القمصان الزرقـاء لما تسببه من مشاكل وفوضى عارمة في البلاد، وأن بعض المنتمين إلى هذه الفرق من أرباب السوابق، ويطالب رافع في عريضته ضرورة محاكمة المسئولين عن حوادث هذه الفرق وخاصة محمد بلال قائدها[٢].

على أية حال فلقد ظلت فرق القمصان الزرقـاء قائمـة يـدعمها الوفـد وحكومته إلى أن وافق النحاس باشا تحت ضغط من القصر والدوائر السياسـية الأخرى على حلها في أواخر سنة ١٩٣٧م، غير أن الحل الفعلي لم يتم إلا فـي عهد وزارة محمد محمود التي خلفت النحاس في الحكم وذلك بمرسوم صدر في ٨ مارس سنة ١٩٣٨م[١].

ولقد كان من نتيجة مساندة القمصان الزرقاء للنحـاس باشـا، أن طالـب إبراهيم عبد الهادي وبعض زملائه بحل فرقهم. وقد أعلن إبراهيم عبد الهـادي أنه قاوم هو وزملاؤه خاصة النقراشي وأحمد ماهر، فكرة وجود هذه القمصـان منذ أن أنشأت. وفي الحقيقة أن عبد الهادي لم يكن صادقًا في قوله. فمن الثابـت أنه كانت له ولأصدقائه المقربين -الذين خرجوا معه من الوفد وأسسـوا حـزب الهيئة السعدية كما سيجئ بيانه – اليد الطولى في تأليف هذه الفـرق وتنظيمهـا. كما أعترف الدكتور أحمد ماهر بهذه الحقيقة من فوق منبر مجلس النـواب[٢] ،

---

(١) دار الوثائق القومية :المصدر السابق.
(٢) نفس المصدر : أنظر الملحق رقم (٣٣) .
(١) البلاغ : عدد : ٤٤٦٨ في ٩ مارس سنة ١٩٣٨م.
(٢) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، مجموعة مضابط دور الإنعقاد العادى الأول، المجلد الثانى ص ١٤٧٠ عمود ٢.

بعد فصله عن الوفد. وكان عبد الهادي ممن أسهموا في تنظيم هذه الفرق والإشراف عليها وكان مقره مأوى لذوى القمصان الزرقاء في بعض أوقاته(٣).

٢- الخلاف حول مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان :-

كان الخلاف حول مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان من ضمن الأسباب الرئيسية التي أدت في النهاية إلى إنفصال إبراهيم عبد الهادي عن الوفد مع زميليه النقراشى وأحمد ماهر. وتلخيص هذا الخلاف، هو أن شركة إنجليزية يمثلها في مصر الكولونيل جراى Colonel gray ، عرضت أن تقوم بعملية توليد الكهرباء من خزان أسوان، على أن يتم الأمر بينها وبين الحكومة المصرية مساومة ومن غير مناقصة. وكانت فكرة هذا المشروع قد بدأت عام ١٩١٢م ولكنها تعطلت بسبب الحرب العالمية الأولى، ثم عطلتها مرة أخرى قيام الثورة المصرية عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٦ حتى جاءت الحكومة المصرية يومئذ وعهدت إلى الشركة الإنجليزية لإتمام هذا المشروع، وبدأت الحكومة المصرية تفاوض هذه الشركة في هذا المشروع(١).

وقد أثارمحمد محمود باشا، زعيم المعارضة في مجلس النواب، هذه المسألة في كتاب بعث به إلى رئيس المجلس الدكتور أحمد ماهر، فطلب فيه أن يعرض توليد الكهرباء في مناقصة عالمية تتقدم فيها الشركات العالمية الكبرى بعطاءاتها ليسند العمل إلى أكثر هذه الشركات خبرة وأمتنها مالية.وأنضم إبراهيم عبد الهادي ومحمود غالب إلى هذا الرأى، وعارضهم في ذلك مكرم عبيد باشا - سكرتير الوفد ووزير المالية - وتابعه سائر الوزراء الذين قاموا بالإتفاق مساومة مع الشركة التي يمثلها الكولونيل جراى، بحجة أن لهذه الشركة سرًا

---

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩٣٧ - سنة ١٩٤٨م الجزء الأول مرجع سابق ص ١٠٩.

(١) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، جلسة ٢٣ في ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧م، ص ٢٦٣٤، الأهرام : عدد : ٢١٦٥٤ في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٥م، على الرجال وأخران : السعديون في ١٥ عامًا ..... مصدر سابق ص ١٧، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث ... مرجع سابق ص ٥١، محمد حسين هيكل : مذكرات ... الجزء الثانى ، مرجع سابق، ص ٢٩، محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور : مرجع سابق ص ١٠٦.

فنيًا لا يمكن إفشاؤه، وأن هذا السر يبيح للحكومة أن تتجاوزعن المناقصة إلى المساومة[٢] .

ولما كانت شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية ، أنها تقبل القيام بهذه العملية مقابل خمسة ملايين من الجنيهات بينما كانت الشركة الإنجليزية تطلب سبعة ملايين ومائتى ألف جنيه، فقد تمسك غالب والنقراشى بطرح العملية في المناقصة على خلاف الرأى الذي أنتهى إليه أغلب الوزراء. وكان لهذا الخلاف سببًا عند تعديل الوزارة في إقصائهما عنها، وكأنما أُريد بذلك إتمام هذه الصفقة بأية حال[٣].

وقد قام محمود غالب بنشر وثائق لأول مرة في صحف المعارضة تتهم بالتحديد مكرم عبيد وزير المالية وعثمان محرم وزير الأشغال[*] وهى :-

١ – أختيار شركة إنجليزية لتنفيذ المشروع دون إجراء مناقصة عالمية.

٢ – إرتباط الحكومة مع هذه الشركة دون دراسة كافية.

٣ – عدم عرض المشروع على البرلمان المصرى.

٤ – رفض الأخذ بالمشروع السابق الذي طرحه عبد العزيز بك مدير مصلحة الكهرباء آنذاك، حيث وضع لهذا المشروع ميزانية تقدر بثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية، علمًا بأن الشركة المذكورة أخذت المشروع نفسه بسبعة ملايين من الجنيهات المصرية[١].

وقد عارضت المعارضة وقتئذ هذا الإجراء من جانب الحكومة وطالبت بضرورة طرح هذا المشروع في مناقصة عالمية للمنافسة الدولية ، وكان من

---

(٢) على الرجال وآخران : المصدر السابق ص ١٦ ، هيكل : مذكرات .... الجزء الثانى ، مرجع سابق ص ٢٩.

(٣) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية الجزء الثالث .... مرجع سابق ص ٥١، محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ... مرجع سابق ص ١٠٦.

(*) هذا المشروع كان مقدمًا من مكرم عبيد، وعثمان محرم الذي كان وكيلاً للشركات المطلوب إرساء العطاء معها، وكان بينهما ارتباطات منفعة. لمزيد من التفاصيل أنظر : الدستور : عدد : ٢٧ في ٣١ مارس ١٩٢٨.

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩٣٧- سنة ١٩٤٨ الجزء الأول مرجع سابق ص ٧٥.

نتيجة ذلك إعادة النحاس لتشكيل الوزارة الجديدة بدون كل من النقراشى ومحمود غالب ومحمد صفوت وعلى فهمي مما أدى إلى إنقسام سياسى داخل الوفد(٢).

فعقب ذلك تطورت الأحداث سريعًا، إذ بالنقراشى يصدر بيانًا في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧م، ذكر فيه سلامة موقفه من المعارضة في تنفيذ مشروع كهرباء خزان أسوان بدون مناقصة ودعا حكومة الوفد إلى المساواة بين المصريين، وأحترام حرياتهم، كما طالب النقراشى في بيانه، النحاس باشا بحل جميع فرق ذوى القمصان على أختلاف ألوانها. أيضًا طالب النقراشى النحاس بإلغاء المحسوبية والأستثناءات من سياسة الحكومة وأن يكون نزيهًا في حكمه للشعب(٣).

وردًا على بيان النقراشى أجتمع الوفد في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧م بزعامة النحاس باشا ليقرر أن النقراشى يعتبر مفصولاً عن الوفد، وكان هذا القرار بإجماع الآراء ما عدا الدكتور أحمد ماهر الذي أعترض على هذا الأجراء، وأنضم إليه إبراهيم عبد الهادي ليكونا معارضة قوية وقفت في وجه الوفد ، وقد أعتبر الإثنان (ماهر وعبد الهادي) أن النقراشى لا يزال عضوًا في الوفد(١).

---

(٢) محمود حلمى مصطفي : دراسات في تاريخ مصر السياسى (سياسة إنجلترا الداخلية من سنة ١٨٨٢ – ١٩٥٢)، الناشر مكتبة الطليعة بأسيوط بدون تاريخ ص ٢١٩.

(٣) راجع بيان النقراشى السياسى الذي ألقاه في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧م بجريدة الأهرام : عدد : ١٩٠٣١، البلاغ : عدد : ٤٦٣٤ في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧م، وأنظر كذلك : عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث مرجع سابق ص ٥١، ٥٦، صبرى أبو المجد : مذكراتى في السجن ..... مرجع سابق ص ١٢٤ – ١٢٥ حسن يوسف : القصر ودوره في السياسة المصرية .... مرجع سابق ص ٩٣.

(١) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث المرجع السابق ص ٥٦ ، صبرى أبو المجد : المرجع السابق ص ١٢٦، محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ..... مرجع سابق ص ١٠٦ – ١٠٧ "وكان النقراشى قد أنشأ ناديًا أو مكتبًا سياسيًا في شارع المدابغ "شريف الآن" وكان ذلك في أول أكتوبر سنة ١٩٣٧م، وأخذ يستقبل فيه مؤيديه الذين أملوا في إصلاح الحال في الوفد وكان في مقدمة هؤلاء إبراهيم عبد الهادى – الدكتور حامد محمود – حامد جودة – حسين المراسى – طاهر اللوزى – خليل أبو رحاب – راغب عطية– أمين يوسف عامر – الدكتور العراقى – على عباس – عبد الهادى القصبى –محمود صبرى – محمود غالب – عباس الجمل – محمد صفوت ولمزيد من التفاصيل أنظر: المصور : عدد : ٦٧٩ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧م ص ٢٤ مقال بعنوان "شعبية النقراشى باشا".

ونتيجة لذلك نشب خلاف بين "ماهر والنحـــاس" حــول زعامـــة الوفــد، والإنقسام الذي حدث داخل جدرانه، ولذلك عقد النحاس أجتماعًا تاريخيًا في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧م، أوضح فيه ما أثير من كافة القضايا المتعلقة بالخلاف بينه وبين أحمد ماهر وقد كشف النحاس الموقف كله، وعقب هــذا الإجتمـــاع أتخــذ الشيوخ والنواب الوفديين القرارات الآتية :-(٢) .

أولاً : ثقتهم بالنحاس باشا وبوزارته الدستورية، وتأييدهم له كل التأييد في موقفه الدستورى الحالى.

ثانيًا : أن كل وفدى يخرج على تضامن الهيئة الوفدية، فيقبل تشكيل أيـــة وزارة أو الأشتراك أو تأييد أية وزارة أخرى غير الوزارة الحالية التي يرأســـها النحاس باشا رئيس الوفد المصرى، يعتبر مفصولاً عــن الوفــد ومــن الهيئـــة الوفدية، وخارجًا على وحدة الأمة، وعاملاً على تقويض دستورها.

وقد وافق الجميع على هذه القرارات ما عدا أحمد ماهر وحامــد محمــود وإبراهيم عبد الهادي، وهنا وقف النحاس باشا وطلب من المؤيـــدين أن يقســـموا معه يمين الولاء الآتي: "أقسم بالله العظيم أن أحترم هذا القرار برمته، وأن أنفذه بإخلاص ما دمت حيًا" فأقسم الجميع ما عدا الثلاثة(١).

على أية حال فإن المقام لم يطل بالدكتور أحمد ماهر في الوفــد - وكـــان يرأس مجلس النواب - بعد فصل النقراشى إذ لم يلبث أن أنتهى به المطاف هــو الآخر بفصله من عضوية الوفد في ٣ يناير سنة ١٩٣٨م، ليلحق برفيقه وزميــل كفاحه النقراشي باشا وقد تبعه أيضًا عدد غير قليل من المؤيدين له(٢).

ففي اليوم التالى نظر الوفد "الهيئة الوفدية" في أمر إبراهيم عبد الهـــادي- وكان حينئذ أحد نواب الدقهلية - وإنحيازه لأحمد مـــاهر والنقراشـــى، وقـــرر بالإجماع إعتبار عبد الهادي منفصلاً عن الوفد والهيئة الوفدية، كما قرر أيضـــا إعتبار كل من ممدوح رياض وحامد محمود وحامد جودة والشـــيخ خليـــل أبـــو

---

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩٣٧ - سنة ١٩٤٨ الجزء الأول مرجع سابق ص ١٤٩.

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١٥١.

(٢) الأهرام : عدد : ١٩١٤٩ في ٤ يناير سنة ١٩٣٨م، المصور عدد : ١٤٧٦ في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣.

رحاب وحسين المراسى منفصلين عن عضوية الهيئة الوفدية البرلمانية، لتضامنهم مع أحمد ماهر والنقراشى. وقد أسفر ذلك في النهاية عن حدوث تصدع خطير بالوفد هو الذي عرف بإنفصال سنة ١٩٣٨م، والذي أثر على كيان الوفد بشكل واضح وكان سببًا في ميلاد الهيئة السعدية(٣)، تميزًا لها عن الحزب السعدى الذي أنشأه حمد الباسل عام ١٩٣٠م(١). وقد أختار أحمد ماهر والنقراشى وإبراهيم عبد الهادي هذه التسمية للتمييز بينهم - بإعتبارهم المحافظين على مبادئ سعد زغلول الأصلية- وبين أعضاء حزب الوفد برئاسة النحاس باشا - الذين في رأيهم - أنحرفوا عن تلك المبادئ(٢).

وكان إنفصال ماهر والنقراشى وعبد الهادي عن حزب الوفد وتكوينهم لحزب جديد، قد لاقى تأييدًا شعبيًا كبيرًا، وترحيبًا من قبل فئات الشعب المختلفة لهم(٣). ولذلك كان لهذا الإنفصال أثره في إضعاف الوفد وقوته التنظيمية، وكان يمثل تصدعًا كبيرًا في صفوفه، لأن ثلاثة من هؤلاء المنفصلين كانوا يمثلون أقطاب الحركة الثورية الوطنية في مصر منذ ثورة سنة ١٩١٩م وحتى عام ١٩٣٧م(٤).

فأحمد ماهر أحد هؤلاء الخارجين أو المنفصلين كان مسئولاً عن حركة الإغتيالات السياسية ، ومحمود فهمي النقراشى كان مسئولاً عن حركة العمال أما إبراهيم عبد الهادي فقد كان مسئولاً عن حركة الطلبة وتوجيهها.

وبذلك خرج ثلاثة من أقطاب الوفد كان لهم ماضيهم في صفحة الجهاد الوطنى الذي لا يمكن إغفاله سواء في دوائر الوفد نفسه أو بين الجماهير الشعبية.

---

(٣) الأهرام : عدد : ١٩١٥٠ في ٥ يناير سنة ١٩٣٨م ، هيكل : مذكرات ... الجزء الثانى ،مرجع سابق ص ٧٢ ، عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١١٨ ، محمد زكى عبد القادر: المرجع السابق ص ١٨٦ ، هشام الصغير : المرجع السابق ص ١٨٦.

(١) مارسيل كولومب : تطور مصر ..... مرجع سابق ص ١٠٧.

(٢) هشام الصغير : المرجع السابق ص ١٨٦.

(٣) الأهرام : أعداد : ١٩١٥١، ١٩١٥٢، ١٩١٥٣ ، في ٦، ٧، ٨ يناير سنة ١٩٣٨م. أنظر برقيات التأييد من مديرية الدقهلية بالملحق رقم (٣٤).

(٤) أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى ... مرجع سابق ص ٢٥٠، أسماعيل زين الدين : الطليعة الوفدية والحركة الوطنية من سنة ١٩٤٥ - سنة ١٩٥٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩١ ص ٢٠-٢١.

أما "لامسبون Lampson" -السفير البريطانى في القاهرة- فقد تنبأ بإنفصال جناح الدكتور أحمد ماهر والنقراشى وإبراهيم عبد الهادي في النهاية عن النحاس ومكرم عبيد وتشكيلهم مع أحزاب المعارضة والمستقلين، وبمساعدة القصر، معارضة قوية لحزب الوفد فقال" إنه نتيجة لأن هذه العناصر المعادية للنحاس لا تملك أية شخصية شعبية لدى الجماهير، فلأجل إحراز النجاح ضد النحاس، كان لابد لهم من زعامة رمزية تستطيع أن تتنافس مع زعيم الوفد في الحصول على شعبية لدى الجماهير وكان الملك الشاب فاروق وحده هو الذي يستطيع أن يمثل هذه الشخصية[١]".

يبقى لنا أن نبحث ونوضح أثر إنفصال إبراهيم عبد الهادي عن الوفد، ونستطيع أن نستشف ذلك الأثر من خلال الوثائق البريطانية والتي عاصرت تلك الفترة فذكرت أن إنفصال إبراهيم عبد الهادي والدكتور أحمد ماهر والنقراشى عن الوفد يعتبر نقطة البداية في تدهور مركز حكومة الوفد، لأن عبد الهادي وماهر والنقراشى يمثلون في الوفد العناصر المثقفة والقادرة في البلاد، وأصبح تكوين الوفد بعد خروج هؤلاء الثلاثة، بدائيًا لدرجة أن المثقفين لم يعد ينظرون إليه نظرة جدية، وأن الوفد أصبح متدهورًا بعد خروج عبد الهادي وزملائه منه[٢]. ونحن لا نؤيد هذا القول لأنه مجاف للحقيقة، لأن حزب الوفد حزب شعبي كبير له قوة تأسيسية كبيرة فخروج عبد الهادي وزملائه لعدم التجانس مع مصطفي النحاس باشا لن يتأثر به الحزب، بدليل أنه ظل حزبًا قويًا يمارس نشاطه السياسى بعد قيام الثورة حتى إذاعة قرار حل جميع الأحزاب السياسية في ١٨ يناير سنة ١٩٥٣م.

ثالثًا : إبراهيم عبد الهادي وتأسيس الهيئة السعدية :-

قبل أن نتناول دور إبراهيم عبد الهادي في الهيئة السعدية، فإننا نلقى الضوء على بداية وكيفية تكوين تلك الهيئة. فمن الثابت أن تلك الهيئة تم تكوينها

---

(١) F.o. 407/221 - Lampson to Eden Feb. 16, 1937 No 209.
(٢) F.o 407/223 II Lampson to Eden Oct. 28. 1939 N.o 51 .

في ٤ يناير سنة ١٩٣٨ عقب إنفصال إبراهيم عبد الهادي وزملائه عن الوفد، وقد ضمت تلك الهيئة الدكتور أحمد ماهر الذي كان يمثل الأستراتيجية السياسية وبعد النظر لتلك الهيئة، بينما النقراشى فكان يمثل الضبط والربط، فهو نموذج حى للأنضباط الحزبى، أما إبراهيم عبد الهادي فكان يمثل عنصر الشباب والحيوية، فهو مثال للقدوة والحركة الشبابية داخل صفوف الهيئة(٣).

وعقب تكوين الهيئة السعدية تم إصدار جريدة "الدستور" كناطق بلسانها(١)، وفي عهد حكومة النقراشى الثانية عام ١٩٤٧م صدرت جريدة "الأساس" كلسان حال لتلك الهيئة، وتولى رئاسة الجريدة الأستاذ "على أيوب" المحامى، وعاونه كل من الدكتور "على الرجال" الأستاذ بكلية الحقوق وعين رئيسًا للتحرير، أما الأستاذ "عزيز مشرقى" المحامى فكان يشغل مديرًا لمجلس الإدارة، وأتخذت الجريدة شعارًا لها يتصدر صفحاتها بعنوان "الوطنية عدل وكرامة"(٢) وكان مقر الهيئة السعدية يتكون من طابقين ويقع أمام نادى محمد على "التحرير" فيما بعد(٣) .

وكان الشخص الذي يتم اختياره عضوا في تلك الهيئة ، يدفع إشتراكًا ثابتًا وإشتراكًا متغيرًا، ولم يكن الأشتراك السنوى ثابتًا، بل كان يصل إلى خمسة أو عشرة جنيهات في السنة، كما كانت هناك معونة دائمة يدفعها العضو للحزب، وتقديرها متروك للقدرة المالية للشخص نفسه. بالإضافة إلى ذلك كان هناك توجيه من نوع خاص لا ينطبق إلا على أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب، أي أعضاء مجلس النواب الممثلين لتلك الهيئة، ويتركز عادة في تبرع العضو بالمكافأة البرلمانية الشهرية، وهى المكافأة التي كانت تبلغ أربعين جنيهًا تقريبًا في الشهر، ولا ترتبط العضوية في الجمعية العمومية للحزب بنجاح العضو في الأنتخابات، لأن الجمعية العمومية هى كل أعضاء الحزب الذين نجحوا في

---

(٣) سعيد عبد الرازق : مرجع سابق ص ١٨٤.
(١) من الجدير بالذكر أنه تم إصدار العدد الأول من جريدة الدستور في يوم السبت ٥ مارس سنة ١٩٣٨م بعنوان "الله . الوطن . الملك" وكان لها دارًا وعنوانها ٣٨ ش منصور بالقاهرة.
(٢) مجلة الطليعة : العدد الرابع في أبريل سنة ١٩٦٥م ص ١٣٧.
(٣) المصور : عدد : ١٤٧٦ في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣م.

إنتخابات مجلس النواب[٤] ، وأصبحوا أعضاء فيه، وكان للحزب مجلس إدارة تنتخبه الجمعية العمومية، ورئيس المجلس هو رئيس الحزب وكان يمثله وقتذاك الدكتور أحمد ماهر ونائب للحزب وكان يمثله النقراشي باشا، وكان من كبار الملاك البارزين داخل صفوف الهيئة إبراهيم عبد الهادي، وممدوح رياض وغيرهما[٥] .

وعن خطة وبرامج الهيئة السعدية فإننا نقول عندما أضطر السعديون إلى تحديد خطتهم، لم يقدموا برنامجًا محددًا، وإنما ذكروها في خطب عامة، وهى خطب إتسمت بالعمومية وناسبت الظروف التي أُلقيت فيها[١] ، وإننا نعتمد على نشر الوثيقة الخاصة بتحديد خطة الهيئة السعدية من خلال الخطبة التي ألقاها الدكتور أحمد ماهر في الأحتفال بعيد الجهاد الوطني بالأسكندرية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨م حيث أكد بأن خطة الهيئة السعدية تتمثل في" العمل على تحقيق أسباب الأتحاد والتعاون والتضامن بين سائر المصريين وتعبئة قوى الشعب وتنظيمها للقيام بأعباء الأستقلال ومقتضيات النهضة الحديثة، والاستفادة بكفاءة الأكفاء أيًا كانوا للأضطلاع بمسئولية الحكم والتوجيه،وتغيير الأساليب السياسية التي أقتضتها الظروف الماضية والتي أصبحت لا تتفق والعهد الجديد والتبشير بسياسة قومية فتيه حديثة، أساسها المصلحة العامة، ترتقى إلى أفق واسع عظيم من المعانى السامية، وتستند إلى الفضائل التي أعز الله بها الإنسان من حب للوطن ورجولة وإعتزاز بالنفس وصدق وشجاعة وتضحية وخلق جيل حديث مسلح بالصحة والعلم والخلق القويم. قادر على شق طريقه بتحقيق الرخاء ولمسايرة الدول التي تخطوا إلى الأمام في هذا الزمن بخطى واسعة وأحترام الدستور في روحه ومعناه وكفالة الحريات وتحقيق العدل والإنصاف للجميع وربط أواصر المودة والمحبة بين مصر وسائر الدول وإحكام أسباب الصداقة والتحالف بيننا وبين حليفتنا العظيمة بريطانيا العظمى لنخدم معًا قضية المدنية

(٤) الدستور : عدد : ٣١ في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٨م.
(٥) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى من سنة ١٩١٤ – سنة ١٩٥٢م الطبعة الأولى دار الثقافة الجديدة القاهرة سنة ١٩٧٥م ص ٢٢٨.
(١) يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة سنة ١٩٥٢م، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٧م ص ٦١.

والسلام، ونضمن لبلادنا القوة والرخاء وتدعيم ماليتها تدعيمًا تامًا متوازنًا وإنهاض أقتصادياتها وتيسير سبل الأرزاق للناس وأخيرًا الوقوف في وجه كل هيئة أو شخص يعترض عامدًا سبيل تحقيق هذا البرنامج(٢)."

وعن سياسة الهيئة السعدية أوضح الدكتور أحمد ماهر بأن سياستها تلاقت مع المرامى التي يعمل لها أصدقاؤنا في الحكم، الأحرار الدستوريون والمستقلون لأنها تقوم على أساس المصلحة العامة والقومية(١).

أما عن دور إبراهيم عبد الهادي في الهيئة السعدية فهو يبدأ مع ميلاد تلك الهيئة في الشهور الأولى لعام ١٩٣٨م، والتي كان ميلادها مواكبًا لموعد إجراء إنتخابات جديدة دعت إليها حكومة "محمد محمود باشا الثانية" القائمة بالحكم أنذاك (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ - ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨م) وقد وجدت الهيئة السعدية في هذه الأنتخابات فرصة مواتيه لها لأختبار موقف الجماهير منها، ومعرفة مدى التأثير الذي لقيه قادتها بعد أن أعلنوا إنفصالهم عن حزب الوفد للأسباب التي سبق أن تباروا في الإفصاح عنها قبل الإنفصال وبعده.

ولقد رشح إبراهيم عبد الهادي نفسه كعضو في الهيئة السعدية عن دائرته بالدقهلية، وذلك بعد أن توافرت فيه شروط العضوية والأنتماء للحزب وتوفرت فيه عناصر الكفاءة والنشاط والمقدرة والأهلية للعمل النيابى، فضلاً عن تمتعه بمركز اجتماعي لائق وبقدر مناسب من إحترام وتقدير أهالى دائرته له(٢).

وأجريت الإنتخابات المرتقبة في يوم ٣١ مارس بالوجه القبلى و٢ أبريل بالوجه البحرى. وقد فاز إبراهيم عبد الهادي عن دائرته بالدقهلية مع ثلاثة

---

(٢) مجلة الطليعة : العدد السابق ، الدستور عدد: ٢٥٤ في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٨م وأنظر أيضا محمد إبراهيم أبو رواع : الشهيد أحمد ماهر المجلد الأول، الطبعة الأولى ،القاهرة سنة ١٩٤٦م، ص ١٦٩ - ٢٠٥.

(١) محمد أبو رواع : المرجع السابق ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٢) الدستور : عدد : ١ في ٥ مارس سنة ١٩٣٨م، حلمى أحمد عبد العال : الحياة البرلمانية في مصر من سنة ١٩٣٦- سنة ١٩٥٢م رسالة دكتوراة غير منشورة ، نوقشت بآداب عين شمس سنة ١٩٨٢م ص ٨٦، محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية في مصر، الجزء السادس ... مرجع سابق ص ١٩١.

وستين مرشحًا آخرين للهيئة السعدية في الوجه البحرى، كما فاز ثلاثة وعشرين مرشحًا سعديًا من الوجه القبلى(٣).

وقد جاءت النتائج الأجمالية لإنتخابات عام ١٩٣٨م عن فوز القوميين من أنصار الحكومة ب ١٥٠ مقعدًا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢٦٤ مقعدًا أي بنسبة ٣٩,٧% بينما فاز السعديون ب ٨٧ مقعدًا أي بنسبة ٣٢,٩% وقد حصل الوفد على ١٤ مقعدًا أي بنسبة ٥,٣% (١).

ولا شك في أن النتيجة التي توصلت إليها الهيئة السعدية في أول إنتخابات برلمانية تخوضها قد أضفت على أعضائها إحساسًا بالثقة والأستقرار، وقد شعروا بالأمتنان لفوزهم بجانب كبير من ثقة الجماهير خاصة وقد أكدت نتائج الإنتخابات سقوط "مصطفي النحاس" "ومكرم عبيد" اللذين تسببا في إخراج إبراهيم عبد الهادي وزملائه السعديين من الوفد.

على أية حال لقد هيأت الأنتخابات الأخيرة لإبراهيم عبد الهادي فرصة دخول مجلس النواب ليمارس دوره النيابي. وقد شاء القدر أن يؤرخ تاريخه النيابى في الهيئة السعدية مع الهيئة النيابية السابعة التي بدأت أدوار إنعقادها في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨م، وأستمرت حتى أستصدرت حكومة "مصطفي النحاس" الخامسة مرسومًا بحل مجلس النواب في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢م.

وعند إنعقاد أول أدوار الهيئة النيابية السابعة، تم إنتخاب إبراهيم عبد الهادي لسكرتاريه مجلس النواب ومعه من السعديين على أيوب، وقد ظل عبد الهادي وأيوب بمنصبيهما كذلك خلال دور الإنعقاد الثانى الذي بدأ في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨م، كما تم إنتخاب عبد الهادي في اللجنة المالية كسكرتير لها، كما رأس عبد الهادي مع كل من عبد اللطيف دراز وصالح مشالى وعبد الهادي القصبى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بالمجلس(٢)، كما تم انتخاب الدكتور أحمد

---

(٣) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة : دور الإنعقاد العادى الأول جلسة ١٣ في ٨ أبريل سنة ١٩٣٨م ص ٩ وما بعدها.

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين – محافظ الأحزاب السياسية – محفظة رقم ١٢٩ – تقرير عن جميع الأحزاب.

(٢) مضابط مجلس النواب : المصدر السابق : دور الإنعقاد العادى الأول جلسات ١٢، ١٣ ، ١٨ أبريل، ٢ مايو سنة ١٩٣٨م ص ٩ وما بعدها، دور الإنعقاد العادى الثانى جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨م ص ٥ وما بعدها، الدستور : أعداد : ٣٩ في ١٢ أبريل ، ٢٦٧ في ٢٩ نوفمبر، ٢٧٠ في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨م.

ماهر زعيم السعديين رئيسًا لمجلس النواب بأغلبية ساحقة في إنعقاد الدور الثالث لهذه الهيئة وظل ماهر محتفظًا به حتى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢م[٣].

على أية حال فلقد اختارت الهيئة السعدية في أول أجتماع عقد لها في فبراير سنة ١٩٣٨م بالإجماع الدكتور أحمد ماهر رئيسًا لها، كما اختارت النقراشي باشا نائبًا له. وظل ماهر رئيسًا للهيئة السعدية حتى إغتياله في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥م، فخلفه النقراشي في رياسة الهيئة ، وأختار إبراهيم عبد الهادي نائبًا له، وهو اختيار موفق أكبر التوفيق فإن ماضى عبد الهادي ومواهبه ليؤهلانه لهذا المركز في الهيئة السعدية والتي شارك في تأسيسها[١].

وكان أعضاء الهيئة البرلمانية السعدية قد أجتمعوا طبقًا لما نص عليه القانون - عقب اغتيال أحمد ماهر - وقرروا بالإجماع انتخاب النقراشي كرئيس للهيئة السعدية خلفًا لماهر، إلا أن النقراشي أصر من ناحيته على أن يستشعر نبض الجماهير السعدية تجاهه، فطلب عقد إجتماع الجمعية العمومية للهيئة السعدية لهذا الغرض، وبالفعل عقدت الجمعية العمومية في ٥ مارس سنة ١٩٤٥م بنادى سعد زغلول وتم إنتخاب النقراشي رئيسًا للهيئة بالإجماع، كما تم إنتخاب إبراهيم عبد الهادي نائبًا له بالإجماع أيضًا. وقد ظلت سكرتارية الهيئة السعدية بكل أختصاصاتها في يد ممدوح رياض كسكرتير عام ومحمد سامح موسى كسكرتير مساعد له[٢].

وظل النقراشي رئيسًا للهيئة السعدية حتى أغتياله هو الآخر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م ليخلفه إبراهيم عبد الهادي في رئاسة الهيئة والوزارة معًا. وذلك بعد أن عقدت الجمعية العمومية للهيئة السعدية أجتماعًا لها في ٢٥ يناير

---

(٣) الدستور : أعداد : ٥٨٨ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩م، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، في ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠م.

(١) السياسة الأسبوعية : عدد : ٤١١ في ١٠ مارس سنة ١٩٤٥م.

(٢) آخر خبر : عدد : ٨ في ٢ مارس سنة ١٩٤٥م، الدستور : عدد : ٢٢٤٠ في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥م، بلادى : عدد : ١٧ في ٩ مارس سنة ١٩٤٥م ، السياسة الاسبوعية : العدد السابق.

سنة ١٩٤٩م وقرروا بالإجماع انتخاب عبد الهادي رئيسًا للهيئة السعدية، ليكون هو ثالث وآخر رؤساء الهيئة، كما تم إنتخاب حامد جودة نائبًا له(٣).

وعقب توليه رئاسة الهيئة السعدية في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩م، حرص إبراهيم عبد الهادي على أن يشيد بدور الهيئة السعدية وأن مولدها كان طبيعيًا لمقاومة الإنحرافات الوفدية التي تزعمها النحاس باشا. ففي اجتماع الجمعية العمومية للهيئة السعدية الذي عقد بنادى سعد زغلول في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠م ألقى عبد الهادي بيانًا جاء فيه" ...أن مولد الهيئة السعدية كان طبيعيًا في أواخر سنة ١٩٣٧م لمقاومة هذا الإلتواء الطارئ، ودفع الحركة الوطنية في طريقها الطبيعي المستقيم فكان بعثًا جديدًا لمحاربة الشهوات، وأستئناف الجهاد في طهارته التي بدأ بها، ونزاهته التي أعتمد عليها، وجده الذي لفت نظر العالم إلى مصر لفتة أحترام وعطف وتقدير.

وأضاف عبد الهادي في بيانه عن الهيئة السعدية ودورها قائلاً "..... وقد تعاون السعديون وعلى رأسهم المغفور له أحمد ماهر باشا مع الأحرار الدستوريين بزعامة المغفور له محمد محمود باشا تعاونًا صادقًا، وساروا بالحكم سيرة عدل، وكرامة ووطنية، وأستمر الحكم بسند من الحزبين إلى سنة ١٩٤٢م، حيث جيئ بالنحاسيين إلى الحكم وقد خلا الجو لهم، ومكنت الحرب لمشيئتهم، وأقامت الأحكام العرفية حولهم، وحول أعمالهم جدارًا كثيفة حسبوها تحجبهم عن الأعين، وأنها بطبعها لتحجب الكثير، ولكنهم لجوا في طوفان من الخطيئة حتى طغى بهم وبآثامهم فوق الجدار والحواجز والأسواق وألقى بهم مجرمين ملوثين على ملأ العالم.

وأختتم عبد الهادي بيانه قائلا " .... إن الهيئة السعدية لم تفقد إيمانها بالفضيلة، والأهداف الغالية الكريمة التي أجتمعت لها، إنها كانت "أي الهيئة السعدية" وستظل النواة الوطنية الصالحة المؤهلة لإنقاذ هذا البلد إذا قدر له أن ينقذ"(١).

---

(٣) الأساس : عدد: ٥٠٩ في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩م، الأهرام : عدد : ٢٢٧٩١ في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩م، آخر ساعة : عدد : ٧٤٦ في ٩ فبراير سنة ١٩٤٩.

(١) أنظر نص البيان كاملاً في ملحق الأساس : عدد : ١٠٦٣ في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠م.

وكما جرت العادة ألتزم إبراهيم عبد الهادي أمام أعضاء الجمعية العمومية للهيئة السعدية، بمواصلة رسالة أحمد ماهر والنقراشى، وترسيخ مبادئ وأغراض الهيئة السعدية. وقد دأب عبد الهادي طوال فترة رئاسته للهيئة على تأكيد هذا المفهوم(١) . فقد جاء في الكلمة التي ألقاها عبد الهادي في اجتماع الهيئة السعدية لتنتخب بالأجماع عبد الهادي رئيسًا لها " .... لست فيما ذكرت محاولاً أن أفصل برنامجًا، وإنما رسمت الخطوط الرئيسية التي تتنوع عنها تفصيلات سياسة هذه الهيئة منتهزًا هذه الفرصة لأوكد أستمرار العمل بها حتى تصل إلى غايتها، وإنى لواثق من مشاطرتكم ومشاطرة كل مصري في أن لا قيام لإصلاح ولا تحقيق لخير ولا أمل في سعى إلا إذا اشتملت الطمأنينة البلاد وعمت أبناءها، حينئذ فقط تنطلق الهمم من كل عقل وتندفع العزائم في ظلال الأمن والسكينة إلى الإنتاج والبناء والتشييد ...... "(٢) .

بيد أنه ونظرًا لسابق إرتباط عبد الهادي بالعمل كرئيس للديوان الملكى فقد أصبح يهادن القصر أكثر من ذى قبل ويسعى للمحافظة على علاقة المودة القائمة بينه وبين القصر، ويبذل قصارى جهده حتى لا تمس هذه العلاقة بسوء، وقد قوبل هذا المسلك من جانب رئيس الهيئة السعدية بإمتعاض شديد من قبل الأعضاء وبخاصة الشباب منهم، حيث راحوا ينتقدون تصرفات رئيس الهيئة تجاه القصر ويعلنون عدم إرتياحهم لها . وقد ترتب على هذا بطبيعة الحال حدوث بعض الأضطرابات في صفوف الشبان السعديين كان من نتيجتها إستقالة محمد كامل الدماطى من منصبه للجنة التنفيذية العليا للشبان السعديين وإن بقى عضوًا عاملاً بالهيئة بعد ذلك، كما كان من نتيجتها أيضًا إجراء تعديلات في تشكيل بعض اللجان العامة للشبان السعديين كتلك التي شهدتها لجان شبرا وروض الفرج والقبيسى والظاهر وغيرها(٣) .

---

(١) أنظر خطب وتصريحات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في الأهرام : عدد : ٢٢٧٩١ في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩م، الأساس : أعداد : ٥٠٩ في ٢٦ يناير، ٦٨٨ في ٣ أغسطس ، ٧٢١ في ٩ أكتوبر، ٧٥٤ في ١٤ نوفمبر ، ٧٩١ في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩م، ١٠٦٣ في ١٤ نوفمبر، ١١٠٢ في ٢٩ ديسمبر، سنة ١٩٥٠م، ١٣٢١ في ١٢ سبتمبر، سنة ١٩٥١، ١٤٦٠ في ٢٥ فبراير، سنة ١٩٥٢م.

(٢) البلاغ : عدد : ٨٣٤٢ في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩م.

(٣) الأساس : عدد : ١٤٨٠ ، ١٤٨٦، في ٢١ ، ٢٨ مارس سنة ١٩٥٢م.

أما عن مكانة الهيئة السعدية في عهد إبراهيم عبد الهادي فهي تنقسم إلى:-

(١)- من حيث أشتراكها في السلطة :-

من المعروف أن السعديين قد شاركوا بطبيعة الحال في الوزارة التي رأسها إبراهيم عبد الهادي في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، وأشترك مع عبد الهادي من السعديين في وزارته كل من نجيب إسكندر للصحة، ممدوح رياض للتجارة ، أحمد مرسى بدر بك للعدل، عبد الرازق السنهورى للمعارف. وعقب إقالة عبد الهادي في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م شُكلت وزارة حسين سري الثالثة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٩م وأشترك فيها من السعديين كل من أحمد مرسى بدر بك للمعارف، محمود غالب كوزير دولة، على أيوب للشئون الاجتماعية ، نجيب إسكندر للصحة[١] .

وكانت وزارة سري الثالثة هى آخر عهد للسعديين في أشتراكهم الفعلى في الحكم حيث أنتقلوا بعد إستقالتها في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩م إلى المشاركة الشعبية ودورهم السياسى من خلال المعارضة مع زعماء الأحزاب المعارضة الأخرى[٢] .

(٢) من حيث المشاركة الشعبية ودورها في المعارضة :-

أ- السعديون وإنتخابات سنة ١٩٥٠م

شكل حسين سري وزارته الرابعة (٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩م - ١٢ يناير سنة ١٩٥٠م) ودخل السعديون الإنتخابات التي جرت في عهد هذه الوزارة في سنة ١٩٥٠م. وكانت الهيئة السعدية قد أرتكبت من الأعمال مما أدى إلى نفور حزب الوفد وكذلك الشعب، وتزمر بعض فئاته مثل الإخوان المسلمين والشيوعيين وما لحق بهم من الأضطهاد وسياسة القمع التي أتبعتها وزارة عبد الهادي[٣].

---

(١) الوقائع المصرية : عدد : ٩٧ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م أمر رقم ٦٣.
(٢) نفس المصدر : عدد : ١٤٠ في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩م أمر رقم ٦٤.
(٣) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث ،مرجع سابق ص ٢٩٨، زكريا سليمان بيومى : الإخوان المسلمون .... مرجع سابق ص ١١٦.

من جانب آخر فقد ساهمت التحقيقات التي أجراها "محمد علـــي راتـــب" وزير التموين في حكومة حسين سري الرابعة، والتي نسب فيها إلى إبراهيم عبد الهادي والسعديين مسئوليتهم الكاملة في زعزعة ثقـــة الجمـــاهير تجـــاه حكـــم السعديين، فرغم أن هذه التحقيقات لم تسفر عن نتيجة إيجابية تدين عبد الهـــادي والسعديين، إلا أن الوفد أستغل توقيتها عشية الأنتخابات للتشهير والتنديد بحكـــم السعديين كنوع من عمل الدعاية له مبينًا أن سنوات إبتعاده عن الحكم قد أصابت الأمة بالسعديين وغيرهم من أحزاب الأقلية الذين أحدقوا بمصر أزمات اجتماعية واقتصادية وعجز عن السير بالقضية الوطنية إلى الأمام(١).

أيضًا كان رجال البوليس والأدارة لا يزالون يشعرون بمرارة مـــن حكـــم السعديين فلم يكن قد غاب عن أذهانهم بعد أضرابهم في عهد حكومة النقراشـــي الثانية، عدم إستجابته إلى كثير من مطالبهم وســـلوكه حيـــالهم مســـلك الحـــزم والخشونة، وقد كان متوقعًا من هـــؤلاء أن يعـــاونوا خصـــوم الســـعديين مـــن الوفديين(٢). وكانت صحيفة أخبار اليوم قـــد نشـــرت حينـــذاك أن ولاة الأمـــور ضبطوا منشورًا وزعه بعض رجال البوليس على زملائهم طالبوهم فيـــه بعـــدم نسيان موقف النقراشي منهم ودعوهم إلى الإنتقام من الســـعديين بالعمـــل علـــى إسقاطهم في الإنتخابات وإنجاح مرشحى الوفد(٣).

وزاد من خطورة الموقف ضد السعديين ورئيسهم إبراهيم عبد الهادي، أن زعيم حزب الأحرار الدستوريين د. محمد حسين هيكل كان قد أذاع فـــي ذلـــك الوقت ما يوضح تنصله من تبعات حكم وأعمـــال الـــوزارات الســـعدية خـــلال السنوات السابقة، كما وقع بين الزعيم السعدى عبـــد الهـــادي باشـــا، والـــزعيم الدستورى هيكل باشا خلاف مرير على تقسيم الدوائر الإنتخابية عندما شـــرعت

---

(١) البلاغ : إبتداءً من عدد : ٨٦٢٤ في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩م حتى عدد : ٨٦٣١ في ٣ يناير سنة ١٩٥٠م، أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين .... مرجع سابق ص ٤٦٠.

(٢) عبد الرحمن الرافعي :في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، أنظر كذلك :

- Marlowe John,: .... Op. Cit p.357.

(٣) أخبار اليوم : عدد : ٢٧٠ في ٧ يناير سنة ١٩٥٠م.

وزارة عبد الهادي في إعادة تقسيم الدوائر الإنتخابية تمهيدًا لإجراء الإنتخابات البرلمانية سنة ١٩٥٠م وقد سبق أن بينا ذلك بوضوح في الفصل السابق.

إضافة إلى ما سبق فإن الهيئة السعدية كانت تعانى في ذلك الوقت من إنقسامات في الرأى بين أعضائها فبعضهم ومنهم إبراهيم عبد الهادي وحامد جودة وأحمد الألفي عطية، كانوا يرون مقاطعة الإنتخابات التي أعلنت عنها وزارة حسين سري الرابعة وحدد لها يوم ٣ يناير سنة ١٩٥٠م(١). وربما كان هؤلاء قد أدركوا أن خوض المعركة الإنتخابية في ظل الظروف والأوضاع التي أحاطت بالهيئة السعدية من كل جانب ، إنما هو أمر غير مأمون العواقب بينما كان البعض الآخر يصر على دخول تلك الانتخابات.

على أية حال فلقد أنتهى الخلاف بين إبراهيم عبد الهادي وأعضاء الهيئة السعدية بدخول السعديين إنتخابات ٣ يناير سنة ١٩٥٠م، وتقدمت الهيئة بعدد من المرشحين بلغوا ١٧٠ مرشحًا ولم يكن إبراهيم عبد الهادي من بين هؤلاء السعديين المرشحين لهذه الإنتخابات وذلك لسابق تعيينه عضوًا بمجلس الشيوخ عقب توليه رئاسة الوزارة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ورشح بدلاً منه أحمد بك لطفي عن دائرته بالزرقا(٢).

وكالعادة راحت صحيفة الهيئة "الأساس" تلتزم بعمل الدعاية الإنتخابية اللازمة لهؤلاء، وروجت لهم في كل مكان. إلا أن كل الدلائل كانت تنذر بسقوط السعديين ونجاح الوفد بأغلبية ساحقة نتيجة للأسباب السابق ذكرها.

وقد حدث ذلك بالفعل فقد أُعلنت نتائج الأنتخابات وفاز فيها حزب الوفد بأغلبية ساحقة إذ حصل على ٢٢٨ مقعدًا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ مقعدًا أي بنسبة ٧١,٤% بينما فاز السعديون ب ٢٨ مقعدًا أي بنسبة ٨,٧% كما فاز الأحرار الدستوريون ب ٢٦ مقعدًا أي بنسبة ٨,١ وحصل الحزب الوطنى على ٦ مقاعد بنسبة ١,٨ وفاز الحزب الأشتراكى بمقعد واحد

---

(١) النداء : عدد : ١٢٩ في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩م.

(٢) الأساس : عدد : ٧٩٥ في ١ يناير سنة ١٩٥٠م، الزمان : عدد : ٥٢٩ في ٢٦ يولية سنة ١٩٤٨م.

بينما فاز المستقلون ب ٣٠ مقعدًا أي بنسبة ٩,٤% بينما لم يفز حـزب الكتلـة الوفدية بأى مقعد داخل المجلس[٣] .

ومن هنا يمكن القول على ضوء نتائج هذه الإنتخابات ، أن الهيئة السعدية قد حصلت على أكبر نسبة من مقاعد مجلس النواب وذلك بالنظر إلـى النسـبة التي حصلت عليها أحزاب الأقلية الأخرى، فعلى أقـل تقـدير سيصـبح زمـام المعارضة بداخل المجلس بيد الهيئة السعدية.

على أية حال فقد دخلت الهيئة السعدية مجلس النواب في هيئتـه النيابيـة العاشرة والتي بدأت في ١٦ يناير سنة ١٩٥٠م واستمرت حتى ٢٥ فبراير سـنة ١٩٥٢م. وقد اشترك النواب السعديون خلال هذه الهيئة النيابية في عـدد مـن لجان المجلس كأعضاء ولم ينتخب أحد منهم لرئاسة أي لجنة وكـذلك بالنسـبة لمنصب وكيل المجلس ورئيسه[١] .

وبنجاح الوفد في إنتخابات ٣ يناير سنة ١٩٥٠م فإنه يعود إلى الحكم مرة أخرى ويشكل "مصطفي النحاس" حكومته السابعة والتي تولـت الحكـم قرابـة العامين من ١٢ يناير سنة ١٩٥٠م حتى ٢٧ يناير سـنة ١٩٥٢م. وفـي عهـد حكومة النحاس هذه نشط إبراهيم عبد الهادي وأعضاء الهيئة السعدية في إتجـاه المعارضة نشاطًا ملحوظًا وفعالاً عكس ما كانت عليه تلـك الهيئـة فـي عهـد الحكومات السابقة عليها والحكومات اللاحقة لها.

(ب)- السعديون في المعارضة :-

عندما جاءت نتيجة إنتخابات ٣ يناير سنة ١٩٥٠م مخيبة لآمال إبـراهيم عبد الهادي والسعديين هاجمت صحيفتهم "الأساس" حكومـة "سـري باشـا " إذ أتهمتها بالتدخل لصالح الوفد ومساندة مرشحيه[٢]. ومع مجيئ الوزارة الوفديـة إثر الفوز الكبير الذي حققه الوفد في الإنتخابات بادر عبد الهادي كرئيس للهيئـة

---

(٣) الأساس : عدد : ٨٠٥ في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠م، المصرى : عدد : ٤٣٥٨ في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠م.

(١) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية العاشرة – دور الإنعقاد العادى الأول – جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠م ص ١٥، دور الإنعقاد العادى الثالث جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١م ص ٥.

(٢) الأساس : عدد : ٨٠٦ في ١٣ يناير سنة ١٩٥٠م.

السعدية وأعلن أن الهيئة ستلتزم بمعارضة تهدف من ورائها البناء وليس الهدم، وستؤيد كل عمل من شأنه أن يحقق أهداف البلاد الداخلية والخارجية، وقد عقدت لواء زعامة المعارضة في مجلس النواب لمحمد حامد جودة . وفي مجلس الشيوخ لإبراهيم عبد الهادي(١).

وعن إنتخابات سنة ١٩٥٠م وقف النائب السعدى عبد المنعم حشيش في مجلس النواب ينتقد ما ورد في خطاب العرش من قول الحكومة بأن الإنتخابات الأخيرة قد جرت في جو من الحرية والنزاهة مما يعنى تشكك النائب في ذلك، كما انتقد زميله محمد سامح موسى سياسة الحكومة التي وصفها بالسياسة الحزبية في نقل وتشتيت الموظفين غير الوفديين وإبعادهم إلى المناطق النائية(٢).

كما انتقد حامد حودة محاولة الحكومة إلغاء المرسوم الذي صدر في عهد حكومة أحمد ماهر الأولى ويقضى بإنصاف الموظفين الذين فصلتهم حكومة ٤ فبراير الوفدية، وذكر جودة أن العدل يقتضى في حالة إلغاء المرسوم أن تلغى الحكومة الوفدية كذلك كافة الإستثناءات التي بادرت بمنحها لأنصارها غداة توليها الحكم في يناير سنة ١٩٥٠م(٣) .

وإزاء إصرار الحكومة على إلغاء المرسوم ثارت المعارضة السعدية لذلك تقدم النائب "عبد المنعم حشيش" بأستجواب إلى رئيس الحكومة وإلى وزير المالية "د. محمد زكى عبد المتعال" حول القرارات التي أتخذتها الحكومة بشأن الأستثناءات التي منحتها الحكومة لأنصارها مع رد الفروق المالية من يوم إلغائها على يد السعديين في سنة ١٩٤٥م حتى أعادتها سنة ١٩٥٠م، وبعد تأجيل مناقشة الأستجواب إلى ثلاثة أسابيع أقترح النائب الوفدى "محمد حنفي الشريف" إبعاد الأستجواب من جدول الأعمال حيث دفع بعدم قبوله شكلاً لإفتقاره للشروط التي نصت عليها لائحة المجلس الداخلية في تقديم الإستجواب.

---

(١) الأساس : عدد : ٨٠٨، ٨١١ في ١٦ ، ١٩ يناير سنة ١٩٥٠م، أخبار اليوم : عددا : ٢٧١، ٢٧٢، في ١٤ ، ٢١ يناير سنة ١٩٥٠م.

(٢) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية العاشرة – دور الإنعقاد العادى الأول جلستا ٣٠، ٣١ يناير سنة ١٩٥٠م ص ٢١ وما بعدها، الأساس : عددا : ٨٢١ في ٣١ يناير ، ٨٢٢ في ١ فبراير سنة ١٩٥٠م.

(٣) مضابط مجلس النواب : المصدر السابق : جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠م ص ١١.

غير أن إقتراحات النائب الوفدى "محمد حنفي" لم يؤخذ بها وتمت مناقشة الإستجواب وراح صاحبه يكشف عن مآخذ الحكومة الوفدية في منح الإستثناءات وكيف أنها أنفقت مبالغ ضخمة في رد الفروق المالية لمن تمتعوا بالإستثناءات وإضطرار الحكومة في سبيل سد العجز الواضح في الميزانية بسبب رد هذه الفروق لأن تزيد من ضريبة الجمارك على كثير من الأصناف والسلع الضرورية مما أثر بشكل مباشر على إرتفاع الأسعار وزيادة نفقات المعيشة، وأقترح النائب السعدى في نهاية مناقشة الاستجواب أن يصدر المجلس قرارًا ببطلان الأستثناءات وصرف الفروق المالية، غير أن المجلس بكثرته الوفدية رفض الأقتراح السعدى وتم إقفال باب المناقشة في هذا الموضوع(١).

كما شهدت الهيئة السعدية في ظل رئيسها إبراهيم عبد الهادي، عدة أحداث أخرى ومنها محاولة الحكومة الوفدية إقصاء الدكتور "عبد الرازق السنهورى" من رئاسة مجلس الدولة بدعوى أنه كان حزبيًا ينتمى إلى الهيئة السعدية قبل توليه المنصب، وقد أثار هذا ضجة كبرى لدى أوساط الرأى العام التي استنكرت بشدة محاولة إبعاد السنهورى عن منصبه وأعتبرت ذلك عدوانًا صارخًا على إستقلال القضاء، وبادرت الجمعية العمومية لمجلس الدولة بإعلان إستنكارها لموقف الحكومة وأشارت إلى أن رئيس مجلس الدولة - حسب قانون إنشاء المجلس - غير قابل للعزل(٢).

أما صحيفة "الأساس" السعدية فقد شنت حملة واسعة النطاق ضد موقف الحكومة واتهمتها بأنها تسعى لعزل السنهورى نتيجة لبواعث شخصية وحزبية(٣).

كما أن "الأساس" قد أنتهزت فرصة رفع الأحكام العرفية في مايو سنة ١٩٥٠م وراحت تهاجم بشدة سياسة الحكومة الوفدية في منح الأستثناءات

---

(١) مضابط مجلس النواب : المصدر السابق : جلسات ١٩ يونيو، ١٠ ، ١١ يوليو سنة ١٩٥٠م، ص ١٣، ٥٥، ٨٦.
(٢) أخبار اليوم : أعداد : ٢٧٤، ٢٧٥،٢٧٦ في ٤ ، ١١، ١٨ فبراير سنة ١٩٥٠، عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثالث مرجع سابق ص ٣٠٧ - ٣٠٨.
(٣) الأساس : أعداد : ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥ في ١، ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير سنة ١٩٥٠م.

لأنصارها وتُبين تقصيرها في نواحي الأمن وشئون التموين وكونها قد وافقت على إعادة فتح باب المفاوضات من جديد مع بريطانيا لتسوية القضية الوطنية من غير أن تعلن بريطانيا قبولها لإجراء المفاوضات مع الحكومة الوفدية على أساس الجلاء العاجل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، كما كان يطالب بذلك الوفد أيام حكومتى النقراشى الأولى والثانية(١) .

وإزاء نشاط "الأساس" الملحوظ في المعارضة ضد الحكومة الوفدية خاصة بعد رفع الأحكام العرفية ، حاولت حكومة الوفد في أواخر يوليو سنة ١٩٥١م إصدار تشريعات أرادت بها تقييد حرية الكتابة بالصحافة وإطلاق يد الحكومة في إنذار الصحف ووقفها من غير محاكمة إلا أن رئيس الهيئة السعدية "إبراهيم عبد الهادي" قد تصدى لهذه التشريعات، كما راحت الأساس تشارك بقوة في حملة التنديد والأستنكار التي شنها عبد الهادي والرأى العام ضد هذه التشريعات، ونتيجة لحملة عبد الهادي على هذه التشريعات أضطرت الحكومة إلى إلغائها والعدول عنها في نهاية الأمر(٢).

وفي ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ قامت الحكومة الوفدية بإستصدار ثلاثة مراسيم، تقضي بزوال عضوية مجلس الشيوخ لعدد من أعضائه معظمهم من المعارضين منهم من السعديين بالإضافة إلى "إبراهيم عبد الهادي"، كل من د. عبد الرحمن عوض، د. نجيب إسكندر ، وتعيين مكانهم أعضاء جدد من الوفديين، وكذلك تعيين ذكى العرابى – وفدى – رئيسًا لمجلس الشيوخ بدلاً من د. محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين(٣).

---

(١) عن إنتقادات "الأساس" للحكومة الوفدية أنظر الأعداد على سبيل المثال : ٩٠٨ في ١٤ مايو ، ٩٣٧ في ١٦ يونيو ، ٩٥٣، ٩٥٤ في ٥ ، ٦ يوليو، ٩٧٥، ٩٧٨، ٩٨١،٩٨٦ في ٢، ٦، ٩، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ أغسطس ، ١٠٠٣، ١٠٠٥ ، ١٠٢٢ في ٤ ، ٦، ٢٧ سبتمبر ، ١٠٣٤، ١٠٤٣ في ١١، ٢٢ أكتوبر، ١٠٦٤ في ١٥ نوفمبر، ١٠٧٨ في ١ ديسمبر سنة ١٩٥٠م، ١١٣٢، ١١٣٣ في ٣، ٤ فبراير سنة ١٩٥١.

(٢) الأساس : أعداد : ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨ في ١، ٢، ٣ أغسطس سنة ١٩٥١، الملايين: عدد: ١٥ في ٢٩ يوليو سنة ١٩٥١م.

(٣) عن هذه المراسيم أنظر : مضابط مجلس الشيوخ ،دور الإنعقاد الخامس والعشرين، جلسة ١٩ يونيو سنة ١٩٥٠م ص ١٤٢٣ – ١٤٢٦ ، عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ٣٢٦ –٣٣٣ ، هيكل : مذكرات .....الجزء الثانى ، مرجع سابق ص ٣٠٠ – ٣٠٣ وأنظر كذلك :

ولم يمض وقت طويل حتى جاء رد الفعل السعدى على هذه المراسيم، إذ سرعان ما اجتمع إبراهيم عبد الهادي مع أقطاب المعارضة الآخرين من حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الكتلة وقرروا الإمتناع عن حضور الجلسة التالية لمجلس الشيوخ أحتجاجًا على صدور هذه المراسيم، وإن لم يفكر "عبد الهادي" وأقطاب المعارضة الآخرين في مقاطعة المجلس كلية، ثم أستقر رأيهم على تقديم مشروع يقضى بعدم دستورية المراسيم ، وحين شرعوا في تقديمه في اليوم التالى قوطعوا من رئيس الجلسة فلم يروا بدًا من الإنسحاب ثم أرسلوا يطلبون تسجيل ذلك في مضبطة الجلسة فتجاهل الرئيس طلبهم أيضًا(١).

ومن ناحية أخرى هاجمت صحيفة الحزب "الأساس" المراسيم وأعتبرتها مخالفة للدستور وتمثل إعتداءً صارخًا عليه. وأشارت إلى أن الحكومة نجحت في اختيار الوقت المناسب لأستصدار هذه المراسيم كى تشغل الرأى العام بها عن مساوئها وفضائحها التي أصبحت تزكم الأنوف، وراحت الصحيفة تعلن عن اجتماعات يعقدها "إبراهيم عبد الهادي" وقادة الحزب السعدى مع أقطاب المعارضة للتنسيق بينهم فيما يمكن إتخاذه من إجراءات جماعية في المرحلة القادمة، وباركت الصحيفة القرار الذي أتخذه عبد الهادي" والهيئة البرلمانية السعدية بالأمتناع عن حضور جلسات البرلمان مؤقتًا لحين التنسيق مع قطاعات المعارضة الأخرى، وراحت تطلق على الشيوخ الوفديين الذين عينوا وفق المراسيم الأخيرة إسم الشيوخ غير الشرعيين، ولم تخف الصحيفة السعدية دعوتها للجماهير بمناهضة الحكومة لإعتداءاتها على الدستور ومحاولتها استئصال المعارضة التي لم تتردد في كشف عيوبها ومساوئها(٢).

هذا وقد بذل "إبراهيم عبد الهادي" - بوصفه رئيسًا للهيئة السعدية - قصارى جهده للدفاع عن الشيوخ السعديين داخل المجلس والتنديد بإجراءات الحكومة حيالهم، فأشترك "عبد الهادي" مع زعماء المعارضة في إصدار بيانا في

- The Egyptian Gazette, No. 21052; June 20. 1950.

(١) أحمد زكريا الشلق : مرجع سابق ص ٣١٣.

(٢) الأساس : أعداد : ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٧،٩٤٢، في ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٨ يونيو، ٩٥٠، ٩٥٤، في ٢، ٦، ٧ يوليو سنة ١٩٥٠م .

٢٤ يونيو سنة ١٩٥٠م أحتجوا فيه على المراسيم وقد أعتبروها إجراءً باطلاً غير شرعي وعدوانًا على السلطة التشريعية وتنكيلاً برجال المعارضة وفرارًا من كشف الحقائق للناس، وتساءل البيان في دهشة ماذا يغضب الحاكم المستقيم من مطالبة الشيوخ بالتحقيق في أمور خطيرة فيها ما يمس نظام الجيش وأرواح رجاله وسلامة ماله ؟ ولماذا لم تقبل الحكومة إجراء التحقيق البرلماني في مآسى الأسلحة والذخيرة .... ؟ وقد أختتم عبد الهادي ورجال المعارضة بيانهم بما يوضح رغبتهم في الرجوع إلى الأمة لبيان الموقف على حقيقته بإعتبارها مصدر السلطات وصاحبة الرأى الأول والأخير في صون دستورها وضبط الرقابة على مالها وصيانة أرواح أبنائها والتصدى في وجه من يعوق مسيرتها ويعبث بسلامة حكمها ويوقف نهضتها[١] .

وقد هاجمت الحكومة الوفدية بيان المعارضة الذي أصدره "إبراهيم عبد الهادي" وبقية أقطاب المعارضة، فقد أعتبرته بيانًا هزيلاً جاء ليؤكد الحجة الوفدية فيما أصدرته من إجراءات ، ويبين ضعف الحجة التي يتمسك بأهدافها المعارضون ولم يفتها أن تذكر الناس بماضى أحزاب الأقلية وما أرتكبته من مساوئ أثناء توليها أمور البلاد وحكم العباد[٢].

على أية حال لم تضعف عزيمة "إبراهيم عبد الهادي" في الدفاع عن السعديين والمعارضة أمام الحكومة الوفدية القائمة بالحكم، فلقد تضامن عبد الهادي وأقطاب الهيئة السعدية مع أحزاب المعارضة في معارضة انتخابات فرعية لمجلس الشيوخ دعت إليها الحكومة حينذاك في بعض الدوائر الجديدة،

---

(١) أنظر نص البيان في الأساس : عدد : ٩٤٤ في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٠م،عبد الرحمن الرافعى : الجزء الثالث ،مرجع سابق ص ٣٣١. وقد وقعه إبراهيم عبد الهادى رئيس الهيئة السعدية، ومحمد حسين هيكل: رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى.

(٢) البلاغ : عدد : ٨٧٩٩ ، ٨٨٠٠ في ٢٤ ، ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٠م.

وكانت حجة عبد الهادي والمعارضة في ذلك أن هذه الانتخابات سيتم إجراؤها بمعرفة الحكومة، بما لا يكفل لها النزاهة والحيدة(١).

وفي الوقت نفسه قام إبراهيم عبد الهادي مع أقطاب المعارضة وبعض المستقلين بإرسال عريضة إلى الملك فاروق في منتصف أكتوبر سنة ١٩٥٠م، يناشدون فيها بالتدخل لإعادة تصحيح الأوضاع الدستورية وتطهير البلاد من جميع الأشخاص الذين يثبت أن لهم يدًا في تحقيقات الجيش، ومنع تدخل رجال الحاشية الملكية في شئون الحكم، وأشاروا إلي أن حكومة الوفد هى التي تسمح لهم بهذا التدخل حرصًا على مصلحتها وضمانًا لبقائها في الحكم، كما ناشدوا الملك بإلغاء مراسيم يونيو الشهيرة وجميع القوانين التي صدرت مخالفة لحرية الرأى وأعلنوا زيف إنتخابات مجلس النواب الأخيرة وأنتهوا إلى أن البلاد تعيش حالة اضطراب فكرى قد ينجم عنه إثارة للفتنة ما لم تصحح الأوضاع تصحيحًا شاملاً وعاجلاً، كما طالبوا بتصحيح الأخطاء السابقة التي وقعت فيها حكومة الوفد(٢).

هذا وقد منعت وزارة النحاس نشر هذه العريضة ، وصادرت الصحف التي نشرتها وهددت بإغلاقها وخاصة صحف المعارضة كالأساس والكتلة والسياسة. كما غضب الملك على إبراهيم عبد الهادي وموقعى العريضة الآخرين، واحتفظ بتوقيعاتهم على العريضة في حافظة جيبه مخافة أن تنازعه

---

(١) الأساس : أعداد : ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٦٢ في ٩، ١٠، ١١، ١٦ يوليو، ٩٧٧ في ٤ أغسطس سنة ١٩٥٠م، البلاغ : عددا : ٨٨٢٧ في ٢٤ يوليو، ٨٨٦٠ في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٠م.

(٢) عن هذه العريضة أنظر : الأهرام : أعداد : ٢٣٣٥٩، ٢٣٣٦٤، ٢٣٣٦٥، ٢٣٣٦٩ في ١٧ ، ٢٢، ٢٣، ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، محمد حسين هيكل : مذكرات ... الجزء الثانى ،مرجع سابق ص ٣٠٢ – ص ٣٠٤ مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقات أرقام ٢٥، ٢٦ عددا : ٢٨٣٦، ٢٨٣٧ في ١٨، ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٨٢م. ، عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ٣٣٣ – ص ٣٣٥ ، حسن يوسف : القصر ودوره ... مرجع سابق ص ٢٥٢ –٢٥٨.

يومًا فكرة التسامح معهم[1]. وفي الوقت نفسه خرجت صحف الحكومة الوفدية تندد بالعريضة وبموقعيها وتعتبرها إجرام سافر في حق مليك البلاد. كما نشرت رد النحاس على العريضة ووصفتها بأنها حوت مزاعم باطلة ولم تستند إلى أي أساس من الصحة أو الواقع[2].

أما صحيفة الهيئة السعدية "الأساس " فلقد تابعت نشاط إبراهيم عبد الهادي وأقطاب المعارضة في مواصلة حملتهم على الحكومة الوفدية بعد تقديم عريضتهم إلى الملك، وواصلت نشر اجتماع "عبد الهادي" والمعارضة وساندتهم في حملتهم على الحكومة الوفدية رغم مضايقات الحكومة لها.

بيد أن العداء بين حكومة الوفد والسعديين لم يطل أمده، إذ أن هذه الحكومة قد أقيلت في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢م، عقب أحداث حريق القاهرة الشهير[*]. ولقد شعر إبراهيم عبد الهادي والسعديون بارتياح كبير لإقالة الحكومة الوفدية، فقد أكد عبد الهادي في اجتماع مجلس إدارة الهيئة السعدية عقد في ٣ فبراير سنة ١٩٥٢م– غداة تولى حكومة على ماهر الحكم خلفًا لحكومة النحاس الأخيرة – أن الحزب وهو يجتمع اليوم في جو حكم يوحى بالأمل،

---

(١) صبرى أبو المجد : سنوات الغضب مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م كتاب الحرية، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م ص ٢٣٨ ، هيكل : مذكرات .....الجزء الثانى ص ٣٠٤ – ٣٠٥.

(٢) البلاغ : إبتداءً من عدد : ٨٩٠٣ في ١٥ أكتوبر حتى عدد : ٨٩٢٥ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠م، المصرى إبتداءً من عدد : ٤٦٢٨ في ١٨ أكتوبر حتى عدد : ٤٦٥٨ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠م.

(*) عن حريق القاهرة أنظر :

- F.O. 371/96870, No. 183, Stevenson to Eden, Jan. 27. 1952.

–أنظر كذلك : محمد أنيس : حريق القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ (مكتبة مدبولى بالقاهرة سنة ١٩٨٢) ص ٢٩ وما بعدها ، جمال الشرقاوى، حريق القاهرة قرار اتهام جديد (دار الثقافة الجديدة بالقاهرة سنة ١٩٧٦) ص ٢١ وما بعدها، عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ،مرجع سابق ص ١١٧ وما بعدها، موسى صبرى : قصة ملك وأربعة وزارات (عدد ٧١ من كتاب اليوم الصادر عن مؤسسة أخبار اليوم في أكتوبر سنة ١٩٧٣م) ص ٩-٢٠.

ليعلن وقوفه إلى جانب الحكومة من أجل إقامة سلطان القانون وتطهير الحكم من المفاسد التي خلفتها الحكومة السابقة[١].

وعلى الرغم من تأكيدات إبراهيم عبد الهادي بالتضامن مع حكومة علـى ماهر إلا أن عبد الهادي رفض أن تشترك الهيئة السعدية فيما أطلق عليه حينذاك بالجبهة القومية أو الهيئة السياسية التي دعا على ماهر إلـى تكوينهـا، ويرجـع سبب رفض عبد الهادي إلى أشتراك ممثلين في الجبهة عن حزب الوفـد، كمـا يرجع تمسكه مع قادة الحزب الآخرين بضرورة حل مجلس النواب الوفـدى أولاً وكرر ذلك كثيرًا في اجتماعاتهم[٢].

على أية حال فإن حكومة على ماهر لم يطل أمدها في الحكم، فلم تمـض بضعة أسابيع حتى تم إقالتها في أول مارس سنة ١٩٥٢م ويتولى الحكـم بـدلاً منها حكومة أحمد نجيب الهلالى الأولى . وقد أعلن إبراهيم عبد الهـادي تأييـد الهيئة السعدية للبرنامج الذي طرحته حكومة الهلالى ويتلخص في الجمـع بـين النهوض بتبعات القضية الوطنية في تحقيق أهداف البلاد في الجـلاء والوحـدة وبين المبادرة إلى تطهير أداة الحكم. ولم يلبث أن إنهالت برقيات التأييد من عبد الهادي على الحكومة بعد إعلان الوفد رفضه منح الثقة بالحكومة[٣]. كذلك رحب عبد الهادي بقرار حل مجلس النواب الذي إستصدرته الحكومة في ٢٤ مـارس سنة ١٩٥٢ تمهيدًا لإجراء إنتخابات مجلس جديد في ١٨ مايو ، غير أن تأجيـل هذه الإنتخابات إلى أجل غير مسمى وإتجاه نية الهلالى لتأليف حزب جديد يجمع

---

(١) الأساس : عدد ١٤٤٢ في ٤ فبراير سنة ١٩٥٢م ، رشوان محمود على ماهر ودوره في السياسة المصرية مرجع سابق ص ١٥٦.

(٢) أخبار اليوم : عددا : ٣٧٨، ٣٧٩ في ٢، ٩ فبراير سنة ١٩٥٢م ، المصرى :عدد : ٥٠٩٨ في ٦ فبراير سنة ١٩٥٢ م، المصور : عدد : ٦ ١٤٢ في ٨ فبراير سنة ١٩٥٢م، الجمهور المصرى: عدد: ٥٨ في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢م.

(٣) المصرى : أعداد : ٥١٣٢، ٥١٣٨ في ١٢، ١٨ مارس سنة ١٩٥٢، الأساس : أعداد : ١٤٦٨، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٨٠ في ٥ ، ١٢، ١٣، ٢١ مارس سنة ١٩٥٢، أخبار اليوم : عددا : ٣٨٤، ٣٨٥ في ١٥، ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢.

الأخيار من كافة الأحزاب، قد أضعف تأييد عبد الهادي للحكومة إلى أن إستقالت في ٢ يوليو سنة ١٩٥٢ لتخلفها وزارة حسين سري الخامسة في الحكم[١] .

وعندما تولى حسين سري الحكم رأى إبراهيم عبد الهادي ضرورة التريث بعض الوقت للحكم على أعمال وزارة سري الجديدة حتى يمكن إعلان موقف الهيئة السعدية منها،كما نهج حزب الأحرار الدستوريين منهج السعديين تجاه هذه الوزارة[٢] . وكان موقف الحزبين من الوزارة قد أملاه إعتقاد قادة الحزبين بأن سري يعمل على مهادنة الوفد وقد تجرى في عهده الإنتخابات المؤجلة وعندها سيأتي مرة أخرى بالوفد إلى الحكم على غرار ما حدث في عهد وزارته الرابعة " ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩- ١٢ يناير سنة ١٩٥٠م" .

(٣) إبراهيم عبد الهادي وثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م :-

لم تعمر وزارة حسين سري بالحكم أكثر من عشرين يومًا حيث قدمت إستقالتها في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢م لتخلفها لبضع ساعات حكومة أحمد نجيب الهلالى الثانية ٢٢-٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢م والتي لم يكن قد مضى على تشكيلها ثماني عشرة ساعة، حتى عاجلتها ثورة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م، لتعلن تقويض النظام السياسى القائم بكل قواه ومؤسساته ولتؤرخ لنهاية عهد تردت فيه الأوضاع الداخلية بشكل خطير، وأظهرت قوى النظام عجزها وفشلها عن التصدى لمطالب الأصلاح الداخلي، ولتؤرخ في الوقت نفسه لبداية عهد جديد تتولاه سلطة جديدة ليس لمصر سابق عهد بها. [٣]

---

(١) المصرى : عدد : ٥١٤٤ في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢، الجمهور المصرى : عددا : ٦٥ في ٣١ مارس، ٧٤ في ٢ يونيو سنة ١٩٥٢، روز اليوسف : عددا : ١٢٤٢ في ٣١ مارس، ١٢٥٠ في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٢، الأساس : أعداد : ١٤٩٥، ١٤٩٧ في ٨ ، ١٠ أبريل إلى ١٥٤١ في ٢ يونيو سنة ١٩٥٢.

(٢) أخبار اليوم : عدد : ٤٠٠ في ٥ يوليو سنة ١٩٥٢، الأساس : أعداد : ١٥٦٩، ١٥٧٠ ، ١٥٧٤، ١٥٧٦، ١٥٧٨ في ٧، ٨ ، ١٣ ، ١٥، ١٧ يوليو سنة ١٩٥٢.

(٣) عن قيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م أنظر : جمال حماد : ٢٣ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر (كتاب الهلال عدد : ٣٨٨ في أبريل سنة ١٩٨٣م)، أنور السادات : صفحات مجهولة (دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة عدد : ٨٤ في نوفمبر سنة ١٩٥٤م)، أسرار الثورة المصرية مرجع سابق، أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو : جزءان (دار الموقف العربى بالقاهرة بدون تاريخ)، عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ج١ (المكتب المصرى الحديث بالقاهرة سنة ١٩٧٧م) ، محمد نجيب :

وفي هذا العهد عاشت الهيئة السعدية في ظل رئاسة إبراهيم عبد الهادي لها، نحو ستة أشهر قبل أن يتم تقويضها مع بقية النظام، وفي خلال هذه المدة مرت الهيئة السعدية بتطورات جديدة لحقت بها بعد أن نجحت حركة الجيش في التخلص من الملك فاروق بإرغامة على التنازل عن العرش لطفله "أحمد فؤاد"، وعلى مغادرة البلاد في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢م، وبعد أن أحكمت قبضتها على الجيش وطهرته من العناصر المناوئة، لها، عندئذ توجهت الحركة إلى الأحزاب السياسية بوصفها إحدى دعائم النظام القديم والقوى الوحيدة المتبقية منه، التي تستطيع أن تواجه النظام السياسى الجديد، وأن تشكل أمامه عقبات بما قد تقوم به هذه الأحزاب من تأليب الرأى العام وإثارة الشعور ضده(١).

ففي ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢م أذاع القائد العام لحركة الجيش اللواء "محمد نجيب"، بيانًا دعا فيه الأحزاب والهيئات السياسية المصرية إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش، وأن تعلن الأحزاب برامجها محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره(٢).

وفي ذلك الوقت كان رئيس الهيئة السعدية "إبراهيم عبد الهادي" قد توجه في مساء يوم ٢٥ يوليو مع عدد من زعماء الأحزاب لمقابلة اللواء محمد نجيب

كلمتى للتاريخ (دار الكتاب الجامعى بالقاهرة سنة ١٩٨١م)، مذكرات كنت رئيسًا لمصر (المكتب المصرى الحديث بالقاهرة سنة ١٩٨٤م، وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو (دار الشروق بالقاهرة سنة ١٩٧٨م) ، جمال عبد الناصر فلسفة الثورة (المطبعة العالمية بالقاهرة، بدون تاريخ)، أنور الجندى : جمال عبد الناصر والثورة (دار الجمهورية للطباعة بالقاهرة سنة ١٩٥٥م) كذلك أنظر :

- Vatikiotis : The Egyptian Army in politics ..... Op.Cit. p.p. 43-67

(١) جمال معوض شقرة : الحركة السياسية في مصر من ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م إلى أزمة مارس سنة ١٩٥٤م رسالة ماجستير غير منشورة ،نوقشت بآداب عين شمس سنة ١٩٨٢م ص ٢٨٠، وحيد رأفت : مرجع سابق ص ٦٨.

(٢) الأساس : عدد : ١٥٩١ في أول أغسطس سنة ١٩٥٢م، محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢م ، دراسة تاريخية وثائقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠م ص ٢٠٤.

حيث قدموا له التهنئة على نجاح حركة الجيش، وأعلنوا تأييدهم لها ووقوفهم إلى جانبها[(١)].

أما صحيفة الهيئة السعدية "الأساس" فقد أعلنت في أعداد متتالية لها عن تأييد الهيئة السعدية رئيسًا وأعضاءً وشيوخًا وشبابًا للحركة، ولم تتردد الجريدة في الإشادة بالخطة المحكمة التي وضعها قادة الحركة وقاموا بتنفيذها على أكمل وجه، وأعربت الجريدة عن ثقتها بمستقبل زاهر ينتظر البلاد في ظل عهدها الجديد، وراحت "الأساس" تشارك الصحف الحزبية وغير الحزبية التي تبارت آنذاك في كشف النقاب عن مساوئ الملك فاروق وإظهار مدى عبثه ولهوه بالدستور والحياة النيابية، ومدى طغيانه وأستهتاره بسلطة الوزارة وبمقام وزيره الأول، هذا فضلاً عن إظهار فساد حياته الشخصية وحبه للمجون وميله إلى الترف والبذخ بغير مبرر[(٢)].

هذا وكان نادى سعد زغلول قد شهد خلال الأسبوع الأول من شهر أغسطس عدة اجتماعات متواصلة لإبراهيم عبد الهادي وسائر أعضاء الهيئة السعدية دار محورها حول إعداد برنامج جديد للحزب يتفق مع متغيرات ومتطلبات العهد الجديد. فقد صدر نداء من العضو السعدى "محمود سمهان" يحث فيه السعديين على الأجتماع لوضع البرنامج وقد تضمن النداء تأييد السعديين لحركة الجيش ورجالها[(١)]. ولم يلبث أن فرغ إبراهيم عبد الهادي

---

(١) الأساس : عدد : ١٥٨٦ في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٢م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم(٢٦) عدد: ٢٨٣٨ في أول نوفمبر سنة ١٩٨٢م، محمود متولى: مصر والحياة الحزبية والنيابية ..... مرجع سابق ص ٣٠٢، محمد نجيب : كلمتى للتاريخ: مرجع سابق ص ٦١، أحمد زكريا الشلق : مرجع سابق ص ٤٦٦ : وقد ضم وفد المهنئين إلى جانب إبراهيم عبد الهادى كل من أحمد لطفي السيد، محمد حسين هيكل، أحمد خشبة، أحمد عبد الغفار، بهى الدين بركات، محمود محمد محمود، دسوقى أباظة ، عبد السلام الشاذلى، أحمد على علوبة، وطه السباعى وهم يمثلون السعديين والدستوريين والمستقلين.

(٢) الأساس : إبتداءً من عدد : ١٥٨٤ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢م حتى عدد : ١٦٠١ في ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٢م.

(١) أنظر الملحق رقم (٣٥) وعن أستجابات السعديين لحركة الجيش أنظر الأساس : أعداد : ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، في ٣، ٤، ٥، ٦ ، ٧، أغسطس سنة ١٩٥٢م.

وأعضاء الهيئة السعدية من إعداد البرنامج المطلوب، حيث نشرته صحيفتهم "الأساس" في عددها الصادر يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٥٢م.

وقد عرض هذا البيان لتاريخ الهيئة السعدية ودعوتها منذ نشأتها للحكم الصالح القائم على محاربة الإنحراف وإزالة الفساد وتطهير أداة الحكم، وفي هذا المعنى ربط البيان بين الأهداف التي كانت تدعو إليها الهيئة السعدية وبين الأهداف التي جاءت بها حركة الجيش، ثم عرض البيان كذلك الإنجازات التي تحققت بفضل الوزراء السعديين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. مشيرًا إلى أن السعديين في تحقيق هذه الإنجازات كانوا مدفوعين برغبة خالصة لتحقيق خدمة وغاية عليا تبعد كل البعد عن أي أغراض شخصية أو حزبية، ولم يفت البيان السعدى أن يثنى على الجيش وحركته المباركة معربًا عن تقدير الحزب لما قام به رجال الجيش من خطوة ناجحة موفقة نالت تأييد ومناصرة إبراهيم عبد الهادي والسعديين وجميع فئات الشعب المختلفة.

وقد أختتم عبد الهادي وأعضاء الهيئة السعدية بيانهم بقولهم " .... وفي هذا العهد الجديد يأخذ السعديون مكانهم في الصف الأول في خدمة البلاد بعرض برنامجهم الذي أعدو عدته وأرسوا دعائمه بعد أن صقلته التجارب العملية .... وإذا كانت برامج الأحزاب السياسية تسمى بوسائل تحقيقها وبأهدافها فإن برنامج الهيئة السعدية ينهج نهجًا إشتراكيًا ديمقراطيًا ....." (٢).

وعقب إصدار هذا البيان، راح إبراهيم عبد الهادي والسعديون يطرحون برنامجهم، وقد أوضحوا في بدايته أنه يقوم على دعائم ثلاث هى :-

أولاً : الألتزام بالمبادئ الأشتراكية الديمقراطية التي تجعل الأمة مصدر السلطات والمصريين متساويين أمام القانون بلا إستثناء.

ثانيًا : العدالة الاجتماعية التي تقرب الفوارق بين الطبقات في مستوى المعيشة.

ثالثًا : الحكم الصالح الذي لا يستهدف سوى تحقيق مصلحة البلاد ورفع شأنها.

---

(٢) الأساس : عدد : ١٥٩٧ في ٨ أغسطس سنة ١٩٥٢م.

وقد ذكر البرنامج - ملوحًا إلى حركة الجيش - بأن من حق الجيش على الشعب أن يطلب النهضة الكاملة العاجلة خاصة " ..... وقد برهن الجيش على أنه ركن الشعب الركين وحصنه الحصين ..... " (١).

وبذلك يكون البرنامج الجديد للهيئة السعدية - الذي وضعه إبراهيم عبد الهادي وأعضاء الهيئة السعدية - قد تضمن بعض المفاهيم التي لم تكن قد وردت بعد في برنامج الهيئة السعدية عند نشأتها في عام ١٩٣٨م مثل مفاهيم الاشتراكية، وتضييق الفوارق الطبقية، وسلطان الشعب، والملكيات الصغيرة، والطبقات العاملة، ومصلحة العمال والفلاحين، والعدالة الاجتماعية وما إلى ذلك. ولا شك أن مثل هذه المفاهيم قد وردت في البرنامج السعدى الجديد لتلائم تطور الآراء والأفكار التي باتت عليها الأوضاع الجديدة للبلاد، كما أن تناول البرنامج لمسألة محاربة الفساد وإصلاح أداة الحكم وإستغلال النفوذ وإساءة إستعمال السلطة، جاءت هى الأخرى من بواعث التأثير من إجراءات العهد الجديد ومبادئه.

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمى للهيئة السعدية في مرحلتها الجديدة فقد لوحظ عدم إدخال تعديلات جوهرية عليه فشروط عضوية الحزب التي أقرها البرنامج السعدى السابق، لم يحدث بها تغيير في البرنامج الجديد، وإن ورد بالأخير ضرورة أن يقوم العضو بتحرير طلب إنضمام جديد يحصل عليه من سكرتارية الحزب أستهدف منه "عبد الهادي" وقيادة الحزب السعدى الإطمئنان على موافقة الأعضاء للبرنامج الجديد(٢).

وقد حرص إبراهيم عبد الهادي عند وضعه للبرنامج السعدى، أن تحتفظ الهيئة السعدية ببعض برامجها القديمة والتي لا تتنافي مع مطالب حركة الجيش، فالقضية الوطنية لا تزال تحتفظ في أهميتها بمكان الصدارة عند إبراهيم عبد الهادي والسعديين. كما أن تقوية الروابط والعلاقات بين مصر والدول الإسلامية كان أيضًا مطلبًا مصريًا قديمًا. أما ما تضمنه البرنامج الجديد بشأن دعم الجامعة العربية والتمسك بميثاق الأمم المتحدة، فهو أمر بدا طبيعيًا لوجود الجامعة

---

(١) الأساس : المصدر السابق ، الأهرام : عدد : ٢٤٠١١ في ٨ أغسطس سنة ١٩٥٢م.
(٢) أنظر الملحق رقم (٣٦) .

العربية والمنظمة الدولية، ونتيجة لما جد على الساحتين العربية والدولية من تطورات بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية. أيضًا تضمن البرنامج السعدى الحفاظ على المبادئ الدستورية وأن تكون الأمة هى مصدر السلطات والدعوة للإلتزام بالتقاليد البرلمانية السليمة، كذلك أحتفظ برنامج عبد الهادي والسعديين الجديد بنفس درجة إهتمامهم في برنامجهم القديم بقضايا الأصلاح الاقتصادى والاجتماعى.

ولم يفت إبراهيم عبد الهادي عند وضعه للبرنامج السعدى الجديد، أن يحذف من البرنامج القديم، كل ما يتعلق بمفهوم حقوق العرش والملك والوصاية. كذلك اكتسبت مسألة العناية بالجيش أهمية خاصة في البرنامج السعدى الجديد.

وبإصدار "إبراهيم عبد الهادي" وأعضاء الهيئة السعدية للبرنامج السعدى الجديد يكون السعديون قد حققوا أحد مطلبين أعلن عنهما قائد حركة الجيش في ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢م – كما أشرنا من قبل – ولم يبق أمامهم سوى تحقيق المطلب الأخير وهو التطهير.

وقد حدث الخلاف بين إبراهيم عبد الهادي وسائر أعضاء الهيئة السعدية إزاء مطلب التطهير، وهو أمر كان قادة حركة الجيش يتوقعون حدوثه ليس فقط في الهيئة السعدية وإنما في كافة الأحزاب الأخرى. فقد جاء نداء التطهير خطوة محسوبة بذكاء من جانب قادة الحركة لضرب الأحزاب من الداخل، وظل عبد الهادي والسعديون لا يعرفون معنى التطهير الذي يقصده قادة الحركة، ولذا قرر عبد الهادي الاجتماع مع أعضاء الهيئة السعدية لمناقشة هذا الأمر ولما فشلوا في الوصول إلى المعنى الحقيقى له، توجه بعض أعضاء الهيئة إلى قادة الحركة لمعرفة المعنى المقصود من التطهير ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى أغراضهم(١).

عندئذ أخذ إبراهيم عبد الهادي وأعضاء الهيئة السعدية بمعنى التطهير السائد لدى الأوساط الحزبية والذي تعارف عليه الرأى العام حينذاك، وهو تطهير الأحزاب من عناصر القيادات القديمة وإحلال محلها عناصر أخرى من

---

(١) أخبار اليوم : عدد : ٤٠٩ في ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢م.

القيادات الشابة، ومن ثم أعلن عبد الهادي تنحيه عن منصب رئاسة الهيئة كما أعلن حامد جودة تنحيه عن منصب نائب رئيس الهيئة[١].

وعلى أثر ذلك تم إنتخاب محمود غالب لرئاسة الهيئة وأحمد مرسى بدر نائبًا له وممدوح رياض ومحمد شوكت التونى وكيلين ، كما تم إنتخاب محمد عبد المنعم سعيد أمينًا للصندوق، كما تم تشكيل مجلس إدارة مؤقت كان معظم أعضائه من الشباب السعدى مثل حسين القيسى، أبو العلا محيسن، عفيفي رضوان، محمد أبو العز، كامل حمزة، عبد المنعم أبو زيد وآخرين.

كما تقرر إيقاف "جريدة الأساس" بصفة مؤقتة حتى يعاد تطويرها في صورة جديدة تتلائم مع الأوضاع السياسية الجديدة، كما تقرر العدول عن زيارة أضرحة سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشى وتم عقد اجتماع لمناقشة هذه الأمور، وتم التصديق على كل القرارات[٢].

على أية حال فإن دور "إبراهيم عبد الهادي" مع الهيئة السعدية لم ينته بعد إذ أنه بعد أن صدرت هذه الأجراءات الجديدة، لم يلبث "عبد الهادي" مع زميله "حامد جودة " في أن يتراجعا عن موقفهما من التنحى بدعوى أن قرار التنحى ليس ملكًا لهما وإنما هو ملك الجمعية العمومية فحتى يحين موعد عقد الجمعية العمومية سيبقى كل من الرئيس ونائبه في منصبيهما[٣]. وعندئذ أصدر أعضاء مكتب الهيئة السعدية بيانًا في السادس من سبتمبر سنة ١٩٥٢م أعلنوا فيه فصل عبد الهادي وجودة من الهيئة السعدية بسبب تراجعهما عن قرار التنحى وعملهما على إشاعة الفرقة بين أعضاء الحزب[٤].

---

(١) محمود متولى : مصر والحياة الحزبية .... مرجع سابق ص ٢٠٥.
(٢) الأساس : عدد : ١٦١٥ في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٢م، ويذكر أن هذا العدد هو آخر الأعداد الصادرة من الجريدة.
(٣) الأهرام : عددا : ٢٤٠٣٦، ٢٤٠٣٧ في ٤، ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢م.
(٤) الأهرام : عدد : ٢٤٠٣٨ في ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢م ، أخبار اليوم : عدد : ٤٠٩ في ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢م.

ونتيجة لذلك أنقسمت الهيئة السعدية إلى فريقين ، فريق يؤيد "إبراهيم عبد الهادي" "وحامد جودة" [1] ومنهم محمود صبري وقاسم الشريعى ومحمد خشبه وحسين سعيد وغيرهم، وآخر يؤيد الفريق الجديد للهيئة[2] ومنهم قاسم المصرى ومراد سامي وعبد المنعم أبو زيد ومحمد أبو المجد وكمال رزق وآخرين. وانتظر الجميع كلمة الجمعية العمومية لأختيار أي الفريقين لقيادة الحزب في المرحلة القادمة. وفي إنتظار ذلك نشط أنصار كل فريق للفوز بثقة أعضاء الجمعية العمومية، وإن برز بشكل واضح نشاط المؤيدين للتغييرات الجديدة حيث دأبوا على إرسال ونشر برقيات تأييدهم لأعضاء هيئة المكتب الجديد[3].

وزاد من إشتعال الموقف داخل المعسكر السعدى أن أعلن فجأة رئيس الحزب الجديد "محمود غالب" إعتذاره عن المضى في رئاسة الحزب بعدأن تفاقمت الأزمة بين صفوف السعديين،مبرراًموقفه بأعتلال صحته، كما أن "ممدوح رياض" الذي شغل منصب السكرتير العام للحزب في شكله القديم أعلن تمسكه بمنصبه بعد عودته من الخارج، كما تمسك أربعة آخرون من أقطاب الهيئة وهم على أيوب ونجيب إسكندر وعبد المجيد بدر وعزيز مشرقى بموقعهم داخل الهيئة ورفضوا الأعتراف بالمجلس الجديد، وطالبوا بمناصبهم القديمة لكون أن المجلس الجديد للهيئة يفتقد لشرعية وجوده فالجمعية العمومية لم تقربشرعيته بعد[4].

وعلى الرغم من أن التصدع قد استمر داخل صفوف الهيئة السعدية وبرزت الإنشقاقات واضحة داخل صفوفها، بعد قرار أعضاء مكتب الهيئة بفصل إبراهيم عبد الهادي من منصبه كرئيس للهيئة وحامد جودة نائبه. إلا أن محاولات حركة الجيش لم تكن قد أنتهت بعد فقد واصلت ضربها للأحزاب من

(١) المصرى : عددا : ٥٣٠٢ ، ٥٣٠٣ في ٣، ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢م.
(٢) المصرى : عددا : ٥٣٠٣ ، ٥٤٠٤ في ٤، ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢م، المقطم : عدد : ٩٧١٢ في ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢م.
(٣) أنظر نص البرقية التي بعث بها "عبد المنعم أبو زيد" عضو مجلس إدارة الحزب في تشكيله الجديد إلى أعضاء المكتب الجديد للحزب، ينتقد فيها تصرفات إبراهيم عيد الهادى وحامد جودة، ويطلب فيها الإبقاء على التغييرات الجديدة حتى تجتمع الجمعية العمومية في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢. أنظر الملحق رقم (٣٧).
(٤) المصرى : عددا : ٥٣٠٥، ٥٣٠٦ ، في ٦، ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢م، المقطم : عدد : ١٩٧١٢ في ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢م.

الداخل والعمل على تصفيتها ففي ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢م وقـع قائـدها قـرارًا بإعتقال عددًا من القيادات الحزبية بلغوا أكثر من ستين شخصًا بدعوى الإسـاءة إلى النظام الجديد وكان من المعتقلين السعديين بالإضافة إلى إبراهيم عبد الهادي كل من إسماعيل عبد الهادي شقيق إبراهيم عبد الهادي، حامـد جـودة، علـى الرجال، ممدوح رياض، على الخشخانى، بالإضافة إلى عدد من رجال الأحزاب الأخرى[1].

وقد أحدث قرار إعتقال "إبراهيم عبد الهادي" مفاجأة لدى الأوساط الحزبيه حيث أعتقدت أن نداء التطهير يعد منتهى المطلوب منها ولـم يكـن أحـد مـن أعضائها يتصور أن حركة الجيش يمكن أن تمضى إلى حد الأعتقال والمحاكمة لزعماء الأحزاب وكبار السياسيين.

وقد أعقب قرار الإعتقال هذا صدور قانون تنظيم الأحزاب في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢م ويقضي بضرورة إعادة تنظيم الأحزاب السياسية وإلزامها بإيـداع أموالها في البنوك للصرف منها، وتقديم إخطار بذلك لوزير الداخلية مدعمًا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية وقد أعطى القانون لوزير الداخلية حق الإعتراض على تكوين الأحزاب إذا ثبت مخالفتها للوائح وقـوانين الأحزاب المنصوص عليها[2]

وعقب صدور قانون التنظيم الخاص بـالأحزاب ، وفـي إطـار تنفيـذ الأجراءات التي نص عليها القانون، اجتمع أعضاء مكتب الهيئة السعدية الجديـد وأعدوا كشفًا بأسماء الهيئة التأسيسية للحزب اشتمل على ١٢٠ أسمًا بـرز مـن بينهم أسماء أعضاء هيئة المكتب وأعضاء مجلس الإدارة المؤقت وقـد لـوحظ وجود إسم "محمود غالب" بين أسماء السعديين المسجلين بالكشف حيث كان قـد سحب إستقالته تحت تأثير رغبة أعضاء الحزب الذين عقدوا النية علـى إعـادة اختياره رئيسًا للحزب في مرحلته القادمة[3].

---

(١) المقطم : عدد : ١٩٧١٣ في٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢م، المصرى : عدد : ٥٣٠٧ في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢م، محمد نجيب : كلمتى للتاريخ : مرجع سابق ص ٧٢.
(٢) المصرى عدد : ٥٣٠٩ في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢م، وحيد رأفت مرجع سابق ص ٧٥.
(٣) الأهرام : أعداد : ٢٤٠٤٣ ، ٢٤٠٤٤، ٢٤٠٤٥ في ١١ ، ١٢ ، ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢م، أخبار اليوم : عدد : ٤١٠ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢م، المصرى : عدد : ٥٣١٢ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢م.

كما لوحظ كذلك إستبعاد أسماء السعديين المعتقلين ومن بينهم إبراهيم عبد الهادي، وكذلك أسماء الأعضاء الذين قدموا إستقالتهم من الحزب، بسبب الخلافات التي شهدها الحزب مؤخرًا وكان من بين هؤلاء عبد الرحمن أبو النصر، عبد المنعم العراقى، محمد عبد الرحيم أبو راية، مسعود الميدانى[1] .

وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٢م أرسل مكتب الحزب إلى وزير الداخلية – سليمان حافظ – إخطار تأسيس الحزب السعدى[2]، مرفقًا به بيان عن مبادئ الحزب الأساسية وأهدافه والوسائل المؤدية إلى تحقيقها، فضلاً عن بيان نظامه الداخلى وموارده المالية وأسماء أعضائه المؤسسين[3]. وقد طلب المكتب من وزير الداخلية الأتصال بإبراهيم عبد الهادي وحامد جودة وعلى الرجال المعتقلين والقائمين على أموال الحزب سابقًا ليقرروا ما في ذمتهم من أموال. وكان مكتب الحزب قد بين في أخطاره أن أموال الحزب الجديد مودعة ببنك مصر بإسم "إبراهيم عبد الهادي" على حساب رقم ٢/١٠٧٧ ولم يلبث عبد الهادي أن أخطر وزير الداخلية بقيمة الحساب الأجمالى للهيئة السعدية وقد بلغ حتى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢م نحو ٢/٧٧٩ جنيهًا[4].

وكان السعديون قد شعروا بإغتياط شديد بعد إرسال إخطارهم إلى وزير الداخلية دل على ذلك البيان الذي أعلنه وكيل الحزب "محمد سامح موسى" في الصحف بعد إرسال الإخطار يعرب فيه عن أغتباطه لإجماع السعديين وتضامنهم لتنفيذ قانون تنظيم الأحزاب، موضحًا بأن السعديين الذين أستقالوا قد أبدوا رغبتهم في العودة مرة أخرى إلى صفوف الحزب[5] كما أرسل بعض أعضاء لجان الحزب السعدى برقيات شكر وتقدير إلى وكيل الحزب لأستجابة الحزب لقانون التنظيم الذي يتمشى مع مطالب حركة الجيش المباركة [6].

---

(١) الأهرام : أعداد : ٢٤٠٤٦ ، ٢٤٠٤٧ ، ٢٤٠٤٩ ، ٢٤٠٥٠ ، ٢٤٠٥٦ في ١٤ ، ١٥ ، ١٧، ١٨ ، ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢م.
(٢) أنظر الملحق رقم (٣٨).
(٣) أنظر الملحق رقم (٣٩).
(٤) الأهرام : عدد : ٢٤٠٧٠ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢م.
(٥) أنظر الملحق رقم (٤٠) .
(٦) الأهرام : عدد : ٢٤٠٦٣ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٢م ، المصرى : عدد : ٥٣٣٢ في ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢م. أنظر الملحق رقم (٤١) .

وتبعًا لذلك عقدت الجمعية العمومية للهيئة السعدية لوضع المبادئ الجديدة للحزب وأسفرت هذه الأجتماعات عن إعداد البرنامج الجديد للهيئة السعدية وصدر هذا البرنامج في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢م. كما أنتخبت الجمعية العمومية بالإجماع محمود غالب رئيسًا للحزب ، كما تم تشكيل مجلس إدارة جديد. كما قرر أعضاء الجمعية العمومية تأجيل إنتخاب أعضاء هيئة المكتب الجديد إلى موعد لاحق، أيضًا تقرر كذلك تغيير إسم الهيئة السعدية إلى الحزب السعدى(١).

وبعد كل هذه الأجراءات التي أتخذتها الجمعية العمومية للهيئة السعدية، بدأ السعديون يتأهبون لمباشرة دورهم الحزبى بعد أن أُعيد ترتيب صفوفهم، وأستقرت أحوالهم بعض الشيئ، وبينما هم كذلك إذ بحركة الجيش تعاود من جديد ضربها للأحزاب وكانت هذه المرة هى القاضية ، ففي ١٧ يناير سنة ١٩٥٣، أذاع القائد العام للثورة إعلانًا أوضح فيه أن الأحزاب لم تقدر مصالح الوطن وأنها سعت إلى التفرقة والفتنة في محاولة لإحداث فتنة داخل الجيش ، كما لم تتورع بعض عناصرها عن الأتصال بدول أجنبية وتدبيرها من شأنه أن يعود بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة. وأضاف قائلاً " ... ولما كانت الأحزاب على طريقتها القديمة وبعقليتها الرجعية، لا تمثل إلا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها فإننى أُعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب، بدلاً من أن تنفق لبذر بذور الفتن والشقاق ولكى تنعم البلاد بالأستقرار والإنتاج، وأُعلن عن قيام فترة إنتقال لمدة ثلاث سنوات حتى نتمكن من إقامة حكم ديمقراطي دستورى سليم .... " (٢).

(١) الأهرام : أعداد ٢٤١٢٠، ٢٤١٢١، ٤١٢٣ في ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ نوفمبر ٢٤١٣٥، في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢م، المصرى : عدد : ٥٣٨٨ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣م.
(٢) الوقائع المصرية : عدد: ٥ مكرر أ – غير إعيادى في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣م، الأهرام : عدد : ٢٤١٧١، في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣م، المصرى : عدد : ٥٤٣٨ في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣م، أخبار اليوم : عدد : ٤٢٨ في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣م.

وفي اليوم التالى أي في يوم ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ صدر المرسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ والذي ألغى القانون الخاص بتنظيم الأحزاب[١]، وليكون ذلك إيذانًا بإسدال الستار على حزب الهيئة السعدية مثلما أسدل الستار على باقى الأحزاب الأخرى.

وإذا كانت حركة الجيش قد قضت على الأحزاب ومن بينها حزب الهيئة السعدية، فإن إبراهيم عبد الهادي لم ينته دوره بعد مع الحركة. فلقد قامت الحركة بإعتقاله مع عدد من الشخصيات الحزبية الأخرى - كما سبق أن بينا - ليكون ذلك تمهيدًا لمحاكمته في سبتمبر سنة ١٩٥٣م.

وختامًا لهذا الفصل نقول أن إبراهيم عبد الهادي قد حاول أن يكسب ثقة قادة حركة الجيش والعمل على إرضائهم، وتنفيذ رغباتهم بشأن الإعتراف بالحركة والتضامن معها وإجابة مطالبها. بل وصل الأمر أن بادر عبد الهادي بزيارة قادة الحركة وهنأهم على حركتهم المباركة، كما أنه وضع البرنامج الجديد للهيئة السعدية طبقًا لما أرتأه قادة الحركة. ولم يتوان عبد الهادي في تنفيذ هذه الرغبات؛ آملاً في إستمراره في قيادة الهيئة السعدية بتدعيم قادة الحركة له. إلا أن حركة الجيش كان لها وجهة أخرى تجاه إبراهيم عبد الهادي والهيئة السعدية والذي تمثل في إبعاد عبد الهادي عن قيادة الهيئة وإعلان الحركة ضربها للأحزاب وتطهير صفوفها من الداخل.

ومن الملاحظ لنا كذلك أن إبراهيم عبد الهادي لم يكن متفهمًا لمتطلبات الحركة بشأن موقفها من الأحزاب، فعلى الرغم من عمله الدءوب على مهادنة قادة الحركة وتنفيذ مطالبهم بشأن حزبه "الهيئة السعدية"، إلا أن عبد الهادي لم يدرك تمامًا أن حركة الجيش ترغب في إبعاده عن المسرح السياسى كلية، وذلك عندما قررت الحركة إعتقاله مع عدد من الشخصيات الحزبية الأخرى وذلك لكى تأمن الحركة غدرهم ولتحاسبهم على الفساد السياسى الذي أنتشر في البلاد في الفترة السابقة للحركة.

---

(١) الوقائع المصرية : عدد: ٥ مكرر ب - غير إعتيادى في ١٨ يناير سنة ١٩٥٣، الأهرام : عدد : ٢٤١٧٢ في ١٨ يناير سنة ١٩٥٣.

كما بدأ واضحًا أن الهيئة السعدية قد أصيبت بالتفكك والصراعات الحزبية منذ قيام حركة الجيش، وحاول عبد الهادي رأب الصدع الذي أنتشر بين جدران الهيئة والخلافات التي أحتدمت بين أعضائها. ولم يكن بمقدور عبد الهادي أن يمسك بزمام السلطة داخل صفوف الهيئة لأن حركة الجيش كانت تقف له بالمرصاد، والتي كان من بين أهدافها بذر بذور الشقاق والإنقسامات داخل صفوف الأحزاب ومن بينها حزب الهيئة السعدية. ولذلك يمكن القول أن حركة الجيش وثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م قد شهدت نهاية حزب الهيئة السعدية ورئيسها إبراهيم عبد الهادي ليكون هو ثالث وأخر رؤساء تلك الهيئة.



الفصل السادس

محاكمة إبراهيم عبد الهادي

من ٢٦ سبتمبر إلى أول أكتوبر ١٩٥٣م

الأدعاء الأول : الإتصال بجهات أجنبية.

الأدعاء الثانى : الزج بالجيش في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م.

الأدعاء الثالث : إشاعة حكم الأرهاب والأعتداء على الحريات.

الأدعاء الرابع : تيسير مقتل الشيخ حسن البنا.

الأدعاء الخامس : أعتماد إصلاح المحروسة.

الأدعاء السادس : إستغلال النفوذ.

***

بعد نجاح حركة الجيش في تطهير الأحزاب، أعلن اللواء "محمد نجيب" في خطبة له بمؤتمر شعبي عقد في ميدان الجمهورية يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، قرار مجلس قيادة الثورة تشكيل "محكمة الثورة " لمحاكمة السياسيين القدماء الذين تبين إتصالهم بدول أجنبية وكذلك مسئوليتهم عن الفساد الذي أستشرى في البلاد في الفترة السابقة على حركة الجيش.[١]

وشكلت محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح "عبد اللطيف بغدادى" وعضوية البكباشي "أنور السادات" وقائد الأسراب "حسن إبراهيم" وأنعقدت في مبنى قيادة الثورة بالجزيرة، وبدأت عقد أولى جلساتها يوم السبت ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣م. وكان إبراهيم عبد الهادي هو أول سياسي قدم لمحكمة الثورة واستمرت محاكمته من ٢٦ سبتمبر حتى أول أكتوبر سنة ١٩٥٣م، وأثناء محاكمته وجهت إليه التهم والأدعاءات الآتية :-

الأدعاء الأول "الأتصال بجهات أجنبية" [١] .

وجهت محكمة الثورة تهمة الخيانة العظمى لإبراهيم عبد الهادي وهو "أنه أتى أفعالاً تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسس التي قامت عليها الثورة، وذلك أنه في غضون عام ١٩٥٢م عمد إلى الإتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا"[٢] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م تاريخنا القومي في سبع سنوات ... مرجع سابق ص ١١٣ "في الواقع أن محاكمة إبراهيم عبد الهادى لم تكن محاكمة مقصودة لشخصه بقدر ما كانت محاكمة وإدانة وإتهام بالفساد السياسى لنظام الملك فاروق أمام الرأى العام المصرى، ويتضح من ذلك عدم قضائه أية عقوبة تذكر سوى فترة المحاكمة والتي تبدأ من ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، حتى الإفراج الصحى عنه في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤م".

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م تاريخنا القومي في سبع سنوات ... مرجع سابق ، ص ١١٣ ،محمود عبد الحليم : الإخوان المسلمون الجزء الثاني ،مرجع سابق ص ١٥٤.

(٢) الأهرام : عددا : ٢٤٤١٧، ٢٤٤١٩ في ٢٥ ، ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، الأخبار : عددا: ٣٩٥، ٣٩٦ في ٢٥ ، ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣م ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى المنشورة في روز اليوسف حلقة رقم (٢٦)عدد: ٢٨٣٧: في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٨٢م.كمال كيرة : محاكمات الثورة، الكتاب الأول (وزارة الإرشاد القومى بالقاهرة سنة١٩٥٤) الطبعة الأولى ص ٢٧ – ٢٨ .

وكان إتهام محكمة الثورة لعبد الهادي في إدعائها الأول بتهمة الإتصال بالدول الأجنبية ومن بينها بريطانيا، وذلك من أجل إجهاض الثورة المصرية، كما أعتقدت حكومة الثورة ذلك، ويمكن لنا أن نحدد الأتصالات التي تمت بين عبد الهادي وبريطانيا في النقاط التالية :-

(١) في فبراير سنة ١٩٥٢م كان إبراهيم عبد الهادي قد ذهب إلى مقر السفارة البريطانية بالقاهرة وذلك لحضور الإحتفال الذي أقيم إبتهاجًا بعيد ميلاد "جورج السادس" "ملك بريطانيا". ولم يكتف عبد الهادي بذلك بل أنه أرسل برقية إلى السفير البريطاني يهنئه فيها بالعيد المذكور ويبعث إليه بأحسن التمنيات. كما قام عبد الهادي أيضًا بالذهاب إلى الكنيسة الإنجليزية الموجودة على النيل وذلك من أجل الصلاة على روح ملك بريطانيا(٣) .

وكان لهذه المبادرة التي قام بها عبد الهادي ردود أفعال متباينة لدى الرأى العام المصرى، وحظيت بجانب كبير من أهتمامات الصحف. كما أدت إلى حدوث أزمة حادة داخل صفوف الهيئة السعدية، فقد ثار أحد كبار رجال الهيئة وهدد بالإعتكاف وإعتزال السياسة نهائيًا من جراء هذه المبادرة التي قام بها عبد الهادي. وكان مما قاله السياسى السعدى "أن عبد الهادي باشا كان عقب إعتزاله الحكم قد أثر سياسة البعد عن المجتمعات العامة، وعدم الإشتراك في أية حفلة عامة وأننا - يقصد السعديين - قد أستطعنا أن نبرر عدم إشتراك عبد الهادي في الجنازة الوطنية الصامتة على روح شهداء منطقة القناة وغيرها من المظاهرات الوطنية بهذا السبب، وفي نهاية تعليقه تساءل العضو السعدى ما الذي دعا عبد الهادي إلى تغيير سياسته فجأة دون أن يعرض الأمر على أعضاء الهيئة السعدية؟"(١) .

كما علق سياسى مستقل على مبادرة عبد الهادي بقوله "لا غرابة في ذلك فقد أشترك جميع زعماء مصر في المظاهرة الصامتة على روح شهداء منطقة القناة ما عدا عبد الهادي. ولم يشترك في الصلاة على روح جلالة ملك الإنجليز جميع زعماء مصر ما عدا "عبد الهادي" ويختتم السياسى المستقل تعليقه على

---

(٣) مذكرات إبراهيم عبد الهادى الحلقة الأخيرة : عدد : ٢٨٣٨ في أول نوفمبر سنة ١٩٨٢م، محمود عبد الحليم : المرجع السابق ص ١٥٢.

(١) المصرى : عددا : ٥١٠٨، ٥١٠٩ في ١٧، ١٨ فبراير سنة ١٩٥٢م.

مبادرة "عبد الهادي" بقوله "أني لا أرى غضاضة في الإشتراك في الصلاة على روح ملك إنجلترا ولكن الغضاضة في أن يمنع الإنسان عن الأشتراك في كل ما يتصل بالمسائل الوطنية لبلده ويبادر في نفس الوقت إلى مجاملة الإنجليز"(٢).

كما نشرت أيضًا جريدة "المصرى" تعليقًا على نفس المبادرة جاء فيه "لقد منع عبد الهادي باشا أن تقام جنازة للشهيد حسن البنا ومع ذلك يخف دولته إلى جنازة ملك إنجلترا ولا غرابة في ذلك في نظر الباشا "أي عبد الهادي" فإن الشهيد حسن البنا كان يعمل على محاربة الأستعمار الإنجليزى، كما نشرت جريدة المصرى تعليقًا لمجلة الدعوة التي يصدرها الأستاذ صالح عشماوى على هذه المبادرة قائلة "ليس هذا غريبًا على عبد الهادي باشا ولكن الغريب أن يبقى هذا الرجل على رأس حزب كبير مثل الهيئة السعدية ولو من الجهة الرسمية في مصر"(١).

وكان عبد الهادي قد تلقى من السفير البريطانى بالقاهرة كتابًا رقيقًا شكره على اشتراكه في الصلاة عل روح ملك إنجلترا جورج السادس(٢).

(٢) عندما علم إبراهيم عبد الهادي بأن كثيرًا من أصحاب المبانى في القاهرة رفضوا تأجير محال أو غرف لمكتبة "سميث" الأنجليزية والتي أحترق محلها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢م في حريق القاهرة ، وأن أصحاب المبانى بنوا رفضهم على أساس أن مكتبة "سميث" يملكها إنجليز، عندما علم "عبد الهادي" بذلك بادر فأصدر أمره بإخلاء ثلاث غرف من الدور الثالث الذي تشغله جريدة "الأساس" السعدية، وأستضاف المكتبة في هذه الغرف الثلاث حتى يتم إقامة مبناها مرة ثانية. وقد كان لهذا التصرف أعظم الأثر في نفوس الجالية الإنجليزية في مصر، فقد أتصل كثير من الإنجليز. "بعبد الهادي" باشا وعبروا له عن عظيم أمتنانهم لعواطفه المتجددة نحوهم في كل مناسبة. كما أقترح بعض أفراد الجالية الأنجليزية إقامة حفل تكريم لعبد الهادي لكن الأخير روئ أن الوقت غير مناسب لذلك(٣) .

---

(٢) نفس المصدر : العدد السابق.
(١) المصرى : عدد : ٥١١١ في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢م.
(٢) نفس المصدر : العدد السابق.
(٣) نفس المصدر : عدد : ٥١١٦ في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢م.

(٣) كذلك كان "إبراهيم عبد الهادي" على إتصال بالسفارة الأمريكية فقد قام موظف كبير بالسفارة بزيارة لمنزل "عبد الهادي" وظنت محكمة الثورة أن هذه الزيارة كانت لغرض سياسى[٤].

وعندما واجهت محكمة الثورة إبراهيم عبد الهادي بهذه التهم السالفة الذكر، أكد عبد الهادي أن هذا الأتهام صحيحًا. ولكنه برره بأن رؤساء الوزارات والوزراء السابقين ومن بينهم "إبراهيم عبد الهادي" وعلى ماهر والدكتور محمد حسين هيكل وبهى الدين بركات وعبد السلام الشاذلى قد تلقوا الدعوة من السفارة البريطانية لحضور حفل عيد ميلاد ملك إنجلترا "جورج السادس". ويذكر عبد الهادي في دفاعه عن نفسه أنه قبل ذهابه إلى مقر السفارة البريطانية قد كلف عبد السلام الشاذلى – أحد المدعوين في الحفل – بأن يذهب إلى المتولين شئون الحكم في البلاد ليعرف هل لديهم مانع من الذهاب إلى السفارة البريطانية ؟ فكان الرد بأنهم ليس لديهم مانع، فذهب عبد الهادي مع الوزراء المدعوين وكان من بينهم عدد من رجال الثورة ووزرائهم[١].

وعن تهمة الإتصال بالولايات المتحدة الأمريكية أكد إبراهيم عبد الهادي أن زيارة الدبلوماسى الأمريكى إلى منزله كانت لغرض لا علاقة له بالسياسة[٢].

وكان البكباشى "إسماعيل" شقيق إبراهيم عبد الهادي قد وجه إليه نفس الأدعاء الذي وجه لإبراهيم عبد الهادي وهو "أنه أتى أفعالاً تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسس التي قامت عليها الثورة. وذلك أنه في غضون عام ١٩٥٣م تستر على آخرين عمدوا إلى الإتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الأضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا " [٣].

ويُذكر أن محكمة الثورة قد أوجبت سرية المحاكمة في هذا الأدعاء وذلك لخطورته ورغبة المحكمة في عدم إفشائه على الرأى العام من أجل الحرص

---

(٤) مذكرات عبد الهادى :الحلقة الأخيرة عدد : ٢٨٣٨ في أول نوفمبر سنة ١٩٨٢.أجار يشيف : جمال عبد الناصر .... مرجع سابق ص ٢٣٠ .
(١) مذكرات عبد الهادى :الحلقة الأخيرة ، سبق الإشارة إليها.
(٢) أجار يشيف : مرجع سابق ص ٢٣٠.
(٣) الأخبار عدد : ٤٠٣ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣م ،كمال كيرة : المرجع السابق، الكتاب الأول الجلسة الأولى ص ١٣٠ – ١٣٥ ، عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م، مرجع سابق ،ص ١١٤.

على المصلحة العليا للوطن. كما ذكرت المحكمة أن إدارة المخابرات المصرية وجهاز الأمن العام لأمن الدولة قد نجحوا في وضع أيديهم على مستندات خطيرة وقد حصلوا عليها من العملاء في داخل البلاد وخارجها. ودلت هذه المستندات على صحة هذا الإتهام وإدانة إبراهيم عبد الهادي(٤).

ولم يفت محكمة الثورة في بداية محاكمتها لإبراهيم عبد الهادي في هذا الإدعاء أن تذكر إعترافها ببطولته في فجر شبابه وجهاده الوطنى في ثورة سنة ١٩١٩م.(١).

"الإدعاء الثانى " الزج بالجيش في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م"

وجهت محكمة الثورة الإدعاء الثانى لإبراهيم عبد الهادي وهو "أنه أتى أفعالاً تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته في الداخل والخارج، وساعد على تمكين الاستعمار في البلاد، وذلك أنه في غضون عام ١٩٤٨م، وأثناء توليه رئاسة الديوان الملكى، عمل على تنفيذ أهواء الملك بالزج بجيش مصر في حرب فلسطين قبل أن يتخذ الجيش أهبته لخوض المعركة " وقد رد عبد الهادي على هذا الإدعاء بأنه غير مذنب(٢).

ومن المعروف أن حكومة النقراشى باشا الثانية قد قررت دخول حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م – كما سبق أن بينا – وذلك بعد صدور قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧م. وكان عبد الهادي حينئذ رئيسًا للديوان الملكى، ولم يكن الجيش المصرى مستعدًا الإستعداد الكافي لخوض مثل هذه الحرب، لذلك منى الجيش بخسائر فادحة في حرب فلسطين ووقعت المسئولية مشتركة على النقراشى وعبد الهادي، على اتخاذ قرار الحرب تنفيذًا لرغبات الملك فاروق. وسوف نعرض في الصفحات التالية – في شئ من

---

(٤) الأهرام : عدد : ٢٤٤١٩ في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، الأخبار : عدد : ٣٩٦ في ٢٧ سبتمبر، ٤٠١ في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣م،كمال كيرة : المرجع السابق ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى :الحلقة السادسة والعشرون.

(١) الأخبار : عدد : ٤٠٠ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣م

(٢) الأهرام : عددا : ٢٤٤١٧، ٢٤٤١٩ في ٢٥، ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، الأخبار: عدد : ٣٩٦ في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى :الحلقة السادسة والعشرون.

التفصيل – لقرار دخول الحرب الذي أتخذته حكومة النقراشى الثانية ، لنعرف مدى المسئولية التي تقع على عاتق عبد الهادي في هذا القرار الخطير.

عقب صدور هيئة الأمم المتحدة لقرارها في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧م بتقسيم فلسطين، أحدث ذلك سخطاً بين الحكومات العربية[٣]، ولكن أختلفت طرق تصدى هذه الحكومات لذلك القرار الخطير . وكان الأتجاه السائد لدى الحكومة المصرية حتى مايو سنة ١٩٤٨م هو عدم الدخول في حرب نظاميه وإنما يستحسن مساعدة المتطوعين الفلسطينيين مع إمكانية مؤازرتهم بمتطوعين من مختلف الدول العربية ومن بينها مصر بطبيعة الحال.

ولقد أوضح النقراشى أمام الوفود العربية أثناء اجتماعها بالقاهرة، في أكتوبر سنة ١٩٤٧م أسباب معارضته لفكرة خوض حرب نظامية في فلسطين حينما أثيرت قضية التدخل المسلح فقال رئيس الوزراء المصرى " .....لقد ذهبت إلى مجلس الأمن وطالبت الإنجليز بأن يخرجوا من بلادنا وقلت للعالم كله أن الجيش المصرى قادر على ملء الفراغ في قناة السويس وأنه قادر على الدفاع عنا .... وأنا لا أريد أن أعرض هذا الجيش الذي هو كل حجتى وسندى في القضية المصرية إلى تجربة خطيرة، ولو كانت نسبة الخطر في دخول الجيش المصرى إلى فلسطين لا تزيد على عشرة أو خمسة في المائة فإننى لا أرض أن أجازف ولا بواحد في الألف........" وقد أيده في ذلك وزير الحربية آنذاك – محمد حيدر باشا – كما أيدت الوفود العربية أراء الحكومة المصرية في عدم خوض حرب نظامية طالما أن بريطانيا ما زالت محتفظة بإنتدابها على فلسطين على أن يمدوا يد المساعدة إلى الفلسطينيين بالمال والمتطوعين المدربين[١].

---

(٣) مضابط مجلس الشيوخ الجلسة الثانية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧م ص ٣٧ –٤١.

(١) مجلة الطليعة : وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨م، العدد الثالث السنة الحادية عشرة مارس سنة ١٩٧٥ ص ١٣٥ ، محمد فيصل عبد المنعم : أسرار سنة ١٩٤٨م مرجع سابق ص ١٩١ – ١٩٢ ، صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر – مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة سنة ١٩٧٠ ص ٤١٩ ، نقولا الدر : هكذا ضاعت وهكذا تعود، دور النفط والمدفع في تحرير فلسطين الطبعة الثانية ، بيروت سنة ١٩٦٤م ص ٩١– ٩٢.

وبينما كانت الحكومة المصرية ضد فكرة خوض حرب نظامية في فلسطين إذ بالملك فاروق يصدر أوامره إلى حيدر باشا وزير الحربية بإعطاء الأمر لفرق الجيش المصرى بإجتياز الحدود المصرية إلى أرض فلسطين ولم يكن أمام وزير الحربية إلا الإذعان لقرار الملك، ويذكر محمد حسين هيكل "إن حيدر باشا كان جنديًا يفهم نص الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولا يتقيد الملك بأن يستعمل سلطته بواسطة وزرائه، ومن ثم كان يفرض على نفسه وهو وزير الحربية أن ينفذ أوامر القائد الأعلى من غير إنتظار لرأى رئيس الوزارة أو لرأى مجلس الوزراء"(٢).

وفي الواقع أن أجتياز القوات المصرية أرض فلسطين يعد أمرًا مخالفًا لنصوص الدستور طالما أنه لم يحصل على موافقة البرلمان وفي تلك الحالة لابد من إعطاء الأوامر بمرابطة تلك القوات في مواقعها الأصلية إلى حين أن يصدر البرلمان قرارًا بهذا الشأن.

وقد حاول الملك تبرير موقفه حينما أدلى بحديث إلى مراسل "اليونيتد برس" في ١١ مايو سنة ١٩٤٨م أعلن فيه بأنه سيمد إخوانه بكل ما يلزمهم من مساعدات عسكرية ومالية وإقتصادية في تلك الحرب وأن في دخول حرب فلسطين إدراكًا تامًا بأن إستعمال القوة قد يحول دون قيام الدولة الصهيونية على الحدود المصرية ، ويعلق طارق البشرى على ذلك بقوله "بأن هذا الموقف من الملك قد أتفق مع سعيه الحثيث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أن يمتلك حكم البلاد صراحة وأن تكون السياسة العربية مما يخضع له مباشرة". غير أن الملك فاروق أستغل قضية فلسطين لمحاولة إسترداد هيبته وسمعته التي أنهارت ومن ناحية أخرى كى يدعم ملكه بعد أن كاد إضراب البوليس يقضى عليه(١) .

ويمكن أن نجمل الدوافع التي دفعت الملك فاروق إلى الزج بالجيش في حرب فلسطين فيما يلى :-

أولاً : التنافس على زعامة العالم العربى وقد ظهر منذ مباحثات الجامعة العربية أن هناك تنافسًا قويًا بين الأسرة الهاشمية في العراق وشرق الأردن،

---

(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات ..... الجزء الثانى مرجع سابق ص ٢٨٠.
(١) طارق البشرى : الحركة السياسية مرجع سابق ص ٢٦٧.

والأسرة المالكة في مصر على هذه الزعامة، مما جعل الملك فاروق يتقرب من آل سعود لمواجهة احتمال تزايد النفوذ الهاشمي بضم سوريا(٢) .

ثانيًا : كان الملك فاروق يشعر بحرج مركزه لإعتماده فترة طويلة على أحزاب الأقلية ولذلك رأى أن دخول مصر الحرب سيكسب له شعبية، وذلك على إفتراض أن الجيش المصرى سيحرز إنتصارات عسكرية في تلك الحرب، ولذلك لا نعتقد في صحة الذين ذكروا أن من أهداف الملك إضعاف الجيش أو توريطه في تلك الحرب خاصة وأن الملك حتى ذلك الوقت كان يعتبر الجيش الأداة الموالية له في مواجهة الأخطار.

ثالثًا : وعلى إفتراض إحراز النصر في عهد لا يحكم فيه حزب الوفد فإن ذلك سيكسب القصر نقاطًا أخرى من النفوذ المعنوى على حساب أكبر خصم له في الداخل ألا وهو الوفد.

قرر الملك فاروق إذن دخول الحرب وهو يعتقد بإحتمالات النصر أو على الأقل نصر جزئى وقد أيد وزير الحربية هذا التصور في اجتماع لمجلس الوزراء حيث كان النقراشى باشا لا يتفق في هذا الرأى ، فقد أكد وزير الحربية – محمد حيدر باشا– على مقدرة الجيش المصرى في خوض تلك الحرب دون معونة من الدول العربية الأخرى ولذلك فهو لا يتردد في دفع هذا الجيش لمعاقبة العصابات الأرهابية الصهيونية، التي تعتدى على الفلسطينيين إعتداءً وحشيًا(١).

لقد استطاع فاروق أن يقنع وزير الحربية بقرار دخول الحرب ويقال في هذه المناسبة أنه حينما نشأ الخلاف حول قوة الجيش المصرى ومقدرته على تحمل المسئولية ذكر الملك أن حرب فلسطين هى مسألة سياسية قبل أن تكون عسكرية وأن معارضة هذه الفكرة يعتبر جريمة وطنية.

على أن "النقراشى" لم يكن وحده الذي يدرك عدم قدرة الجيش على تحمل المسئولية فقد كان هناك أيضًا بعض العسكريين الذين قرروا عدم إستعداد الجيش إستعدادًا كافيًا، من هؤلاء الفريق "عثمان المهدى" – رئيس هيئة أركان حرب

---

(٢) سامي أبو النور : مرجع سابق ص ٣١٢ ، نقولا الدر : مرجع سابق ص ٩٣.

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الثالث ،دار المعارف سنة ١٩٩٠م ، ص ٤٢.

الجيش المصرى حينذاك – والذي أكد ذلك أثناء شهادته أمام محكمة الجنايات في قضية الأسلحة الفاسدة[٢] ، كما شهد وزير الحربية نفسه حينما قال "إن الجامعة العربية هى التي طلبت دخول مصر إلى فلسطين بصفتها زعيمة الدول العربية وكان لابد لمصر من الإذعان لهذا المطلب وأنه شخصيًا ما كان يرغب في دخول الحرب للنقص في العتاد" [٣]. هذا بالرغم من تصريحاته للملك قبل ذلك بمقدرة الجيش على خوض حرب نظامية، كما سبق أن أسلفنا.

وفي ١٢ مايو سنة ١٩٤٨م أي قبل دخول الحرب بثلاثة أيام تبدل موقف "النقراشى" فجأة وطلب من "محمد حسين هيكل" – رئيس مجلس الشيوخ حينئذ – ضرورة عقد جلسة سرية للمجلس كى تعرض فيها الحكومة قرارها بدخول حرب فلسطين، ولقد حاول "هيكل" إقناع "النقراشى" بالعدول عن رأيه نظرًا لحالة الجيش حينذاك، ولكن أكد له رئيس الوزراء بأن لدى الجيش المصرى من العتاد الحربى ما يكفي لخوض حرب نظامية، ولكن نظرًا لمخالفة قرار الحرب لنصوص الدستور كان على حكومة "النقراشى" تقديم إستقالتها ولكنها لم تفعل ذلك بل ووصل الأمر "بالنقراشي" إلى حد أنه أدلى أمام مجلس الشيوخ في جلسته السرية بمعلومات غير دقيقة لكى يحصل على موافقته بدخول الحرب.

ويبدو أن هناك دوافع كثيرة دفعت رئيس الوزراء إلى تبدل موقفه، نذكر منها محاولته لتغطية موقف الملك من ناحية ومن ناحية أخرى فقد رأى أن قرار الحرب خير وسيلة لإنشغال الجماهير عن مشاكل البلاد الداخلية خاصة بعد إضراب رجال البوليس مما أضطر وزير الحربية إلى إنزال قوات من الجيش لصون الأمن في البلاد[١] . كما رأى النقراشى أيضًا في دخول حرب فلسطين إستباقًا للمشاعر العامة بين الجماهير التي كانت تطالب بالتدخل وبالكفاح المسلح

---

(٢) نقولا الدر : مرجع سابق ص ٩٣ – ص ٩٥ ، محمد فيصل عبد المنعم : مرجع سابق ص ١٩٤-١٩٥، أنظر كذلك :.Marlowe John: Op. Cit. P. 328

(٣) محمد فائز القصرى : حرب فلسطين عام ١٩٤٨م الصراع السياسى بين الصهيونية والعرب– دار المعرفة ، القاهرة سنة ١٩٦٠م ص ١٥٤.

(١) المصرى : عدد : ٤٦٢٨ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠م، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثانى مرجع سابق ص ٢٨١، طارق البشرى : الحركة السياسية ، مرجع سابق ص ٢٦٦.

ضد الصهيونية، خاصة بعد أن تعالت أصوات الشعب الفلسطيني مطالبين بمساندة المصريين لإنقاذهم من مذابح العصابات اليهودية[٢]. وكذلك مسابقة جماعة الإخوان المسلمين وغيرها ممن أرسل الأفواج للجهاد في فلسطين ، على أن ترتد أكاليل النصر إلى السراى والحكومة دون غيرهما.[٣] .

ومن هنا يتضح لنا أن النقراشى باشا قد اتخذ قرار دخول الحرب دون إقتناع تام ومما يثبت ذلك إجابته لعبد الرحمن عزام - أمين عام الجامعة العربية حينئذ- حينما سأله عن أسباب تغيير رأيه فقال "لم أر مفرًا تحت تأثير الحوادث وتحت تأثير ضغط الرأى العام وحرصًا على حالة الأمن الداخلى وحفاظًا على كرامة مصر أمام الرأى العام العربى والإسلامى، وأعتزام بقية الدول العربية خوض المعركة الفلسطينية ؛ من أن أمر الجيش المصرى للإشتراك في القتال كبقية الجيوش العربية[١]". وقد أكدت شهادة الفريق عثمان المهدى في قضية الأسلحة الفاسدة على مدى الضغط الذي مارسه البعض لإقناع النقراشى باشا بفكرة الحرب فذكر أنه أبدى معارضته في مسألة دخول الحرب لعدم إستعداد الجيش المصرى، ولكن نصحه النقراشى بالسكوت وألا يكون من مؤيدى عدم الدخول في الحرب، ووعده بإستكمال النقص. وفي شهادة نجيب إسكندر - وكان وزيرًا في حكومة النقراشي - قال أنه حينما سأل النقراشى عن أسباب العدول عن رأيه أشار -أي النقراشى - بأنه " دخل الحرب لأن الرأى العام كله مؤيدُ لتلك الفكرة وأعلنوا بأن من يعارض في دخول الحرب يكون خائنًا" [٢].

ونتيجة لتلك الضغوط دعا النقراشى مجلس الشيوخ إلى عقد جلسة سرية في ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ لمناقشة هذه المسألة، حيث تقدم في تلك الجلسة ببعض الأسباب التي حملته على تأييد فكرة الحرب، ومنها موقف أمريكا حينما أقترحت

---

(٢) دار الوثائق القومية - وثائق عابدين - محفظة رقم ٥٨٧ حرب فلسطين من ٥/١/٤٨ إلى ١٣/٤/١٩٤٨م - دور الصهيونية في جمع الأسلحة سنة ١٩٤٨م. أنظر الملحق رقم (٤٢).

(٣) طارق البشرى : مرجع سابق ص ٢٦٧، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ص ٤١.

(١) محمد فائز القصرى : مرجع سابق ص ١٥٣.

(٢) المصرى : عدد :٤٦٢٠- في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠م، محمد فيصل عبد المنعم : مرجع سابق ص ١٩٢ - ص ١٩٣.

مشروع الوصاية الدولية الذي يعتبر من وجهة نظر النقراشى لا يقل خطرًا عن قرار التقسيم . وكان لموقف مصر الرسمى هذا والداعى إلى دخول حرب فلسطين رد فعل لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أرسلت تهديداتها إلى مصر بقطع المعونة عنها إذا لم توافق على هذا المشروع أو أن تقدم مشروعًا آخرًا يحل محله . ومن ناحية أخرى فنتيجة لأشتداد ضغط العصابات الأرهابية الصهيونية ضد عرب فلسطين وعزم بريطانيا على تخليها عن الأنتداب، فقد رأى النقراشى أن من واجبه الوقوف أمام ممثلى الأمة ليطلعهم على حقيقة الأمر فقال " أنه إذا لم يوقف القتال وقفًا يمنح العرب الطمأنينة ، فإنه لا مناص من أن تتقدم الجيوش المصرية لإحلال الأمن في فلسطين" ولتحقيق ذلك طلب النقراشى من المجلس إعتماد أربعة ملايين من الجنيهات من أجل تجهيز الجيش للقيام بواجبه في إعادة السلم إلى أرض فلسطين(١).

ولقد أثيرت في هذه الجلسة العديد من الآراء حول قدرة الجيش المصرى على دخول حرب فلسطين، وتبارى رؤساء الأحزاب في إلقاء وجهة نظرهم. وفي نهاية الجلسة وافق أعضاء مجلس الشيوخ بالإجماع على إجتياز القوات المصرية الحدود إلى الأراضى الفلسطينية(٢).

وهكذا عرضنا في شيئ من التفصيل لقرار دخول الجيش المصرى حرب فلسطين، للوقوف على دور إبراهيم عبد الهادي في هذا القرار الخطير ومدى المسئولية التي تقع على عاتقه. ففي مواجهتها لإبراهيم عبد الهادي دعمت محكمة الثورة إتهامها له بعدة حقائق منها(٣) :-

(١) أن الجيش لم يكن مستعدًا وآية ذلك ما قاله الفريق "محمد حيدر باشا" وزير الحربية آنذاك، واللواء موسى لطفي مدير العمليات الحربية في تقريرهما الذي أبان النقص والصعوبات الفنية التي تواجه الجيش،كما قرر قائد الحملة

---

(١) عايدة سليمة : مصر والقضية الفلسطينية دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٩٨٦ ص ١٨٢.

(٢) مجلة الطليعة : وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ ، ١١ مايو سنة ١٩٤٨م، العدد الثالث: السنة الحادية عشرة مارس سنة ١٩٧٥م ص ١٤٣ - ١٤٥.

(٣) الأخبار : عدد : ٤٠٠ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣م ،كمال كيرة : محاكمات الثورة ،المرجع السابق الكتاب الأول الجلسة الثانية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٣٠-١٣٥.

اللواء "أحمد على المواوى" في أقواله أنه أظهر في صراحة تامة جميع ما يحتاج إليه الجيش وأنه لا توجد وحدة كاملة المعدات والتسليح صالحة للدخول في المعارك.

(٢) أن الملك فاروق كان على شهوة جامحة لدخول الحرب وصمم عليها لرغبته في تزعم الدول العربية وكسر شوكة الجيش وإرضاء لسادته المستعمرين، وهذا ما قاله الفريق حيدر باشا في التحقيقات . كما قال أن المسئولين عن تحقيق هذه الشهوة هما رئيس الديوان الملكى "إبراهيم عبد الهادي" ورئيس الحكومة "النقراشى باشا ". كما أن الملك فاروق هدف بدخول حرب فلسطين إلى إضعاف الجيش عامدًا متعمدًا، لأنه أحس أن روح الجيش أصبحت صدى لروح الشعب الذي بلغت منه الروح الحناجر. وقد قرر هذه الحقيقة اللواء موسى لطفي. ولهذا فإنه عندما أعلنت الهدنة الدائمة وعاد لواء الفالوجة شتتوا هذه القوات.

(٣) أن إبراهيم عبد الهادي عاون رئيس الوزراء النقراشى باشاعلى تنفيذ شهوة الملك، وقد قال شاهد النفي أمام المحكمة في هذا الإدعاء "نجيب إسكندر" – وزير سابق في عهد النقراشى وعبد الهادي – "أن رئيس الحكومة النقراشى لم يكن يرى دخول حرب فلسطين، ومع ذلك يعلن في مجلس البرلمان أن الجيش مستعد وأنه على كفاية كاملة وأسلحة وافية وذخيرة متوافرة ويتخذ أهبته، وأن الذي يقدم على مثل هذا الأمر يتخذ له عدته ". وأضافت المحكمة أن هذا غش وتدليس وأن الحقيقة المعلومة للجميع هى أن رئيس الحكومة النقراشى لما تورط في الحرب كان يقف في ميدان التحرير مع ضباط المرور ويصادر كل عربة ويرسلها إلى الميدان كما أستعان بعربات أحد المتعهدين هناك كما قرر ذلك اللواء المواوى.

ورأت المحكمة أن "إبراهيم عبد الهادي" كان يعلم بكل هذه الحقائق بحكم صداقته وملاصقته لرئيس الحكومة النقراشى وإتحادهما في التفكير والرأى فلا يعقل أنه لم يكن يعلم شيئًا عن هذا.

(٤) أن إبراهيم عبد الهادي ذهب إلى رئاسة الجيش بصحبة رئيس الحكومة وألم بشكوى قائد الحملة وأجمع الشهود على أنه علم بما دار في

الاجتماع العسكرى. وما كان لإبراهيم عبد الهادي كرئيس لديوان الملك أن يحضر مثل هذه الاجتماعات، ولكنه حضر إرضاءً للملك السابق وتنفيذاً لرغبته. ولم يكن حضور عبد الهادي لمقابلة رئيس الحكومة لأمر هام كما أدعى لأنه لو صح ذلك لتمت مقابلته له في أي مكان آخر. ولكن حضور رئيس الديوان على هذه الصورة كان بقصد التأثير.

(٥) إن الدافع إلى الحرب لم يكن صون حقوق العرب والدفاع عن الإنسانية، بل تحقيق شهوة الملك السابق ، ولهذا لم يعرض الأمر على مجلس الدفاع الأعلى كما توجب القوانين، وذكرت هيئة المحكمة أنها بحثت في مجلس الوزراء عن جلسة دخول الحرب فتبين أن مجلس الوزراء لم يصدر قرارًا في هذا الشأن ولم يثبت في محاضر جلساته شيئًا عنه.

(٦) وكانت خاتمة المطاف في الحقائق التي واجهت بها محكمة الثورة "إبراهيم عبد الهادي" هي أن البلاد بدخولها الحرب وهى غير مستعدة قد فقدت آلاف القتلى ، وعشرات الملايين من الجنيهات، وهم قتلى من أعز بنى البلاد، فضلاً عما لحق الوطن من حط لكرامته والتقليل من هيبته[1].

ولقد حددت المحكمة المسئولية على "إبراهيم عبد الهادي" كرئيس ديوان وهو أنه كان بإمكانه أن يبصر فاروق بخطورة الأمر، وكان في مقدوره الأستقالة ولو تضامن "عبد الهادي" مع النقراشى في ذلك لأحرج الملك لأنهما كانا من حزب واحد والأغلبية البرلمانية في جانبهما[2] .

وأثناء المحاكمة كان "إبراهيم عبد الهادي" قد استشهد ب "نجيب إسكندر" وزير الصحة في عهد وزارة "النقراشى" الثانية، فأعلن إسكندر أن البلد كلها كانت ثائرة ضد اليهود والعالم العربى كذلك، وأن "النقراشى" لم يكن من رأيه

(١) الأخبار : عدد ٤٠٠ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣م.
(٢) الأخبار : العدد السابق.

دخول الحرب وقال "أنا لا أدخل الحرب وورائى الجيش البريطانى" وبعد ذلك يأمره الملك "فاروق" والقائد العام بتحرك الجيش لتأديب العصابات اليهودية[٣] .

وذكر إسكندر أن قرار الحرب أتخذ بدون موافقة البرلمان وأن الوزراء قد وافقوا على قرار رئيس الوزراء بدخول الحرب بدون مناقشة وأضاف "إسكندر" في شهادته أمام المحكمة قائلاً " ...... إن إسرائيل كانت في نظرنا مجموعة عصابات سطو ولا يصح أن نعلن الحرب عليها، وأن "النقراشى" يومها قال إن الرأى العام كان يعتبر الدعوة بعدم الحرب خيانة للبلد، وقال أنه لو أستقال فسوف يكشف ضعف الدول العربية جميعًا وضعف الجيش المصرى في الميدان". وأختتم "إسكندر" شهادته بقوله" أن حيدر باشا وزير الحربية قال إن الجيش المصرى مستعدًا وكان يعطينا أخبار إنتصارات لا حد لها، وأن عبد الهادي هو الذي أنقذ حيدر باشا ووقع الهدنة مع اليهود وبعدها تنفس حيدر باشا الصعداء ......" [١].

وفي التحقيق مع حيدر باشا ذكر أنه بين للنقراشى الحالة التي كان عليها الجيش المصرى، وعلى الرغم من ذلك لقى رأيه معارضة قوية وصمم النقراشى على دخول الحرب وكان في ذلك - كما رأى حيدر باشا - تحقيق رغبة الملك بدليل حضور إبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكى، أي أن الأمر كان من السراى، وكان فاروق يريد تزعم الدول العربية، وأن أول من أشتهى دخول الحرب هو الملك فاروق والمسئولون عن تحقيق هذه الشهوة إثنان هما رئيس الديوان إبراهيم عبد الهادي ورئيس الحكومة النقراشى. فلو أنهما سمعا كلام اللجنة المختصة وعملا به لأقنعا فاروق بوجهة النظر الصحيحة، ولما دخل الجيش الحرب ولكنهما عملا على تحقيق شهوته. كما أيد ذلك اللواء أحمد المواوى واللواء موسى لطفي في شهادتهما[٢].

---

(١) الأهرام عدد : ٢٤٤٢٢ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣م ،كمال كيرة المرجع السابق الكتاب الأول الجلسة الثانية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣م أقوال "د. نجيب إسكندر" ، تراجع الأقوال في صفحات ٨٥ إلى ١٠٢، ١٦٨ إلى ١٧٦، .

(١) الأهرام : العدد السابق.

(٢) محمود عبد الحليم : الإخوان المسلون ، الجزء الثانى مرجع سابق ص ١٥٥-١٥٦.

على أية حال فإذا كان إبراهيم عبد الهادي قد برر تصرفه بأنه لم يكن بإمكانه أن يعارض الملك فاروق ورئيس الحكومة النقراشى باشا بعد موافقتهما على دخول الحرب وأنه بالتالى لم يكن هو المسئول عن الزج بالجيش المصرى في حرب فلسطين(٣). إلا أن الأمر المرجح عندنا هو أن عبد الهادي باشا يتحمل جزءًا من المسئولية مع زميله ورئيس الحكومة النقراشي باشا خاصة أن الأثنين كانا من حزب واحد (الهيئة السعدية) وأنهما عملا على كسب ود الملك وعدم معارضته، مما يرجح الأمر القائل بأن محاكمة إبراهيم عبد الهادي في حقيقتها هى محاكمة عهد حزبه قبل أن تكون محاكمة شخصية له، ولو أن سلفه "النقراشى" باشا كان على قيد الحياة وقتئذ لقدم معه في نفس المحاكمة(٤).

الأدعاء الثالث : إشاعة حكم الإرهاب والإعتداء على الحريات :-

وجهت محكمة الثورة الإدعاء الثالث لإبراهيم عبد الهادي وهو "أنه أتى أفعالاً من شأنها إفساد أداة الحكم وذلك أنه في خلال الفترة ما بين ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م و٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م، بوصفه رئيسًا للوزارة ووزيرًا للداخلية ، أشاع حكم الإرهاب بأن أعتدى على الحريات العامة، وتزعم حملة إعتقالات واسعة النطاق للتنكيل بالمواطنين، بأن أمر أعوانه بتعذيب طائفة كبيرة منهم، وأشرف بنفسه على تنفيذ أوامره، وكلها إجراءات لم يكن يقتضيها أمن وسلامة ،اللهم إلا دافع الإنتقام والتشفي مخالفًا بذلك أحكام الدستور الذي كان قائمًا وقتذاك" (١).

ورد عبد الهادي على هذا الإدعاء بأنه غير مذنب، وأنه ما أشاع الإرهاب في مصر وإنما عمل واجبه كرئيس للحكومة في مقاومة الإرهاب، بقدر ما يحقق سلامة البلاد(٢).

---

(٣) الأهرام : العدد السابق ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى :الحلقة السادسة والعشرون.
(٤) محمود عبد الحليم : المرجع السابق ص ١٥٤.
(١) الأهرام ، الأخبار: العددان السابقان، مذكرات ابراهيم عبد الهادى :الحلقة السادسة والعشرون.
(٢) الأخبار : عدد : ٣٩٩ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣م ،كمال كيرة : المرجع السابق الكتاب الأول الجلسة الثانية ص ١٣٠- ١٣٥ .

وكان إبراهيم عبد الهادي بمجرد توليه رئاسة الوزارة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م، حرص على أن ينشر في ربوع البلاد قاطبة موجة من الإرهاب الأسود الظالم الباطش مدللاً بذلك على إستطاعته وقدرته على إذلال شعبه وقهره والقضاء على روحه وحرياته. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ركز عبد الهادي جميع أدوات الجهاز الحكومى في يده فلم يعد للحكومة عمل في ذلك الوقت إلا فتح السجون ليلقى بها من غضب عليه عبد الهادي. ولم يكتف عبد الهادي بذلك بل أنه فتح أبواب المعتقلات في الطور وهايكستب وألقى فيها فريقًا كثيرًا من شباب البلاد ومثقفيها بطريقة شاذة جزافية بعيدًا عن زوجاتهم وأبنائهم وأولادهم فأصبح هؤلاء جميعًا لا يعلمون شيئًا عن ذويهم الذين قبروا أحياء(٣) .

ولقد كانت المعتقلات إحدى النتائج السيئة لتطبيق قانون الأحكام العرفية وكانت مصدر شكوى المعتقلين، أما أسلوب الحياة فيها فكان غاية في المشقة، فمعسكر الطور كان يتألف من عشرة صفوف من المبانى تسمى (هزاءات) أولها للشيوعيين واليهود، وخمسة منها للمعتقلين من الإخوان المسلمين، ويشرف على كل هزاء صاغ ولجنة من المعتقلين تسمى "لجنة التموين"(*) تتسلم مؤنة كل (هزاء) في الساعة التاسعة صباحًا وتتولى توزيعها عليهم، أما وصف هذه الأهزية من الداخل يمثل صورة لا إنسانية للحياة "...فيها ألواح خشبية يفرش فوقها بطانيات لتكون أسرة للمعتقلين ،وكثيرًا ما يتخذون من أحذيتهم أو كومات الرمال وسائد ....". وكان هناك نشاطات متعددة للمعتقلين فكانوا يصدرون بعض النشرات داخل المعتقل تعبر عن آرائهم وأفكارهم ضد حكومة إبراهيم

---

(٣) الأخبار : عدد : ٤٠٠ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣، أنظر كذلك :-
- Laqueur, W. : Op. Cit. p.p. 44 – 45 .

(*) في معتقل الطور ألف المعتقلون نشيدًا يعبر عن حالهم في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى:-

الصبح نفطر عدس وفول — أما الفاصو ليادى على طول
يا خوانى محنة لابد تزول
وكـــــــــــــــــــل ظالم
وزره عليه
الصبر دايمًا حلو جميل — والدعوة
ربـــــــــــــــــت أفضل جيل

عبد الهادي، فأصدروا في "الطور" سبع نشرات منها (الأمــل) (وآخــر زمــن) وأتخذت هذه النشرات شعارًا لها، (بشروا ولا تنفــروا) ، (محاربــة الإشــاعات بأجدع منها). [١].

وكانت وزارة الداخلية - التي كان إبراهيم عبد الهادي وزيرًا لها - تندب الضباط لمأمورية "الطور" من جميع الإدارات والمديريات على مستوى الــبلاد، للعمل في الإشراف على المعتقل بصفة دورية، وذلك نظرًا لبعد المسافة، وحتى لا يثبت ضباط في العمل بهذه المعتقلات قد يتعاطفون بعد ذلك مع المعتقلين[٢].

ولقد تعددت شكايات المواطنين من الإعتقالات التي ليس لها مبرر ومــنهم أسرة الشيخ عبد اللطيف الشعشاعى الكفيف بعيون موسى، وأخوة الشيخ "حســن البنا" وعددهم أربعة كلهم كانوا في المعتقل[١].

وكان إبراهيم عبد الهادي أثناء فترة رئاسته للوزارة قد صرح بأنه وهــو في طريقه إلى مكافحة الإرهاب ، مكافحة سريعة، سيقع بعــض الأبريــاء فــي الإعتقال لشبهات تحوم حولهم، وأنه إذا وقع الظلم على بعض الأفراد فلا مناص من أحتماله في سبيل إقرار الأمن في البلاد، وبهــذا المنطــق الغريــب أعتقــل العشرات دون مبرر[٢].

وبذلك يكون إبراهيم عبد الهادي قد وقع في أخطاء متعددة لأنه بمفهومــه عالج مسألة الأمن والإرهاب بمنظور شخصى إنتقامًا لسلفه النقراشى باشــا دون النظر إلى القضية برمتها كقضية قومية وقضية عقيدة ، فوقعــت سلســلة مــن أعمال العنف من كلا الجانبين، الجانب الحكومى يمثله جهاز الأمن مــن ناحيــة وجانب الإخوان المسلمين من ناحية أخرى.

---

(١) المصور : عدد : ١٣١٠ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩م.
(٢) خيرى طلعت : البوليس والأمن السياسى في مصر ...... المرجع السابق ص ٢٥٥
(١) نفس المرجع : ص ٢٥٦.
(٢) المصور : العدد السابق (لقد تشدد عبد الهادى مع المعتقلين فمنع مرتباتهم ووقعت أسرهم في مشاكل إقتصادية وأجتماعية عديدة من جراء هذا الأجراء المتعنت، بالإضافة إلى أنه منع زيارة المعتقلين نهائيًا، أما حاجياتهم الشخصية فكانت ترسل إليهم عن طريق إدارة الأمن العام - قسم المعتقلين).

وإذا كانت البلاد قد تعرضت لموجة من العنف وأعمال عدوانية قادها بعض الأفراد من الإخوان المسلمين وهددوا السلم والأمن العام، فإن البلاد أيضًا شهدت سياسة حكومية عنيفة، استطاعت أن تزج بآلاف المعتقلين في السجون. وظل الوضع هكذا حتى جاءت حكومة حسين سري إلى الحكم فألفت الحكومة لجنة لبحث حالة المعتقلين في "الطور" بعد أن وصلوا إلى ما يقرب من ٢٥٠٠ شخص من اليهود والإخوان المسلمين والشيوعيين، رأت اللجنة أن كثيرًا منهم أودع المعتقل دون تحقيق ودون أن يوجه إليهم أية إتهامات، فرأت اللجنة أن تفرج عن الجميع بالتدريج وإحالة الذين توجه إليهم تهمة إلى التحقيق[٣].

وكان تخفيف الرقابة على الصحف أثناء المعركة الإنتخابية في عام ١٩٥٠م – بعد عودة الوفد إلى الحكم – قد أتاح الكشف عن حوادث العنف التى مارستها حكومة عبد الهادي مع المعتقلين في السجون ومراكز الإعتقال وجرت المحاكمات في قضيتى مقتل النقراشى والشروع في اغتيال حامد جودة خلال ذات الفترة. وكان من المحامين **في القضيتين قادة حزبيون وساسة، منهم محمود سليمان الغنام ، وعزيز فهمي الوفديان وأحمد حسين زعيم مصر الفتاة وعبدالمجيد نافع وغيرهم**[١].

وحول هؤلاء هذه المحاكمات إلى منابر إتهام ضد حكم عبد الهادي وشهد المتهمون بما لقوه من ألوان التعذيب. فتحدث في القضية الأولى بجلسة ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٩م أحد المتهمين عن تعذيبه ضربًا بالكرابيج والحديد ودوسًا على وجه بالأحذية حتى الأغماء، وتحدث آخر عن إرتكاب الجنود معه الفحشاء وإن لم يعترف بالتهم الموجهة إليه، وأوضح ثالث كيف نزعت أظافر يديه العشرة وبجلسة أول سبتمبر من نفس العام أستشهد أحدهم بوالدته التي كانت تتسلم ملابسه ملوثة بالدماء والقيح الناتجة عن تقييح الجراح، كما شهد آخر بجلسة تالية بما أرتكب معه من أعمال منافيه للآداب. وفي القضية الثانية وقف

---

(٣) المصور : عددا : ١٢٩٦، ١٣٠٤، في ١٢ أغسطس، ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩.

(١) لمزيد من التفاصيل عن أساليب التعذيب التي وقعت في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى على المعتقلين ، أنظر:- طارق البشرى .... مرجع سابق ص ٢٩٥- ٢٩٦، محمود عبد الحليم : الإخوان المسلمون ، الجزء الثانى .... مرجع سابق ص ٢٤٥ وما بعدها، أحمد عادل كمال: النقط فوق الحروف ..... مرجع سابق ص ٢٩ وما بعدها.

أحد المتهمين بجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩م يصف أنواع التعذيب التي كانت تمارس ضده، مثل : الضرب بالعصى والكرابيج على القدمين والظهر، والتقيد بالحديد والسحب في صالة المحافظة، وهتك العرض له ولجميع أفراد عائلته، والكى بالنار والسجائر من اليدين والقدمين، وخلع الأظافر ونتف رموش العين، وتشريد الأهل وإعتقال الأقارب، والقتل وإخفاء الجثة في مكان مجهول.(٢)

ويذكر طارق البشرى أن "إبراهيم عبد الهادي" كان يقابل المتهمين ويستوثق بنفسه من أن البوليس قام "بتوضيبهم" قبل أن يستجوبهم هو، وكيف كان عبد الهادي ينزل إلى دوائر البوليس ويأمر بتعذيب المتهمين وضربهم وإهانتهم حتى تسيل الدماء منهم وتشوه أطرافهم، وكان ممن فعل معهم عبد الهادي ذلك ، المتهمون في قضية مقتل زميله محمود فهمي النقراشي وقضية الشروع في قتل حامد جودة رئيس مجلس النواب السعدى في ذلك العهد(١) .

ويذكر "محمد على الطاهر" أن حكومة إبراهيم عبد الهادي كانت حريصة على أن يضم المعسكر الواحد شيوعيين وإخوانًا مسلمين وأرادت "بحبس المتناقضين" في مكان واحد أن يشغلوا أنفسهم عن الحكومة بضرب بعضهم بعضًا. ويقول فلا فرعون ولا نيرون ولا الحجاج ولا الحاكم بأمر الله، تجاسروا على إرتكاب ما أجترمه إبراهيم عبد الهادي وحزبه وأحلافه في حكم مصر ،حيث قام بإذلال وإهانة المواطنين من شعب مصر، كما قام بالتنكيل بالأبرياء من أهلها وساكنيها ودوس القوانين والدساتير الأرضية وأحكام الكتب السماوية والإعتداء على الحرمات والأعراض ودوس الحريات الخاصة والعامة وهدر حقوق الإنسان..."(٢) .

كما كتبت جريدة "صوت الأمة" تقول إن تعذيب المعتقلين جريمة تقتضى الحساب الشديد " ونشرت الجريدة عما لا قاه معتقلوا الطور من تعذيب ، وهوان على أيدى السجانين في عهد إبراهيم عبد الهادي ،كما نشرت الجريدة بعض قصص للمعتقلين عما لقوه من صنوف التعذيب وآثار الضرب ومن ذلك قصة إعتقال وتعذيب الأستاذ "بهى الخولى" المدرس بالأزهر نقلاً عن خطاب أرسله

---

(٢) المصور : عددا : ١٣٤٠، ١٣٤١ في ١٨، ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م.
(١) طارق البشرى : ..... مرجع سابق ص ٢٩٤ – ٢٩٥.
(٢) محمد على الطاهر : ..... معتقل الهايكستب ...... مرجع سابق ص ١٠٢– ١٢٥.

لإبنه يصف فيه كيف ضرب وجلد على قدميه وساقيه وفخذيه وظهره حتى كانت الدماء تسيل منه فيجر في ممرات السجن[٣] .

وكانت وزارة الداخلية في عهد إبراهيم عبد الهادي تتراخى في تنفيذ قرارات اللجنة الخاصة لعمل الأستيفاءات الخاصة بالمعتقلين وكان التراخى يصل إلى ثلاثة شهور ليبقى المعتقلون في الأعتقال أكبر مدة ممكنة. وقد أعتقل عبد الهادي ما يقرب من ٢٥٠٠ شخص من العناصر المختلفة من الإخوان المسلمين والشيوعيين وغيرهما، مع أن النقراشى باشا لم يكن قد أعتقل سوى ٢٠٠ شخص. ولم يكتف عبد الهادي بهذا الأسلوب من التنكيل بالمواطنين وتشريدهم بل أنه أغرق وأسرف في أسلوب آخر هو أسلوب التعذيب[*] الذي وصل إلى حد القتل[١].

فلم يكتف عبد الهادي بتيسير مقتل الشيخ حسن البنا، ولم ترض الجريمة شهوته، بل أنه بعد ذلك استخدم سلطانه الواسع وسلطاته المتعددة كرئيس للحكومة ووزير للداخلية وحاكم عسكرى، فأخذ في تعذيب مواطنيه ذلك التعذيب الذي حققته النيابة العامة وقيدته برقم جناية قيد فيها عبد الهادي كمتهم أول. بل

---

(٣) صوت الأمة : عدد : ٨٧٩ في ١٢ يونيو سنة ١٩٤٩م.

(*) ما أشيع عن تعرض المعتقلين من الإخوان المسلمين للتعذيب في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى باشا ، أسترعى إهتمام الكثيرين من أقطاب الأحزاب السياسية ورجال البرلمان ...... يقول محمد شوكت التونى المحامى : " ترامى على ألسنة الناس أن المتهمين المقبوض عليهم من جماعة الإخوان المسلمين يتعرضون للأذى ... فقصدته (أى عبد الهادى) وهو رئيس مجلس الوزراء وسألته عن ذلك ..... فغضب وأغلظ في القول ..... وجادلته بعنف حتى إذا بلغ النقاش حدًا ناريًا، أنصرفت غاضبًا وفي نيتى الأستقالة من مجلس النواب .... ولكنى ما كدت أصل إلى دارى حتى وافانى إليها متكرمًا، منهيًا إليَّ أنه نبه على رجال الشرطة والنيابة العمومية بالمرور معى غدًا على السجون وزيارة المسجونين من المتهمين والكشف عليهم ... وأكد لى أنى لن أجد أثرًا على متهم ...... فقلت له لماذا لا تصدر بيانًا عن ذلك تتحدى به الأشاعات فرد علىَّ ... قائلا "ومتى أستجدى أنا من الناس الثناء علىَّ ؟ فقلت إنه ليس ثناء، ولكنه نفي لإشاعات غليظة قال إننى أخاف الله أكثر مما أخاف الشائعات. ولم يصدر بيانًا وظلت الشائعات تطارده ظلمًا ولكنها غالبة للأسف ... " أنظر : محمد شوكت التونى المحامى ... أحزاب وزعماء الجزء الأول، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠م ،مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، وأنظر كذلك عبد الحكيم العفيفي : تاريخ الإغتيالات السياسية في مصر، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢ ص ١٠٧.

(١) الأخبار عدد : ٤٠٠ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣.

لقد بلغ التعسف أن يعد لهم عبد الهادي قبورًا في معتقلاتهم إذا ماتوا قضاءً وقدرًا أو بالقتل وكان مجرد ضبط ورقة في منزل شخص بها إسم صديق كافيًا لإعتقال صاحب الإسم وأولاده[٢].

كما تمادى عبد الهادي في موجة هذا الإعتقال الذي تم في عهده، لدرجة أنه قام بإعتقال شيخ طاعن في السن هو الشيخ "النبراوى" في عزبته في بنها وكان كل جرم "النبراوى" أن أختاره حسن البنا ليأوى إلى منزله، **بعد أن طلبت الحكومة أن تحبسه كما حبست أنصاره، هذا ليبقى حسن البنا وحيدًا وليسهل مصرعه.**

كما كان لحرب فلسطين سنة ١٩٤٨م أثرها في إشاعة جو من الإرهاب وتصاعدت هذه الموجة من الأرهاب بعد موت النقراشى وتولى عبد الهادي السلطة فأعلن الأخير مد الأحكام العرفية لعام آخر بسبب إستمرار الحرب، مما أدى إلي تصاعد أعمال العنف السياسى تصاعدًا كبيرًا. ولجأت حكومة عبد الهادي إلى إستعمال ما لم تعيه ذاكرة الأحياء وقتها من ضغط على الحريات وإعتقال وتعذيب لمن إمتلأت بهم السجون والمعتقلات، ومارست سائر أنواع الإرهاب والتخويف مما عانت منه جميع التيارات الثورية والوطنية والمعارضة[١].

ويذكر لاكور "إن الحرب الفلسطينية شهدت بداية معسكرات التعذيب المصرية" [٢] فقد أدرك عبد الهادي أن السلطات العادية المتاحة له ولحكومته بالدستور والقانون لم تعد قادرة على حماية النظام، ولذلك عمل عبد الهادي على أن يستغل الظروف الأستثنائية والأحكام العرفية التي أوجبتها تلك الحرب في دعم النظام الداخلي وكبت الحريات ومنع الاجتماعات العامة.

ويذكر محمد زكى عبد القادر "أن وزارة إبراهيم عبد الهادي حكمت مصر والخوف يسيطر عليها مما أدى بها إلى الوقوع في أغلاط كانت عدوانًا على الحريات وعلى الدستور ومبادئه " [٣].

---

(٢) الأخبار : العدد السابق، كمال كيرة المرجع السابق الكتاب الأول الجلسة الثانية ص ٨٥-١٠٢.

(١) طارق البشرى ..... مرجع سابق ص ٢٧١

(٢) Laqueur, W : Op. Cit. p. 45

(٣) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور .... مرجع سابق ص ١٦٦

وكان إهتمام عبد الهادي مركزًا على تحطيم الجهاز السرى لجماعة الإخوان المسلمين، وذلك قبل أن يفلح هذه الجهاز في القيام بأعمال عنف جديدة ضد النظام الحاكم، وقد كرس عبد الهادي لهذا الغرض إمكانيات الجهاز الحكومي كلها، القانونية وغير القانونية بما في ذلك التعذيب الجسدى والمعنوى داخل السجون[٤].

فقد أكد حسن رأفت – وكيل الداخلية في عهد عبد الهادي – أمام محكمة الثورة، أن الأخير " يقصد إبراهيم عبد الهادي" أتبع أسلوب العنف مع جماعة الإخوان المسلمين، وأنه كان يشرف بنفسه على تعذيبهم داخل المعتقلات. وعندما واجه حسن رأفت بذلك وطلب من عبد الهادي أن يرفع يده عن تعذيب المعتقلين داخل سجونهم بحجة أن ذلك لا يتفق مع مبادئ القانون،فما كان من عبد الهادي إلا أن يغضب عليه وينقله من عمله بمديرية الدقهلية إلى الديوان العام عقابًا له وحطًا من قدره الأدبى[١].

وفي مرافعة مصطفي الهلباوى – المدعى العام – في محكمة الثورة، ندد بتصرفات عبد الهادي مع الإخوان المسلمين ، وأتهمه بإشاعة الإرهاب بين المواطنين بأسلوب الإعتقالات ،وأن اللجنة القضائية التي كانت تراقب حالات الإعتقالات لم تكن قضائية محضة كما أدعى عبد الهادي ، بل كان من ضمن أعضائها مدير الأمن العام أو وكيله وأنها لم تظهر إلى الوجود إلا في مايو سنة ١٩٤٩م ، أي بعد أن بدأت عملية الإعتقالات بحوالى خمسة شهور. كما أنه هيأ لأعوانه جريمة قتل الشيخ حسن البنا في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩م وقتل الضابط أحمد فؤاد عبد الوهاب ضابط البوليس – الذي كان عضوًا في النظام الخاص لجماعة الإخوان المسلمين– لأتهامه بإغتيال رئيس الوزراء "محمود فهمي النقراشى" هذا الضابط الذي سجلت عليه محكمة الجنايات في قضية النقراشى "أنه الرأس المدبر المفكر لقتله"، وواضح من أوراق القضية أن رجال البوليس كان يمكنهم القبض على هذا الضابط بعد فراره منهم، ولكنهم أثروا قتله ، وقد أتخذ إبراهيم عبد الهادي من مكتب الحكمدار ووكيله مكانًا لتعذيب المتهمين في

---

(٤) ريتشارد متشيل : الإخوان المسلمون .... مرجع سابق ص ١١٧

(١) الأخبار : العدد السابق، كمال كيرة : المرجع السابق ،الكتاب الأول ،الجلسة الثانية ،أقوال حسن رأفت أمام محكمة الثورة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣م.

قضايا الإخوان **المسلمين** ، ومنهم السيد رجب والدكتور أحمد الملط لكى يعترفوا على مكان محمد مالك وعصام الشربينى عضوا الجهاز السرى للإخوان المسلمين[٢].

ومما يجدر ذكره أن هيئة المحكمة قد قامت بإحضار بعض الأشخاص الذين تم إلقاء القبض عليهم في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي وتعرضوا لحملات التعذيب البشعة في عهده،وأدلى هؤلاء بأقوالهم أمام المحكمة عما حدث لهم في عهد عبد الهادي، كما شهد بحوادث التعذيب التي وقعت على المعتقلين ضباط مصلحة السجون ومنهم اليوزباشى عبد الفتاح محمود واليوزباشى على كمال صقر[١]، كما شهد اليوزباشى أمين غالب ضابط البوليس أنه سمع صراخ المتهمين المذكورين[٢].

وإذا كان إبراهيم عبد الهادي قد برر تصرفه في إضطهاد الإخوان المسلمين والشيوعيين وغيرهما، برغبته في قطع دابر الفوضى وإعادة الهدوء والأمن للبلاد لتحقيق سلامة البلاد وأمنها[٣]. إلا أن الأمر المرجح عندنا أنه كان مدفوعًا في سبيل ذلك بتنفيذ مشيئة القصر -الذي كان لفترة قريبة رئيسًا لديوانه- في البطش بالإخوان المسلمين والشيوعيين الذين وجد فيهم القصر في الأونة الأخيرة خطرًا يهدد أمن البلاد وإستقرارًا للتاج الملكى.

كما لا نستطيع أن ننكر أن إبراهيم عبد الهادي عندما تولى رئاسة الوزارة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م- خلفًا لمقتل النقراشى باشا- كانت تواجه ظروف قاسية، حرب فلسطين وما يتصل بها من متاعب، ومصرع رئيس الوزراء في فناء وزارة الداخلية بيد شاب من الإخوان المسلمين، وكان على الرجل أن يواجه

---

(٢) الأخبار : عدد : ٣٩٩ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣م (شهادة الدكتور أحمد الملط والسيد رجب أمام محكمة الثورة)، خيرى طلعت : البوليس والأمن السياسى في مصر ... مرجع سابق ص ٤٢٤.

(١) الأخبار : عدد : ٤٠٠ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣م (شهادة اليوزباشى عبد الفتاح محمود واليوزباشى على كمال صقر أمام محكمة الثورة)

(٢) خيرى طلعت : البوليس والأمن السياسى في مصر ..... المرجع السابق ص ٤٢٤.

(٣) الأهرام : عدد : ٢٤٤١٧ ، ٢٤٤١٩ في ٢٥ ، ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣، الأخبار :عدد : ٣٩٦ في ٢٧ سبمتبر سنة ١٩٥٣م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى الحلقة رقم (١٨) عدد : ٢٨٢٩ في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٨٢م.

المسألتين بشجاعة وقوة، فقد كان مسئولاً عن الأمن الداخلي فلابد من اتخاذ إجراءات شديدة حتى لا تتطور الأمور إلى أسوأ مما وصلت إليه، ولكن هذه الأجراءات كانت عنيفة، أو هكذا أُتهم، وكان متعجلاً في القضاء على شبكة النشاط الإخوانى- الجهاز السرى- فوقع في كثير من الأخطاء، ولعل الخطأ الأكبر الذي عمد إليه هو قطع مرتبات المعتقلين من الإخوان المسلمين وهذا أسوأ الأساليب التي لجأ إليها إبراهيم عبد الهادي ، ومع ذلك فقد رأى بعد أن أستتب الأمن بعض الشيئ أن يعدل عن هذا الأسلوب، وذلك عملاً بنصيحة بعض المقربين له، ولكن عندما تعرض لمؤامرة إغتياله هو وحامد جودة عاد وقطع المرتبات وكان رد فعله أكثر عنفًا مع جماعة الإخوان المسلمين، ولعل مرضه بالسكر كان سببًا في توتر أعصابه وفي إجراءاته العنيفة(١).

الإدعاء الرابع : تيسير مقتل الشيخ حسن البنا :-

وجهت محكمة الثورة الإدعاء الرابع لإبراهيم عبد الهادي وهو "أنه أتى أفعالاً من شأنها إفساد أداة الحكم وذلك أنه في خلال عام ١٩٤٩م، هيأ لرجاله الأسباب التي يسرت لهم مقتل الشيخ حسن البنا، وعمل على تضليل التحقيق بقصد إفلات الجناة من العقاب" (٢).

وذكرت المحكمة في هذا الأدعاء أنها لم تسأل إبراهيم عبد الهادي كشريك أو كفاعل أصلي وإنما سألته في أنه يسر لأعوانه إرتكاب الجريمة وهو أمر يعاقب عليه تشكيل هذه المحكمة. فلقد كانت حكومة عبد الهادي بالإتفاق مع القصر تعد العدة لإغتيال حسن البنا إنتقامًا لمقتل النقراشي، وكان الحرس الحديدى(*) يعاد تشكيله في هذه الفترة ليضم ضباط جدد من البوليس، وهو ما

---

(١) خيرى طلعت : البوليس والأمن السياسى في مصر : مرجع سابق ص ٤٢٥، ٤٢٦، جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم في مصر سنة ١٩٧٥م دار الكتاب المصرى ص ١٣١.

(٢) الأهرام : عددا : ٢٤٤١٧، ٢٤٤١٩ في ٢٥ ، ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، البلاغ : عدد : ٩٨١٧ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣م،كمال كيرة : المرجع السابق : الكتاب الأول : الجلسة الأولى ص ١٣٠-١٣٥.

(*) لمزيد من التفاصيل عن الحرس الحديدى . أنظر سيد جاد : الحرس الحديدى الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى سنة ١٩٩٣م ، خيرى طلعت : المرجع السابق ص ١٦١ وما بعدها، موسى رمضان عبد الحافظ : الهيئة السعدية ودورها في الحياة السياسية المصرية .. مرجع سابق ص ١٨٩ وما بعدها

يعرف "بالحرس الحديدى الثانى"، فندبت وزارة الداخلية الأميرلاى محمود عبد المجيد أفندى من مديرية جرجا إلى وظيفة مدير إدارة المباحث الجنائية بالوزارة وذلك لصلة القرابة التي تربط بين الأميرلاى عبد المجيد والأميرلاى أحمد كامل قائد بوليس القصور الملكية من ناحية، وهذا مصدر ثقة، ومن ناحية أخرى لأنه أشتهر عنه في مديرية جرجا أنه يقوم بتصفية المجرمين جسديًا. كما تم ندب الملازم أول عبده أرمانيوس سرور أفندى ، ندب أيضًا من بوليس الجيزة للعمل بإدارة المباحث الجنائية بالوزارة. وفي نفس الوقت أنعم الملك بنوط الواجب الذهبي على الأميرلاى محمود عبد المجيد أفندى في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩م- قبل اغتيال حسن البنا بيومين فقط- وضباط البوليس السياسى الصاغ محمد الجزار ومحمد توفيق السعيد، ونوط الواجب الفضى للملازم أول عبده أرمانيوس سرور أفندى[١].

كما قامت حكومة عبد الهادي بإستبعاد اليوزباشى صلاح شادي من مدينة القاهرة إلى أسوان في ١٥ يناير سنة ١٩٤٩م، وأستبعد أيضًا الملازم أول أحمد فؤاد عبد الوهاب من القاهرة إلى بنها، حتى تأمن الحكومة جانبيهما، ومن ناحية ثانية جعلت البنا وحيدًا بعد أن أبعدت اليوزباشى عبد الباسط البنا – شقيق حسن البنا- أيضًا من القاهرة وأعتقلته لفترة[٢].

كانت كل هذه الأجراءات بمثابة تجهيز مسرح الجريمة، وذلك رغم أن منح الأنواط الذهبية والفضية يتم دائمًا في مناسبة عيد جلوس الملك، ولكن ترشيح هذه الأسماء بالذات يعنى تجهيز المسرح لكى يكون معدًا لإرتكاب الجريمة.

ومن أجل التدبير المحكم لإرتكاب الجريمة قام عبد الهادي وحكومته بإتخاذ إجراءات أخرى تسير في نفس الإتجاه أشار إليها عبد الكريم منصور صهر حسن البنا والذي كان معه وقت الحادث، منها عدم إعتقال حكومة عبد الهادي للمرشدالعام على الرغم من أن عبد الهادي قد أعتقل أقل من هو شأنًا، وأثار هذا شكوك الإمام الشهيد حتى أنه كتب في أخبار اليوم "أنكم بعدم إعتقالى

---

(١) خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر، مرجع سابق ص ٣٣٩.
(٢) نفس المرجع : ص ٣٤٠.

تقتلونني" ولا يوجد أي مبرر لعدم إعتقال المرشد العام ويسأل عن ذلك عبد الهادي. كما قامت حكومة عبد الهادي بتجريد البنا من سلاحه - مسدس صغير - رغم أنه مرخص وسحب حارسه الحكومي، ولم يكن هناك مبررُ أن زعيم مثل حسن البنا يؤخذ سلاحه، وكانت المعلومات أن الحكومة تدبر للجريمة خصوصًا أن النداء بقتل البنا قد تردد في جنازة النقراشي.

كما أخذوا سيارة البنا بدون مبرر أيضًا ، وأعتقال جميع أشقائه مع أن بعضهم لا علاقة لهم بالإخوان ، وكان البنا يريد السفر للخارج فتأشر على جواز سفره بعدم السفر للخارج، وأراد أن ينتقل إلى خارج القاهرة فعملت الحكومة على بقائه بالقاهرة. كما راوغت حكومة "عبد الهادي" "حسن البنا" بإيهامه بواسطة "مصطفي مرعى" و"اللواء صالح حرب"- رئيس جمعية الشبان المسلمين- بأن الحكومة ستتصالح مع الإخوان وأستكتبوا البنا "بيانًا" مقابل ذلك (ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين) يستنكر فيه الجرائم التي أرتكبت من قبل الجماعة، وبمجرد أن كتب "البنا" البيان أخذه مصطفي مرعى وأعطاه لرئيس الحكومة "عبد الهادي" وعدلوه وأعادوه ثم وقعه "البنا" وأعطوا البيان لقاتل "النقراشي" وأفهموه أن الشيخ "حسن البنا" كتب بيانًا ضده، فأخذ قاتل "النقراشي" يدلي بأقوال كثيرة مختلفة. كما كانت الرقابة مفروضة على "البنا" فكان لا يخرج مساءً، وأراد أن يسافر عند رجل عجوز مسن إسمه "النبراوى" بعزبته ببنها فأرسل "البنا" خطابًا للداخلية يطلب التصريح بالسفر، إلا أن "فؤاد شيرين" محافظ القاهرة أتصل "بعبد الهادي" فكان رد الحكومة هو إعتقال "النبراوى" وأسرته. وعندما ذهب البنا وصهره "عبد الكريم منصور" إلى مجلس الدولة ، فتشهم أحد المخبرين السريين للتأكد من عدم إرتدائهم دروع ضد الرصاص على صدروهم. وأنتهت هذه الأجراءات بالإجراء الأخير وهو إستقدام "حسن البنا" إلى جمعية الشبان المسلمين بواسطة مرشد البوليس السياسى "الليثى" بناءً على تعليمات من الدكتور "الناغى" قريب إبراهيم عبد الهادي وكانت له صداقة قديمة "بحسن البنا"[(١)].

---

(١)الأخبار : عدد : ٤٠٠ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣،كمال كيرة : المرجع السابق ،الكتاب الأول ،الجلسة الثانية، في ٢٩سبتمبر سنة ١٩٥٣ ص ٤٧٠ (أقوال عبد الكريم منصور صهر حسن البنا).

كان الملك فاروق يخشى من الإخوان المسلمين ضد شخصـــه وعرشـــه، وكان يعتقد أن نشاطهم يرمى إلى قلب نظام الحكم، وكان الملك يـــردد دائمًـــا – أمام يوسف رشاد(*) وناهد زوجته – أنه لا وسيلة حيال هذه الجماعة إلا بحلهـــا وتشتيتها(١). وزاد من إحساس فاروق بخطر هذه الجماعة بعد أن أُرسـلت إليـــه عدة برقيات من بعض فئات الشعب تبين للملك بأن الجماعة المنحلة مـــا زالـــت تمتلك العديد من الأسلحة ومخازن الذخيرة وأنها ما زالت تشكل خطـــرًا كبيـــرًا على عرشه، وأبدى بعض الأشخاص إستعداده لأن يكشف عن هـــذه المخـــازن وأنه على علم تام بها.(٢) .

ويذكر السفير البريطانى في القاهرة – رونالد كامبل– أن حسن البنـــا قـــد تسلم قبيل إغتياله خطابات تهديد بأنه سيقتل إن لم يقم بإرشـــاد الحكومـــة عـــن مخازن الأسلحة الخاصة بالجماعة . وفي حديث جرى بين الملك وكامبـــل عـــن الحادث، أوضح الأول أن مقتل "البنا" كان إنتقامًا لمقتل النقراشى ، ثم تكلم عـــن قوة شخصيته وكيف أن أتباعه يدينون له بالولاء ولا يقدمون على فعل شـــئ إلا وقد أمرهم به ويبتعدون عن كل ما يحرمه. وأشار إلى ضـــباط الجـــيش الـــذين أنضموا للإخوان، وذكر أن منهم من رفض أداء القسم للمرشد العام على أساس أنهم قد سبق وأقسموا يمين الولاء للملك(٣) . ويتضح من هذا الحديث درجة حقد فاروق على زعيم الإخوان المسلمين إذ طغى عليه الأحساس أنه يشاركه المكانة بل ربما يقصيه عنها ويستقل بها ويسقط الملكية ويصبح خليفة المسلمين.

وأجمعت كل الدلائل على أن الإغتيال تم لصالح القصر وبمعرفة إبـــراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء وعبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية الذي أعـــد الخطة بإحكام إرضاءً لفاروق ، وقد أعترف أحد المحكوم عليهم في القضية بأنه

(*) قائد الحرس الحديدى الثانى في طوره الجديد أنظر سامى أبو النور : مرجع سابق ص ٢٢٩.

(١) كمال كيرة : المرجع السابق ص ٤١٦– ٤٢٠، ٤٨١–٤٨٧ (أقوال يوسف رشاد وزوجته ناهد) ، عبد المتعال الجبرى : لماذا أغتيل الإمام الشهيد حسن البنا : مرجع سابق ص ١٦٤– ١٦٥.

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين : محفظة رقم ٥٥٧– محافظ الإخوان المسلمون من ١٩٣٦ – ١٥ يوليو سنة ١٩٤٩. أنظر الملحق رقم (٤٣).

(٣) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر مرجع سابق ص ٧١٠.

في اليوم التالى للحادث ذهب المخطط إلى قصر عابدين حيث أستقبله رجاله بالعناق كما وضع بيته تحت الحراسة ولقى الحماية من الملك[١]. ولم يتمكن فاروق من إخفاء سعادته بما حدث، وأظهر شماتته فقد أتصل "فاروق" عقب الحادث بأصدقائه وخلصائه لينقل إليهم الخبر[٢].

على أي الأحوال لم يكن الأميرلاى "محمود عبد المجيد" من رجال البوليس السياسى لا هو ولا مخبريه بل كانوا مستقدمين من "جرجا" لتنفيذ المؤامرة لصالح "الحرس الحديدى" الذي يتبع الملك مباشرة ويعاونه رئيس بوليس القصور الملكية الأميرلاى أحمد كامل قريب الأميرلاى محمود عبد المجيد، وقد أكد الأميرلاى أحمد كامل في شهادته هذه الحقيقة. وهذا يرجح إنفراد عبد الهادي والملك بتدبير الجريمة بعيدًا عن أعين البوليس السياسى[٣]. وكان الساعد الأيمن لإبراهيم عبد الهادي" البكباشى "محمد وصفي" – ياور رئيس الوزراء – الذي حضر فور سماعه نبأ الأغتيال إلى جمعية الشبان المسلمين وتابع المصاب إلى مستشفي القصر العينى وتقابل مع مرشد البوليس "محمد يوسف الليثى" ،وذلك لكى ينقل الأخبار إلى "إبراهيم عبد الهادي" وفوجئ "وصفي" بأن "الليثى" يخبره برقم سيارة الجناة فنقل ذلك إلى "عبد الهادي" الذي كلف "عبد الرحمن عمار" وكيل وزارة الداخلية بالإتصال بالصاغ "محمد توفيق السعيد" لإسكات هذا الشاهد، ويقول الصاغ "محمد الجزار" أن زميله الصاغ "توفيق السعيد" كلفه بهذه المهمة لصلته الشخصية "بالليثى" أي أن "الليثى" كان

(١) الأهرام : عدد : ٢٤٤٦٩ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣م، محاكمة أحمد عبد الغفار أمام محكمة الثورة، جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر من سنة ١٩١٠- سنة ١٩٥٢م (القاهرة للثقافة العربية) القاهرة سنة ١٩٧٥م ص ١٩٧- ٢١٤ ، لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر .... مرجع سابق ص ٧١١.

(٢) الأهرام : عدد : ٢٤٥٣٨ في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤م، الدعوة : عدد : ١٧٤ في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٤، وأنظر كذلك :

- Vatikiotis,: The modern History ..... Op. Cit.p. 367

(٣) كمال كيرة : المرجع السابق الكتاب الأول الجلسة الثانية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (شهادة اللواء أحمد طلعت).

مصدر معلومات "الجزار" [١]. وسئل البكباشى "توفيق السعيد" فأيد هذه الواقعة ولم ينفها[٢].

وبناءً على تعليمات إبراهيم عبد الهادي" باشا إلى وكيل الداخلية "عبد الرحمن عمار" باشا كُلف الضابط الصاغ "محمد الجزار" والبكباشى "محمد توفيق السعيد" – من ضباط البوليس السياسي – بإخفاء معالم الجريمة وذلك بإسكات "الليثى" عن ذكر رقم السيارة التي أستعملت في الحادث– وهى سيارة الأميرلاى "محمود عبد المجيد"– وأيضًا تقديم شاهد آخر يدلى بأرقام سيارة أخرى لتضليل العدالة، وقام بهذا الدور الشاهد "محمد حسنى عباس" صديق البكباشى "الجزار" وزميل دراسته كما صودرت جريدة المصرى التي ذكر مديرها رقم سيارة الجناة، إلا أن أعدادًا كانت قد تسربت فعلاً[٣]. ففي اليوم التالى للحادث نشر نبأ القتل في جريدة المصرى ونشرت فيه رقم السيارة المستعملة في الحادث، فصادرت وزارة الداخلية العدد[٤].

وعن مدى مسئولية إبراهيم عبد الهادي في الحادث فحقيقة الأمر أن عبد الهادي لم يكن إلا أداة في يد القصر وأن الحرس الحديدى – في التشكيل الثانى– هو الذي أُعد لتنفيذ الجريمة بإستقدام الأميرلاى محمود عبد المجيد من مديرية جرجا الذي أحضر بدوره الأمُباشى أحمد حسين جاد والأمُباشى مصطفي محمد أبو الليل من جرجا لتنفيذ الجريمة. وقد نفذت الجريمة بواسطة جاد وأبو الليل مستخدمين سيارة الأميرلاى عبد المجيد في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩م، وذهبا

---

(١) كمال كيرة : المرجع السابق، ص ١٠٩ (أقوال الجزار أمام نائب الأحكام إبراهيم سامى).

(٢) خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى ... المرجع السابق ص ٣٤٣-٣٤٤ ،حيث أشار إلى محضر جمع الأستدلالات والأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٦٢ في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩، وتشير إلى منح نوط الواجب الذهبى بأمر ملكى للضابطين الصاغ "الجزار" والصاغ "توفيق السعيد" في هذا التاريخ، كما منح الضابطين للمرة الثانية نيشان النيل وذلك بالبند ٤٣٠ في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وهى مفارقة غريبة أن يحصل نفس الضابطين معًا في خلال سنة ١٩٤٩ على نوط ونيشان بأمر ملكى. ونرجح أن المكافأة الأولى كانت لصلتهم بالحرس الحديدى والثانية كانت لتسترهم على جريمة إغتيال "حسن البنا" وأشتراكهم في تصفية وإعتقال الإخوان الذين أرتكبوا حوادث العنف عام ١٩٤٩م.

(٣) كمال كيرة : المرجع السابق ص ١٧٨-١٨٣ (أقوال مرسى الشافعى).

(٤) الأخبار : عدد : ٤٠٠ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣.

بعد إطلاق رصاص مسدساتهم إلى رئيسهم الأميرلاى محمود عبد المجيد الـذي كان ينتظرهم في فندق (إيدن هاوس) ، وكان اليوزباشي عبده سرور أرمـانيوس واليوزباشي حسين كامل يمنعان الناس من الأقتراب من مكان الحادث، حتى يتم هروب الجناة وكان ينفذ خطة تغطية الجناة أيضًا كل من الجاويش محمد سـعيد إسماعيل والأمُباشي حسين محمد رضوان بملابسهما الرسمية، وكـان دورهمـا القبض على الجناة إيهامًا للناس أنهما في قبضة الحكومة حتى يمكن تهريبهم بعد ذلك(١).

وكان إبراهيم عبد الهادي قد أناب الأميرلاى محمود عبـد المجيـد فـي إستلام ٨٤٠ جنيهًا من الأموال السرية لإنفاقها على ليلـة الأربعـين للنقراشـي باشا. فكأن عبد الهادي هو النائب عن أولياء الدم. كما عمل عبد الهـادي علـى تضليل الرأى العام بشأن حادث اغتيال البنا بهدف إبعاد التهمة عن الجناة. وكان سنده في ذلك وكيل الداخلية للأمن العام عبد الرحمن عمار الذي سئل عن تعليل الحادث فقال " أنه يحتمل أن بعض أنصار البنا هم الذين قتلوه ...."(٢).

ويظهر صدى هذه الأقوال في جريدة إبراهيم عبد الهادي وحزبه "الأساس" بعد الحادث بيومين فقط إذ نشرت بيانًا كان الشهيد قد كتبه بعـد حـادث نسـف محكمة الأستئناف يتبرأ من الجناة وكان عنوانه "ليسوا أخونًا وليسـوا مسـلمين" وقد حبس هذا البيان عن أن ينشر في الصحف إلى ما بعد مصرع المجنى عليه الشيخ حسن البنا. أما سبب هذا الحبس فهو ما قالت به الجريـدة مـن أن النـار

---

(١) كمال كيرة : المرجع السابق : الجلسة الثانية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣م ص ٤٧٠ ، وأيضًا لواء الأسلام عدد : ١١١ لسنة ٤٢ في ١٩ فبراير سنة ١٩٨٨م، مقالات لكل من حامد أبو النصر ص٤، وصلاح شادى ص ٢٢ ، زكريا سليمان بيومى : الإخوان المسلمون ... مرجع سابق ص ٤٤ وذلك عن ظروف الحادث وراجع كذلك : المصور : عدد : ١٢٧٢ الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٩م والذي أشار إلى أن الأشاعات تناثرت حول مصرع الشيخ حسن البنا وكانت حول الحكومة وسوريا واليمن والأخوان أنفسهم. وأيضًا راجع المصور: عدد : ١٤٥٣ الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ عن كيفية إغتيال الإمام حسن البنا وعن الإصابات التي لحقت به (رصاص الجانى أستقر في الرئة اليمنى وتحت الإبط الأيمن بينما سببت رصاصتان كسرًا مضاعفا في ذراعه اليمنى وجرحًا عميقًا في فخذه الأيسر) وكان السبب الرئيسى في وفاته النزيف الداخلى الحاد ولمزيد من التفاصيل أنظر : خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر : مرجع سابق ص ٣٤٥ وما بعدها.

(٢) الأخبار العدد السابق، كمال كيرة : المرجع السابق.

بدأت تأكل بعضها أي أن أنصار البنا هم الذين قتلوه ولا شأن لحكومة عبد الهادي بالجريمة(١).

ولذا حاول إبراهيم عبد الهادي ورجاله إخفاء معالم الجريمة وإبعاد الشبهة عن الأميرلاى محمود عبد المجيد فقام الأخير بتلقين سائق سيارته - ٩٩٧٩- الإجابة وتتضمن أنكاره كل ما يتصل بالجريمة(٢). كما سبق إلى التحقيق كل من مفتش الداخلية "إسماعيل فهمي"، ورئيس مباحث مديرية جرجا الصاغ "محمود فهمي على" ونائب عمدة "مشطا "محمود عبيد" ، ثم رئيس منطقة طهطا البكباشى "محمد إسماعيل أبو السعود" سبقوه جميعًا - وهم من رجال الأميرلاى "محمود عبد المجيد" - ليؤكدوا كذبًا أن سيارة الجناة كانت تقف تحت أنظارهم بعيدًا عن مكان الجريمة من وقت الغروب إلى ما بعد وقوع الجريمة بأكثر من ساعة(٣)، وعندما تغيرت الظروف رجعوا عن معلوماتهم(٤).

وعلى ضوء ما تقدم فإننا نصل إلى حقيقة هامة في هذه القضية ، هي أن الذي قام بتدبير جريمة "حسن البنا" هو "الحرس الحديدى" في طوره الجديد، وقام الأميرلاى "أحمد كامل" قائد بوليس القصور الملكية بإستقدام الأميرلاى "محمود عبد المجيد" - الذي حضر ورجاله من جرجا- وأسند إليه إبراهيم عبد الهادي باشا منصب مدير إدارة المباحث الجنائية بالوزارة، كما ندب اليوزباشى "عبده أرمانيوس سرور" للمباحث الجنائية من الجيزة(٥). وذلك لتنفيذ الجريمة،

---

(١) الأساس : عدد : ٥٢٤ في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٩.
(٢) خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر ...... المرجع السابق ص ٣٤٦.
(٣) كمال كيرة : المرجع السابق الجلسة الثانية ، التحقيقات الأولية من ص ١٣٠-١٣٥
(٤) نفس المرجع : تراجع أقوالهم من الصفحات ٨٥ إلى ١٠٢، ١٦٨ إلى ١٧٦.
(٥) خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر ... مرجع ص ٣٤٧- ٣٤٨ حيث ذكر الأوامر العمومية لوزارة الداخلية عن الحياة الوظيفية للضابط "عبده أرمانيوس سرور" أرقام ٤١٣ في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٧. وكان المذكور كونستابلاً من الدرجة الممتازة في مرور أسيوط ، والأمر رقم ١٢٠ في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ كان كونستابلاً في قنا. والأمر رقم ٦٢ في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ كان ملاحظا في بوليس الجيزة برتبة ملازم أول ندب للعمل في إدارة المباحث الجنائية في الوزارة ومنح نوط الواجب الفضى بأمر ملكى قبل مصرع "البنا" بيومان فقط، وكان قد منح رتبة الملازم ثان المحلية بالأمر العمومى رقم ٣٥٩ في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

وأستطاع مخبرى المباحث الجنائية الذين حضروا من "جرجا" تنفيذ الجريمة وأغتالوا البنا.

كما لعب البكباشى "محمد وصفي" - يارو رئيس الوزراء - دور ضابط الأتصال بين "عبد الهادي" ومنفذى الجريمة، وباقى أجهزة الأمن السياسى.

ويُذكر أن شخصًا يدعى "محيى الدين" قد أرسل برقيه إلى الملك "فاروق"- وهى موقعة بإسمه- يُذكر فيها فاروق أن وجود حسن البنا يمثل خطرًا كبيرًا على البلاد وعلى عرشه، وطالب صاحب البرقيه، الملك فاروق بضرورة التخلص من حسن البنا حتى تستريح البلاد منه، على أن يكلف فاروق أحد الجنود بمهمة قتل حسن البنا أو تدبير مكيدة له(١). ولذلك لم يكن نبأ اغتيال حسن البنا مفاجأة لفاروق حيث يؤكد يوسف رشاد وزوجته ناهد في شهادتهما أمام محكمة الثورة، أن الملك فاروق قد أغتبط عند سماعه نبأ الأغتيال(٢).

ولقد أكد اللواء أحمد طلعت وكيل حكمدار بوليس القاهرة ، أن البوليس السياسى ليس له علاقة بإغتيال حسن البنا، كما أن الأميرلاى محمود عبد المجيد - القادم من جرجا- ليس من رجال البوليس السياسى لا هو ولا مخبريه ، الأمر الذي يرجح ما ذكرناه وهو إنفراد إبراهيم عبد الهادي والملك فاروق بتدبير الجريمة. وفي أقوال عبد الكريم منصور صهر حسن البنا والذي كان معه وقت الحادث (أن الحكاية ليست محمود عبد المجيد أميرلاى البوليس، بل كانت الحكاية سياسة عامة من فوق، الحكومة، الملك، الأنجليز)(٣). وهذا يؤكد ما نزعم وهو أن البوليس السياسى **لم يكن له دور في الإعداد للجريمة، وقد أكد اللواء "أحمد عبد الهادي" حكمدار القاهرة عدم معرفته بالجريمة، وأكد وكيله ورئيس القسم السياسى أنه حين علم بإتجاه الشبهة للأميرلاى محمود عبد**

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين - محفظة رقم ٥٥٧- محافظ الإخوان المسلمين . أنظر الملحق رقم (٤٤).

(٢) كمال كيرة : المرجع السابق الكتاب الأول الجلسة الثانية "أقوال يوسف رشاد وزوجته ناهد" ص ٤١٦ - ٤٢٠، ٤٨١-٤٨٧.

(٣) كمال كيره : المرجع السابق ، أقوال عبد يالكريم منصور صهر "حسن البنا" ص ٤٧٠ وما بعدها.

المجيد بتهريب الجناة في سيارته، أمر مرؤسيه بالكف عن البحث في الجريمة حتى لا يصطدم بوزير الداخلية ورئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي [١].

وتأسيسًا عل ما تقدم فإن دور إبراهيم عبد الهادي في اغتيال حسن البنا يتمثل في الإعداد للجريمة على يديه وتحت إشرافه ومراقبته ، وبالتالى فإنه عمل على تيسير مقتل الشيخ حسن البنا، كما أنه عمل على تهريب الجناة الذين أرتكبوا الحادث كى يفلتوا من العقاب. وكان عبد الهادي مدفوعًا لذلك بتحريض من الملك فاروق الذي كان يخشى على عرشه من الإخوان المسلمين ومرشدهم الشيخ حسن البنا.

والجدير بالذكر أنه عقب وفاة حسن البنا تم إبلاغ والده الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا بخبر وفاة أبنه، وخيرته حكومة إبراهيم عبد الهادي بين أمرين إما أن يحضر جثمان إبنه فيقوم بدفنه دون جنازة أو أحتفال ، وإما أن يقوموا هم بدفنه بمعرفتهم دون أن يراه، وقد وافق والد البنا على أن يحضر دفن جثمان الإبن الشهيد وأخذوا منه تعهد بذلك فحضر الجثمان في منتصف الليل يرافقه البوليس وبعض الدبابات والمصفحات تفاديًا لحدوث أي شئ وتم دفن البنا في مقابر الإمام[٢].

وكانت حكومة إبراهيم عبد الهادي قد حفظت التحقيق في قضية مقتل "البنا" بدعوى عدم معرفة الجناة بعد أن أستمرذلك لمدة ثلاثة أشهر، ثم أعيد التحقيق في عهد وزارة حسين سري التي تولت الحكم بعد إبراهيم عبد الهادي وحكومته، ولكنه حفظ أيضًا، ثم أعيد التحقيق ثالثة في عهد حكومة النحاس باشا ثم حفظ أيضًا، ثم أعيد التحقيق للمرة الرابعة في عهد الثورة رغبة منها في كشف مخازى العهد الملكى[٣]. ففي ٢ أغسطس سنة ١٩٥٤م أصدرت محكمة الجنايات برئاسة المستشار محمود عبد الرازق وعضوية المستشارين محمد شفيع الصيرفي ومحمد متولى علم حكمها في القضية وكان كالأتى:-

(١) خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر ... مرجع سابق ٣٤٨.
(٢) مجلة الدعوة : عدد : ٩٢ في ١٢ مارس سنة ١٩٦٩م.
(٣) عبد المتعال الجبرى : لماذا أغتيل الإمام الشهيد ..... مرجع سابق ص ١٦١ - ١٦٢.

أولاً : معاقبة أحمد حسين جاد بالأشغال الشاقة المؤبدة وكل من الباشجاويش محمد محفوظ نصر، والأميرلاى محمود عبد المجيد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، وإلزامهم بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة المسئولة عن الحقوق المدنية الآتية :-

(أ) أن يدفعوا عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض للسيدة زوجة المرحوم الشيخ حسن البنا وأولاده القصر منها وهم وفاء وأحمد سيف الإسلام وسناء ورجاء وهالة وأستشهاد المشمولين بولاية جدهم الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا.

(ب) وأن يدفعوا للشيخ أحمد عبد الرحمن والسيدة والدة القتيل قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت.

(ج) وأن يدفعوا للأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور مبلغ ألفي جنيه على سبيل التعويض.

ثانيًا : معاقبة البكباشى محمد الجزار بالحبس مع الشغل لمدة سنة، ورفض الدعاوى المدنية قبله.

ثالثًا : براءة كل من مصطفي محمد أبو الليل واليوزباشي عبده أرمانيوس والبكباشى حسن كامل والجاويش محمد سعيد إسماعيل، والأومباشي حسين محمد رضوان مع رفض الدعاوى المدنية الموجهة إليهم.

هذا وقد أفرج صحيًا عام ١٩٦٠م عن محمد محفوظ سائق سيارة محمود عبد المجيد والذي قاد السيارة التي أستخدمها المجرمون، وأفرج كذلك صحيًا في سبتمبر سنة ١٩٦٧م عن أحمد حسين جاد(١).

ويذكر المستشار عبد الحميد يونس أن المخبرين المحكوم عليهم في هذه القضية قد ماتوا في الليمان، وأن محمود عبد المجيد قد أفرج عنه صحيًا بعد سبع سنوات وبعد أن كف بصره، وأنه بعد خروجه وأمام منزله بشارع رمسيس

---

(١) عبد المتعال الجبرى : لماذا أغتيل الإمام الشهيد ... المرجع السابق ص ١٦١-١٦٢، أحمد عادل كمال : النقط فوق الحروف ... مرجع سابق ص ٣١٣-٣١٤ ،سامى أبو النور: ... مرجع سابق ص ٢٣١-٢٣٢ ، مذكرات عبد اللطيف بغدادى ،الجزء الأول .... مرجع سابق ص ٣٧، جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر ... مرجع سابق ص ١٩٢، كذلك جورج فوشيه : جمال عبد الناصر وصحبه ،الجزء الأول ،دار المعارف القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٢٢٨.

- وهو الشارع الذي أغتيل فيه حسن البنا- وجدت جثته ملقاة في الطريق العام لا يدرى أحد هل أختل توازنه فسقط من الشرفة أم ألقاه مجهولون(١).

الإدعاء الخامس : "إعتماد إصلاح المحروسة"

كان للملك فاروق يخت ملكى "المحروسة" وكان هذا اليخت في حاجة إلى إصلاح وتجديد. وعندما تولى إبراهيم عبد الهادي رئاسة الوزارة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨، طلب الملك فاروق من إبراهيم عبد الهادي إعتماد المبلغ اللازم لإصلاح اليخت إلا أن عبد الهادي عارضه فلما أصر الملك على طلبه أضطر عبد الهادي إلى إعتماد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه رغم إقتناعه بعدم جدوى المشروع ورغم العجز الواضح في الميزانية.

ولذا وجهت محكمة الثورة الإدعاء الخامس لإبراهيم عبد الهادي وهو "أنه أتى أفعالاً من شأنها إفساد أداة الحكم، وذلك أنه في غضون سنتى ١٩٤٨، ١٩٤٩، وقت أن كان عبد الهادي رئيسا للديوان ثم رئيسا للوزارة، ساهم مساهمة فعالة في تنفيذ مشروع اليخت "المحروسة" رغم إقراره بعدم جدوى هذا المشروع. وقد أعتمد عبد الهادي مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه بصفة مبدئية لذمة ذلك الإصلاح، ولم يكن هدفه سوى تحقيق رغبات الملك السابق، والفوز برضائه، فساعد على تقويض دعائم الحكم الصالح والجنوح به إلى ناحية الفساد"(٢).

وذكرت المحكمة أنه في سنة ١٩٤٨م كتب "عمر فتحي" كبير الياوران إلى رئيس الديوان "إبراهيم عبد الهادي" بأن الرغبة الملكية رأت تجديد المحروسة فأرسل رئيس الديوان كتابًا بذلك إلى رئيس الوزراء "النقراشى" فكان

(١) مجلة أكتوبر : عدد : ٥٣٨ في ١٥ فبراير سنة ١٩٨٧م، أحمد عادل كمال: مرجع سابق ص ٣١٤.

(٢) الأهرام : عدد : ٢٤٤١٧، ٢٤٤١٩ في ٢٥ ، ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣م.، الأخبار : عددا : ٣٩٥، ٣٩٦ في ٢٥ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٥٣م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى الحلقة السادسة والعشرون.

موقف النقراشى هو رفض الطلب لعدم وجود دولارات وكان هذا الرفض في ١٤ مايو سنة ١٩٤٨م[١].

وعندما أغتيل النقراشى في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م وجاء في أعقابه "إبراهيم عبد الهادي" رئيسًا للحكومة، رأت السراى تجديد الطلب فعمل "عبد الهادي" وهو رئيس الوزراء على إجابته وأدرج إعتماد في الميزانية مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه، فالإعتماد فتح في عهد "عبد الهادي" وعرض على اللجنة المالية التي كانت لا ترى الموافقة. وبعد محاولات بين اللجنة "وعبد الهادي" أنتهى الأمر بالموافقة على أن ينتدب خبراء عالميون جدد ولا يتم الصرف إلا بموافقة مجلس الوزراء، ولكن هذا القيد كان حبرًا على ورق، وضرب بالقيود عرض الحائط، وزيد المبلغ إلى مليون جنيه ونصف في عهود آخرى تالية.

وذكرت المحكمة أن إبراهيم عبد الهادي عندما كان رئيسًا للوزراء كان يرى شراء قطعة بحرية جديدة بدلاً من هذا اليخت القديم. فلما أصر الملك على الأصلاح أضطر عبد الهادي إلى الموافقة. وأعتمد لذلك مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه وكان الوسيط في هذه الصفقة هو "آدمون جهلان" سمسار الملك فاروق. وقد أنفق عبد الهادي هذا المبلغ الكبير رغم العجز الواضح في الميزانية والذي بلغ ستة عشر مليونًا من الجنيهات[٢].

وقد ذكر شاهد الإثبات في هذا الإدعاء "جرجس عبد الله" -مدير عام ميزانية المالية وقت أن كان عبد الهادي رئيسًا للديوان الملكى- ذكر أن السراى قد طلبت مبلغ مليون جنيه للمحروسة في عهد وزارة النقراشى الثانية، فذكر أن الوقت غير مناسب لأن المطلوب مليون جنيه بالدولارات. وعندما تولى عبد الهادي رئاسة الوزارة طالبه حسين فهمي وزير المالية في عهده بإعتماد المبلغ المذكور للمحروسة فرد عبد الهادي عليه بأن هذه المسألة قد أثيرت كثيرًا وأمر

---

(١) كمال كيرة : المرجع السابق الكتاب الأول الجلسة الثانية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣م ص ١٨٤-١٨٥

(٢) الأخبار : عدد : ٤٠٠ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣م ، كمال كيرة : المرجع السابق.

عبد الهادي بعرض الموضوع على مجلس النواب واللجنة المالية التي قررت عدم صرف المبلغ إلا بعد معاينة من لجنة الخبراء[1].

وكان إبراهيم عبد الهادي قد أوضح في دفاعه أن هذا الأعتماد -إعتماد إصلاح المحروسة- قد أحاطه بكل الضمانات حتى لا يصرف قرش واحد في غير موضعه، دفعًا لكل مظنة ولكل شبهة، وعندما أحتدم الخلاف بين عبد الهادي والملك على تنفيذ الإعتماد من عدمه، أضطر عبد الهادي إلى الموافقة على إصلاح اليخت على أن يكون ذلك في مناقصة عالمية ويتقدم لفحصه خبراء عالميون[2].

وحقيقة الأمر أن عبد الهادي قد أخطأ في تقدير هذه المسألة رغم تبريراته بأنه أحاط المشروع بالضمانات الكافية وأنه أضطر إلى الموافقة على إعتماد المبلغ المذكور بعد أن أشتد الخلاف بينه وبين الملك. والرأى عندنا أن عبد الهادي عمل على كسب ود الملك والفوز برضائه حتى يضمن بقائه في الوزارة لأطول فترة ممكنة فجاءت موافقة عبد الهادي على إصلاح اليخت وإعتماد المبلغ المطلوب رغم إقتناع عبد الهادي بعدم جدوى المشروع ورغم العجز الواضح في الميزانية.

الإدعاء السادس : إستغلال النفوذ :

وجهت محكمة الثورة في إدعائها السادس والأخير لإبراهيم عبد الهادي أنه "أستغل نفوذه دون مراعاة الصالح العام، وذلك أنه في خلال السنوات ١٩٤٥م، ١٩٤٧م، ١٩٤٨م، ١٩٤٩م، أثناء تولى عبد الهادي سلطات عامة (وزيرًا ورئيسًا للديوان الملكى ثم رئيسًا للوزراء) أستغل نفوذه في إنشاء ورصف:-

---

(١) الأخبار : العدد السابق ،كمال كيرة : المرجع السابق (أقوال جرجس عبد الله مدير عام ميزانية المالية) ص ١٨٧.

(٢) الأخبار : عددا : ٣٩٥، ٣٩٦ في ٢٥ ، ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، الأهرام : عدد : ٢٤٤١٩ في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣م، مذكرات إبراهيم عبد الهادى الحلقة السادسة والعشرون.

(١) الطريق رقم ١٥٧ في جزئه المار بأرضه بناحية بنى عبيد، لغير هدف سوى صالحه الشخصى، ودون مراعاة الصالح العام، ودون أن تتخذ الإجراءات التي تستلزمها اللوائح والقوانين.

(٢) الطريق رقم ١٣٢ (طريق الزرقا) في جزئه الموصل من شربين إلى دمياط مارًا ببلدته مراعيًا صالحه وصالح ذويه، معطلاً تنفيذ المشروع الأصلى الذي نفذ بعد إتمام ما هدف إليه. وبذلك حمل عبد الهادي الخزانة العامة، تكاليف كانت في غنى عنها[١].

وردًا على هذا الإدعاء ذكر إبراهيم عبد الهادي بأنه غير مذنب، وأنه لا يوجد طريق مرصوف ببنى عبيد ولو شبر واحد فقط، أما الطريق الثانى وهو طريق الزرقا فيذكر عبد الهادي أن مصلحة الطرق هى التي قامت آنذاك بإجراءاتها القانونية وقررت رصف الطريق وأنه لا دخل له مطلقًا في هذا[٢].

وبعد أن أنتهت محكمة الثورة من توجيه إدعاءاتها لإبراهيم عبد الهادي وقبل أن تصدر حكمها، قامت المحكمة بعمل دراسة شاملة عن ثروته فتبين أنه قد ورث عن والده المرحوم "عبد الهادي المليجى على" ٤٨ فدانًا بزمام الزرقا مركز فارسكور ، في حين بلغت ثروته عند محاكمته نحو ٩٦٠ فدانًا بزمام بنى عبيد ومركز دكرنس دقهلية ، كما يمتلك إبراهيم عبد الهادي قصرًا بشارع سمى بأسمه في المعادى على مساحة تبلغ الفدان، وبعض عقارات أخرى ببلدته بالزرقا ومواشى كثيرة، ومبلغ وقدره ثلاثون ألف جنيه نقدًا.

وتبين لهيئة المحكمة من مراجعة إقرار الكسب غير المشروع لثروة إبراهيم عبد الهادي أن زوجته تمتلك ٩٠ فدانًا وأن ولديه حسن وإبراهيم- كان الأول طالب بكلية الحقوق والآخر بالسنة التوجيهية وقت المحاكمة- يمتلكان

---

(١) الأهرام : عدد : ٢٤٤١٧ في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣، الأخبار : عددا : ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٠ في ٢٥ ، ٢٧ سبتمبر ، ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣م، البلاغ: عدد : ٩٨١٧ في ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣م ،كمال كيرة : المرجع السابق الجلسة الثانية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣، ص ١٩١-١٩٦.

(٢) مذكرات إبراهيم عبد الهادى الحلقة السادسة والعشرون.

أسهمًا وسندات قيمتها ٢٨ ألفًا من الجنيهات وهذه الثروة – كما رأت المحكمة – لا يشملها حكم المصادرة[٣].

وبناءً على ما تقدم صدر الحكم على إبراهيم عبد الهادي في الثاني من أكتوبر سنة ١٩٥٣ في الإدعاءات جميعها بالآتى :-

(١) بإعدامه شنقًا.

(٢) بمصادرة كل ما زاد عن ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعًا لصالح الشعب[١].

وفي الرابع من أكتوبر من العام نفسه أصدرت محكمة الثورة قرارًا بتخفيف حكم الإعدام على إبراهيم عبد الهادي إلى السجن المؤبد ومصادره جميع أملاكه كما ورد في حكم المحكمة وهو مازاد عما ورثة شرعًا. كما أصدرت المحكمة في نفس اليوم حكمها ببراءة إسماعيل عبد الهادي المليجى شقيق إبراهيم عبد الهادي عن التهمة المنسوبة إليه بخيانة الوطن والتستر على آخرين عمدوا إلى الأتصال بجهات أجنبية[٢].

وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤ أصدرت محكمة الثورة قرارًا بالإفراج الصحى عن إبراهيم عبد الهادي. وهذه الكلمة معناها إطلاق سراح المحكوم عليه، ووصف الإفراج بأنه صحى هو مسايرة للوائح الإدارية بقدر الأمكان. وقد جاء هذا القرار بعد أن تبين لهيئة المحكمة أن مسئولية الفساد السياسى في مصر في هذه الفترة لا يسئل عنها إبراهيم عبد الهادي بمفرده، بل هى مسئولية النظام الحاكم كله. وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن محاكمة إبراهيم عبد الهادي لم تكن محاكمة لشخصه بقدر ما كانت هى محاكمة للنظام السياسى القائم في البلاد[٣]. وبعد خروجه من السجن ظل عبد الهادي معتكفًا في منزله بعيدًا عن الحياة السياسية حتى لقى ربه في ١٨ فبراير سنة ١٩٨١[٤].

(٣) الأخبار : عدد : ٤٠١ في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣، محمود عبد الحليم : مرجع سابق ص ١٥٥.

(١) الأهرام : عدد : ٢٤٤٤٤ ، الأخبار : عدد : ٤٠١ في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣.

(٢) الأخبار : عدد : ٤٠٣ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣، البلاغ : عدد : ٩٨١٩، ٩٨٢٠ في ٤، ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣.

(٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخنا القومى في سبع سنوات ... مرجع سابق ص ١١٢– ١١٤، عبد العظيم رمضان : الصراع الأجتماعى والسياسى ...

وقد جاء إبتعاد إبراهيم عبد الهادي عن مسرح الحياة السياسية بعد قرار مجلس قيادة الثورة في ١٥ أبريل سنة ١٩٥٤م بالحرمان من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات لكل من سبق أن تولى الوزارة في الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢م إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م، وكان منتميًا إلى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو حزب الهيئة السعدية ، وصدرت كشوف بأسمائهم وكان من بينهم إبراهيم عبد الهادي. وعندما تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠م، أصدر قرارًا بإستثناء إبراهيم عبد الهادي من هذا القرار من بين السياسيين القدماء وسمح له بممارسة نشاطه السياسي من خلال الأحزاب ، إلا أن عبد الهادي رفض ذلك بحجة أنه قد أخذ دوره السياسي وأدى واجبه الوطني على أكمل وجه، وأنه يجب عليه أن يترك النشاط السياسي لأبناء الوطن من العناصر الشابة[1].

◎ ◎ ◎

مرجع سابق ص ١٩٣، محمد عبدالفتاح أبو الفضل : تأملات في ثورات مصر ... مرجع سابق ص ١٦٦.

(٤) الأخبار : عدد : ٨٩٥٢ في ١٩ فبراير سنة ١٩٨١، أخبار اليوم : عدد : ١٨٩٤ في ٢١ فبراير سنة ١٩٨١.

(١) الأخبار : العدد السابق ، عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢٠٩ ، محمد عبد الفتاح أبو الفضل : المرجع السابق ص ١٧٥.

الخاتمة

يمكننا في نهاية هذا البحث أن نقرر، أن تاريخ مصر السياسي قد تميز بسمات قد لا تتوافر لغيره من تاريخ الأمم والشعوب، ومن أهم هذه السمات الدور البارز الذي يلعبه الفرد في حركة التاريخ المصرى. هذا الدور الذي يتسم بوقوف الرأى العام مع الفرد الحاكم أو صاحب السلطة، عندما يقوم من وجهة هذا الرأى العام بعمل إيجابى لصالح الوطن. وفي نفس الوقت تحكم الكثير من الإتجاهات هذا الرأى العام، منها العاطفية والتلقائية دون الإستناد إلى حكم الفكر والعقل، لما يقوم به هذا الفرد.

وشخصية إبراهيم عبد الهادي التي تعرضنا لها، تعكس هذه الصورة سواء في تقابلها أو تعارضها مع أحداث التاريخ المصرى.

ولد إبراهيم عبد الهادي في السادس عشر من فبراير سنة ١٨٩٨، ومع أنه نشأ في بيئة أرستقراطية، إلا أنها كانت مفعمة بالعمل الوطنى، والروح الثورية. نال أجازة الحقوق في عام ١٩٢٥ ومارس مهنة المحاماة وشارك في الحياة البرلمانية لأول مرة ودخل نائبًا لبلدته "الزرقا" في أنتخابات الهيئة النيابية الرابعة عام ١٩٣٠م.

وقد تحددت وقائع مشاركة إبراهيم عبد الهادي في العمل السياسى، مع البذور الأولى لثورة سنة ١٩١٩م، سواء من خلال أحداثها العلنية، أو من خلال تنظيمها السرى، وكان لدوره الكبير فيها أثره الفعال لدى المستعمر البريطانى وكانت نتيجته الحتمية إتهامه في قضية المؤامرة الكبرى وقضائه في السجن نحو أربع سنوات. وكذلك إتهامه في حادث مقتل السردار، والتي كان لظهور براءته فيه، إعلان صريح للصدام الحاصل بينه وبين بريطانيا، حيث أصدرت أنذاراتها بمنعه من الممارسات السياسية، ومع ذلك أستمر دور إبراهيم عبد الهادي السياسى سواء من خلال عضويته في حزب الوفد الذي مثل فيه جناحه المتطرف أو من خلال وجوده برلمانيًا داخل مجلس النواب.

وواصل إبراهيم عبد الهادي دوره السياسى بعد أنفصاله عن الوفد مع زميليه أحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي، وتكوينهم لحزب جديد هو حزب

الهيئة السعدية في أوائل عام ١٩٣٨م. كما تولى إبراهيم عبد الهادي أكثـر مـن منصب وزارى بدءًا من ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩م، حتى وصوله إلى منصب رئيس الوزراء في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م. وبعد إقالته من رئاسة الوزارة في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م، لم تنقطع علاقة إبراهيم عبد الهادي بالعمل السياسى، بل أنه واصل نضاله السياسى من خلال رئاسته لحزب الهيئة السعدية، حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م، لتعلن ضربها للأحزاب القائمة وقتذاك وطردها للسياسيين القدماء ومن بينهم إبراهيم عبد الهادي.

ونستطيع القول بأن حياة إبراهيم عبد الهادي السياسية قد أنقسمت إلى أربعة مراحل مختلفة التمييز من ناحية أثرها السياسى وطبيعة دوره في كل مرحلة :

المرحلة الأولى : فقد بدأت هذه المرحلة عندما بدأ نشاطه السياسى في أحداث ثورة سنة ١٩١٩. ثم دخوله الأنتخابات البرلمانية في عام١٩٣٠، وتعتبر هذه المرحلة،البداية الحقيقية لنشاطه السياسى ومشاركته في الحياة السياسية بصورة مضيئة كما أوضحنا.

المرحلة الثانية : وهى المرحلة التي تبدأ منذ أستقالته من وزارة حسين سري في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ حتى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وتعتبر هذه المرحلة من أضعف مراحل حياته السياسية بصفة خاصة وفي حياة البلاد عامة، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عدم أشتراكه في وزارة النحاس باشا الخامسة، كما أننا نقرر أسباب ضعف هذه المرحلة من حياة إبراهيم عبد الهادي السياسية إلى عدم أشتراكه في إنتخابات الهيئة النيابية الثامنة عن دائرة الزرقا في عهد وزارة مصطفي النحاس الخامسة.

المرحلة الثالثة : والتي تبدأ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى أقالته من رئاسة الوزارة في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ وتعتبر هذه المرحلة أكثر أهمية في حياة عبد الهادي كسياسى حيث بلغ قمة ذروته السياسية، حيث أحتوت هذه المرحلة - رغم قصرها- على إسهاماته في الحياة السياسية المصرية.

المرحلة الرابعة : وهى التي تبدأ من ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، وتمثل هذه المرحلة نشاط عبد الهادي في الحياة

السياسية كزعيم لحزب الهيئة السعدية ، ومن خلال المعارضة داخل مجلس الشيوخ كشيخ سعدى. ومارس عبد الهادي دوره السياسى في هذه المرحلة مع زعماء الأحزاب المعارضة الأخرى بعيدًا عن المناصب الوزارية، وبينما هو كذلك حتى جاء قرار قادة ثورة يوليو بتطهير الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية، كما أصدر قادة الثورة قرارًا بإعتقال عبد الهادي مع بعض الزعماء السياسين القدماء تمهيدًا لمحاكمتهم. وكانت محاكمة عبد الهادي في سبتمبر سنة ١٩٥٣ وعلى أثرها أبتعد عبد الهادي عن الحياة السياسية فور إنتهاء المحاكمة وخروجه من سجنه في فبراير سنة ١٩٥٤ حتى وفاته في فبراير سنة ١٩٨١.

ويمكننا أن نصل من خلال بحثنا هذا إلى مجموعة من النتائج العامة، تصلح للحكم على السيرة الذاتية لأى شخصية عامة تتولى المسئولية، وإلى نتائج خاصة بهذا البحث.

***

النتائج العامة :-

أولاً : تحتاج الشعوب المستعمرة لأدوار من الكفاح يقودها أفراد، فدور البطل مطلوب في الدول المستقلة بشكل ما، ولكنه حتمى القيادة في الدول المستعمرة.

ثانيًا : الزعامة السياسية نتيجة خبرات طويلة، وتجارب شخصية وثقافة عالية، وبيئة تزرع فيها منذ الصغر صورة المسئولية والضمير الوطنى.

ثالثًا : تحدد النشأة، وأسلوب التربية، مفاهيم الزعيم في الحكم، فالذي نشأ على كراهية الإستعمار ومواجهته، لا يمكن أن يكون يومًا من الأيام عميلاً له ويقتاد لرغباته مهما كانت الظروف والمغريات، والذي نشأ في بيئة ديمقراطية يتبنى الديمقراطية منهجًا له.

رابعًا : كلما كان الزعيم مؤمن بالديمقراطية، ثورى النزعة، كلما آمن بمصلحة وطنه ولا يهمه إلا العمل من أجل الوطن دون التقيد بالعاطفة الجماهيرية ، إذ أن الثورى الحقيقى هو الذي يبحث عن

أرضاء مصلحة الوطن العليا، بغض النظر عن الحصول على جماهيرية، قد تكون تعارض هذه المصلحة.

خامسًا : إن مسألة الوصول إلى السلطة والصراع من أجلها، ثم البقاء فيها ، قد أستهلك الكثير من طاقات الأحزاب المصرية، فضاع عليها وعلى مصر الكثير مما كان يؤمل أن تكون به ويتصل بشئون الحكم في نواحيه التنفيذية والإنشائية، بما يمكن أن يحسب لها، أو تحاسب عليه، وقد لا نعدو الصواب إذا قلنا أن وجود الأحزاب المصرية في السلطة أو خارجها أرتبط بنوعية الصراع المشار إليه أكثر من أرتباطه بسياسات وزارية أو ببرامج حزبية.

***

النتائج الخاصة :

أولاً : أثبتت الدراسة أن إبراهيم عبد الهادي كان مولعًا بالسياسة منذ نعومة أظافره، ولعب دور بارز في أحداث ثورة سنة ١٩١٩م، تلك الثورة التي كانت مدرسة الساسة والسياسيين في مصر.

ثانيًا : كان إبراهيم عبد الهادي من الزعامات المثقفة المؤمنة بوطنها، المناضلة في سبيل الأستقلال والجلاء، والتي شاركت بأسلوب العصر الذي عاشت فيه، والذي تطلب في بعض المواقف، التنظيمات السرية وما أستتبعها من أسلوب الإغتيالات على ضوء نظرية أن العمل الوطنى من حقه أن ينتهج كل منهج يراه مناسبًا لمواجهة المستعمر، ولا يعتبر ذلك عملاً عدائيًا، وأنما هو في الواقع عمل وطني خالص.

ثالثًا : اتضح من الدراسة أن إبراهيم عبد الهادي كان سياسيًا بارعًا ورجل دولة من الطراز الأول، أستطاع أن يقود مصر في فترة من أحلك فترات تاريخها؛ فترة التواجد الأجنبى والقصر والأحزب السياسية المتعددة.

رابعًا : أثبتت الدراسة أن إبراهيم عبد الهادي كان من الشخصيات التي تسعى لخدمة مصالحها الخاصة، وأن الغاية تبرر الوسيلة. ولذا

نجده تارة مع القصر وتارة ضده، لقد كان عبد الهادي سريع التلون والتقلب. فنحن نعيب عليه أنه وضع نفسه رهن أشارة القصر والملك فاروق، ربما ليضمن بقاءه في الحكم، ودليلنا على ذلك أتفاقه الخطير مع الملك فاروق بإغتيال الشيخ حسن البنا- المرشد العام للإخوان المسلمين - ولم يكن من المعقول أن الخصومات الحزبية يمكن أن تحل بالإغتيالات، خاصة وأن البنا كان زعيم ديني كبير، قبل أن يكون زعيم حزبى وسياسى، وكان يحظى في الوقت نفسه بجماهيرية عريضة في مصر والعالم العربى والإسلامى بأثره......... ومع ذلك لا ينقص ذلك كثيرًا من قدر إبراهيم عبد الهادي، إذا ما قيس الحكم عليه من خلال الظروف التي كانت تعيش فيها مصر آنذاك، وإذا ما قورن بغيره من الزعماء السياسيين في الفترة التي عاصرها من تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

خامسًا : ومما لا شك فيه أن إبراهيم عبد الهادي كبشر لا يتميز بفضائل على طول الخط فنحن نعيب عليه أيضًا قراره بإستمرار الأحكام العرفيه لمدة عام آخر بعد أن قررها سلفه النقراشى باشا، لدخول الجيش المصرى حرب فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م، وكذلك تماديه في أستخدام هذه الأحكام في الزج في السجون كل من أشتبه في أنهم من الإرهابيين لمجرد أنهم من أنصار أو أقرباء المعتقلين، بل أنه تمادى في تصرفاته وقطع مرتبات الموظفين من المعتقلين ، مما أدى إلى وقوع أُسر هؤلاء المعتقلين في ظروف إقتصادية سيئة للغاية كما أنه كان في بعض الأحيان يشرف بنفسه على تعذيب المعتقلين ويسمع صراخهم.

سادسًا : لم يتأثر إبراهيم عبد الهادي بقرار الملك فاروق والقاضى بإقالته غير الكريمة من رئاسة الوزارة في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م، بل أنه واصل دوره السياسى من خلال رئاسته للهيئة السعدية. وواصل عبد الهادي مسيرة العمل السياسى في أتجاه المعارضة مع زعماء

الأحزاب المعارضة الأخرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م.

سابعًا : في النهاية نستطيع القول أن حزب الهيئة السعدية أصبح ضعيفًا في عهد عبد الهادي والسبب في ذلك يرجع إلى عدم تأييد الشعب له، مما دفع الملك فاروق إلى التخلى عن الحزب السعدى والتحول عن نصرته، وذلك عندما طالب عبد الهادي بتقديم أستقالته في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩. ومما يؤكد لدينا هذا القول بأن أثر هذا التخلى ظهر واضحًا عندما شكل حسين سري وزارته الثالثة في ٢٥ يوليو – ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ فلم يشترك في وزارته من السعديين سوى أربعة فقط، وعندما شكلت وزارة سري الرابعة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩– ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ كانت خالية تمامًا من السعديين، ثم جاءت أنتخابات يناير سنة ١٩٥٠ تقييمًا عمليًا لشعبية الهيئة السعدية بما حصلت عليه من رصيد ضئيل من مقاعد مجلس النواب إذ حصلت على ٢٨ مقعدًا فقط. وظلت الهيئة السعدية في ظل رئاسة عبد الهادي، يتقلص دورها في الحكم حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢م لتشهد نهاية الهيئة ورئيسها إبراهيم عبد الهادي وبداية عهد جديد في تاريخ مصر المعاصر.

◎ ◎ ◎

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر الأصلية

أ- الوثائق العربية غير المنشورة

- وثائق مودعة بدار الوثائق القومية :-

(أ) وثائق عابدين :-

- محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٢٣
- محافظ الإخوان المسلمين، محفظة رقم ٥٥٧
- ألتماسات البوليس محفظة رقم ٥٠٩
- حرب فلسطين محفظة رقم ٥٨٧
- ديوان جلالة الملك، مراسلات الوزارات إلى الديوان الملكى - وزارة الصحة - محفظة رقم ٨١٩.
- محافظ الأحزاب السياسية، تقرير عن جميع الأحزاب محفظة رقم ١٢٩
- مسائل سياسية، فرق القمصان الزرقاء محفظة رقم ٥٩٥
- قضية عبد الرحمن فهمي محفظة رقم ٥٥٦
- ألتماسات أحوال سياسية محفظة رقم ٥٢٢

ب- أرشيف مجلس الوزراء - وثائق مجلس النظار - محفظة رقم ٦ أحداث سياسية من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٨ رسالة من المندوب السامى إلى سعد زغلول شأن رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب بريطانيا.

ج- المسألة المصرية وتحتوى على ستة عشرة محفظة وقد أفدت من المحفظة رقم ٣٧٤.

د- مذكرات الزعماء السياسيين :-

١- مذكرات عبد الرحمن فهمي وتحتوى على ست محافظ، وقد أفدت من المحافظ أرقام ٤ ملف ٢٦، ٥ ملف ٣٠ ، ٣٥، ٦ ملفات ٣٨، ٤٢، ٤٣.

٢- مذكرات سعد زغلول وتقع في ٥٣ كراسة، وقد أفدت من الكراسـتين ٤٤، ٤٩.

(٢) وثائق مودعة بدار المحفوظات العمومية :-

- مكلفة الأطيان بناحية الزرقا عن لمدة مـن ١٩٤٢ إلـى ١٩٥٩ رقـم ١٢٢٤ عين ٤٤٩ مخزن ٣٢.

(٣) وثائق مودعة بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر :-

- ملف تقارير الحوادث الجنائية، القضية رقم ١١ جناية عسـكرية عليـا سنة ١٩٤٩، القضية رقم ١٩ جنايات الدرب الأحمر لسنة ١٩٤٩.

(٤) وثائق مودعة بدار القضاء العالى "المتحف القضائى".

- مذكرة شفيق منصور عن الجمعيات السرية في مصر.

(٥) أوراق الدكتور على الرجال التي لم تنشر.

ب- الوثائق الأجنبية غير المنشورة :-

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office وهى مطبوعات سرية مودعة بدار الوثائق العامة Public Record Office وقد استعنا بمجموعتين منها هى :-

مجموعة F.O.407 وهى بعنوان :-

"Further, correspondence respecting The Affairs of Egypt and Sudan,".

وقد أستخدمنا الأرقام والسنوات التالية :-

No.	Date.
1- F.o. 407 / 199	Nov. 1924
2- F.o. 407 / 221	Feb. 1937
3- F.o. 407 / 223 (1)	Jul. 1939
4- F.o. 407 / 223 (11)	Oct. 1939

كما تم الأستعانة بوثائق F.O. 371 المبينة حسـب الأرقـام والسـنوات التالية:

No.	Date.
1- F.o. 371 /3514	Aug. 1939
2- F.o. 371/3546	Sep. 1939
3- F.o. 371/3662	Sep. 1939
4- F.o. 371 / 1607	Jun. 1940
5- F.o. 371 / 45918	Feb. 1945
6- F.o.371/ 53337	Dec. 1946
7- F.o. 371/ 68550	May. 1948
8- F.o. 371/ 7363	Dec. 1948
9- F.o. 371/ 43918	May. 1949
10- F.o. 371/ 73504	Jul. 1949
11- F.o.371/ 96870	Jan. 1952

ج- الوثائق العربية المنشورة وكتب وثائقية :

١- **الوقائع المصرية** : سنوات ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤،١٩٤١- ١٩٤٥، ١٩٤٩، ١٩٥٣.

٢- **ديوان جلالة الملك** : الأدراة العربية، تقويم بأسماء ذوى الألقاب والرتب المدنية الحديثة من ١٤ أبريل ١٩١٥ إلى أول سبتمبر ١٩٤٧ المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٧.

٣- **على الرجال وآخران** : السعديون في ١٥ عامًا ١٩٣٧- ١٩٥٢ (القاهرة سنة ١٩٥٢)

٤- **فؤاد كرم** : النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر سنة ١٩٦٩.

٥- **مضابط مجلس الشيوخ** : دورات الإنعقاد من العشرين حتى الخامس والعشرين (١٩٤٥ إلى ١٩٥٠)

٦- **مضابط مجلس النواب** : الهيئات النيابية من السادسة حتى العاشرة بأدوارها العادية وغير العادية (١٩٣٦ إلى ١٩٥١)

٧- **محمد أنيس** : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ الجزء الأول (المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي بك) مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٩٦٣.
٨- **مؤسسة الأهرام** : ٥٠ عامًا على ثورة ١٩١٩ مركز الوثائق والبحوث التاريخية، الطبعة الأولى يونية سنة ١٩٦٩.
٩- **وزارة الخارجية الملكية** : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠- نوفمبر ١٩٥١ (مطبعة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥١)
١٠- **هيئة الأمم المتحدة** : إتفاقية الهدنة العامة المصرية- الإسرائيلية، رودس - اليونان - ٢٤ فبراير ١٩٤٩، مطبعة الحربية والبحرية بالقاهرة سنة ١٩٤٩.

ثانيًا مذكرات وذكريات شخصية :

(أ)- العربية :

١- **إبراهيم عبد الهادي** : مذكرات إبراهيم عبد الهادي (٢٧ حلقة منشورة بمجلة روز اليوسف إبتداء من عدد ٢٨١٢ في ٣ مايو سنة ١٩٨٢ حتى عدد ٢٩٣٩ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٢)
٢- **إسماعيل صدقى** : مذكرات إسماعيل صدقى المنشورة بالمصور في عدة حلقات أبتداء من ١٢ مارس ١٩٤٨.
٣- **أنور السادات** : أسرار الثورة المصرية، كتاب الهلال عدد ٧٦ في يوليو سنة ١٩٧٥
٤- **أنور السادات** : صفحات مجهولة دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة عدد ٨٤ في نوفمبر سنة ١٩٥٤
٥- **جميل عارف** : صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، المكتب المصرى الحديث بالقاهرة سنة ١٩٧٧.
٦- **حافظ محمود** : ذكريات آل عنايت ومقتل السردار، الجمهورية العدد ١٢٠٧٨ في ٢٢ يناير سنة ١٩٧٨.

٧- **حسن يوسف** : القصر ودوره في السياسة المصرية من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالقاهرة سنة ١٩٨٢.
٨- **خالد محيى الدين** : الآن أتكلم الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
٩- **صبري أبو المجد** : مذكراتى في السجن (صفحات مطوية من تاريخنا الوطنى ٩ مارس ١٩١٩ إلى ٢٤ فبراير ١٩٤٥) الجزء الأولى، الطبعة الاولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٩.
١٠- **صلاح الشاهد** : ذكرياتى في عهدين، دار المعارف الطبعة الثانية القاهرة سنة ١٩٧٦.
١١- **صلاح شادي** : صفحات من التاريخ. حصاد العمر الزهراء للإعلام العربى الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨.
١٢- **عبد الفتاح عنايت** : قصة كفاح، مكتبة الأنجلو المصرية بدون تاريخ.
١٣- **عبد العزيز على** : الثائر الصامت، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٨.
١٤- **عبد اللطيف البغدادى** : مذكرات عبد اللطيف البغدادى الجزء الأول المكتب المصرى الحديث بالقاهرة سنة ١٩٨١.
١٥- **فخرى عبد النور** : صفحات من مذكرات فخرى عبد النور، المصور (٢١ مارس - ٤ أبريل ١٩٦٩)
١٦- **كمال الدين حسين** : ذكريات قصة ثوار يوليو، ثلاث حلقات، المصور من ديسمبر ١٩٧٥ إلى يناير ١٩٧٦ عدد ٢٦٧٢ في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥ ص ٢٦ الحلقة الثانية.
١٧- **كمال الدين رفعت** : حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ إلى ١٩٥٤ إعداد مصطفي طيبة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٨.

١٨- **كريم ثابت** : مذكرات كريم ثابت المنشورة في الجمهورية، يونيو ١٩٥٥.
١٩- **محمد حسين هيكل** : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثانى من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ الطبعة الثانية دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٩٠.
٢٠- **محمد حسين هيكل** : مذكرات في السياسة المصرية الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٩٠.
٢١- **محمد نجيب** : مذكرات كنت رئيسًا لمصر، المكتب المصرى الحديث بالقاهرة سنة ١٩٨٤.
٢٢- ....: كلمتى للتاريخ دار الكتاب الجامعى بالقاهرة سنة ١٩٨١.
٢٣- **محمد على الطاهر** : معتقل الهايكستب المطبعة العالمية سنة ١٩٥٠.
٢٤- **محمود كامل** : يوميات محام عدد : ٢٣١ من كتاب اليوم الصادر عن أخبار اليوم بالقاهرة في أول يوليو سنة ١٩٨٤.
٢٥- **مرتضى المراغى** : مذكرات شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة مجلة أكتوبر عدد ٤٩٦ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٨٦.
٢٦- **وحيد رأفت** : فصول من ثورة ٢٣ يوليو، دار الشروق بالقاهرة سنة ١٩٧٨.

ب- الأجنبية :-

1- Evans, T. (ed) : The Killearn diaries 1934-1946. (London, 1972).

ثالثًا : الدوريات :

(أ) العربية :

١- **الأهرام** : ١٩٣٧- ١٩٣٨، ١٩٤٠، ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠، ١٩٥٢- ١٩٥٣.

٢- المصـــــــور : ١٩٣٧، ١٩٤٦،١٩٤٢، ١٩٤٧- ١٩٤٩، ١٩٥٠،
١٩٥٢- ، ١٩٥٣، ١٩٦٩، ١٩٧٥ - ١٩٧٦.

٣- الدستور : ١٩٣٨ إلى ١٩٤١، ١٩٤٤ إلى ١٩٤٦ ،١٩٤٩.

٤- السياسة الأسبوعية : ١٩٤٤ ، ١٩٤٥، ١٩٤٧، ١٩٤٩

٥- الأساس : ١٩٤٥، ١٩٤٧، ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢

٦- أخبـــار اليـــوم : ١٩٤٤- ١٩٤٥، ١٩٤٩- ١٩٥٠، ١٩٥٢ إلـــى
١٩٥٣، ١٩٨١.

٧- المصرى : ١٩٤٦، ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٣

٨- المقطم : ١٩٢٠، ١٩٤٧، ١٩٥٢ - ١٩٥٣

٩- السياسة : ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩

١٠- آخر ساعة : ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩

١١- البلاغ : ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، ١٩٤٠، ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، ١٩٥٣

١٢- المساء الأسبوعية : ١٩٤٩.

١٣- الكتلة : ١٩٤٩.

١٤- روز اليوسف : ١٩٤٩، ١٩٥٢، ١٩٥٥، ١٩٨٢، ١٩٩٥.

١٥- الجمهور المصرى : ١٩٥١ - ١٩٥٢.

١٦- الجمهورية : ١٩٥٥، ١٩٧٨.

١٧- الزمان : ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

١٨- صوت الأمة : ١٩٤٩.

١٩- الهلال : ١٩٤٩.

٢٠- النداء : ١٩٤٩.

٢١- الأخبار : ١٩٥٣، ١٩٨١.

٢٢- الطليعة : ١٩٦٥، ١٩٧٥.

٢٣- الإثنين والدنيا : ١٩٤٣.

٢٤- البلاغ اليومى : ١٩٢٥.

٢٥- آخر لحظة : ملحق آخر ساعة : ١٩٤٩.

٢٦- لواء الأسلام : ١٩٨٨.

٢٧- أكتوبر: ١٩٨٦، ١٩٨٧.
٢٨- الدعوة : ١٩٥٤ ، ١٩٦٩.
٢٩- الملايين : ١٩٥١.
٣٠- بلادى : ١٩٤٥.
٣١- آخر خبر : ١٩٤٥.
٣٢- وادى النيل : ١٩٢٣.
٣٣- الأمة : ١٩٢٠.

ب- الأجنبية :

1- The Egyptian Gazette 1950.

رابعًا المؤلفات والدراسات العربية :

١- **إبتسام عنايت** : الشهيد الحى عبد الفتاح عنايت (صفحات مطوية من تاريخ الفدائية المصرية) مقتل السردار سيرلى ستاك، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٧.

٢- **إبراهيم شكيب** : حرب فلسطين رؤيـــة مصـــرية، الطبعـــة الأولـــى الزهراء للإعلام العربى بالقاهرة سنة ١٩٨٦.

٣- **أجاريشيف** : جمال عبد الناصر، دار التقدم موسكو ترجمة د. ســـامي عمارة سنة ١٩٨٣.

٤- **أحمد حسين** : "إيمانى" الطبعة الأولى مطبعة الرغائب بالقاهرة ســـنة ١٩٣٦.

٥- **أحمد حمروش** : قصة ثورة ٢٣ يوليو (جزءان) دار الموقف العربى بالقاهرة بدون تاريخ.

٦- **أحمد زكريا الشلق** : حزب الأحرار الدســـتوريين مـــن ١٩٢٢ إلـــى ١٩٥٣ دراسات في تاريخ الأحزاب المصـــرية رســـالة دكتـــوراة منشورة الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢.

٧- **أحمد شفيق** : حوليات مصر السياسية، الحولية الثانيـــة ســـنة ١٩٢٥ مطبعة حوليات مصر السياسية سنة ١٩٢٨.

٨- **أحمد عادل كمال** : النقط فوق الحروف، الإخوان المسلمون والنظام الخاص الطبعة الثانية، الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة سنة ١٩٨٩.
٩- **أحمد عبد الرحيم مصطفي** : تطور الفكر السياسى في مصر الحديثة، معهد الدراسات والبحوث العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٣.
١٠- **أحمد فتحي المازنى** : القضاة والمحافظون، الجزء الأول، الطبعة الأولى المطبعة التجارية الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٤٤.
١١- **أسامة خالد** : طبيعة ومشكلات الحكم في مصر الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٩٨٣.
١٢- **إسماعيل زين الدين** : الطليعة الوفدية والحركة الوطنية من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩١.
١٣- **إسماعيل صبري عبد الله** : في مواجهة إسرائيل ، الطبعة الثانية، دار الوحدة للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٩٨٠.
١٤- **الليفتنانت كولونيل ب.ج الجود** : مصر ترجمة د. راشد البراوى بدون تاريخ.
١٥- **أمين حسان كامل** : (معدًا) محكمة الثورة الجزء الأول الطبعة الأولى مطبعة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥٣.
١٦- **أمين سعيد** : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ إلى إنهيار الملكية سنة ١٩٥٢ الطبعة الأولى طبع بدار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٥٩.
١٧- **أنور الجندى** : جمال عبد الناصر والثورة ، دار الجمهورية للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٥٥.
١٨- **بثينة بيومى عبد الله** : تطور فكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٥.
١٩- **جاك بيرك** : مصر الأمبريالية والثورة ترجمة يونس شاهين الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧.

٢٠- **جاكوب لاندو** : الحياة السياسية والأحزاب في مصر ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢ ترجمة وتعليق سامي الليثى مكتبة مدبولى القاهرة بدون تاريخ.
٢١- **جلال الدين الحمامصى** : معركة نزاهة الحكم في مصر، دار الكتاب المصرى سنة ١٩٧٥.
٢٢- **جلال يحيى** : العالم العربى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الطبعة الأولى دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٠.
٢٣-**جلال يحيى** : العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية الطبعة الأولى دار المعارف سنة ١٩٨٥
٢٤- **..............**: أصول ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الطبعة الثانية سنة ١٩٦٥
٢٥- **جمال الشرقاوى** : حريق القاهرة قرار إتهام جديد دار الثقافة الجديدة بالقاهرة سنة ١٩٧٦.
٢٦- **جمال حماد** : ٢٣ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر كتاب الهلال عدد ٣٨٨ في أبريل سنة ١٩٨٣.
٢٧- **جمال سليم** : البوليس السياسى يحكم مصر من ١٩١٠- ١٩٥٢ القاهرة للثقافة العربية سنة ١٩٧٥.
٢٨- **جمال عبد الناصر** : فلسفة الثورة المطبعة العالمية بالقاهرة بدون تاريخ.
٢٩- **جورج فوشيه** : جمال عبد الناصر وصحبه الجزء الأول دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٠.
٣٠- **حسنين كروم** : عروبة مصر قبل عبد الناصر ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الجزء الأول سنة ١٩٨٠.
٣١- **حسين حمودة** : أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين حتى أكتوبر سنة ١٩٨١ الطبعة الأولى الزهراء للإعلام العربى سنة ١٩٨٥.

٣٢- **رأفت غنيمى الشيخ** : مصر والسوادن في العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، عالم الكتب بالقاهرة سنة ١٩٨٣.
٣٣- **رشوان محمود جاب الله** : على ماهر ودوره في السياسية المصرية، الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٣.
٣٤- **رفعت السعيد** : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠ دار الثقافة الجديدة القاهرة سنة ١٩٧٦.
٣٥- .... : الصحافة اليسارية في مصر الجزء الثانى ١٩٥٠-١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة بالقاهرة سنة ١٩٨٠.
٣٦-............: منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠-١٩٥٧ دار الثقافة الجديدة القاهرة سنة ١٩٨٣.
٣٧- **رول ماير** : الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة عن فترة ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ بحث في الطابع العلمي والسياسى للمنهج ترجمة د. أحمد صادق سعد الطبعة الأولى دار شهدى للطباعة.
٣٨- **ريتشارد متشيل** : الإخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان الطبعة الثانية سنة ١٩٨٥.
٣٩- **زكريا سليمان بيومى** : الإخوان المسلمون والجماعات الأسلامية في الحياة السياسية المصرية من ١٩٢٨ إلى ١٩٤٨ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩.
٤٠- **سامي أبو النور** : دور القصر في الحياة السياسية في مصر من ١٩٣٧- ١٩٥٢ الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة سنة ١٩٨٨.
٤١- **سعيد عبد الرازق** : محمود فهمي النقراشى ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين ١٨٨٨ - ١٩٤٨ الطبعة الأولى مكتبة مدبولى القاهرة سنة ١٩٩٥.
٤٢- **سميرة بحر** : الأقباط في الحياة السياسية المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة سنة ١٩٨٤.

٤٣- **سهير أسكندر** : الصحافة المصرية والقضايا الوطنية من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٤ الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٢.
٤٤- **سيد جاد** : الحرس الحديدى، الطبعة الأولى الدار المصرية اللبنانية سنة١٩٩٣.
٤٥- **سيرانيان** : مصر ونضالها من أجل الأستقلال ١٩٤٥- ١٩٥٢ أكاديمية العلوم السوفيتية معهد الأستشراق ترجمة د. عاطف عبد الهادي علام، الطبعة الأولى دار الثقافة الجديدة سنة ١٩٨٤.
٤٦- **شكرى القاضى** : خمسون شخصية مصرية وشخصية ، الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٩.
٤٧- **شوقي عطاالله الجمل** : سودان وادى النيل وعلاقاته بمصر، ج٢ (القاهرة سنة ١٩٦٩م).
٤٨- **شهدى عطية الشافعى** : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢- ١٩٥٦ الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧.
٤٩- **صالح عيسى السودانى** : الأسرار السياسية لأبطال الثورة وآراء الدكتور محجوب ثابت الطبعة الاولى القاهرة شركة فن الطباعة سنة ١٩٤٨.
٥٠- **صبري أبو المجد** : سنوات الغضب، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، كتاب الحرية، سنة ١٩٨٩الطبعة الأولى
٥١- **صلاح العقاد** : المشرق العربى المعاصر مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة سنة ١٩٧٠.
٥٢- **طارق البشرى** : الحركة السياسية في مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٢.
٥٣- **عاصم الدسوقى** : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى من ١٩١٤ - ١٩٥٢ الطبعة الأولى دار الثقافة الجديدة القاهرة سنة ١٩٧٥.

٥٤-............: ثورة ١٩١٩ في الأقاليم دراسة وثائقية الطبعة الأولى الكتاب الجامعى سنة ١٩٨١.
٥٥- **عاصم الدسوقي** : مصر في الحرب العالمية الثانية من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ الطبعة الثانية دار الكتاب الجامعى بالقاهرة سنة ١٩٨٢.
٥٦- **عايدة سليمة** : مصر والقضية الفلسطينية الطبعة الأولى دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع القاهرة سنة ١٩٨٦.
٥٧- **عبد الحكيم العفيفي** : تاريخ الأغتيالات السياسية في مصر الطبعة الأولى الدار المصرية اللبنانية سنة ١٩٩٢.
٥٨- **عبد الخالق لاشين** : أضواء على موقف وزارة على ماهر من الحرب العالمية الثانية دراسة وثائقية، بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية المجلد الرابع والعشرون الصادر عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالقاهرة سنة ١٩٧٧.
٥٩- **عبد الرحمن الرافعي** : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ إلى ١٩٢١ الطبعة الرابعة دار المعارف سنة ١٩٨٧.
٦٠- ....: في أعقاب الثورة المصرية تاريخ مصر القومى من ١٩٢١ إلى ١٩٢٧ الجزء الأول الطبعة الرابعة دار المعارف سنة ١٩٨٧.
٦١- ....: في أعقاب الثورة المصرية تاريخ مصر القومى الجزء الثالث الطبعة الثانية دار المعارق سنة ١٩٨٩.
٦٢- ....: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الطبعة الثالثة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٨٧.
٦٣-**عبد الرحمن الرافعي** : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخنا القومى في سبع سنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ الطبعة الثانية دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٩.

٦٤- **عبد العزيز رفاعى** : ثورة ١٩١٩ دراسة تحليلية ١٩١٤ إلى ١٩٢٣ الطبعة الأولى دار الكتاب العربى للطباعة والنشر القاهرة سنة ١٩٦٦.
٦٥- **عبد العظيم رمضان** : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ الطبعة الثانية مكتبة مدبولى بالقاهرة سنة ١٩٨٣.
٦٦- ....: تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ الجزء الثانى الطبعة الأولى طبع بمركز الطباعة الحديثة بالرملة البيضاء سنة ١٩٧٣.
٦٧- .... : الصراع الأجتماعى والسياسى في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس سنة ١٩٥٤ الطبعة الثانية.
٦٨- **عبد المتعال الجبرى** : لماذا أغتيل الأمام الشهيد حسن البنا الطبعة الثانية دار الأعتصام.
٦٩- **عبد الوهاب بكر** : الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ الطبعة الأولى دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٢.
٧٠-............: أضواء على النشاط الشيوعى في مصر ١٩٢١-١٩٥٠ دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٨٣.
٧١- **عصام ضياء الدين** : حادث ١٧ يونيو سنة ١٩٤٠ في التاريخ المصرى المعاصر الطبعة الأولى دار الزهراء للنشر سنة ١٩٩١.
٧٢- **على شلبى** : الإنقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨١.
٧٣- **فؤاد المرسى** : العلاقات المصرية السوفيتية من ١٩٤٣ إلى ١٩٥٦ دار الثقافة الجديدة بالقاهرة سنة ١٩٧٦.
٧٤- **كامل مرسى** : أسرار مجلس الوزراء الطبعة الثانية مطابع المصرى الحديث سنة ١٩٨٣.
٧٥- **كمال كيرة** : محاكمات الثورة ، الكتاب الأول الطبعة الأولى (وزارة الأرشاد القومى القاهرة سنة ١٩٥٤).

٧٦- **لطيفة سالم** : فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ الطبعة الأولى مكتبة مدبولي القاهرة سنة ١٩٨٩.
٧٧- ....: الصحافة والحركة الوطنية المصرية من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ من ملفات الخارجية البريطانية، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧.
٧٨- **مارسيل كولومب** : تطور مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب الطبعة الأولى ، مكتبة سعيد رأفت القاهرة سنة ١٩٧٢.
٧٩- **محسن محمد** : من قتل حسن البنا الطبعة الأولى دار الشروق سنة ١٩٨٧
٨٠- ....: وسقط النظام في ٤ أيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بالوثائق السرية الطبعة الأولى دار الشروق سنة ١٩٩٢.
٨١- **محمد إبراهيم أبو رواع** : الشهيد أحمد ماهر، المجلد الأول، الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٩٤٦.
٨٢- **محمد إسماعيل على** : دور المثقفين في التنمية السياسية، دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، الجزء الثانى القاهرة سنة ١٩٨٦.
٨٣- **محمد أنيس** : ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسى مكتبة مدبولى سنة ١٩٨٢.
٨٤- ....: حريق القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ مكتبة مدبولى بالقاهرة سنة ١٩٨٢.
٨٥- **محمد جمال الدين المسدى وآخران** : مصر والحرب العالمية الثانية الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٨.
٨٦- **محمد خليل صبحي** : تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، الجزء السادس مطبعة دار الكتب القاهرة سنة ١٩٣٩.

٨٧- **محمد خيرى طلعت** : الإغتيالات والعنف السياسى في مصر من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩٥٢، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار حراء سنة ١٩٩٢م.
٨٨- **محمد زكى عبد القادر** : محنة الدستور ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ الطبعة الثانية الناشر مكتبة مدبولى سنة ١٩٧٣.
٨٩- **محمد شاهين حمزة** : شموع أضاءت ومضت وأخرى تنتظر الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٩٨٣.
٩٠- **محمد شوكت التونى** : أحزاب وزعماء من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ الجزء الأول للحقيقة والتاريخ (مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة سنة ١٩٨٠.
٩١- **محمد صابر عرب** : حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، الطبعة الأولى، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٨٥.
٩٢- **محمد صبيح** : عزيز المصرى وعصره بطل لا ننساه منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت ، بدون تاريخ.
٩٣- **محمد عبد الفتاح أبو الفضل** : تأملات في ثورات مصر ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الجزء الأول الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٩٤- **محمد عودة** : ميلاد ثورة، كتاب الجمهورية العدد ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧١.
٩٥- **محمد فائز القصرى** : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ الصراع السياسى بين الصهيونية والعرب دار المعرفة ١٩٦٠.
٩٦- **محمد فيصل عبد المنعم** : أسرار ١٩٤٨ الطبعة الأولى مكتبة القاهرة الحديثة سنة ١٩٦٨.
٩٧- **محمد نصر مهنا** : مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ١٩٤٥- ١٩٦٧ الطبعة الأولى دار المعارف سنة ١٩٧٩
٩٨- **محمود أبو الفتح** : المسألة المصرية والوفد القاهرة سنة ١٩٢١
٩٩- **محمود الغنام** : حياة سعد باشا الطبعة الأولى سنة ١٩٧١.

١٠٠- **محمود عبد الحليم** : الإخوان المسلمون أحداث صنعت التـــاريخ. رؤية من الداخل الجزء الثانى من ١٩٤٨ إلـــى ١٩٥٢ الطبعـــة الأولى دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع إسكندرية.
١٠١- **محمود متـــولى** : مصر وقضايا الإغتيالات السياسية الجزء الأول الطبعة الأولى نوفمبر سنة ١٩٨٥.
١٠٢- ....: تاريخ مصر الأقتصادى والأجتماعى خلال الحـــرب العالمية الثانية ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ الطبعـــة الأولـــى دار الثقافـــة للطباعة والنشر القاهرة سنة ١٩٧٧.
١٠٣- .... : إتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩ الطبعـــة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٣.
١٠٤- **محمود متولى**: مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ســـنة ١٩٥٢ دراسة تاريخية وثائقية، الطبعة الأولى دار الثقافة للطباعة والنشر سنة ١٩٨٠.
١٠٥- **مصطفى أمين** : أسرار ثورة ١٩١٩ الكتاب الممنوع الجزء الأول الطبعة الأولى مطبوعات كتاب اليوم دار المعارف بالقاهرة ســـنة ١٩٧٤.
١٠٦- ....: أسرار ثورة ١٩١٩ الكتاب الممنوع الجـــزء الثـــانى الطبعة الأولى مطبوعات كتاب اليوم دار المعارف بالقاهرة ســـنة ١٩٧٥.
١٠٧- **مصطفى بهجت بدوى** : حكايات سبتمبر ٤٢ على هامش عهـــود فاروق وعبد الناصر والسادات الطبعة الأولى مركـــز الأهـــرام للترجمة والنشر سنة ١٩٩٠.
١٠٨- **مدحت عبد النعيم** : القضية المصرية أمام مجلس الأمن ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بحث منشور بمجلة التاريخ والمستقبل الصادرة عن كليـــة الآداب جامعة المنيا سنة ١٩٨٩.
١٠٩- **مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصـــر** : شـــهداء ثـــورة ١٩١٩ الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٤.

١١٠- **موسى صبري** : قصة ملك و٤ وزارات عدد ٧١ من كتاب اليوم الصادر عن مؤسسة أخبار اليوم في أكتوبر سنة ١٩٧٣.
١١١- **نعمان الخطيب** : الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع سنة ١٩٨١.
١١٢- **نقولا الدر** : هكذا ضاعت ... وهكذا تعود، دور النفط والمدفع في تحرير فلسطين الطبعة الثانية بيروت سنة ١٩٦٤.
١١٣- **هانى الخير** : أشهر الأغتيالات السياسية في العالم بدون تاريخ.
١١٤- **هدى جمال عبد الناصر** : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ الطبعة الأولى دار المستقبل العربى بالقاهرة سنة ١٩٨٧.
١١٥- **وحيد الدالي** : أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام مكتبة روز اليوسف بالقاهرة سنة ١٩٨٢.
١١٦- **يونان لبيب رزق** : الحقيقة التاريخية وراء حادث السردار، دار الهلال أول سبتمبر سنة ١٩٦٨.
١١٧- .... : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ القاهرة، الدرسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٥.
١١٨- ....: الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٧.

خامسًا : الرسائل الجامعية :

١- **أمانى محمد كمال الدين أحمد** : دور نقابة المحامين في السياسة المصرية من ١٩١٢ إلى ١٩٥٤ رسالة ماجستير غير منشورة نوقشت بكلية البنات جامعة عين شمس سنة ١٩٩١.
٢- **جمال معوض شقرة** : الحركة السياسية في مصر من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤ رسالة ماجستير غير منشورة نوقشت بآداب عين شمس سنة ١٩٨٥.

٣- **حلمى أحمد عبد العال** : الحياة النيابية في مصر من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب عين شمس سنة ١٩٨٢.
٤- **عاصم محروس** : دور الطلبة المصريين في الحركة الوطنية من ١٩١٩ إلى ٢٧ يناير ١٩٥٢ رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب القاهرة سنة ١٩٧٨.
٥- **عبد الرحيم عبد الهادي أبو طالب** : العلاقات المصرية - السودانية من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٦ رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب المنيا سنة ١٩٩٠.
٦- **عبد العليم إبراهيم خلاف** : الهيئة السعدية (حزب السعديين) من ١٩٣٧ إلى ١٩٥٢ رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب عين شمس سنة ١٩٩١.
٧- **عبد الله محمد عزباوى** : حزب الوفد منذ نشأته حتى ١٩٣٦ رسالة ماجستير غير منشورة نوقشت بآداب عين شمس سنة ١٩٧٠.
٨- **محمد خيرى طلعت** : البوليس والأمن السياسي في مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٥٢م، رسالة دكتوراة غير منشورة، نوقشت بآداب عين شمس، سنة ١٩٩٠م.
٩- **محمد محمد شركس** : العلاقات المصرية - السورية من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٨ رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب المنيا سنة ١٩٩٢.
١٠- **مرسى أحمد إبراهيم حسن** : اغتيال السردار ستاك وآثاره على الحركة الوطنية في مصر والسودان حتى عام ١٩٣٦ رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب الزقازيق سنة ١٩٨٦.
١١- **مسئولة عطية على** : عبد الرحمن فهمي ودوره في السياسة المصرية رسالة ماجستير غير منشورة نوقشت بكلية البنات جامعة عين شمس سنة ١٩٩٢.

١٢- **موسى رمضان عبد الحافظ** : الهيئة السعدية ودورها في السياسة المصرية من ١٩٣٧ إلى ١٩٥٢ رسالة دكتوراة غير منشورة نوقشت بآداب المنيا سنة ١٩٩٥.

١٣- **هشام الصغير** : أحمد ماهر ودوره في السياسة المصرية من ١٩١٩ إلى ١٩٤٥ رسالة ماجستير غير منشورة نوقشت بآداب المنيا سنة ١٩٨٧.

سادسًا : المراجع الأجنبية :

1- **Jankowski, J.**: Egyptian Blue shirts and the Egyptian Wafd (1935 - 1938) Middle Eastern studies, Jan., 1970 (London).

2- **Kirk, G.**: The Middle East in the War 1939 - 1945 (Ox Ford, 1953).

3- **Laqueur**: Communism and Nationalism in the Middle East (London, 1957).

4- Mansfield, P.: The British in Egypt, (U.S.A. 1971).

5- **Marlowe John**: Anglo - Egyptian Relations 1800-1953, (London, 1954).

6- **Mekki Shibeika**: The Indepent Sudan (New York, 1958).

7- **Reid, D, M**: Lawyers and Politics in the Arab World, 1800- 1960, (Chicago 1981).

8- **Russell, Pasha. T.**: Egyptian Service, 1902- 1946, (London, 1946).

9- **Vatikiotis**: The Egyptian Army in politics (London 1951).

10-................: The Modern History of Egypt (London 1959).

11- **Walter - Etan**: Ten years A diplomatic History of Israel. (New York 1958).



الفهرس

إبراهيم عبد الهادي

أن تاريخ مصر السياسى قد تميز بالدور البارز الذى يلعبه الفرد فى حركة التاريخ المصرى. هذا الدور الذى يتسم بوقوف الرأى العام مع الفرد الحاكم أو صاحب السلطة، عندما يقوم بعمل إيجابى لصالح الوطن. وفى نفس الوقت؛ تحكم الكثير من الإتجاهات هذا الرأى العام، منها العاطفية والتلقائية دون الإستناد إلى حكم الفكر والعقل، لما يقوم به هذا الفرد.

وشخصية إبراهيم عبد الهادى تعكس هذه الصورة سواء فى تقابلها أو تعارضها مع أحداث التاريخ المصرى.

ومع أن إبراهيم عبد الهادى نشأ فى بيئة أرستقراطية، إلا أنها كانت مفعمة بالعمل الوطنى، والروح الثورية. نال أجازة الحقوق، ومارس مهنة المحاماة وشارك فى الحياة البرلمانية لأول مرة ودخل نائباً لبلدته "الزرقا" فى أنتخابات ١٩٣٠م.

وشارك إبراهيم عبد الهادى فى العمل السياسى، مع البذور الأولى لثورة سنة ١٩١٩م، سواء من خلال أحداثها العلنية، أو من خلال تنظيمها السرى. ونتيجته لذلك اتهم فى قضية المؤامرة الكبرى وقضى فى السجن أربع سنوات. كذلك اتهم فى حادث مقتل السردار، والتى كان لظهور براءته فيها، إعلان صريح للصدام الحاصل بينه وبين بريطانيا، حيث أصدرت أنذارها بمنعه من الممارسات السياسية. ومع ذلك أستمر دور إبراهيم عبد الهادى السياسى سواء من خلال عضويته فى حزب الوفد أو من خلال وجوده برلمانياً داخل مجلس النواب.

وواصل إبراهيم عبد الهادى دوره السياسى بعد أنفصاله عن الوفد مع زميليه أحمد ماهر، ومحمود فهمى النقراشى، وتكوينهم لحزب جديد هو حزب الهيئة السعدية.

كما تولى إبراهيم عبد الهادى أكثر من منصب وزارى بدءاً من ١٨ أ[illegible] ١ م، حتى وصوله إلى منصب رئيس الوزراء فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م [illegible] ن رئاسة الوزارة فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩م، لم تنقطع علاقة إبراهيم [illegible] مل السياسى، بل أنه واصل نضاله السياسى من خلال رئاسته لحزب ا[illegible] تى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م، لتعلن ضربها للأحزاب القائ[illegible] ها للسياسيين القدماء ومن بينهم إبراهيم عبد الهادى.



I.S.B.N. 978-977-276-650-5



